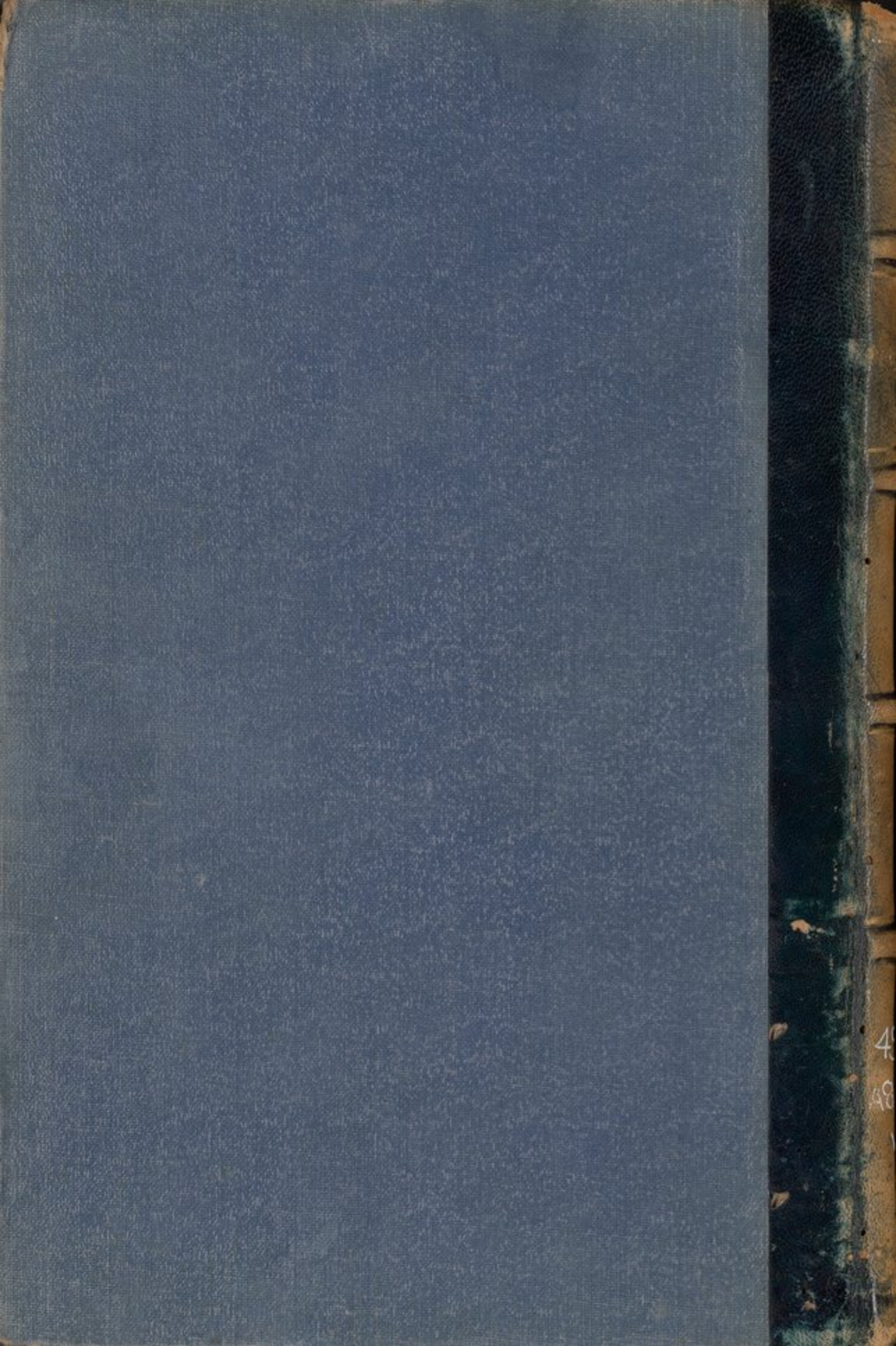
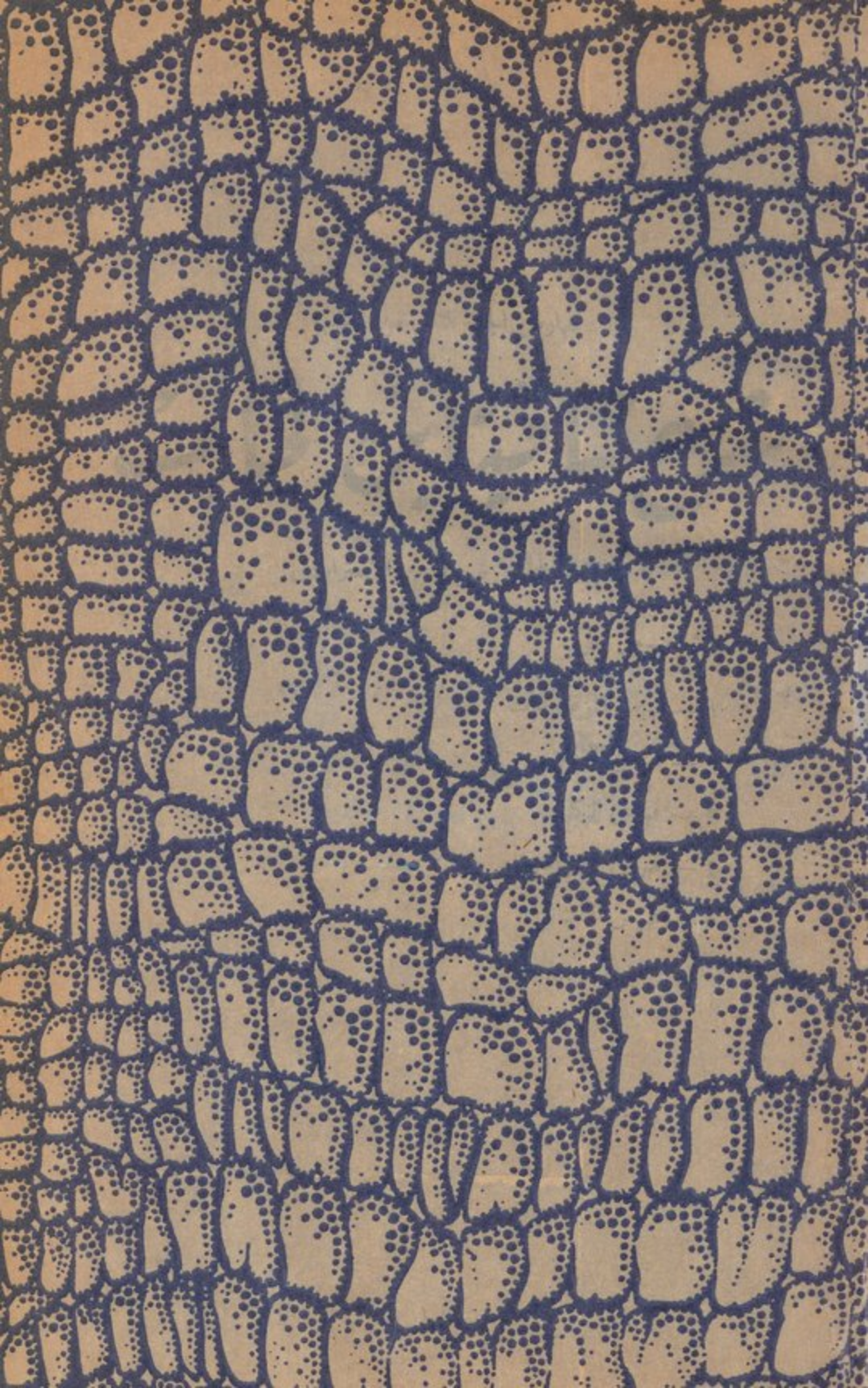




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT







492.72

A859A

v.2

فهارس الجزء الثانى من كتاب

شرح تافيه ابن الحاجب

للعامة المحقق رضى الدين الأسترباذى

وتشتمل على :

١ — فهرس الموضوعات

٢ — فهرس الأعلام

٣ — فهرس الكلمات

٤ — فهرس الشواهد

٥ — فهرس الأمثال

٢٨٤ حبر زانه يکونه اصل أم اُمّته دالاء

لبناني

٢٥٧-٢٥٩ به دینه ١ اسم

٢٥١-٢٥٢ السانی

٢٥٥ اصل به ١

٢٥٤ زرغم دستهم دانم

٢٤٤

أ و

١-٢

٣-٤

٥-٦

٧-٨

٩-١٠

١ - فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب
للامام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص الموضوع	ص الموضوع
الفاء (وفيلة (بضم الفاء)	٤ المنسوب
٢٣ اختلاف العلماء في النسب إلى فعول	— شرح تعريف المنسوب
وفعولة، وتعليل ما ذهب إليه كل منهم	٥ حذف تاء التأنيث من المنسوب
٢٨ شواذ هذه المسألة	إليه ، وبيان السرفى ذلك
٢٩ هـ اختلاف العلماء في النسب إلى فاعيل	٩ تحذف كل ياء مشددة زائدة في
(بفتح الفاء) وإلى فاعيل (بضم الفاء)	آخر المنسوب إليه
٣٢ النسب إلى الاسم الذى قبل آخره	— حذف زيادة التثنية والجمع من
ياء مشددة مكسورة	المنسوب إليه
٣٥ النسب لما آخره ألف :	١٣ علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم
أنواع الألف التى فى آخر الاسم	المنسوب
٣٧ حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية	— الفرق بين الاسم المنسوب وبين
٣٨ حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثة	الصفات
٣٩ حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة	١٥ الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم
٤٠ حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة	الزمان والمكان واسم الآلة .
٤٢ حكم النسب إلى الاسم الذى	١٧ أنواع التغييرات التى تلحق
آخره ياء	المنسوب إليه
— أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم	— حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا
٤٤ حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها	مكسور الوسط أن يفتح ثانياه
٤٦ حكم الياء الواو الساكن ما قبلها	فى النسب
٤٩ النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة :	١٨ حكم الاسم الرباعى المكسور
— الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة	ما قبل آخره وبيان خلاف العلماء
	فى الرباعى الساكن ثانياه
	٢٠ النسب إلى فعولة وفيلة (بفتح

ص الموضوع

٥١ الياء الثالثة التي قبلها ألف

٥٢ الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع

٥٣ الياء الخامسة وأحوالها وحكم

كل نوع

٥٤ النسب لما آخره همزة قبلها ألف :

— أنواع الهمزة المتطرفة المسبوقة

بألف وحكم كل نوع منها

٥٥ النسب لما آخره واو أو ياء

قبلها ألف

٦٠ النسب إلى ماورد على حرفين

— الاسم الذي على حرفين نوعان :

— النسب إلى ما وضع على حرفين

٦٢ حكم النسب إلى المحذوف الفاء

٦٣ النسب إلى المحذوف العين

٦٣ النسب إلى الاسم المحذوف اللام ،

وبيان ضابط النحاة الذي وضعوه

للنسب إليه ، والاعتراض عليه

٦٦ خلاف سيبويه والآخر في

النسب إلى المحذوف اللام وأصل

عينه السكون

٦٧ الاسم المحذوف اللام المعوض

عنها همزة الوصل

— الاسم المحذوف اللام وقد أبدل

منها التاء

٧١ النسب إلى المركب :

٧٤ المركب الإضافي ، وتقرير مذهب

سيبويه فيه

ص الموضوع

٧٥ مذهب المبرد في النسب إلى

المركب الإضافي

٧٦ النسب بالنحت من المركب

الإضافي

٧٧ النسب إلى اللفظ الدال على

الجمع

٧٨ أنواع الاسم الدال على الجمع

وحكم كل نوع

٨١ شواذ النسب

٨٤ النسب بغير الياء المشددة

٨٥ الفرق بين فاعل وفعال الوصفين

وفاعل وفعال الدالين على النسب

٨٩ جمع التكمير :

— الاسم الذي على فعل بفتح

فسكون وجموعه

٩٢ الاسم الذي على فعل بكسر

فسكون وجموعه

٩٣ الاسم الذي على فعل بضم

فسكون وجموعه

٩٥ الاسم الذي على فعل بفتحتين

وجموعه

٩٨ الاسم الذي على فعل بفتح

فكسر وجموعه

— الاسم الذي على فعل بفتح فضم

وجموعه

— الاسم الذي على فعل بكسر

ففتح وجموعه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٩	الاسم الذى على فعل بكسرتين وجموعه	—	خلاصة تتضمن بيان الأوزان التى جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها
١٠٠	لا ينجى أفعل جمعا لواوى العين ولا ينجى فعال جمعا لياى العين ، إلا شذوذا	١٢٤	تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا
—	جمع تكسير الاسم الثلاثى المؤنث	١٢٥	جمع الاسم الثلاثى المزيد فيه بمدة ثالثة
١٠٩	حكم عين الثلاثى المؤنث فى جمع التانيث	١٤٩	جمع الصفة الثلاثية المزيدة بمدة ثالثة
١١٦	جمع التكسير للثلاثى الصفة :	١٥١	جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا
—	الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة	١٥٥	جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا
١١٧	جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فسكون	١٥٨	جمع ما آخره ألف التانيث مقصورة أو معدودة ، اسما كان أو صفة
١١٨	جمع الصفة التى على زنة فُعل بكسر فسكون	١٦٨	جمع أفعل ، اسما كان أو صفة
١١٨	جمع الصفة التى على زنة فعل بضم فسكون	١٧٢	جمع الاسم الذى فى آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفة
١١٩	جمع الصفة التى على زنة فَعَل بفتح حتين	١٧٥	جمع باقى الصفات
١١٩	جمع الصفة التى على زنة فَعَل بفتح فسكون	١٨٢	تكسير الاسم الرباعى وما أشبهه ، سواء أ كان ما حقا به أم لم يكن
١٢١	جمع الصفة التى على زنة فَعَل بفتح فسكون	١٨٧	دخول التاء فى أقصى الجموع ومواضعها
١٢٢	جمع الصفة التى على زنة فَعَل بضم فضم	١٩٢	جمع الخماسى
بضميتين		١٩٣ هـ	بحث فى اسم الجنس واسم الجمع ، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع

ص الموضوع	ص الموضوع
٢٣٨ إذا حصل من تحريك أول الساكنين نقض للغرض وكان ذلك في الفعل حرك الثاني	١٩٦ الأوزان التي جاء عليها اسم الجنس الجمع ، وبيان ما يجمع منها جمع التكسير ، مع ذكر أوزان الجوع التي يجمع عليها
٢٤٠ دواعي مخالفة الأصل في تحريك أول الساكنين	١٩٩ الأصل في اسم الجنس الجمع أن يكون في المخلوقات
٢٤٧ قد يحرك أول الساكنين مع أن التقاءهما مغنفر	٢٠١ اسم الجمع
٢٥٠ (همزة الوصل) الابتداء	٢٠٣ رأى الأخفش في اسم الجمع الذى على زنة فعل بفتح فسكون وله مفرد على فاعل
٢٥١ الابتداء بالساكن متعذر في العربية	٢٠٤ شواذ الجمع
٢٥٢ السر في الايتان بهمزة الوصل في الأسماء العشرة المعروفة	٢٠٨ جمع الجمع
— أصل ابنم وأيمن	٢١٠ التقاء الساكنين
٢٥٥ أصل ابن	— بيان المواضع التي يغنفر فيها التقاءهما
٢٥٧ أصل ابنة	٢٢٥ إذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع وأولهما مدة حذف أولهما
٢٥٨ أصل اسم	٢٢٨ إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثاني بحركة غير أصلية لم يرجع المحذوف
٢٥٩ أصل است	٢٣١ إذا التقى ساكنان وليس أولهما مدة وجب تحريك أولهما
— تدخل همزة الوصل قياسا في كل مصدر بعد ألف ماضيه أربعة أحرف ، وفي ماضى هذا المصدر وأمره	٢٣٥ الأصل في تحريك أول الساكنين الكسر
٢٦١ تلحق همزة الوصل عند الابتداء وتسقط في درج الكلام	
— حركة همزة الوصل	
٢٦٥ إثبات الهمزة في الوصل لحن	

ص الموضوع

٢٧١ الوقف

— تعريفه ، وشرح هذا التعريف

— وجوه الوقف وبيان أن بعضها

أحسن من بعض

٢٧٢ الاسكان المجرد

٢٧٥ الروم

— الاشتمام

٢٧٦ لاروم ولا إشتمام في هاء التأنيث

وميم الجمع والحركة العارضة

وبيان الخلاف في ذلك

٢٧٩ الوقف بإبدال النون ألفا ،

ومواضع ذلك

٢٨٥ قلب الألف همزة في الوقف

ضعيف

— قلب الألف واوا أو ياء في

الوقف ضعيف أيضا

٢٨٨ الوقف على التاء في الفعل وفي الاسم

٢٩٤ الوقف على المبنى المتحرك بالهاء ،

والوقف بالألف في أنا وحيلا

٢٩٦ إلحاق هاء السكت منه واجب

ومنه جائز

٣٠٠ الوقف على المنقوص

٣٠١ إثبات الواو والياء وحذفهما في

الفواصل والقوافي فصيح

٣٠٧ حكم صلة الضمير من الواو والياء

٣٠٩ حذف الياء في ذه وته

ص الموضوع

٣١٠ إبدال الألف حرفا من جنس

حركتها

٣١٤ الوقف بتضعيف المتحرك

الصحيح غير الهمزة

٣٢١ الوقف بنقل الحركة من الأخير

إلى ما قبله

٣٢٣ الوقف على حرف واحد

٣٢٤ المقصور والممدود

— تعريفهما

— بيان ضابط المقصور القياسي

— بيان ضابط الممدود القياسي

— مواضع المقصور القياسي

٣٢٨ مواضع الممدود القياسي

٣٣٠ ذو الزيادة

٣٣١ حروف الزيادة

— معنى كون هذه الحروف العشرة

حروف الزيادة

٣٣٣ أدلة الزيادة

٣٣٤ الاشتقاق من أدلة الزيادة

٣٤٣ إذا رجعت الكلمة إلى اشتقاقين

واضحين جاز اعتبار كل منهما

٣٤٤ إذا لم يكن في الكلمة اشتقاق

واضح فبعضهم يرجح غلبة الزيادة

٣٥٥ خلاصة حكم الاشتقاق وبيان

أقسامه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٢	مواضع زيادة الهمزة ، والميم ، والواو ، والياء ، والالف ، بحكم الاشتقاق	٣٥٨	الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة
٣٧٦	مواضع زيادة النون ، والتاء ، والسين	٣٦١	إن خرجت الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير أصالة الحروف وبتقدير زيادته حكمتنا بالزيادة
٣٧٧	هل يشترط في حرف الزيادة ألا تدل على معنى ؟	٣٦٣	الغلبة من أدلة الزيادة
٣٨١	زيادة اللام والخلاف فيه	٣٦٥	بيان اختلاف العلماء في الزائد من حرفي التضعيف ووجه كل واحد منهم
٣٨٢	زيادة الهاء	٣٦٦	بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول
٣٨٦	حكم اجتماع حرفين فأكثر من حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق		

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب
لرضي الدين الاسترأبادي

فهرس الأعلام

ابن الطراوة : ٢٣	ابن
ابن عصفور : ٣٢٧	ابن الأثير : ٤٠ ١٠٣ ١٢٢ ٢٥٤
ابن عامر : ٢٩٥	ابن أحر : ١١
ابن قيس الرُّقَيَّات : ١٦٤	ابن إسحق : ٢٢
ابن كيسان : ٢٨٨ ٣٤٤ ٣٤٧	ابن الأنباري : ٣٤٦
ابن مُقْبِل : ١١	ابن برهان : ٢٨٤
ابن مالك : ٢٤ ٣٧٧	ابن برّي : ٩ ١٠٢ ١٠٨ ١١٥
ابن هرمة : ٣٦٨	٢٧٧ ٣٣٩ ٣٤٦
ابن هشام : ٣٢٤	ابن جماعة : ٤٤ ٤٥
ابن يعيش : ٢٤ ٢٥ ٢٩ ١٥٠	ابن جني : ١١٥ ٢٤٩ ٢٥٤ ٢٦٢
٣٩٢ ٢٨٠	٢٦٤ ٢٩٨ ٣٢٤ ٣٥٩
أبو	٣٦٨
أبو إسحاق : ٦١	ابن خالويه : ٢٥٣
أبو البقاء العكبري : ٨٧	ابن دُرَيْد : ٢٠٥ ٣٥٥ ٣٩٣
أبو بكر بن السَّرِيّ : ٣٤٩	ابن رُمَيْض العنبري : ٢٥٣
أبو تمام : ٨٨ ٣٢٩	ابن سِيده : ٨ ١٨ ٢٥ ٤٨ ٥٣
أبو جعفر البَادَش : ٢٨٠	١٠٢ ١٢٦ ١٥٦
أبو جعفر النحاس : ٢٧٧	٢٥٤ ٢٥٥ ٢٧٣
أبو الحسن الأشموني : ٢٤٥ ٣٧٧	٣٤٥ ٣٦٥
أبو حنيفة (الدينوري) : ٤٤ ٥٣ ٢٥٦	ابن السَّكَيْت : ١٠١ ١١٤
أبو حيان : ٧٣ ٨١	ابن السَّيِّد البطليوسي : ٢٦٤
أبو حاتم : ٢٠٥	

أبو العلاء المعري : ٣٤٢

أبو عمرو بن العلاء : ٢٨٤ ٢٨٠ ٤٦

٣٤٨

أبو الفتح محمد بن عيسى العطار : ٣٦٥

أبو النجم العجلي : ٢٢٣

أبو الهيثم : ٢٥٢

المحلى بأل

الأخطل : ١٤٩ ١٢٣

الأخفش : ١٧٠ ٦٧ ٣٧ ٢٣

٢٤٧ ٢٣٦ ٢٠٣ ١٩٩

٣٣٤ ٢٨٥ ٢٨٠ ٢٥٧

٣٦٥ ٣٦٤ ٣٥٠ ٣٤٨

٣٨٨ ٣٨٣ ٣٦٨

الأزرق العنبري : ١٣٠

الأزهري : ١١

الأصمعي : ١٤٥ ١٢٣ ٩٧ ٢٢

٣٢٧ ١٩٩

الأصبط بن قريع : ٢٣٢

الأعشى : ١٧٧ ١٦٨ ٩

الأعشى ميمون : ٢٧٢

الأعلم الشتمري : ٣١٨ ٣٠٩ ٢٦٧

٣٣٨

أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ

سليمويه) : ٢٩٨ ٢٨٩ ١٣٦

٣٠١ ٢٩٩

أبو ذؤيب الهذلي : ٢٩٦ ١٨٢ ١٠٨

أبو زيد : ٢٤٨ ١٩٩ ١٣٩ ٧٩

٣٤٥ ٢٨٧ ٢٥٨ ٢٤٩

٣٦٩

أبو زياد الكلابي : ١٢

أبو سعيد الأموي : ٣٤٨ ١٠١

أبو سعيد السيرافي : ٦٦ ٤٠ ٢٩

١٥٣ ١٠٤ ٧٥ ٧٠

٢٤٢ ١٩٠ ١٧٥ ١٦١

٣٢٢ ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨٢

٣٦١ ٣٤٩ ٣٤٨ ٣٢٣

٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٢

أبو شامة : ٢٧٧

أبو صدقة الديري : ٥٥

أبو الطيب المتنبى : ٣٢٧ ٣٠٨ ٨٧

أبو عبيدة : ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٤ ٩٣

أبو علي الفارسي : ٢٠٥ ١٠٢ ٤

٢٩٥ ٢٩٢ ٢٨٣ ٢٨٠

٣٤٥

الزوزنى : ٣٣٨	البغدادى : ١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ،
السكرى : ٨٨	٣٤٦
الشَّيْكَُ بنُ الشَّلَكَةِ : ١٠٦	البيضاوى : ١٩٠
السمين : ٢٧٧	الجُرْمى : ٢٣ ، ٧٢ ، ٣٨١ ، ١٣٥
السيوطى : ٨١	الجوهري : ٩٢ ، ١٠٢ ، ١١٥ ، ٢٥٣
الشرىف الهادى : ٢٤	٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣
الشَّامُخ بنُ ضِرَّار : ٢٨٤	٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦٩
الشهاب الخفاجى : ١٤٦ ، ١٩١ ،	الجار بردى : ٢٤
٢٦٤	الخطيئة : ٨٨ ، ١٤٥
الشاطبى : ٢٧٦	الحارث بن حِلْزَةِ الشُّكْرِى : ٣١٧
الشيخ خالد الأزهرى : ٢٣	الحافظ أبو القاسم : ٧
الطَّرِمَّاح بن حكيم : ٣٦٣	الخنساء : ١٩٧
العجاج : ٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩	الخليل : ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٥٤
الفرزدق : ٦٦ ، ١٥٣	١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢
الفراء : ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٥٢ ، ١٧٦	٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥
٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٤٤	٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٣
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢	الخارزنجى : ١٢
٣٧٦ ، ٣٨٠	الراعى : ١٧٨
القفال الكلابى : ١٠٨	الزجاج : ١١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨
الكرمانى : ٢٦٤	٣٨٨
الكسائى : ٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠	الزنجشبرى : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،
٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧	٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٨
٣٤٨	٣٢٤ ، ٣٦٨

امرؤ القيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦

٣٣٨

أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣

أوس بن مفرء : ٢٥٣

أيوب السخيتاني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤

٣٣٠

جميل بثينة : ٢٦٦

جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢

٢٦٦

الكميت : ١٠٦

الاحماني : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩

الليث : ٣٦٨

المبرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤

٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢

١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠

٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

٣٨٠ ، ٣٨٥

المرادي : ٣٢٤

المسيب بن علس : ٣٠٤

المفضل الضبي : ٢١

المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

٣٣١ ، ٣٢٤

الميداني : ٢١

الناطقة الجعدى : ١٨٣

الناطقة الذبياني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤

١٥٤

الواحدى : ٢٢

أ

أحيحة بن الجلاح : ١٧٩

أعشى همدان : ٣٤٨

ز

زرارة بن سبيع الأسدي : ١٢٣

زفر بن الحارث : ٣٥٠

زهير بن أبي سلمى : ٣٠٤ ، ٣٠٢

٣١٩

زيد الخليل : ٢٨٢

س

سؤر الذئب : ٢٧٧

سُحَيْم بن وَثِيل الرياحي : ٥٠

سعيد بن حسان بن ثابت : ٢٦

سبويه : ٥ ، ٨ ، ١٩ ، ٢٣

٢٩ ، ٢٨ ، ٢٥ ، ٢٤

٤١ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٠

٦٧ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٥٠

٧٩ ، ٧٥ ، ٧٠ ، ٦٨

٩٦ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١

١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٩ ، ٩٧

١٢٤ ، ١١٩ ، ١١٢

١٤٤ ، ١٣٦ ، ١٣٥

١٧٠ ، ١٦٥ ، ١٥٣

١٩٧ ، ١٨٧ ، ١٧٦

حفص : ٢٣٩

حكيم الأعور بن عياش : ١٧١

حميد بن حريث بن بحدل السكبي :

٢٩٥

حاتم : ٢٩٤

خ

خزُّ بن لوزان : ١٨١

خطام المجاشعي : ١٦٢

خويلد بن نفيل : ١٩

د

دُكَيْن (الراجز) : ١٢٤

ذ

ذو الإصبع العدواني : ١٧٨ ، ١٩٨

ذو الرمة : ٢٦٨

ر

رؤبة بن المعجاج : ١٣٢ ، ١٤٠

٣١٩ ، ٣١٨ ، ٢٥٠ ، ٢٠٥

روح بن زنباع : ١٤

ع

- عبد القاهر الجرجاني : ٣١٥
عبد يَغُوث الحارثي : ١٣٦
عدى بن زيد العبَّادي : ١٢٧
عروة بن حزام : ٤٣
عروة بن الزبير : ٢٥٤
عقيل بن عُلْفَةَ المري : ١٤٥
علقمة الفحل : ٣٤٦ ، ٣٦٨
على بن أبي طالب رضی الله عنه : ٦٣٤
على بن بدَّال السامي : ٦٤
عمرو بن عبید : ٢٣٧ ، ٢٤٩
عمرو بن كلثوم التغلبي : ٣١٨
عمرو بن معدى كرب : ٤٩
عمران بن حِطَّان السدوسي : ١٤
عنتر بن شداد : ٢٦٤

ق

- قرواش بن حوط الضبي : ٢٣٤
قصي بن كلاب : ٣٨٢
قطرب : ٢٩٢
قَعْنَب بن أم صاحب : ١٤٠
قالون : ٣٤١

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥

٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤

٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١

٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢

٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠

٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨

٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣

٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦

٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢

٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦

٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤

٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤

٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣

٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧

٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥

٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طفيل الغنوي : ٢٨٢

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كثير : ١٨٠ ، ٢٤٩

كراع : ١٨

كعب بن مامة : ٢٩٤

ل

ليد بن ربيعة الصحابي : ١٦٣ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخي : ٥٦

محسن بن ثعلبة (المتقب العبدى) : ٢٦٨

مرة بن محكان : ٣٢٩

مروان بن الحكم : ٣٨٣

معن بن زائدة الشيباني : ٢٦

مفروق بن عمرو الشيباني : ١٧٩

مكي : ٢٧٧

منصور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤

نضلة بن خالد الأسدي : ١٢٣

نافع : ٢٩٥

ه

هرم بن سنان : ٣٠٢

هميان : ١٨٧

ي

يزيد بن مفرغ الحميري : ١٨٦

يعقوب : ٨

يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥

٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٠١

ياقوت الحموي : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢

٣٦٣ ، ٣٧٣

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

حرف الهمزة

أَذْرَعَات ٧	أَجْبَن ١٣٣	أَبَّاز ٣٢٤
أَذْلَوَى * ٣٩٧	أَجْدَل ٢٠٩	إِبْد ١٢٢ *
إِذَن * ٢٥٩ ٢٧٩	أَجْرِبَة ١٣١	أَبْرَيْن ١٢
أَذْوَاد ١٠٧	أَجْرَد ٣٣٦	أَبْغَثَة ١٢٩
أَرَاد ٩٢	إِجْفِيل ١٨٤	أَبْن ٢٥٥
أَرْبَى ١٦٠	أَجْنُن ١٣٣	أَبْن * ٢٥٥، ٢٣٤
إَرْبِيَان * ٣٤٣	أَحَاجَى ٥٤	أَبْنَة * ٢٥٧
أَرْزَمَت ٣٣٤	إِحَاطَة ٢٠٢	أَبْنُم * ٢٥٢
أَرْسَان ٩٧	أَحَاوِص ١٦٨	أَبْلَه * ٣٢٥
أَرْطَى ٣٦، ١٦١،	أَخْرِجَة ١٢٩	أَبَاء ٣٢٨
* ٣٤٣، ١٩٢	أَخْلَاق ٧٩	أَبَايِل ١٠٤
أَرْطَاة ٣٢٤	أَخْسَاء ١٣٢	أَبَاهِر ١٧٤
أَرْقَم ١٦٧	أَخْمَاس ٩٣	أَبِيل ١٣٨
أَرْمَل ١٧٢	أَذْرَأَ كَمْ ٣٧١	أَثْقِيَّة : ١٦٢
أَرْوَنَان * ٣٩٧	أَذَل ١١٦	اِثْنَان * ٢٥٩
أَرْوَم ٩٩	إِدَاوَة ١٦١	أَثَاف ١٦٢

أَرْوَى ٣٠٥	إِضْعَاد ٣٠٦	الطَّجَع ٣٢٤
أَرَضٍ ٢٠٦	إِضْحِيَان ٣٤٣ *	أَلْبَان ٣٩٥ *
أَرِيكَ ١٦	أُضَا ١٠٧	اللَّات ٦١
إِزْمِيل ٢٠	أُضَاة ١٩٧	النَّجَج ٣٥٩
أُسْتَقَانَ ٣٤٢ *	أَعْطِيَات ٢٠٩	أَلْوَكَة ٣٤٧ *
أُسْرِيَاء ١٣٧	أَعَارِيض ٢٠٨	إِلْيَاسِين ١٩٠
أُسْحُمَان ٣٩٥ *	أَعْمُنَات ٢٠٩	أَمْدَاد ٩٧
إِسْحِمَان ٣٤٣ *	أَعْيَا ٧٤	أَمْرُو ٢٥٢ *
أُسْحُون ٣٤٢	أَغْلَاق ٩٧	أَمْشَاج ٧٩
أُسْطَاع ٣٨٠	أَفْدَنَة ١٦٥	أَمْلُود ١٨٤
أُسْقِيَة ٢٠٩	أَفْنَان ٩٧	إِمْعَة ٣٩٧ *
أَسْلَحَب ٣٢٠	إِفَال ١٣٢	إِمْوَان ١٠٨
أَسْم ٢٥٨ *	أَفْحُون ٣٤٢	أُمِيَّة ٣٠
أَسْمَال ٧٩	أَقْفَر ٣٠٥	أَنْبَجَان ٣٩٧ *
أَسْوَتُ الْجَرَح ٣٤٨ *	أَقْفَرَة ١٣١	أَنْدَرِين ٣١٩
أَسْوَد ١٦٧	أَقْمَر ٢٨٧	أَنْدِفَاع ٣٠٦
أَسْوَرَة ٢٠٩	أَقْوَاع ٩٥	أَنْدِيَة ٣٣٠
أَسَامَة ٣٠٤	أَقْوِين ٣٠٢	إِنْشِيَان ٣٤٩ *
أَسْيُود ٣٣ *	أَقَاصِي ٢٢	أَنْصِيَاء ١٣٢
أَشْعِي ١٨٥	أَكَم ١٩٥	أَنْضَاء ١١٨
أَشْعُرُون ١٩١	أَكِيلَة ١٤٣ *	أَنْعَام ٢٠٩
أَشْعَرِي ١٩١	أَل ٢٦٠	إِنْقَحْل ٤٣، ٣٤١ *
أَشْيَاع ٢٦٩	أَلْبَاب ٩٧	أَنْقَاض ١١٨

بُرَا كاء ١٦٥	حرف الباء	أُنْكَاد ١١٨
بِرَام ١٠٥	بِير ٣٦٧	أُنْمَار ٨٠ *
بُرِين ١٢٧	بَت ٨٥ *	أُنَافِي ٨٣ *
بُزْل ١٥٧	بَحْرِين ١١	أَهْدَقَت ٢٧٨
بُسْرَة ١٩٨	بَحْأَنِي ١٦٤	أَوْب ٢٩٩
بَشَكِي ٣٢٧	بَدْرَة ١٠١	أَوْسَيْت ٣٤٧ *
بَصْرَة ٨١ *	بُذْن ١٠٧	أَوْطُب ٢٠٩
بَطْحَاء ١٥٩	بَذِرْق ١٨٦	أَوْ لَق ٣٤٣ *
بُطْنَان ٩١	بُرْتْن ١٨٣	أَوَّل ٣٤١، ٣٤٠
بَطِيَة ٤٨	بُرْد ٣٠٨	أَوْن ٣٤٩ *
بَغَادِدَة ١٩٢	بَرْدِي ٤	أَوَارِي ٥٤
بَقَال ٨٥	بُرْق ٢٥٠	أَبِر ٣٨
بَلْبَال ٢٦٧	بُرْقَع ١٨٣	أَجَام ١٩٧
بَلَز ١٢٢	بَرَقَعِيد ٣٥١ *	أَذِن ٣١٧
بَلْغَن ٣٣٣ *	بِرْقَان ٩٧	أَضَ ٣٣٦
بُلْهَنِيَة ٣٤٠ *	بُرْمَة ٧٩	أَكُم ١٠٦
بَنُو حُوَيْرَة ٢٥	بَرَنْسَج ٢٨٧	أَم ١٠٦
بَنُو زِنِيَة ٤٨	بَرَنْسَاء ٣٦١ *	آيَة ٥١
بَرَاء ٥٨ *	بَرَنْسَاء ٣٦١ *	أَيْمَن ٢٥٤، ١٣٠
بَهْرَانِي ٥٩	بُرَة ٢٠٠، ١٠٢	إِينَس ٣٤٩ *
بَهْم ١٩٦	بِرْوَة ١٠٢	أَيَاحِي ١٤٦، ١٤٥
بُهْمِي ١٩٩	بُرِي ٢٠٠، ١٠٢	أَيْن ٣٥٠ *
بَوَع ٢٣٣	بِرَاق ١٠٥	أَيْنُق ١٠٦

حرف الجيم

جَبَّ ٢٠١
جَبَّأ ١٧٩
جَبَّاءَ * ٩١
جَبَاب ١٠٥
جَجَجَاح ١٨٨
جَجْرَة ٩٤
جَجَنَفَل * ٣٧٥
جَجْدَب * ٣٦١
جَدَبًا ٣١٩
جَدُود ١٣٩
جَذَم ١١٦
جَرَبَة * ٣٣٦
جُرْهَان ١٣٨
جَرَغ * ٣٨٥
جَرَض * ٣٣٩
جُرَائِض * ٣٣٩
جَرِير ٢٣٣
جُرُرَات ٢١٠
جَعَد ١٢٤
جَعْظَارَة ٤٣

تَقَمَّة * ٣٩٧

تَقَبَّض ٣٢٤

تَلَاد ٢٦٦

تَمَعَّد ٣٣٦، ٣٣٥

تَنْبَالَة * ٣٤٥

تَنْضُب ١٨٣

تَنْوَفَة ١٣٤

تِه * ٣٠٩

تَارِس ٨٥

تَيْر ١٠٧

تِيَهَاء ٢٧٨

حرف الشاء

شَادَاء ١٦٠

شُبَات ١١٥

شُبَيْن ٢٠٨

شُدَى ٩٠

شُطَّ ١١٧

شَقْل ٣٠٥

شَن ٢٣١

شَقَّى ١٣٨

شَوَاء ٣١٧

شَوَان ٢٠٨، ١٢٧

شَاَزِل ٣١٢، ٢٥٨

شَيْتَ شَيْتَ ٧٢

شَيْصَات ١١٢

شَيْن ٣١٧، ٣٠٦

شُيْض ١٢٨

شُيُوض ١٢٨

حرف التاء

تَقَمَّة * ٣٩٧

تَقَمَّان * ٣٩٧

تَوَام ٢٠٤، ١٦٧

تَبْرَاك ٣٤٧

تَعَفَل ٣٥٧

تَجَوَّقَتْ ٢٧٨

تَخْلُق ٣٠٢

تَدَرَّيْتُ ٢٩٥

تَرَنُوت * ٣٤٦

تَرَنُب * ٣٥٨

تَرَّاس ٨٥

تَرْدَى ١٠٦

تَرَمُوت ٢٣٤

تَرَبَّر ٢٣١

تَعَانِيق ٣٠٥

حَبْنَطَى ٣٩٧ ، ٣٦ *	جَمَال ٢٦٧
حُبَارَى ٣٦ ، ١٥٩	جِفَار ١٠٥
حَبَّتَسَج ٢٨٧	جُفَالَة ١٣٤
حَجَر ٣٠٢	جُف ١١٨
حُجْرَان ١٥٢	جُلُولَاء ٥٨ * ١٦٥
حُجْزَة ١٠٥	جَزَى ٣٩ ، ١٥٩
حَجَفَة ٢٧٨	جَمَالَة ١٢٩
حِجْلَى ٩٧	جَمَانَى ٨٤ *
حِدَاث ١٩٧	جُنْدَب ٣٦١ *
حَدِيث ٢٠٥	جَنْدِل ١٨
حَذِيم ٧٤	جِنَان ١٥٢
حَرْبَاء ٢٥ ، ١٦٣	جَنَى النحل ١٨٢
حَرْحُ ٨٨ *	جُوب ١٠٢
حَرْوَرَاء ٥٨ *	جَوْرَب ١٨٥
حَرْوَرِيَّة ٥٨ *	جَوَاء ٣٠٦
حَرَم ١٦٧ *	جَوَالِيْق ٢٠٧
حَرْمَى ١٦٧ *	جَوَز ٢٧٨
حُسَان ١٧٨	جُون ١١٨
حُشُّ ٩٥ *	جَامِل ٢٠٣
حُشَان ٢١٠	حرف الحاء
حَصَان ١٧٩	حَبْرَكِي ٣٦٦
حُطَم ١٢٢	حَبِط ١٢٠
حَطَائِط ٣٣٣ *	
حَقَف ٢٢٤	
حَقَّان ١٠٤	
حَلَفَاء ١٩٨	
حَلَقَة ١٠١ ، ١٩٧	
حَلَقْنَا البطان ٢٢٥ *	
حَمَل ٩٢	
حَمْلَان ١١٩	
حَمْلَان ٩٦	
حَمَار قَبَان ٢٤٨	
حَنْطَاو ٤٤ ، ٣٦١ *	
٣٩٧ ، *	
حِنْطَاو ٤٤	
حُول ١٥٧	
حَوْلَايَا ٣٦ ، ١٦٦ ، ٣٩٧ *	
حَوْمَل ٣١٦	
حَوْمَان ٣٩٧ *	
حُوَار ١٢٦	
حَوِيْزَة ٢٥	
حَوِيْزَة ٢٥	
حَوِيلُ ١٧٦	
حَان ١٢٧ *	

حرف الحاء

حُبْعُنْ ٣٤٠

حُتْع ١٢٢

حِدَب ٤٢

حَرِبَة ١٨

حَرِبَان ٩٧ ، ١١٩

حَرَجَة ٩٤

حَرْف ٨٢ *

حَرِيق ١٣٩

حَزْ عِبِيل ٣٦٣

حُشْب ١٠٧

حُشْشَاء ١٤٠

حُشَاء ٣٣٠

حِصِصَى ٣٢٨

حُضْع ١٥٤

حُظَّانَا ٢٣١

حَلَفَة ١٠٨

حَلِفَنَة ٣٦٦

حِلَال ١٠٥ ، ١٢٧

حَلِيف ١٥٠

حُضَّان ١٧٣

حِنْدِف ٧٦

حَنْدَرِيس ٣٥٥

حَنْشَلِيل ٣٥٤

حَنْفَقَيق ٣٤٣ *

خَوْزَلَى ٣٢٧

خَوَاتِيم ٢٠٧

خَوَافَى ١٧٤

خِوَان ١٢٧

خَاشِع ١٦

خَيْل ١١٨

خَيْم ١٠٣

خِيَام ١٩٦

حرف الدال

دُبْسَة ٨١

دِيَاب ١٠١

دُخْنَة ١٩٦

دَخُول ٣١٦

دِرْحَايَة ٤٣

دَرِيْثَة ١٤٩ *

دُسْتُور ٥٨

دَسْتُوء ٥٨

دَسْتُوَانِي ٥٨

دَعَة ٣٢٤

دَقْرَى ١٦٠

دَكَادِيك ٢٥٠

دِلَاث ١٣٣ ، ١٣٥ *

دِلَاص ٣٣٤ *

دِلَامِص ٣٣٤ *

دَلِيس ٣٣٤ *

دَمِث ٣٥٠ *

دِمْتَر ٣٥٠

دَمَاء ١٥٥

دُهْن ٩١

دُهْرَى ٨٢

دُودَاة ٢٩١

دُولَات ١١٣

دَوَارَى ٤

دَوَّى ٤٧

دَوَى ١٠٨

دَاج ١٥٤

دَانِق ١٥١

دِيَمَات ١٠٤

حرف الذال

ذَوَابَة ١٣٠

ذِبَّان ١٢٩

زَبَدَنَة ۸۴ *	رَحَوَى ۳۸	ذَرَا ۲۷۸
زُرْقُم ۲۵۲ ، ۳۳۴ *	رِحَال ۳۲۹	ذُعْر ۳۰۴
زُمْل ۱۷۹	رُخَال ۲۰۶ ، ۱۶۶	ذِفْرَى ۳۶
زَمِنْ ۱۲۱	رِشَى ۱۰۳	ذِكْرَى ۲۹۷
زَمْنَى ۱۷۵	رَطْل ۱۱۷ *	ذَوْحَسَى ۱۶
زَنَادِقَة ۱۸۸	رَعَشَن ۳۳۳	ذَوَوَى ۳۷
زَنْبَة ۴۸	رُقِيَة ۴۳	ذَا ۳۶
زَوْرَق ۲۰۷	رَكَب ۲۶۹ ، ۲۰۲ ، ۷۸	ذَا مَال ۳۵ و ۲۷ *
زَوَاغِر ۱۰۷	رِكَاء ۱۰۱	ذَيْت ۶۹
حرف السين	رَمِيَّة ۱۴۳ *	حرف الراء
سَأ ۲۱۹	رَهْط ۲۰۵ ، ۷۸	رَاد ۹۱
سَبَت ۳۴۰ *	رَوْبَان ۱۴۴	رِئْلَان ۹۱
سَبَحَلَات ۲۰۷	رَوْحَاء ۵۸ *	رَبَب ۱۲۴
سَبْرُوت ۳۴۵	رَوْضَة ۲۶۷	رُبَى ۱۶۶
سَبَسَب ۳۲۰	رازى ۸۴ *	رُبَة ۷۸ *
سَبْعَان ۱۷۲	رَاعِد ۲۶	رَبَحَلَات ۲۰۷
سَبَايَجَة ۱۸۶	رامسات ۱۶	رُبْد ۱۰۶
سَبَل ۲۶	رياض ۱۹۶	رُبْع ۹۹
سَت ۲۵۹ *	رِيض ۱۷۷	رُبْعَة ۱۱۴
سَتَه ۲۵۹ *	حرف الزاى	رَجَلَة ۹۸ *
سَتَه ۸۸ *	زَأْمَهَا ۲۴۸ *	رِجَام ۶۶
سَتْمَه ۲۵۲	زَبْرِج ۱۸۳	رَحْبَة ۱۹۷

شقاشق ٣١٧	سور ١٢٧	سدیس ١٣٧
شمال ٣٣٣	سوی ١٢٣	سرخان ١٧٣
شمل ٣٣٣	سوافی ٣١٩	سری ٢٧٢
شمل ١٣٠	سویق ١٧٦	سراة ٢٠٤ ، ٣٤٩ *
شمال ١٣٦ *	سابیا ١٥٥ *	سری ٣٤٩ *
شاحج ٢٨٧	ساوی ٤٧	سریة ٣٤٩ *
شاء ٥٦ ، ٥٧	سیبجی ١٧٦	سعد : ١٤٢
شاوی ٥٦ ، ٥٧	سیجان ٩٦	سقط ٣١٦
شاء : ٣٦ ، ٣٧ *	سیراء ٣٣٠	سقاء ٥٢
شیة ٤٢	سیف البحر ٢٢	سقایة ٥٢
حرف الصاد	حرف الشین	سیکیت ٢٠
صدع ٣٢٤	شامل ٣٣٣	سیکیت ١٧٩
صرد ١٢٨ ، ٩٩	شبان ٩٦	سلق ٩٦ *
صرم ٩٣ *	شتا ٨٢	سلاب ٣٨٥ *
صعق ١٩	شجم ٢٥٢	سمة ٢٥٨ *
صعوة ١٩٦	شدقم ٢٥٢	سما ١٢٥
صفی ١٤٠ *	شربة ٣٣٦	سنبته ٣٤٠ *
صفی ١٠٨	شرف ١٥٧	سنداو ٣٦٢
صک ٩٠	شربث ٣٧٨ *	سنور ١٨٥
صلب ٢٦٧	شعبی ١٦٠	سه ٢٥٩ *
صلافی ١٦٣	شقرة ١٧	سہل ٨٢ *
صلایة ١٣٠	شقانق النعان ١٧	سوح ١٠٧
صنعا ٥٨ *		

حرف العين

عَبَّ ٢٠٢
عَبْدِي ٤١
عَبْلَة ١٢٤
عَبَلَات ٨٠ *
عَبَادِيد ٧٨
عَثْرَسَة ٣٥١ *
عَثْوَنَل ٣٩٣ *
عُثَان ١٢٩
عُثَيْر ١٨٤ ، ٣٦٦
عَجْرُ ٢٣١
عَجُوز ١٥١
عَدَبَس ٣٦٥
عَدِي ١٢٣
عَرْد ٣٧٨ *
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩
عُرْش ١٠٦
عِرْضَة ٣٤٠ *
عِرْضِي ١٦٦
عِرْوَض ٢٠٦
عِرْيَض ١٣٢

ضَوْضَة ٣٧١ *

ضَاحِي ٢٠٣
ضِيَع ١٠٣
حرف الطاء
طِيخ ٢١٦
طَرَب ٢٦٩
طَرَفَاء ١٩٩
طَعِنُ ٨٨ *
طُنُب ١٠٣
طَوَابِيَق ١٥١
طَائِي ٣٢
طَارِق ٢٩٧
طَاعِم ٨٨
طَيْس ٢٨٢ *
طَيْسَلُ ٢٨٢ *
طَيَالِسَة ١٨٥

حرف الظاء

ظَوَار ٢٠٣
ظَرَبَان ١٧٢
ظُلْمَان ١٣٢

صَنَعَانِي ٥٩

صَنَاع ١٧٩
صِنُون ٩٣
صَوَانِع ١٦
صِوَار ١٢٨
صَوَالِجَة ١٨٦
صَبَح ٣١٩
صِيرَ أَمْر ٣٠٤
صِيَصِيح ٢٨٧
صِيَصِيَة ٣٦٧
صِيَا قَلَة ١٩٠

حرف الضاد

ضَائِن ٢٤٨ *
ضَبَاب ٨٠ *
ضِبْعَان ١٧٣
ضَحِي ٣٤٣ *
ضَحِيَة ١٤٣ *

ضَرِير ١٣٢

ضَرِيس ٩٣
ضَمِنُ ١٢٠
ضَهِيًا ٣٣٩ *
ضَهِيد ٣٣٩

عِيَان ١٢٧ *

عَيْهَل ٣١٨

حرف الغين

غُور ٩١

غَبُوق ٣١٩

غُمَاء ٣٢٨

غُدَات ١١٣

غَرْد ٩١ *

غَرَض ٢٢٦

غَرِي ٣٢٧

غِرَاث ١٢٠ ، ١٣٧

غَزِي ١٥٦

غَزَاء ١٥٧

غَسْلِين ١٠

غَشَاش ٢٠٠

غَادِي ٢٩٩

حرف الفاء

فُؤُوج ٩١

فَقَن ١٣٣

فَحْجَل ٣٨٢ *

فَحْلَة ٢٥٨

فَرَّتَنِي ١٦

عَمِي ٣٠٦

عَمَيْثَل ٣٦٥

عَنْتَرِيس ٣٥١ *

عُنْتُوت ٣٣٤

عَنْسَل ٣٣٣

عُنُوق ١٢٦

عَنَاق ٩٥ ، ١٢٦

عِنَان ١٢٧

عُوء ٣٢٧

عُودُ ١٨٢

عُودَات ٢١٠

عَوْسَج ٩٩

عُوط ١٥٧

عَوَارِي ١٦٤

عُوءَار ١٧٨

عَوَان ١٣٤

عَوِيل ١٧٦

عَاجِن ٧٧

عَالِيَة ٨١ *

عَا ٣٦٨

عَانَات ٨

عَيْضَمُوز ٧٢

عَيْط ١٥٧ *

عَرْطَل ٣٥٤ *

عَرْطَلِيل ٣٥٤ *

عُسْب ١٣١

عَشَج ٢٨٧

عُشْرَة ١٩٨

عِشَاش ٩٤

عَصَبَصَب ٣٦٤ *

عُصْر ١٢٧

عُصْم ٢٧٢

عَضْب ٣١٧

عَضَوَات ١١٥

عَطُود ٣٣

عِفْر ٢٧٩ *

عُفْر ٣٢٤

عَفْرَنِي ٣٤٣ *

عَفْرَنَة ٣٤٣ *

عَلْبَط ١٨

عَلِيَاء ٥٥

عَلَجُ ١٢٥

عَلَجَن ١٢٣

عَلَجَات ١١٣

عَلَطَمِيس ٣٥١

عَلَقَاه ١٩٩

حرف القاف

قراء ٥٥

قراير ١٦٢

قريشاء ١٦٥

قشاعة ١٩٠

قصبًا ٣٢٠

قضب ١٣١

قضم ١٦

قطر ٣١٩

قطوطى ٣٩٧ *

قطوان ٣٩٣ * ٣٩٧ *

قعب ٢٣١

قعدان ١٣١

قعر ١٩٥

قمس ٣٣٤ *

قمساء ٣٣٤ *

قعوس ٣٣٤ *

قعمد ٣٦٥

قفاف ٩٤

قلة ١١٦

قلنسوة ٣٧٧

قلوص ١٠٤

قلال ١٠٥

قمحدوة ٤٦

قبعثرى ٣٦

قبن ٣٤٤ *

قباء ٣٢٨

قباب ١٠٥

قتوبة ١٤٤

قدد ١٠٣

قداح ٩٢

قدائم ١٣٤

قذال ١٢٥

قذى ٢٠٩

قذاة ١٩٧

قرء ٩٣

قرب ٣٢٩

قربوس ٣٤٦

قردد ٣٦٤ *

قرطة ٩٤

قرطاط ١٨٤

قرءبلانة ٧٢

قرنبى ٣٣٠

قرنوة ٤٤

قرواح ١٨٤

قراء ٥٥

فرسين ٣٣٣

فره ١٥٦

فرهة ١٦٧ ، ٢٠٤

فروقة ١٣٩

فري ٣٠٢

فرازنة ١٨٩

فراسن ٢٠٧

فسيل ٣٠٧

فصال ١٣١

فطن ١٢٢

فقعة ٩١ * ، ٢٠٠

فلق ٨٧

فلك ٢٧٣

فلكة ١٩٧

فلو ١٢٣

فلاح ٢٣٢

فئن ٣٣٩ *

فوعة السم ٣٤٢

فاريد ٣٥

فيوج ١٠٠

فيوح ١٠٠

فيمنان ٣٣٩

حرف السكاف

* كِنَاز ١٣٥

* كَوَأَل ٣٩٧

كُوَّة ٤٩

كَاثِبَة ١٥٤

كَلَس ٨٨

* كَيْت ٦٩

كَيْس ١٤٥

كِيَالَج ١٨٦

حرف اللام

لَامة ٣١٧

* لَيس ٨٨

لَجَبَة ١١٤

لَذِيذ ١٣٨

* لَسِن ٨٨

لِقَاح ١٠٤

* لِسَاك ١٣٥

لُوب ١٠٧

لَوِي ٣١٦

* لَابَ لَكَ ٢٦٣

حرف الميم

* مَأْتُونَاء ٢٠٤

* مَأَجَج ٣٩٤ * ٣٩٧

كَتِيبَة ١٣٤

كُت ١١٧

كِرَابِيس ١٦٢

كُرَاع ٢٠٧

كَسَكَسَة ٣٨١

كَشَكَشَة ٣٨١

كَشَفَت ٣١٧

كَع ٣٠٨

كَمُوب ٩٠

كَلْتَا ٧٠

كَلَّاب ١٧٩

* كَلَّاب ٨٠

* كَلِيب ٩٢

كَمَاة ٢٠٠

* كَمَش ١٢٤

* كَفْتَال ٣٥٩

كَفْتَاو ٣٦٢

* كَفْتِي ٧٧

كَنَة ٢٦٧

* كَنَهَب ٣٥٩

* كَنَهَوَر ١٨٥ * ٣٥٩

* كُنَابِيل ٣٦١ * ٣٦٣

قَمَطَر ١٨٣، ٢٢٨

* قَمَارِص ٣٣٤

قَمِين ٢٦٦

قُنْبَرَة ١٥٥

قُنْدَاو ٣٦٢

قَنْسَرِين ١١

* قَنْعَاس ٣٣٤

قُنْفَجَر ٣٥٧

قُنَّة ٣٠٢

قَنْوَان ٩٣

قَنْاة ١٠٧

قُنِيَة ٤٣

قَهْقَرَى ٣٢٧

قُوس ٢١٦

* قَوْقَاة ٢٩١، ٣٧١

قَوَّاس ٨٥

قَوَادِم ١٧٤

قَوِيم ١٣٧

قَوِيْمَة ٢٧

قَاصِعَاء ١٥٥، ١٦٥

قَيْقَبَان ٣٦٧

قَيْل ١٧٦

مُطْفِل ٨٦	مَذَا كِير ١٣٨	مُثِير ١٨٠
مَطَافِل ١٨٢	مِرْجَل ٣٣٨	مَأَنَة ١٠١
مُعْسَف ١٥	مِرْجَل ٣٣٨	مَثُونَة ٣٤٩ *
مُعْطِير ١٧٩	مِرْجَل ٣٣٨	مَازِق ٢٧٨
مَعْلَى ٣٩٧ *	مِرْيق ٣٤٩ *	مُهِرَقَات ١٢٧
مَعَاي ١٤٧ ، ١٦٥	مِرْزَجُوش ٣٦٣	مُتَل ١٨٢
مَعَايَا ١٤٧	مِرْضِع ٨٦	مَتَنَتَان ٢٣١
مَعْيُورَاء ٢٠٤ *	مِرْط ٣٣٨	مَمْعَب ٢٦
مُعْرُود ١٨١	مِرْقَسِي ٧٦	مَجَر ١٦
مِقَالَات ١٨٠	مِرْوَزِي ٨٤	مُجَمَّل ٢٠٠
مُلْمُول ١٨١	مِرْمَرِيْس ٦٤ *	مَحَبَب ٣٩٧ *
مُلَهَّن ١٢٣	مُسْتَظَل ٢٠٣	مُحْضِر ١٧٩
مَلُول ١٣٩	مُسْتَلْتِم ٣١٧	مُحْطَرَبَة ١٣٠
مُمَحَّن ١٢٣	مُسْرُول ١٨٥	مُحَالَل ٢٦٧
مَنْتَى ٦٩	مُسْلَقَى ٣٦	مِذْرَع ٣٣٧
مَنْجَنِيْق ٣٥٠	مُسْتَشِيْق ٢٥٠	مِذْرَى ٤٠ ، ١٦١
مَنْحُور ٢٣٣	مُشْرِفِي ٢٢	مِذْعَس ١٧٩
مُنْعَطِر ٨٦	مُشَائِم ١٨١	مُدْبِدَة ٢٧
مُنْقَعِر ١٩٥	مُشَادِن ١٨٢	مِدَائِنِي ٧٩
مَنَا كَب ١٧٤	مُشَاهِدَة ١٨٦	مُذْ ٢٤١ *
مَهْدَد ٣٩٧ *	مُشْيُوءَاء ٢٠٤ *	مِذْكَار ١٣٨ *
مِهْدَاء ١٧٩	مُضْرَان ٢١٠	
مِهْدَار ١٧٩	مُضْعَة ٩٩ *	

نَهْد ٢٣٦
نَهْر ٨٨ *
نَهَّات ٢٨٧
نُوب ١٠١
نَوَار ١٣٤
نَوَاشِر ٢٢٥
نَوَاكِس ١٥٤
نَاط ٣٠٦
نَيْدَلَان ٣٣٣
حرف الهاء

هَب ٣١٩
هَبْلَع ٣٨٥ *
هَبِّي ٣٣٦ *
هَبْجَان ١٨٠ ، ٢٧٣
هَدَم ٢٢٥
هُدْبَة ١٩٨
هَذِه ٣٠٩
هَرَّ كَلَة ٣٨٥ *
هَرَّ كَوَلَة ٣٨٥ *
هَرْمَاس ٣٣٤
هَرَّاق ٣٨٤ * ٣٨٥ *
هَضْبَة ١٠١
هَقْل ٣٨١ *

نَحْوَرِش ٣٦٤
نَحْوَص ١٥١
نَدُس ١٢١
نَرْشَق ٣٥٠
نَزْوَة ١٠٢
نَزَال ٣٠٤
نَزَى ٢٨٧
نَسْعَة ١٣٣
نَصَف ١١٩
نَصِيبِين ١٢
نَضُو ١٧٧
نُطْفَة ٧٩
نُطَاسِي ٧٤
نُطِيحَة ١٤٣ *
نُعْمَان ١٧
نُفَر ٩٩
نَقْش ٦٦
نُفَر ٧٨
نَاقِقاء ١٥٥
نَقْض ١٧٧
نُقَايَة ٥٢
نَمَق ١٦

مُهَوَّم ٢٣
مَهَارَى ١٦٤
مَهَالِبَة ١٨٦
مَهَّا ٢٧٨
مُهَافَة ١٩٨
مُور ٣٢٠
مُورِق ٣٩٧ *
مُوطَب ٣٩٧ *
مُؤَانِل ٢٦
مُؤَاوِجَة ١٨٥
مَائِيَة ٣٧ *
مَاهِيَة ٣٧ *
مَيْس ٣٤٨ *
مِيَّاسِير ١٨١
مِيَّامِين ١٨١

حرف النون

نَيْدَل ٣٣٣
نُؤَى ١٦
نَث ٢٦٦
نَجْد ٩٢ *
نَجْد ١٢١ *
نَحْي ٥٢

حرف اليا

يَاجِب ٣٩٤ *
يُبْذِرُ قُونَ ١٨٦
يَتَّقِهِ ٢٣٩
يَتَّقِي ٤٤
يَتَّقَمِي ١٤٦
يَدَيَان ٦٥
يَسْتَعُور ٣٧٥ *
يَعْضِيد ٥٣
يَقْرَم ٢٥٨
يَقْطُ ١٢١
يَلُوكُ لِسَانَهُ ٢٨
يَمِّم ٢٦٨
يَفْجُو ٢٥٨
يَيْن ٣٦٨

وِجَاع ١٢٠

وَدَّ ٢٨٧

وُزِدَ ١١٨

وَرَشَان ١٧٢

وَرَنْتَل ٣٧٥ *

وُشَاة ٢٦٦

وَصَاوِص ٢٦٨

وُضَاء ٥٥

وَطْب ٥٢

وَضِيف ٢٣١

وُغْدَان ١١٧

وَفَرَة ٢٨٧

وَلِيد ٢٣١ ، ٢٦٧

وَلِيلَه ٢٦٣

وَلِيلَهَا ٢٦٣

هَلَمَّ ٢٤٤

هَمَّقِع ٣٦٥

هَمَرِش ٣٦٤ *

هَنَات ١١٦

هَوَم ٣٣ *

هَامَة ١٩٨

هَيِّق ٣٨١ *

هَيِّقَل ٣٨١ *

هَيِّقَم ٣٨١ *

هَآ ٢١٣

هَيِّم ٣٣ *

هَيَّهَات ٢٩٠

حرف الواو

وَثَاء ٣١٢

وَجْنَاء ٣١٨

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثاني

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص بحر الشاهد

٣١٧ الخفيف آذَنْتَنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءَ رَبِّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

حرف الباء الموحدة

٢٨ الطويل ولستُ بنحوى يَلُوكُ لسانه ولكن سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

٢٤٤ الوافر فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَمَبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا

٢٤٨ الرجز يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنَبًا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ أَرُدِّفْنِي فَقَالَ مَرَحَبًا

٢٦٨ البسيط أَسْتَحْدِثُ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا؟

أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ؟

٣٠٨ البسيط تَعَثَّرْتُ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسِنَهَا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرِيقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكَتَبِ

٣١٨ الرجز كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا (١)

٣٢٢ الرجز عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

٣٢٩ البسيط فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطَّنْبَا

٣٤٦ الطويل فَلَسْتُ لِأَنْسَى وَلَسَكُنْ لِمَلَأَكُنِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

(١) أنظره مع أبيات أخرى في ص ٣٩١ و ٣٢٠

حرف التاء المشناة

ما ضرَّها أمَّ ما عليها لو شفت مُتَيِّماً بنظرةٍ وأنسَ — مَعَتَّ الرجز ٢٧٧

بَلْ جَوَزَيْتِهَا كَظْهَرِ الْحَبَفَتِ

الله نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتِ من بعدما وبعدها وبعدهم } الرجز ٢٨٩

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرَّة أن تدعى أمت

شِرْيانة تُرْزَم من عُنتوتها تُجاوبُ القوسَ بترَموتها } الرجز ٣٣٤

تستخرج الحبة من تابوتها

حرف الجيم

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلَجٍ المطعمان اللحم بالعشج } الرجز ٢٨٧

وبالغداة فَلَاقَ البرنجُ يَقْلَعُ بالودِّ وبالصيصج

ياربَّ إن كنت قبلت حجَّتيجَ فلا يزالُ شاحجٌ يأتيك بيج } الرجز ٢٨٧

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرَجِجْ

حرف الدال المهملة

إن من القوم موجوداً خليفته وما خليف أبي وهب بموجود البسيط ١٥٠

على ما قام يشتمني أئيم كخنزير تمرغ في رَمَادِ الوافر ٢٩٧

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرِزْقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ الوافر ٢٩٩

رَبِّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَصْ نَهْدَا كالحصان أجردا } الرجز ٣٣٦

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

فَإِنْ تَكُنِ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرَهَا الطويل ٣٤٨

فَمَا خُتِنْتُ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

حرف الراء المهملة

ص بحر الشاهد

- ٦٥ الكامل يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَامٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتَقَهَّرَا
 ٨٧ الطويل وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر
 ١٢٧ السريع عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَتْ دُؤُ بِالْأَكْفِ اللَامَعَاتِ سُوْرُ
 ١٥٣ الكامل وإذا الرجال رأوا يزيد رأيهم خُضْعَ الرقاب نواكس الأبصار
 ٢٣٠ المتقارب لها متنتافِ خطانا كما أَكْبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ
 ٢٣٣ الرجز مِنْ لَدُ لَحْيِيهِ إِلَى مُنْجُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ
 ٢٩٧ الرمل يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلَيْتَنِي لَهُمُومَ طَارِقَاتٍ وَذِكْرَ
 ٣٠٢ الكامل ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ ض الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ
 ٣٠٣ الكامل ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَ فِي الذَّعْرِ
 ٣٠٧ الطويل وَأَيُّمَنْ أَنْ الْخَيْلِ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَسْكُنُ لَفْسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ
 ٣١٩ الكامل لعب الرياح بهـا وَغَيْرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

حرف السين المهملة

- ٨٨ البسيط دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحِلْ لِبُعِيَّتِيهَا وَقَعْدَ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّامِعُ الْكَامِي
 ٢٧٠ الرجز قَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

حرف الضاد المعجمة

- ٣٠٥ الرجز دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

حرف الطاء المهملة

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهُطَةٍ

٢٠٥ الرجز

حرف العين المهملة

٤٥ الطويل	كَأَنَّ مَجَرَّ الرَامِسَاتِ ذُبُولَهَا	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتُهُ الصَّوَانِعُ
٢٣٢ المنسرح	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّاكَ أَنْ	تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرَ قَدْ رَفَعَهُ
٣٠٦ البسيط	لَا يَبْعُدُ اللَّهُ إِخْوَانَا تَرْكُهُمْ	لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا
٣٠٦ الطويل		خَلِيلِي طَيِّرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعَمًا
٣٢٤ الرجز	لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَاهُ وَلَا شَبَّعَ	مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَتَفٍ فَالْطَّجَعُ
٣٨٣ السريع	قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالٍ	عَقَارٍ مَثْنَى أُمَهَاتِ الرَّبَاعِ

حرف الفاء

٢٢٣ الرجز	أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَنَّهُ فُتُ	تَخَطُّ رِجَالِي بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ
	تُسَكَّتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَمْ أَلِفْ	

حرف القاف

٧٢ الطويل	تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً	بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ
١٤٠ الرجز		دَعَاهَا فَمَا النُّحُورُ مِنْ صَدِيقِهَا
١٥٢ الرجز	يَا مَيَّ ذَاتَ الْجَوْرَبِ الْمُنْشَقِّ	أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقِّ
٢٥٠ الرجز	يَا دَارِمِي بَدَا كَادِيكَ الْبَرْقِ	صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ
٢٩٨ الرجز	قَالَتْ سُلَيْمِي اشْتَرِ لَنَا دَقِيقًا	وَهَاتِ خَبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا

حرف الكاف

٣٤٧ الرجز	هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبَرَّكََا	دَارُ إِسْعُدَى إِذِهِ مِنْ هَوَا كَا
-----------	--	---------------------------------------

٣٨٣ المتقارب إذا الأمهات قبَحْنَ الوجوه فرَجَت الظلام بأمَّا نَكَ

حرف اللام

- ١٣٠ البسيط طَرَنَ انقطاعه أوتارٍ مُحْظَرِيَّةٍ
 ١٥٣ الوافر أحامى عن دمار بنى أبيكم
 ١٨٢ الطويل وإنَّ حديثاً منك لو تبدلني
 ٢٠٢ الطويل فَعَبَّتْ عَشَّاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا
 ٢٦٢ الطويل
 ٢٦٦ الكامل وَلَا تَبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا
 | وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل
 ٢٧٦ الطويل { وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما
 | أو أمَّاهما واو وياء ، وبعضهم
 ٢٨٥ الرمل وقبيل من لكيز شاهد
 ٣٠٤ الطويل وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا
 ٣٠٤ الطويل صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يسلمو
 ٣١٦ الطويل قفانك من ذكرى حبيب ومنزل
 ٣١٧ الطويل وَمُسْتَلْتَمٍ كَشَفْتُ بِالرَّمَحِ ذَيْلَهُ
 ٣١٨ الرجز
 ٣٣٧ الرجز
 ٣٣٨ الطويل خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا
 فِي أَقْوَسٍ نَارَعَتْهَا أَيْمُنُ شِمْلًا
 ومثلى في غوائبكم قليل
 جنى النحل في ألْبَانِ عُوْذٍ مَطَافِلِ
 مع الصبح ركب من أحاطة مُجْفِلِ
 وقال أضرب الساقين إِمَّكَ هَابِلِ
 الْقِدَرُ تَنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَعَالِ
 وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
 ومن قبله ضم أو الكسر مُثْلًا
 يُرَى لهما في كل حال محَلًّا
 رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل^(١)
 على صير أمرٍ ما يُمرُّ وما يحل
 وأقفر من سلمى التَّعَارَنِقُ فَالْتَقَلُ
 يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِلِ
 أَمْتُتُ بِمَعْصَبِ ذِي شَفَاقٍ مَيْلُهُ
 بِيَازِلِ وَجَنَاءِ أَوْ عَيْهَلِ
 بِشِيَةِ كَشِيَةِ الْمَرْجَلِ
 على إثرنا أذيل مرطٍ مُرْجَلِ

حرف الميم

ص بحر الشاهد

- ٦٦ الطويل هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رَجَامٍ
٧٣ الطويل فهل لَكُمْ فِيهَا إِلَىٰ فَإِنِّي طِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِي حَذِيمًا
٨٤ الكامل يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبَ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٌ مِثْلُ الْغَنِيْقِ الْمَكْدِمِ
٢٥٨ الرجز أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْحَوُّ طَرِيقًا يَعْلَمُهُ
* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ *

- ٢٧٢ المتقارب إِلَى الْمَرْءِ قَيْسُ أَطِيلُ السَّرَى وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصْمٌ (١)
٢٩٥ الوافر أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا
٣٠٦ الكامل يَادَارُ عِبْلَةٌ بِالْجَوَاءِ تَسْكُمُ وَعَمَى صَبَاحًا دَارُ عِبْلَةٍ وَاسْتَلَمَ

حرف النون

- ١٤ البسيط يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدِيًّا فَعَدْنَانِي
٦٤ الوافر فَلَوْ أَنَا عَلَى جُجْرٍ ذُبْحَنًا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
٧٧ الطويل وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِي وَعَاجِنُ
١٣٢ الرجز حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولُهُ بِالْأَجْنِ
١٧١ الوافر فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَزَارٍ حَلَالُ أَسُودَيْنِ وَأُحْمَرَيْنَا
١٧٦ الرجز مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
٢٦٥ الطويل إِذَا جَاوَزَ الْإِنْسَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بَنَتْ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَيْنُ
٢٦٨ الوافر الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

ص بحر الشاهد الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا وَلَا تَبْقَى خَمُور الْأَنْدَرِينَا

حرف الهاء

٢٠٦ السريع * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَل لَيَالَهُ *

حرف الألف اللينة

٢٠٩ الرجز * بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالِطْهَا الْقَدَى *

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقَرَى

٣٢٣ الرجز بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ

حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

١٦٢ الهزج لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَ يَفْتَالُ الصَّحَارِيَا

٢٠٢ الرجز أَخْشَى رَكِيْبًا أَوْ رُجِيْلًا عَادِيَا (١)

٢٣٤ الرجز حَمْدُهُ خَالِي وَلَقِيْطُ وَعَلَى وَحَاتِمِ الطَائِي وَهَابُ الْمِي

فهرست الآمال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	
٢١	ش ذَكَرْتُ نَبِيَّ الطَّمَنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا
٢٦	» كَالسَّاعِي إِلَى مَتْعَبٍ مُؤَانِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ
١١٣	ت غَدَةُ كَغَدَةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتُ فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ
١٢٢	» شَرُّ الرَّعَاءِ الْخُطْمَةُ
١٢٦	هذه العنوق بعد النوق
١٢٦	» حَرَّكَ لَهَا حَوَارَهَا تَحْنٌ
١٣٢	» إِنْ الْقِرْمَ مِنْ الْأَفِيلِ
٢١٩	» قَرَبِ الْحِمَارِ مِنَ الرَّدْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ
٢٢٤	ش التَّتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ
٢٣٢	ت إِنَّمَا أَوْجَهَ أَلْقَى سَعْدًا
»	» بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ
٢٩٤	ش هَكَذَا فَرَدَى أَنَّهُ
٣٣٠	ت الْقَرْنَبِيُّ فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةَ
٣٩٢	» مَالُهُ أَثَرٌ وَلَا عَمِيرٌ

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى

جزء ٢

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٤	ذ كنت	إذ كنت
»	٥	وفي	كوفي
»	٧	إيا آن	ياءان
٢٠	١١	وَقَالَ سَيَبْوِيْهُ	وَقَالَ سَيَبْوِيْهُ
٣٠	٤	قوله و « وتحذف ... »	قوله « وتحذف ... »
٣١	٦	قُسْوِيَّ	قُسْوِيَّ
٣٢	١٢	سره مطردا	كسره مطردا
٣٧	١٥	في الموصلات	في الموصولات
٤٤	١٢	فلا بد حذف	فلا بد من حذف
٤٦	٨	في جرئية ما	في جرئية ما
٤٧	٦	كحِنْطَاوِيَّ	كحِنْطَاوِيَّ
٤٨	١٣	(٩)	(٢)
٥٣	١٤	رقم (٣) وضع عند قاضوى	يوضع عند قضوية في سطر ١٥
٥٥	٧	قُرَاوِيَّ	قُرَاوِيَّ
٨٠	٨	لا إلى ملهى	لا إلى ملبى
٨٣	١٦	وجاء يَمْنَى	وجاء يَمْنَى
٩٩	٧	ما ذكرنا	كما ذكرنا

ص	س	الخطأ	الصواب
١٠٣	٣	صف الغالب	الوصف الغالب
١٧٦	١٤	إذ كثيراً	إذ كثيراً ما
١٨٤	١٣	أملود ، أو	أملود ،
٢١٣	٧	أضر بآن نعمان	أضر بآن نعمان
٢٢٠	١٠	كهيـهـيصـ	كهيـهـيصـ
٢٣٣	٣	منحوره	منحوره
٢٣٩	٣	للووقف أو للجزم	للووقف أو للجزم
٢٤٨	٥	وضربته	وضربته
٢٦٠	٧	وإن كان أيضا	وإن كانا أيضا
٢٧٦	١٤	وميم الجمع	وميم الجمع
٢٨٨	٣	ثلاثة أربعة	ثلاثة أربعة
٣٢٠	١٦	يريد أبيض	يريد أبيض
٣٢٧	٣	قوله « والغراء . . . »	قوله « والغراء . . . »
٣٣٥	١٣	إفعلاً . . . وخنفقيق	إفعلاً . . . وخنفقيق
٣٣٦	١٢	وتدرع	وتدرع
٣٤٥	٨	ورجع بعضهم	ورجع بعضهم
٣٦٣	٨	خنفساه	خنفساء
٣٩٥	١	إن جعلتها مفعلاً	إن جعلتها مفعلاً
٣٩٧	٨	أحكم عجيته	أحكم عجنه

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات

جزء ٢

ص	س	الخطأ	الصواب
٨	١٩	بلد بالشام	بلد بالشام
١٢	١٠	قَنَعَتِ	قَنَعَتِ
١٤	١١	انسبا	نسباً
٢٤	١	زعم شارح	زعم الشارح
٢٦	٢	مَعْنٍ وإِفْلَاسِهِ	مَعْنٍ وإِفْلَاسِهِ
٣٦	١	بفتح أوله	بفتح أوله
٦٠	١	« ولوثى »	« ولوثى »
٦٤	١١	على أنه بأنه ثناه	على أنه ثناه
٦٥	٧	« يدا »	« يدي »
١٠٣	١	يبالغ في ثمانها	يبالغ في ثمانها
١٠٨	١٠	وقيل : جمها	وقيل : جمها
١١٥	١٦	حملا أخواتها	حملا على أخواتها
١٢١	٤	أو فعل	أو فاعيل
١٤٣	٩	يكن بقاءه	يكن بقاءه
١٤٤	٤	الشيء	للشيء
»	٥	الفتوب	الفتوبة

الصواب	الخطأ	س	ص
لما جرى مجرى	لما مجرى مجرى	١٠	١٤٧
بفتحيتين	ففتحيتين	٣	١٥٥
يقال في جمعه	يقال في جمعة	٧	١٦٣
في حكم واحد	في حكم الواحد	١٠	١٦٩
بوضع صيغة	بوضع صبغة	٥	١٧١
كعير وأنان	كغير وأنان	٦	»
بن زيد الأسدي	بن زیدی الاسدی	١٦	»
الكرّم	السرّم	٣	١٧٦
بيأس	بيائس	٨	١٧٩
مقعدنس	مقنسس	٥	١٩٢
مُسْتَظَلٌّ	مُسْتَظَلِّ	١	٢٠٣
فالتقى سا كنان	فالتقى كنان	٨	٢٢٦
« كغرفة »	« كغرفة »	٣	٢٣١
كما قال المؤلف	لما قال المؤلف	١٠	»
أن جمعه	أنه جمعه	٢١	٢٥٢
وقد استدل	وقد استدلالا	٧	٢٦١
مَا كُنْتُ	مَا ، كَنَّةٌ	١٧	٢٦٦
مَابَالُ	مَالُ	٢	٢٦٩
حَيَّان	حُبَّان	٢	٣٠٦
زياد الأعجم	زياد الأعلّم	٣	٣٢٢
أنه أفعل ، ثم	أنه أثم فعل	٣	٣٤٠

ص	س	الخطأ	الصواب
٣٤٦	١٠	لأبي وجرة	لأبي وجزة
٣٦٥	٧	وهيرغا	وغيرها
٣٨٠	١٢	بضم همزة	بفتح همزة
٣٨٣	١٢	بكر اليربوعي	بكير اليربوعي

تمت فهارس الجزء الثاني من شرح
شافية ابن الحاجب

القسم الأول

المجلد الثاني

الترجم

محمد توفيق

الكتبي بستان الأزهر الشريف وشارع السكة الجديدة مصر

طبعة مطابع المطبعة

١٩١٥

شرح تافيه ابن الحاجب

تأليف الإمام المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

مَعَ شَرْحِ شَوَاهِدِهِ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزرقاف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

التزام

محمود توفيق

الكتبي بميدان الازهر الشريف وشارع السكة الجديدة بمصر

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

UNIVERSITY OF CALICUT
 Y. 11. 4. 21. 1. 1
 11/11/11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[جميع حق الطبع محفوظ للشرح]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ،
سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدةٌ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَنْهَا ، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّائِيثِ مُطْلَقًا ، وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عِلْمًا قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنْسَرِيُّ وَقِنْسَرِينِي »

أقول : قوله : « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء مستددة للوحدة كرومي ورؤمي ، وزنجي وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأخري ودوّاري^(١) ، وما لحقته لا معنى كبردي^(٢) وكرسی ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا لياؤها : إنها ياء النسبة^(٣) ، كما يقال لثمرة والتاء فيه للوحدة ،

(١) قال في اللسان : « والدهر دوار بالإنسان ودواري : أى دائره على إضافة الشيء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بخي وكرسی » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَعَسَرِيٌّ

أى : أنه يدور ويتقلب بالإنسان حالا بعد حال وأنه يفنى قرونًا كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القعسري الجمّل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به في قوته وشدته

(٢) البردي : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثاني نبت معروف واحده ردية . (انظر ج ١ ص ٢٠٣) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء ، فهو أحيانًا يذكر أنها ياء النسبة كما في قوله (١٠ ص ٢٠٣) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضًا نحو بريدي في بردي » وأحيانًا يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو

والعلامة وهي فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتأنها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء ، كتأنيث ما أسند إليها ، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة ، وانقلاب تأنها في الوقف هاء قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتي التثنية والجمع ؛ فإيهما قد لا يحذفان في العلم كما يجيء ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقى أولاً كمرّة وحمزة ، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولاً ، وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمى بهما ^(١) ، وذلك لما في مثل هذه التاء من رائحة

هذا الاشكال بقوله في هذا الباب في شأن ياء الوحدة كرومى : « ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينفى عنها ذلك ، وما قاله في ياء الوحدة يجرى مثله تماماً في ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسى والبردى ، وهي المزيّدة لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

(١) قال سيويه في الكتاب (٢٠ ص ١٣) : « وإن سميت رجلاً بنت أو أخت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبّة بالأربعة ، ولو كانت كالأهلاما سكنوا الحرف الذى قبلها ، فأثما هذه التاء فيها كتمام عفريت ، ولو كانت كالألف التأنيث لم ينصرف في النسبة ، وليست كالأهلاما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم بنى عليها وانصرف في المعرفة ، ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة » اهـ وكتب أبو سعيد السيرافى في شرح كلامه هذا فقال : « التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيويه منزلة التاء في

التأنيث (١)

وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ، والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢) نعت تقول : امرأة كوفية ، ثم طُرِدَ حذفها في المنسوب المذكر ، نحو رجل وفى : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ، فى إفادة الوحدة والمبالغة ، وفى كونها لا معنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع إيا آن أو تآن ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ، إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنبته وعفريت ، فهى فهما زائدة لللاحق بجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل سميناه بفهر وعين ، والتاء الزائدة التى للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحة وبوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك « اه ملخصاً . والمراد فى كلام سيديوه والسيرافى من التاء المزيدة لللاحق فى سنبته التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (١ ص ٤٣) : « ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف ، فتحسب أخت وبنت ليس مؤنثاً بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتها « اه . وقوله « لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث النخ » هو مراده بقوله هنا « لما فى مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدل على أن هذا مراده قوله فى هذا الباب كما يأتى قريباً : « فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء وذلك فى الأسماء المعدودة المذكورة فى باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثبتان وكيت وذيت فعند سيديوه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلاً من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء » اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء فى جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات^(١) لإفادتهما معاً للتأنيث كما إفادتهما للجمع ؛ فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين في نحو عرفاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً ؛ لسكونهما كعلامة واحدة ، تقول في أذرعات وعانآت : أذَرَعِي^(٢)

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التامين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزيب فانك كنت تقول في نسبها إلى البصرة : بصرية

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفتهما علامة الجمع : أى الألف والتاء في جمع المؤنث والواو والتون والياء والنون في جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » يقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلاً إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكياً إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك ثمرات في جمع تمرة : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - أسكان الميم - أى : برده إلى واحدة ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثني والجمع مطلقاً : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدة ، وإن كانت مسمى بها ففي المثني وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات - بفتح فسكون فراء مكسورة - وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء و عمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة باللقاء ، وقال النحويون : بالثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتذكر وتجري مجرى النكرة من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات قسميته ابتداء ثنية وجمع ، كما لو سميت رجلاً بخيلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاماً لأنها

لا تفترق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكان اسم كل واحد منهما عرفة وأذرعة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في بنات وثبات ، وأما من منعها الصرف فانه يقول : إن التنوين فيها للمقابلة أى يقابل النون التي في جمع المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى « اه وفي اللسان : » وقال سيبويه : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لا محالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فتصرف النكرة لا غير فكذلك تقول : عندي مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فتنون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاة في المبدل « اه

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وفتح : بلد بأشأم والنسبة أذرعى بالفتح » اه ومثل قوله : « والنسبة أذرعى بالفتح » في اللسان عن ابن سيده ، نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء) فواضحة ، فانها لا تعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلاً ، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهى الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع كسرتان بعدهما ياء ان تخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبى بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع (١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيّدة في الآخر ^(١) ، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى ^(٢) ؛ فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمري وكرسى : بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَحْمَرِيٌّ وَكُرْسِيٌّ ؛ كراهة لاجتماعهما .

قوله : « وزيادة التثنية والجمع » أى : جمع السلامة ، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين ، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمون ومسلمين ، والألف والتاء فى نحو مسلمات .

الجزيرة ، وربما قالوا فى الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها . قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانة أيضا : بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيّدة عن ياء القاضى فان فيها خلافاً سياقياً تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص الياثى نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه ، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجع ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا ، فيقال : مكنى أو مكنوى ، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى ، وسياقياً إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى ، وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، وياء المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشئ إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأحمري ، ودوار ودواري ، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملاً فى معناه ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه . وأما الياء الزائدة لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالاتها على تمام الكلمة ، وياء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فليكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانين ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون للكلمة إعرابان ، فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تبقى الإعراب في حال العمامة كما كان ، أولاً^(١) ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يجر أن تقول عشرونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونيون ، وإن أعربتهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثنى والنون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يفد النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين^(٢) فيجب أن

(١) للعلماء في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثنى فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية ، ومنهم من يجره مجرى غسيلين : أي يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يجره مجرى هرون : أي يلزمه الواو والنون ويمتنعه من الصرف للعلمية وشبهه العجمة ، ومنهم من يجره مجرى عربون — بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما — أي : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته

(٢) الغسيلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسيلين في القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسيلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيَّ وَقَنْسَرِيَّ ^(١) وأما إذا نَسَبَتْ

(١) قال المؤلف في شرح السكافية (ح ٢ ص ١٣١) : « إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراها كاثنان وعشرون ، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب ، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال (ابن أحرر وقيل ابن مقبل)

* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحة) . قال الأزهرى : ومنهم من يقول البحرين على القياس ، لكن النسبة إلى البحرين الذي هو القياس أكثر ، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب أكثر من استعمال البحرين كذلك ، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسرون ، ونصيدين ونصييون ، وبيرين وببرون ، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا . قال أبو علي : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اهـ

قال ياقوت : « البحرين : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحرين واتمهينا إلى البحرين ، ولم يبلغني من جهة أخرى وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هي قصبة هجر ، وقيل : هجر قصبة البحرين ، وقد عدها قوم من الثين ، وجعلها آخرون قصبة برأسها » اهـ ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم

إلى نحو سنين وكرين غير علمين ^(١) فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء

سين مهملة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونصيبين - بالفتح ثم السكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قراها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، وبيرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بخذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين ، وقال الخازنجي رمل أبرين وبيرين بلد قيل هي في بلاد العماليق (النيامة) . وبيرين أيضاً : قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز . قال أبو زياد السكلي

أَرَاكَ إِلَى كُثْبَانِ يَبْرِينَ صَبَّةً وَهَذَا لَعَمْرِي لَوْ قَنَعَتْ كَثِيبٌ
وإنَّ الكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى

إِلَى وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَبِيبٌ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي

صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبُ النَّوَاقِيسِ

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بَعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدتهما لم يسلم في الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثي

من وجوب رد المجموع في النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقبة الإعراب ، أولا

قوله « جاء قنسرئ » يعني في المنسوب إلى ما لم يجعل نونه معتقبة الإعراب « وقنسرئ » [يعني] في المنسوب إلى المفعول نونه معتقبة الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمي ، وبرجل مصري حماره ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أي مُنْتَسِبٌ أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في « رجل مصري حماره » أو مضمراً كما في « رجل تميمي » ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل ، نحو « أنا قريشيٌّ أبداً » أو في الحال ^(١) المشبه له ، كما

حذفت لامه وعوض عنها في المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحرركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنيئنا كسنيئ يوسف » وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنيئ كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعرب بالحرركات فين أن هذا النوع يرد إلى واحد في كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولاً : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل ، وثانياً : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما

مضى في بابه ، قال عمران بن حِطَّان :

٤٤—يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَايَمَنِ ^(١) وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعَدَنَانِي

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صم أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفا أو جار أو مجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيبا وهو تميمي متفاخرا

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علبا ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم انسبا قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زنباع الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وستر عنه نفسه وانتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِي مَثْوًى نَزَلْتُ بِهِ

قَدْ ظَنَّ ظَنَّاكَ مِنْ خَلْمٍ وَعَسَّانِ

حَتَّى إِذَا خِفَّتْهُ فَارَقْتُ مَنَزِلَهُ مِنْ بَعْدِ مَا قِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانِ

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانِ

حَتَّى أَرَدْتُ بِي الْعُظْمَى فَأَدْرَكَنِي

مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانَ

أما سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفظاً أيضاً فتعدى في العمل إلى غير مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِبِ والمَقْتَلِ واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بضفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرِب مكان أو زمان يضرب فيه ، ومعنى المَضْرِب آلة يضرب بها ، فهلاً رفعا ما يخص تنذك الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً معطشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً معطشاً نصفه ، وسرت فرسخاً معسفاً : ^(١) أى معسفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والنسب لمتبوع يخص الذات المهمة التي يدلان عليها وضعي بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن تدل على ذات مهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زَبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدْيَا فَعَدَنَانِي
لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا إِطَاعِيَةً

كُنْتُ الْمُقَدَّمِ فِي سِرِّي وَإِعْلَانِي
لَكِنْ أَبَتْ لِي آيَاتُ مُطَهَّرَةٍ عِنْدَ الْوَلَايَةِ فِي طِهِ وَعِمْرَانِ
ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران وأبياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزائن الأدب (٢: ٤٣٥—٤٤١) وكامل المبرد (٢ ص ١٠٨ وما بعدها)

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ في غير الجادة ، وأصله السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه ، فمن ثم
أولوا قوله :

٤٥ - كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذِيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ^(١)

(١) هذا البيت للناطقة اندياني من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذُو حُسَا مِنْ فَرَتْنِي فَالْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادُ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنَّ تُبِينُهُ

وَنُؤَى كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتني ، وأريك : مواضع . ويروي * عفا حسم من فرتني *
وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام في قوله
«لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما في قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ،
وتبينه : تظهره ، والنؤى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الخباء لئلا
يدخله المطر ، والجذم - بكسر فسكون - : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ،
والضمير في عليه راجع إلى النؤى ، والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب وهي
مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمى القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثارت
الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التي تكون ضعيفة ،
والقضم — بفتح فكسر — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من
سيور . و نَمَقَّتُهُ : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع .
والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر ، وإضافته
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير
مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع ، على حذف المضاف ، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام في جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين وياء فَعِيلَة وفُعِيلَة وفَعِيل المَعْتَلِ اللام وواو فَعُولَة ، وإما قلب الحرف كما في رَحَوِي وَعَصَوِي وَعَمَوِي في عَم ، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِي ، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَرِي وشَقَرِي ^(١) ، وإما زيادة الحرف كما في كَمَي ولَأَي ، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِي وحيَوِي ، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي ، وإما حذف كلمة كمرئي في امرئ القيس ، هذا هو القياسي من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجيء في أما كنه .

قال : « وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمَرٍ وَالدُّلِيلُ بِخِلَافِ تَغْلِيٍّ عَلَى الْأَفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم الميكان والزمان لا ينصبان المقول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ، لأنك لو لم تقدره لكانت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضيض ، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقري — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح فكسر — وهي شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه في اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسورٌ وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : تمر ، ودُّيل ، وإبل ، تقول : تمرى ودُّولى وإبلى ، وذلك لأنك لو لم تفتحها لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة : أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ، بتتابع الأمثال : من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إبلى لم يخلص منها حرف ، وفي نحو تمرى ودُّيليٍّ وخربى^(١) لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عضدى وعُنقى فإنه وإن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغير الثقلاء هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى التماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر توالى الثقلاء الأمثال فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثمَّ تقول تغلبى ومغربى وجندلى^(٢) وعلبطى^(٣) ومستخرجى ومدحرجى وجحمرشى .

(١) خربى : منسوب إلى خربة - كنبقة - وهى موضع الخراب الذى هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كنف - وهو جبل قرب تعار (جبل بيلادقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلى : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجارة ، قال ابن سيده : « وحكاه كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اهـ

(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضحماً عظيماً ، وصدر علبط ، إذا كان غليظاً عريضاً ، وابن علبط ، إذا كان راثباً خائراً جداً ، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني
نحو تغلبى ويثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطرداً ،
وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم ؛ فلحق بالثلاثي .
والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى^(١) .

ومن كسر الفاء اتباعاً للعين الخلقى المكسور فى نحو الصَّعَق قال فى المنسوب
صِغَتِي - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيبويه : سمعناهم^(٢) يقولون صِغَتِي -
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله
أعنى كسر العين .

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال
صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب ويثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى (بفتح الراء
وكسرها فيهما) . فتحوا الراء استئقالا لتوالى الكسرات » ، اهـ وفى حواشى ابن
جماعة على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،
(٢) الصَّعَق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع
الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا —
بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصَّعَق خويلد بن نفيل . قال فى القاموس :
« ويقال فيه الصَّعَق كابل والنسبة صعقى بحركة ، وصعقى كعنبى على غير قياس ،
لقب به لأن تيميا أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتا صعق ، أو لأنه اتخذ
طعاما فكفأت الريح قدوره فلغنها فأرسل الله عليه صاعقة » اهـ وقال سيبويه (٧٣ : ٢)
« وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصَّعَق : صعقى (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله
وكسر الصاد لأنه يقول صعقى (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقى (بفتحتين)
وصعقى (بكسر ففتح) جيد » اهـ

وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين
مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيرا من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق —
بفتح وكسر — وينسب إليه صعقى — بفتحتين —

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فِعْلَوْلَةٍ وَفِعْلِيلَةٍ بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَدْنِيٍّ ، وَمِنْ فِعْلِيلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجَهَنِّيٍّ بِخِلَافِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلِيقِيٍّ وَسَلِيمِيٍّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٍّ فِي كَلْبٍ ؛ شَاذٌ ، وَعُبْدِيٌّ وَجُذْمِيٌّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَدُّ ، وَخُرَيْبِيٌّ شَاذٌ ، وَثَقْفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَفُقَيْمِيٌّ فِي كِنَانَةَ ، وَمُلَحِيٌّ فِي خَزَاعَةَ ؛ شَاذٌ

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَآوًا كَغَنَوِيٍّ وَقَصَوِيٍّ وَأَمَوِيٍّ ، وَجَاءَ أُمِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ ، وَأَمَوِيٌّ شَاذٌ ، وَأَجْرِيٌّ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ مُجْرِيٍّ غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي نَحْوِ عَدُوَّةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سَيْبَوِيٌّ عَدَوِيٌّ »

أقول : اعلم أن سبب هذا التغير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فِعْلِيلًا وفِعْلِيلًا قريبان من البناء الثلاثي ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيلِيٍّ وفَعِيلِيٍّ ، وهو في الثاني أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إزْمِيلِيٍّ ^(١) وَسِكَيْتِيٍّ وَسُكَيْتِيٍّ ^(٢) بتشديد الكاف فيهما

(١) إزْمِيلِيٍّ منسوب إلى إزميل — بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه — وهو شفرة الحذاء ، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر ، والمطارقة ، والازمیل من الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

(٢) سَكَيْتِيٍّ بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سَكَيْتٍ ، وهو كثير السكوت ، وسَكَيْتِيٍّ — بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سَكَيْتٍ ، وهو الذي يحمي في آخر الحلقة آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولاً ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فَعِيل وفُعِيل من البناء الثلاثي ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جَرَمَ لم يفرق في الثلاثي بين فَعِل وفَعْلَةٍ نَحْوَمَرٍ وَنَمِرَةٍ ، وفتُح العين في النسب إليهما ، وأما ههنا فليكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يُسوَّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً ، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغي أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

* ذَكَرْتُني الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا *^(١)

(١) قال الميداني في مجمع الأمثال (١: ٤٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلاً حمل على رجل ليقتله وكان في يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما في يده ، فقال له الحامل : ألقِ الرمح ، فقال الآخر : إن معنى رمحا لا أشعر به ! » ذكرني الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب في تذكر الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمي والمحمول عليه يزيد بن الصق ، وقال المفضل : أول من قاله رهم بن حزن الهلالي — رهم كسكيت ، وحزن كهلوس — وكان انتقل بأهله وماله من بلدة يريد بلداً آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل في فَعِيل وفُعِيل ياء نحو عَلَى وَقُصَى ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عَلِيٌّ وَقُصَيٌّ في البناء القريب من الثلاثي ، ولم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية عَلَوِي ، وكذا قصى وأميه ، كما استوى في نَمِرٍ وَنَمْرَةٍ ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالسكسر كما مر ، والأولى مد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا لئلا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانح ، قال لهم : دونكم المال ولا تتعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن نفعل ذلك فألق رمحك ، فقال : وإن معي لرمحاً ؟ ! فشدد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوْا عَلَيَّ أَقْرَبَهَا الْأَقْصِيَا * إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرِفِيِّ حَادِيَا
ذَكَرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا « اه

والضمير في « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحمال وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ، والأقاصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد والمشرقى - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور الأزهرى : قال الاصمعى : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . نقول : فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحده ، فيقال : مشرفى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد فى المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فقوله مشرفى على هذا الوجه شاذ

لو افردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبْيِي لِأَن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستثقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظبي ، وليس الثقل في نحو أُمِّي لِانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددين كالثقل في نحو عَلِيٍّ ؛ لِأَن ههنا مع الياءين المشددين كسرتين ؛ فلهذا كان استعمال نحو أُمِّي بياءين مشددين أكثر من استعمال نحو عدي كذلك ، وقد جاء نحو أُمِّي وعدي بياءين مشددين فيهما في كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسيبويه ^(١) يجريهما مجرى فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً مطرداً ، تشبيهاً لَوَاو المد بِيَاءِهما لتساويهما في المد وفي الحذف أعني كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رِذْفًا في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير ، وقال المبرد شَنِيئٌ في شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِي بالفتح في نمر ولم يقولوا في سَمَرٍ سَمَرِي اتفاقاً ،

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجزمى والمبرد إلى وجوب بقاءهما معاً ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها » اهـ ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجزمى ، فأنهما سابقان عليه ، ونعلم أيضاً أن في المسألة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدَى عَدَوِي وفي عدو عَدَوِي اتفاقاً ، فكيف وافق فَعُولَةٌ فَعِيلَةٌ ولم يوافق فَعُلَ فَعِلاً ولا فَعُولُ المعتل اللام فَعِلاً ، وكذا فَعُولَةٌ المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فَعُولِيٌّ ، وعند سيبويه فَعَلَى كما كان في الصحيح .

فالمبرد يقول في حَلُوبٍ وحَلُوبَةٌ حَلُوبِيٌّ ، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّةٌ عَدَوِيٌّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتل ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ : حلوبِيٌّ وعَدَوِيٌّ ، وفي حلوبة وعدوة : حَلَبِيٌّ وعَدَوِيٌّ ، قياساً على فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ ، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنْئِيٌّ ، ولولا قياسها على نحو حَنِيفَةٍ لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعْلِيّاً كَعَضْدِيٍّ وعَجَزِيٍّ موجود في كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعُولَةٌ مطلقاً قياساً بفَعِيلَةٍ في شئَيْنِ : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف ^(١) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى ^(٢) .

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردى : « زعم شارح تبعاً للشرىف والبدري ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيديويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته ، والذي رأيت في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المان ، ولعل النسخ مختلفة ، فلنحذر » اه ومنه تعلم أن التخليط الذى نسبته المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشرىف الذى يشير اليه هو الشرىف الهادى وهو أحد شراح الشافىة ، وليس هو الشرىف الجرجانى .

(٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والآخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعىش (١٤٧ : ٥) : « وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيديويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفى التضعيف » يعنى إن كان فعولة معتلة العين نحو قَبُولَةٌ وَيَبُوعُهُ فى مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحَوِيزَةٌ وَبَيْعَةٌ من البيع ، أو مضاعفة كشديدة ، لم تحذف حرف المد فى شئ منها ، إذ لو حذفته لقلت قَوْلِيَّ وَبَيْعِيَّ وَكَدِدِيَّ وَحَوِيزِيَّ^(١) وَبَيْعِيَّ وَشَدَدِيَّ ، فلو لم تُدغم ولم تَقَلْب الواو ولا الياء ألفاً

سنتى وهذا نص فى محل النزاع » اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال فى هذه المسألة : « والأول مذهب سيديوه وهو الصحيح ، للسمع ، فان العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا : سنتى ، فان قيل : سنتى شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك ، ولكن لم يسمع فى فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلاً يقاس عليه » اه ، والذي ذكره ابن جماعة فى مذهب سيديوه وجيه كما لا يخفى

(١) الذى فى القاموس : الحويزة كدويرة : قصبة بخوزستان ، وكجينة بمن قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث » اه ، والذى فى اللسان : « وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظناً » اه وليس فيها حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦) : « وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم فى التيم قلت : طويل وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله » اه وفى كلام سيديوه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : « وسألته عن شديدة ، فقال : لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكانهم تنكبوا النقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويلة ، فقال : لا أحذف لكرهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل (بفتحيتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزة حويزى »

لكننت كالساعى إلى مَثْعَبٍ مُّوَأَّلًا مِنْ سَبَلٍ ^(١) الراعد ، إذ المد فى مثله ليس فى غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف فى الجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثى كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثلين المتحركين فى كلمة ^(٢) وتحرك الواو والياء عيينين مع انفتاح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الْيَزِيدِىِّ أَبِى وَأَقِدِ

وَكَنتُ كَالسَّاعِىِّ إِلَى مَثْعَبٍ مُّوَأَّلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

ومعن المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيباني الذى يضرب به المثل فى الجود ، وإنما أضاف الإفلاس إليه لأن الإفلاس لازم للكرام غالبا ، والمراد باليزيدى أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون التاء المثلثة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموائل : اسم فاعل من وائل إلى المكان مواءلةً ووئالا : أى بادر . والسبل — بفتح السين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعاليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة

المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شدا كلب ومثل هذا الوزن يمتنع الإدغام فيه لخفته ولثلاثا يلتبس بفعل سا كن العين . قال المؤلف فى باب الإدغام : « وإن كان (يريد اجتماع المثلين) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صبيت صباة فأنا صب كقمت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طب ، وشذ رجل ضفف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالإدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة لسكونه مفتوح

ما قبلهما قليلا نetro كان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

قَالَ قُلْتُ : لم تقلب الواو والياء ألفاً في قَوُول و بَيُوع و بَيِّع مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضاً مع حذف المد ؟
فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التي هي شرط في القلب كما يجيء في باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فُعَيْلة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مَدِيدِي في مَدِيدَة ^(١) لجاء المحذور المذكور في شديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [نحو] قُوَيْمَة ^(٢) إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفتحاً ما قبلها كما كان يكون في طَوَيْلَة وقَوُولَة لو حذف المد .

الفاء والعين — ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبذ وعضد دون نحو جمل — تركوا الإدغام فيه ، وأيضاً لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلا ن في المضعف ، فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطرذ قلب العين في فعل (بفتحيتين) نحو دار وباب ونار وناب ولم يحز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل (بفتحيتين) بفعل (بفتح فسكون) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الإدغام » اهـ .

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة في أى شيء . وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح

(٢) قويم : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فمصدر بمعنى القيام ، أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فمصدر بمعنى القيام أيضاً ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فثمن الشيء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

قوله « وسليقي شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته [ولغته] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأُغْرِبُ^(١)

قوله « وسليمي في الأزد وعمرى في كلب » ، يعني إن كان في العرب سليمة في غير الأزد وعمرة في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سلمي وعمرى على القياس ، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد ، وإلى عميرة قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين .

قوله « وعبدى وجذمي » قال سيديويه : تقول في حي من بني عدى يقال : لهم بنو عبيدة : عبدى ، وقال : وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول : في بني جذيمة جذمي فيضم الجيم ويجريه مجرى عبدى ، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيدة وجذيمة ، وحذف المضاف : أعني « بنو » في الموضعين ؛ لما يجيء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعبيدة وجذيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا في عميرة وسليمة .

وإنما كان هذا أشد من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فعيل ، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها ،

(١) لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفتخر بكونه لا يعمل الكلام ولا يتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالاً فيأتي بالفصح العجيب . و « يلوک لسانه » : يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه ويتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .
 قوله « وَخُرَيْبِي شاذ » كل ما ذكر كان شاذاً في فَعِيلَة — بفتح الفاء
 وكسر العين — وَخُرَيْبِي شاذ في فُعِيلَة — بضم الفاء وفتح العين — وَخُرَيْبَة
 قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك
 شذر ماح رُدَيْنِيَة ، ورُدَيْنَة زوجة سَمَرٍ المنسوب إليه الرماح .

قوله « وثقني » هذا شاذ في فَعِيل والقياس إبقاء الياء
 قوله « وَقُرَشِي وَفُقَمِي وَمُلَحِي » هي شاذة في فَعِيل بضم الفاء ، والقياس
 إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « في كنانة » لأن النسب إلى فُقَمٍ بن جرير بن
 دارم من بني تميم فُقَمِي على القياس ، وقال « ملحي في خزاعة » لأن النسب
 إلى مُلَيْح بن الهون بن خزيمة مُلَيْحِي على القياس ، وكذا إلى مُلَيْح بن عمرو بن
 ربيعة في السكون ، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا

قال السيرافي ^(١) : أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيْل هُذَلِيٌّ
 فهذا الباب عندى لكثرتة كالخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصة في العرب الذين
 بتهمة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرَشِيٌّ وَمُلَحِيٌّ وَهُذَلِيٌّ وَفُقَمِيٌّ ، وكذا قالوا في

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه
 وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فَعِيل كأمير ، وفَعِيل كهُذَيْل ، بقاء الياء فيهما ،
 فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كتثني في الأول وهذلي في الثاني فهو شاذ ، الثاني ، وهو
 مذهب أبي العباس المبرد ، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقيتها قياساً
 مطرداً ، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل : شُرَيْفِي وجُعَيْلِي ، وأن
 تقول : شُرْفِي وجُعْلِي ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ،
 الثالث ، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أرمأ إليه المؤلف ، وهو أنك مخير في
 فَعِيل — بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في فَعِيل — بفتح الفاء —

سَلِيمٌ وَخَشِيمٌ وَقَرِيمٌ وَحُرَيْثٌ وَهُمْ مِنْ هَذِيلٍ : سَلَمَى وَخُثْمَى وَقُرْمَى وَحُرْثَى ،
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة ومايدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة
في الوسط

قوله و « وتحذف الياء من المعتل اللام » ، لافرق في ذلك بين المذكر
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فانه لا يحذف المد فيه إلا من ذى التاء
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لثلاث يجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها
لما ذكرنا

قوله « وجاء أُمِّي » ، يعنى جاء في فُعَيْلٍ من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى
لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيٍّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل
أنه قد يقال غَنِيٌّ ، على ما حكى يونس ، وقال السيرافى : إن بعضهم يقول عَدِيٌّ
إلأنه أثقل من أُمِّي ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيديويه : بعض العرب يقول
في النسب إلى أمية أُمَوِيٌّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا
للخفة (١) .

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في
حين أنه لم يرد من الثانى بالحذف إلا ثقفى . هذا كله في صحيح اللام منهما ، فأما
معتل اللام نحو على وغنى ففيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة ، وهى الجارية ، والتاء في أمة عوض عن اللام
المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين
ثم قلبوا الواو ياء لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء
فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تحوى فى تحية مجرى غنوى » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان فى فعيلة ، وتحية فى الأصل تفعلة إلا أنه لما صار بالادغام كفعيلة فى الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عدى وغنى فى علة حذف الياء فى النسب وقلب الياء واوا^(١) فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركتها له فى العلة ، وإن خالفه فى الوزن وفى كون الياء الساكنة فى تحية عيناً وفى أمية^(٢) للتصغير واعلم أنك إذا نسبت إلى قيسى وعيسى علمين^(٣) قلت : قسوى وعصوى

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموى برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثى المحذوف اللام ، إذ كانت قد ردت فى جمع التصحيح (١) ووقع فى أصول الكتاب كلها « فشارك بذلك نحو عدى وغنى فى علة حذف الياء فى التصغير وقلب الياء واوا » والذى يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهواً وأن الصواب « فى علة حذف الياء فى النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا فى النسب وعلى هذا تكون إضافة « علة » إلى « حذف » على معنى اللام ، وعلة الحذف هى استئصال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية وغنيا يشتركان فى باب التصغير فى حذف إحدى الياءات لوجود يامين بعد ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسياً ، وعند ابن مالك تحذف الياء التى تلى ياء التصغير كما نص عليه فى التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن محله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله « وفى أمية للتصغير » هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية ، ألا ترى أن وجه الشبه أهما سواء فى الحركات والسكنات والأصل فى ذلك أن يكونا سواء فى نوع الحركة لا فى جنسها فكان الأوفق أن يقول وفى « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « علمين » للاحتراز عن النسب إليهما جميعين فإن النسب إليهما حينئذ برد كل واحد منهما إلى مفردة ، فتقول عصوى وقوسى

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرتة إتباعا لكسرة العين ، فلما انفتحت العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَمُهَيِّمٍ مِنْ هَيِّمٍ ، وَطَائِيٍّ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مَهْوَمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ »

أقول : أعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أى بنية كان الاسم : على فَيَعِلَ كَمَيِّتٍ ، أو على مُفَعَّلٍ كَمُبَيِّنٍ ، أو على أَفِيعِلَ كَأَسِيدٍ ، أو على فُعِيلَ كَحُمَيْرٍ أو على غير ذلك ، لسكراهم في آخر الكلمة الذى اللائق به التخفيفا كتناف ياءين مشدتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجوز حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم سره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لثلاثا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فإن النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددين بكثير ، وذلك ظاهر في الحسن ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فإن كان الأخير حرف علة كما في الْمُحْيِي فسيجيء حكمه ، فإن كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحة كَمُبَيِّنٍ وَمُهَيِّمٍ اسمى مفعول لم يحذف في النسبة شئ لعدم الثقل

قوله « وَطَائِيٍّ شَاذٌ » أصله طَائِيٍّ كَمَيِّتِيٍّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَائِيٍّ يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجيىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ماهو القياس

قوله : « ومهم من هم » هو اسم فاعل من هَيَّمه الخب : أى صيره هائماً متحيراً .

قوله « فإن كان نحو مهم تصغير مهموم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدم إحدى الدالين ، وتجيء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهمماً ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسود : أسود^(١) قلت : مهموم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مهمم ومهموم ، كما تقول : مُقَيِّدِم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مُهَيِّمى لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هم فان لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التبس المنسوب إلى هذا المصغر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هم ، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشدتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستقل اجتماع الياءين المشدتين فى كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهم اسم فاعل من هم ، أعنى بياء العوض ، وهذا الذى ذكرنا فى تصغير مهمم ومهموم أعنى حذف أحد المثليين مذهب سيبويه فى تصغير عطاء^(٢) على ما ذكرنا فى التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركاً بصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(١) انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٢٥٣) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسْرَوِّل^(١) مُسَيَّرِيل ، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهَوِّمٍ ومُهَيِّمٍ إلا مُهَيِّمٍ بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْد : عطيد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّمِي ، لكن الباء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود ، إلا أنه لم يقل ههنا إنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهيم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأننا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيِّمِي ، كما يقال فى حُمَيْرٍ : حُمَيْرِي ، فيصير ذلك إخلالاً به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاخترأوا ما لا يوجب حذف شيئ ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استئفال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شيء ، فلا يكون الياء فى مُهَيِّمِي للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوْد ، أعنى حذف أحد المثلثين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خوفاً إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيِّمِي ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّمٍ وفى المنسوب إلى حُمَيْرٍ إذ لا إجحاف

فيه إذن ، ولا يبالي باللبس ، وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح ؛ لثلاث مخالف
قوله في عَطَوْد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف

قال : « وَتَقْلِبُ الْأَلْفُ الْأَخِيرَةَ الثَّلَاثَةَ وَالرَّابِعَةَ الْمُتَقَلِّبَةَ وَأَوَّاءَ
كَعَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهُوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَيُحَذِّفُ غَيْرُهُمَا كَحُبْلِيٍّ
وَجَهْزِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبْعَشَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حُبْلَوِيٍّ
وَحُبْلَاوِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَهْزِيٍّ »

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء
أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ،
فالقسمان الأخيران لا يُغَيِّرُ حرفُهُما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن
ما آخره ألف فنقول :

الذي آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما
إذا سمى بفَازِيدٍ وذَامَالٍ وشَاةٍ^(١) ، ولا رابع لها ، أولاً لام له وضعاً ، كما إذا سمى

(١) أصل فازيد قبل الإضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه
على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطاً ففكره بقاء الاسم المعرب
على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثاني مما فصار فم ، فأذا أضيف زال المقتضى لإبداله
مما ، لأن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام
الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب في الرفع ثم جعلوا
الواو ألفاً في النصب وياه في الجر لتسكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا
ما قبل الواو في الرفع وفتحوا ما قبل الألف في النصب وكسروا ما قبل الياء في
الجر طلباً للتجانس والخفة . وأما ذامال فأصله قبل الإضافة ذوى — بفتح أوله
وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطاً ثم جعلت عينه التي هي الواو قائمة
مقام حركة الأعراب في الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة
في حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة

بذا^(١) وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعصى
والفقى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فإما
أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى^(٢)
والذفرى^(٣) ، أو للتأنيث كحبلى وبشرى ، أو أصلية نحو كلاً وحتّى ، والخامسة
— تكون منقلبة ، وللإلحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحبنطى^(٤)
والجبارى^(٥) ، والسادسة قد تكون منقلبة كالمستسقى ؛ وللإلحاق
كالمسلنقى^(٦) واسلنقى علما ، وقد تكون للتأنيث كحوّلاً يا^(٧) ، وقد تكون
لتكثير البناء فقط كقبعثرى^(٨) .

وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أوله - سكن ثانيه - بدليل قولهم فى التصغير شوهة
خذفت لام الكلمة اعتباطا ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت
العين بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا
أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتديها فى الأعلام بخلاف حركة نحو شى فى شىء
وضو فى ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولاتنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : «ذا» ذا الأشارية ، وقد تبع فى جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش فى
شرح المفصل . انظر (٢٨٥ : ١) من هذا الكتاب

(٢) انظر (٥٧ : ١)

(٣) انظر (٧٠ : ١) - و (١٩٥ : ١) من هذا الكتاب

(٤) انظر (٥٤ : ١) - و (٢٥٥ : ١) من هذا الكتاب

(٥) انظر (٢٤٤ : ١) - و (٢٥٧ : ١) من هذا الكتاب

(٦) مسلقى : اسم مفعول من اسلق ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه
وألقاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهروان على ما فى القاموس ، وقد ذكر
المؤلف فى باب التصغير أنها اسم رجل : انظر (٢٤٦ : ١) من هذا الكتاب

(٨) انظر (٩ : ١) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرفٌ صحيح على وجه الأبدال قلبَ الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فزَيْدٍ علما : فَمَيٌّ ، بحذف المضاف إليه كما يجيء ، وأما قلبها في النسب ميا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقلَّ بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فوزَيْدٍ وفي زَيْدٍ علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الأبدال رد اللام كما تقول في المسمى بذال مال وفي شاة : ذَوَوِيٌّ وشَاهِيٌّ ، ^(١) وكذا تقول في المسمى بذومال وذى مال ، والثانية التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلها . كما يجيء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معرباً من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفاً اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول في الرحى : رَحَوِيٌّ على ما يجيء ، لأن وقوع الهمزة طرفا بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذَائِيٌّ في ذا للإشارة ، ولَا ئِيٌّ وَمَا ئِيٌّ ، فتقولهم : مَا ئِيَّةُ الشئ منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشئ كما مر في الموصلات ومن قال مَا هِيَّةً فقد قلب

(١) ذَوَوِيٌّ على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واوا دفعا لاستئصال الياءات والكسرة كما في عم وشج . وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب : لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الاخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شرهى لا شاهي ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فإذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتتقار بهما ، وحال الواو والياء ثابتيين لثالث لهما كحال الألف سواء ،
فتقول في المنسوب إلى لَو : لَوِيَّ وفي المنسوب إلى في : فَيَوِيَّ ، وأصله فَيِيَّ
فعمل به ماعمل بالمنسوب إلى حي كما يحى

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإما لم تحذف الألف للساكنين
كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على
فتحتته دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذف لعلته لانسيا تبقى حركة ما قبل
المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصاٌ فكنت تقول في النسبة إلى عصاٌ وفتى :
عَصَى وفتى بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لأمه نسيا كيدي
ودمي فكان إذن ينخرم أصلهم المهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا
مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا
كمُسْلِمَايَ وفتَايَ ومُسْلِمَيَّ ، وذلك لكون ياء الإضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء
النسبة ، فأنها أوغل منها في الجزئية وإن لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإما لم
تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما
يجىء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعى ، وإما
لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإما لم يقلب واو بنحورٍ حَوِيَّ ألفا مع تحركها
واقترانها ما قبلها لُغُرُوض حركتها ^(١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام
بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لئلا يُصَار إلى
مافر منه

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رحوى ألفا على التعليل الثاني :
إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما
كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون
وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للحلق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرقا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كَجَمَزَى ^(١) ؛ لزيادة الاستثقال بسبب الحركة ، فصارت الحركة — لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة — كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء ، يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدماً يتحتم منع صرفه علماً كعقرب دون هِنْدٍ ودَعْدٍ ، ^(٢) وإن

(١) يقال : جز الانسان والبعير والدابة يحجز ، كيضرب ، جزا وجزى ، إذا عدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جزى إذا كان وثاباً سريعاً

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (١ : ٤٤) : « فال مؤنث بالتاء المقدره حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا وهذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدره وحرفا سادا مسده : فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثيا فأما أن يكون متحرك الأوسط أولا ، والاول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه ، للتاء المقدره ولقياس تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول فى حبل : حبل وحلوى ، ولا تقول فى حمزى إلا حمزى ، كما لا تقول فى جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند فى جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته يسقر وكتاب سميته بقدم » اهـ

كان ثاني الكلمة سا كنا جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة ، والأصلية
والتي لللاحق ، فتقول : حبلوى ، وبألف التأنيث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ،
وتَقْلِبُ ألف التأنيث واوا فتقول : حُبْلَاوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ كَصَحْرَاوِيٍّ ، وكما
جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبة والأصلية والتي لللاحق جاز تشبيه المنقلبة
والأصلية والتي لللاحق بألف التأنيث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهَىٌّ وَحَتَّىٌّ
وَأَرْطَىٌّ ، وبألف التأنيث الممدودة ، تقول : مَلْهَأَوِيٌّ وَحَتَّأَوِيٌّ وَأَرْطَاوِيٌّ ، وقد
شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التأنيث لسن قليلا ، فقالوا : مَدَارِيٌّ
في جمع مَدْرَى^(١) ، كَحَبَالَى في جمع حُبَلَى كما يجيء في بابه^(٢)

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ،
بلا خلاف بينهم ؛ للاستئصال ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدراة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما)
والمدرية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الآلف
بدل من الياء ، ودري رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدراة :
شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به
الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أنى : أن جارية له
كانت تدرى رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : ادريت المرأة تدرى ادراء ،
إذا سرحت شعرها به ، وأصلها تدرى : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت
التاء في الدال » اهـ

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره
ألف منقلبة ماجاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له ، وذلك نحو مدرى ،
ومدار ، ومدارى - بالآلف - وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافي : هو مطرد ،
سواء كان الآلف في المفرد منقلبة أو لللاحق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول
على هذا في ملهى : ملاه وملاهى ، وفي أرطى : أرط وأرطى ، وقال : إله لا يقع
فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف ، ففعلنى عنده كأعلى وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضا نحو عبدى^(١) كما أجاز في الرابعة للتأنيث كعجلى ، ولا يحيزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونس ؛ لأن أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فإن أصل الرابعة المنقلبة القلب^(٢) ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

(١) انظر (١ : ٢٤٥ ٢٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلمى والتي للتأنيث كعجلى ، تقول : ملهى وملهى وحلبى وحلبوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين انفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها في النسب مطلقا تقول في حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول في عبدى وكفرى وزمكى : عبدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف في هذه الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح قدشديد الثالث فبهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التي لغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل في ألف التأنيث الحذف والأصل في التي لغير التأنيث القلب ، فلما حلت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، ونقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعْدٍ وَخِدْبٍ^(١) ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛
لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر ،^(٢) ولا قائل به
قوله : « كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزِيٍّ
متحرك الثاني بخلاف حُبْلَى ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة ، وفي قَبَعَثَرِيٍّ سادسة
لتكثير البنية فقط

النسب لما
آخره يا.

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَآوًا
وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَعَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ
كَقَاضِيٍّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحْيٍ جَاءَ عَلَى
مُحَوِيٍّ وَمُحْيٍ كَأُمِّيٍّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية
محدوفة اللام كما إذا سمي بنى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها وضعاً كفى وكى ،
وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانية حذفت فإؤها كَشِيَّةً^(٣) ، ويحىء حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل في الذى حمل عليه وهو
الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو
الرابعة التى للتأنيث

(١) أنظر (١ : ٥٩ ٦٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيويوه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به
مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا أحرف المشدد
بمثلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف
والإبقاء لزمننا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكراً وكان على أربعة أحرف
وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه
وشيارشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حشته ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعمى
والشجى ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كظبي ورؤية^(١) وقنية^(٢)
أو ألف كراى وراية ، أو ياء مدغم فيها كطى وحي ، أو تكون رابعة ، وهى
إما أن ينكسر ما قبلها كالفاضى والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسقاءية
أو ياء مدغم فيها كعملى وقصى ، أو غير ذلك كقرأى^(٣) ، وكذا الخامسة :
إما أن ينكسر ما قبلها كالمرامى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدرحاية^(٤)
وحولاًياً ، أو ياء مدغم فيها ككرسى ومرمى ، أو غير ذلك كإنقضى على
وزن إنقضى^(٥) من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفؤ زيد وذو مال ، أو
ثانية لا لام لها وضعاً كلو وأو ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون
ثالثة ساكناً ما قبلها كغزو وغزوة ورشوة وعروة ، أو متحركاً ما قبلها بالضم
نحو سروة من سرو على مثال سمررة من غير طريان التاء ، وكذا الرابعة يكون

(١) الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالحمل والصرع وغير ذلك من
الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَامِنْ عُوْذَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَلَا رُقِيَّةٍ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي
(٢) القنية (بكسر فسكون ، ويضم فسكون ويقال قوة وقنوة) ما يتخذ الانسان
من الغنم وغيرها لنفسه لالتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قطر ، وأصله بهمزتين أو لاهما ساكنة
فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفاً تبدل ياء

(٤) الدرحاية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن
التيمن الحلقة ، ووزنه فعلاية ، وهو ملحق بفعالة كجعظارة ، والجمعظارة : القصير
الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الانقضل - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

ما قبلها ساكناً كَشَقَاوَة ، أو مضموماً كعِرْقُوَة وقرْنُوَة ^(١) ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كحِنْطَاو ^(٢) ومغزُو ، أو مضموم كقَلْدَسُوَة .

ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لا تقلبتا ألفاً ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لا تقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفاً في الأسم لا تقلبت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله .

فنقول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها قلب واواً لاستئصال الياءات مع حركة ما قبل أولها ، وتجعل الكسرة فتحة ، وإذا فتحو العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى ، لئلا تتوالى الثقلاء .

وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كَيْتَقِي مخفف يَتَقَي ^(٣) فلا بد حذف الياء ، وكذا إن كان الثاني ساكناً عند سيمويه والخليل كقاضٍ وَيَرْمِي لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعة جاز

المهملة - الذي يبس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج ١ ص ١٥٦)

(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصوة وترقوة وثندوة - وهي نوع من العشب وقال في اللسان : « القرنوة نبات عريض الورق يذبت في ألوية الرمل ودكادكه . ورقها أغبر يشبه ورق الحندقوق » اهـ ، وفيه عن أبي حنيفة « قال أبو زياد : من العشب القرنوة ، وهي خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحجرة ولها ثمرة كالسنبلة ، وهي مرة يدبغ بها الأساق ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى ولا للحاق ، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل فرزدقة » اهـ

(٢) الخطأو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو طاء

مشالة - وهو القصير (أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) أنظر (ج ١ ص ١٥٧)

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ، فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افعل به ما فعلت بالثلاثي نحو العمى من قلب الكسرة فتحة والياء واوا ، ^(١) وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ،

قلت : ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف : أي الحذف ، أدعى منه إلى مادون ذلك ^(٢) ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثي ؛ فان خفته في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى في الصحيح نحو تغليبي مجرى عمري - وهو المبرد - لكون الساكن كالميت المعلوم ؛ مجرى أيضاً في المنقوص نحو قاض مجرى عيم ، فيقول : قاضوي ويرموي ،

وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعدا فلا كلام في حذفها ، نحو مستقي ومستقي ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما مر قوله « وباب محي » الياء الأخيرة في محي خامسة يجب حذفها ، كما في مستقي ، فيبقى محي بعد حذفها كقصي ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملة ، كما قلنا في تحية ، وليس محي مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقي الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مهيم ، قال أبو عمرو : محوي أجود ، وقال المبرد : بل محي بالتشديد أجود ^(٣) ، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(١) الذي في الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه ثقل يحتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثي فلم يكتب فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل ، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، فقلوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه » وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل

ماقبلها كَسْرُوةٍ وَقَرْنُوةٍ فالواجب في النسب قلب الواو ياءً والضممة كسرةً حتى يصير كَعَمٍ وَقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثي : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كما في الأذلي ، وتقول فيما واوه رابعة أوفوقها نحو عَرْقُوةٍ وَقَمَحْدُوةٍ ^(١) : عَرَقِيٍّ وَقَمَحْدِيٍّ كما تقول قَاضِيٍّ وَمُشْتَرِيٍّ وبعض العرب يجعل الياء فأما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن في الياء جرئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول : قَرْنُويٍّ وَقَمَحْدُويٍّ ، ويقول أيضا : سَرُويٍّ في سَرُوةٍ ، وبعض العرب يقول في الرابعة : عَرَقُويٍّ بفتح القاف كَقَاضُويٍّ ، فأما في الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِيٍّ ، كما في مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ

الياء
والواو
الساكن
ماقبلها

قال : (ونحو ظُبَيْةٍ وَقُنَيْةٍ وَرُقَيْةٍ وَغَزُوةٍ وَعَرُوةٍ وَرِشُوةٍ

يجوز أن يحذف من المحي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محيا (الذي هو اسم فاعل حيي بالتضعيف) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل في الفعل ، قال : والاختيار عندى محي (أى بأربع ياءات) لأنى لا أجمع حذفاً بعد حذف « إه كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل في الفعل » يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعتل بحذفها لأنها تعتل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألفا في الماضي ، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأنى لا أجمع حذفاً بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة راوا كما في نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة الواحدة حذفاً بعد حذف ، وهو إجحاف بها ، فأما قول أنى عمرو « محوى أجود » فوجه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الأمثال الثقلاء. وهى الياءات

(١) القمحدوة : العظم الناقى فوق الفقا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ٣٥)

عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ سِدْبَوِيَّةٍ، وَزَنَوِيٍّ وَقَرَوِيٍّ شَاذٌّ عِنْدَهُ، وَقَالَ يُؤْنَسُ
ظَبَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزَوٍ وَظَبِيٍّ، وَبَدَوِيٍّ شَاذٌّ

أقول: الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ماقبلهما،
وهذا حكمهما ساكنا ماقبلهما، فنقول: إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان
أولاً لم يغير الواو فى النسب اتفاقاً: ثالثة كانت كغَزَوِيٍّ وَدَوِيٍّ ^(١) وسَاوِيٍّ ^(٢)
فى سَاوَةٍ وقصيدة واوِيَّة، أو رابعة كَشَقَاوِيٍّ، أو خامسة كَحِنَطَاوِيٍّ
وَمَغَزَوِيٍّ، إذ الواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن ^(٣) ماقبلها، إذ تغاير حرفى
العلة وسكون ماقبل أولاهما يخففان أمر الثقل، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك
ما قبلها فى نحو عَمَوِيٍّ وَقَاصَوِيٍّ عند بعضهم فما ظنك بتركها على حالها مع
سكون ماقبلها؟ فعلى هذا لا بحث فى ذى الواو الساكن ماقبلها إلا فى نحو عُرُوَّةٍ فأن
فى فتح عينه وإسكانها خلافاً كما يحىء؛ وإنما البحث فى ذى الياء الساكن ماقبلها

(١) دوى: منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو
الفلاة الواسعة، وقيل: الأرض المستوية، وقال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعُضْلِيٍّ أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوَى

* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ *

وقال العجاج:

دَوِيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِيٌّ لِلرَّيْحِ فِي أَقْرَابِهَا هَوِيٌّ

وفى القاموس أنه أيضاً اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها
(٢) سارى: منسوب لساوة، وهى مدينة بين الرى وهمدان بينها وبين كل
منهما ثلاثون فرسخاً

(٣) ليس لقوله «إذا سكن ماقبلها» مفهوم، لأن الواو لا تستثقل قبل ياء
النسب سكن ماقبلها أو تحرك، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنفقول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أولا كظبي ؛ فالجود لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرى على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيدويه والخليل ينسبان إليه أيضا بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبْيٌ وَ قَنْبِيٌّ وَ رُقْبِيٌّ ، وكذا فى الواوى عَزَوِيٌّ وَ عَرَوِيٌّ وَ رَشَوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخفف الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا نقول فى إنقضية^(١) إلا إنقضي ، وأما ذوات التاء فلأن التغيير بحذف التاء جرأ على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فعيل وفعيلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى القرية قَرَوِيٌّ وفى بنى زينة وبنى البطية - وهما قبيلتان^(٢) - زَنَوِيٌّ وَ بَطَوِيٌّ ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياءها واوا ، فتخف شيئا ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِيٌّ وَ زَنَوِيٌّ وَ بَطَوِيٌّ ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولا

(١) يريد ما تنبيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد مضى قريبا (انظر ص ٤٣)

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زينة حى ، وذكر عن ابن سيدة أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيدويه قد حكاهما ، وخرجها ابن سيدة على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وَبَدَوِي شاذٌّ » لأنه منسوب إلى البدو ، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ

قال : « وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تَرَدُّ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ^{النسب لما} ^{آخره ياء} بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوُ مَرْمِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٍّ وَمَرْمِيٌّ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ حُذِفَتْ كَكُرْمِيٍّ وَبَحَاتِيٍّ فِي بَحَاتِيٍّ اسْمَ رَجُلٍ »

أقول قوله « دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ » ^(١) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غَزَوٍ وَغَزَوَةٍ كما تقدم في الفصل المتقدم ، والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فإن لم يكن ما قبلها حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألفا ، ولو كان واوا صار ياء كما في طَيٍّ لما يجيء في باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت الواو ياء

فنقول : إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمة ^(٢) فيها فإذا نسب إلى مثله وجب فك الإدغام ، لئلا يجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات ، فيرجع العين

(١) الكوى : المنسوب إلى الكوة ، وهى بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد الواو فيهما ، ويقال كوى أيضا بغير تاء — وهى الثقب غير النافذ فى البيت أو الحائط

(٢) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة عن واو ، فالأول نحو حى وعى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رنى مخفف رنى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

(ج ٢ - ٤)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكون الأول - فتقول في طي: طَوَوِيَّ ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِيَّ لأنه من حَيَّ وتنقلب الياء الثانية في صورتين واوا: إما بأن تنقلب أولاً ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب واوا كما في عَصَوِيَّ ورَحَوِيَّ ، أو تنقلب الياء من أول الأمر واوا لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفا لعروض حركتها وحركة^(١) ما قبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المنفصل على مامر ، ولم يقلب العين ألفا: إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لا تنقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما في هَوِيَّ أو لم تنقلب كما في طَوِيَّ على ما يجيء في باب الإعلال

قال سيبويه ومن قال أُمِيَّ قال حَيَّيَّ وَطَيَّيَّ لأن الاستئصال فيهما واحد ؛ والذي يظهر أن أُمِيَّأولى من حَيَّيَّ لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضي أن يُجَنَّب ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرى بالفتح دون جَنَدَلِيَّ

(١) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طووى وحيوى عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الادغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الاعرابية حال الادغام ، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفا ، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والوار ألفا أصالة تحرك ما قبلهما ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب استقام واستضاف ومقام وبجاء ومستقام ومستضاف فانك تجد كلامن الواو والياء قد انقلب ألفا مع طرو حركة ما قبلهما ، ثم هم يقولون: تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفا - وهذا واضح إن شاء الله . نعم التعايل الصحيح لعدم قاب الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفا لمزمك أن تقلبها واوا ثانية لزوم تحرك ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبةً عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ، ^(١) فالأقيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبِيٍّ ، ومن فتح هناك فى ظَبِيَّةٍ وقال ظَبَوِيٍّ لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آى وراى ألفاً ثم همزة كما فى رِداء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يحجى فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجئ بباء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستثناة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، فقل : راى ، فى راى وراية .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلهن ووزنهن ، فقال الجمهور أصل آية آية (بوزن شجرة) قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقال آياة ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغير ، وقال قوم : أصل آية آية كشجرة أيضاً ، ثم قلبت اللام ألفاً على ما يقتضيه القياس فصار آياة مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية فوزنها على الأول فعلة وعلى الثانى فعلة (بفتحات فيهما) وقال قوم : أصلها آية بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفاً على خلاف القياس أيضاً ، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل : أصلها أوبة أو أوية (كسمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها آية كحية ثم قلبت العين ألفاً لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آية على مثال ضاربة ، ففكروها اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزتها فالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات .

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستقلة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واواً كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ .

هذا كله إذا كانت الياء الساكن ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة ، ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قَرَائِي في تخفيف قَرَائِي ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوِيَّ وطَوِيَّ ، فلا تغير الياء في النسب عن حالها ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف في حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما في سِقَايَةِ^(١) ونَقَايَةِ^(٢) — قلبت الياء همزة في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وياء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كملتطرفة ، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما في رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كملتطرفة كما في رداء وسِقَاء^(٣) لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستقلال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شقاوة في شقاوِيَّ إذ لا استقلال كما

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذي يشرب به ، ومنه قوله تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه) وهي أيضاً البيت الذي يتخذ مجمعا للماء ويسقى منه الناس ، وهي أيضاً مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : (أجمعتم سقاية الحاج) الآية .

(٢) نقاية الشيء (بضم النون) خياره ، ونقاية الطعام (بفتح النون) وتضم أيضاً رديئه

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السخلة إذا أجدع ، يقال : لا يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسمن خاصة ، قال :

يَجْبَنُ بِنَا عَرْضَ الْفَلَاةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إِلَّا وَخَدَهُنَّ سِقَاءُ

كان مع الياءات ، وبعضهم يقلب ياء سِقَايَة في النسب واوا لأن الياء المستقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِيَّ وَشَجَوِيَّ إذا لم تحذف كما في قَاضِيٍّ . وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَايَة (١) قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة .

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ فقد تقدم حكمه .

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرَسِيٍّ وَبَرْدِيٍّ وَكُوفِيٍّ فيجب حذفهما في النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مَرْمِيٍّ وكذا يَرْمِيٍّ في النسب إلى يَرْمِيٍّ على وزن يَعْضِيدُ (٢) من رمى ، فالأولى حذفهما أيضاً للاستقلال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واوا احتراماً للحرف الأصلي فنقول : مَرْمَوِيٍّ وَيَرْمَوِيٍّ ، وإنما فتحت ما قبل الواو استئقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كَقَاضَوِيٍّ (٣) عند المبرد ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قَاضَوِيَّةٍ على وزن حَمَصِيَّةٍ مِنْ قَاضِيٍّ :

(١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة (انظر : ص ٣٤ من هذا الجزء)

(٢) اليعضيد — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : اليعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « اليعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشبهها الابل والغنم والحيل أيضا تعجب بها وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلا :

يَتَحَلَّبُ الْيَعْضِيدُ مِنْ أَشْدَاقِهَا صُفْرًا مَنَآخِرُهَا مِنْ الْجَرْجَارِ

(٣) أصل قضوية قضية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ،

فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قَضَوِيَّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المسكر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء في باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثانى أصلاً كما في الأحاجي^(١) والأوارى^(٢) ، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أقصى الجموع ، والمنسوب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تعد في بنية أقصى الجموع كما تقدم في باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف جمالي وكمالي .

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَآوًا ، وَصَنَعَانِي وَبَهْرَانِي وَرَوْحَانِي وَجَلُولِي وَحَرُورِي شَاذٌ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقَرَّانِي ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ كَكِسَائِي وَعِلْبَاوِي » .

النسب لما
آخر همزة
قبلها ألف

أقول : اعلم أن الهمزة للمتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أو لا ، فإتي بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

(١) الأحاجي : جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة) ، وهي الكلمة التي يخالف معناها لفظها

(٢) الأوارى : جمع الآرى ، وهو الحبل تشد به الدابة في محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه في الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إِلَّا الْآوَارِيَّ لَا يَأْمَأُ يَنْهَى

وَالنُّؤْي كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ

كقراء^(١) ووُضَاء^(٢) ، والأكثر بقاءها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة مَحْضَةٌ وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلى المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزة لا تستقل قبل الياء استتقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستقل قبل ياء النسب فُلبت إليه الهمزة ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصلية بالتأنيث فتقلب واوا نحو قُرَاوَى ووُضَاوَى ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة ، وهى على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلى ككساء ورداد ، وإما مُلْحَقَةٌ بحرف أصلى كعِلْبَاء^(٣) ، وحرَبَاء^(٤) ، ويجوز فيهما وجهان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلى من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى والأخرى مُلْحَقَةٌ بحرف أصلى ،

(١) القراءة (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد ، والقراءة (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة فى كليهما أصلية
(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضىء الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الديبى

وَالْمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفَتْيَانِ النَّدَى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُضَاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغايظ منه خاصة . وقال اللحياني : العلباء مذكر لاغير ، وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابى

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هو دوية نحو العظاء أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك ليقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس ، والجمع الحرابى ، والآنثى الحرباء ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار فى حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَاء ووَضَاء ، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلي أولى منه في الملحقَة ، فنقول : كل ما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب في الملحقَة أولى منه في المنقلبة ، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية ، والقلب في الملحقَة أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة بالعكس ، وهو في الأصلية شاذ .
وأما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير ^(١) ، فالنسب إلى ماء مأتى بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسأتى ورداوى أو رداوى ، وأوجبوا في همزة شاء وماء بقاء الهمزة فلم يجوزوا إلا أن تقول شأتى ومأتى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمزة في كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر في تغير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة في رداء وكساء قياس لعله اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب ، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلابا شاذاً لغير علة تقتضيه ، فالصرف الذهن عن أصل الهمزة — وهو الهاء — لعدم قيام سبب الابدال ، فاعتبرت الهمزة كالأصلية في نحو قراء ووضاء ، ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيَّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهَمٍ

وأشدد الجوهرى لمبشر بن هذيل الشمخى :

وَرُبَّ خَرْقٍ نَازِحٍ فَلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّوِيَّ فِيهَا شَاتُهُ
وَلَا حِمَارُهُ وَلَا عَلَاتُهُ إِذَا عَلَاهَا اقْتَرَبَتْ وَفَاتُهُ

هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيويه حيث قال (ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوِيٌّ
على غير القياس ، فإن سمي بشاء فالأجود شائِيٌّ على القياس لأنه وَضَعَ ثَانٍ ،
ويجوز شاوِيٌّ كما كان قبل العالمية .

(٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشأوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر :
فلست بشأوى عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس ، تقول :
شائِيٌّ ، وإن شئت قلت شأوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زينة وثقيف إذا
سميت به رجلاً بالقياس » اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل
همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة
عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شأوى ، وأنت إذا سميت
بشاء يجوز لك أن تقول شائِيٌّ على ما يقتضيه القياس وأن تقول شأوى كما كانوا
يقولون قبل التسمية . والذى فى شرح الأشموني وحواشي الصبان نقلاً عن ابن هشام
يخالف هذا ويخالف بعضه بعضاً ، قال الأشموني : « إذا نسبت إلى ماء وشاء
فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشأوى ، ومنه قوله * لا ينفع الشأوى فيها
شاته * (البيت) فلو سمي بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقل مائِيٌّ
وماوى وشائِيٌّ وشأوى » اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه
ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكم المؤلف ، الثانى
أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز
فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى
ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فنقول مائِيٌّ وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية
ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله
موه . اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل
التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اه . وهذا
يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشموني ، أما مخالفته ما ذكره
مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب
والإبدال ، سواء أ كنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشموني فقد
ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .

صنعاء : بلد في اليمن ، وبهراء : قبيلة من قُضاعة ، ورَوْحَاء : موضع قرب المدينة ، وجُلُولَاء : موضع بالعراق ، وكذا حَرُورَاء ، وقالوا في دَسْتَوَاء : دَسْتَوَانِي^(١) ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كَانَ شاذاً مشابهة ألفي التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى اختلاف فيه في باب ما لا ينصرف^(٢) ، وحذف في جُلُولَاء وحَرُورَاء لطول الاسم ، شبهوا

(١) كذا في جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة ممدودة ، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال في القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالاهواز ، والنسبة دستواني ودستواني » اهـ ، وقال ياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مشاة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستي دستقائي ، ويعرب على الدستواني ، وقال السمعاني : بلدة بالاهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوانية » وقد ضبطت التاء المشاة في مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفي مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضاً .

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث تليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه آخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمد كركا أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكّر ، كما أن المذكّر في نحو حمراء كذلك ، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في إعلان فعلي غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دوزن الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً : فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التانيث بتائه فحذفوها ^(١).

الْحُرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سماهم بهذا الأسم أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه لما نزلوا بحروراء حين قارقوه .

النسب لما
آخره
واو أو
يا قبلهما
ألف

قال : « وَبَابُ سِقَايَةٍ سِقَايُ بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابُ شَقَاوَةٍ شَقَاوِيٌّ بِالْوَاوِ ، وَبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ رَايِيٌّ وَرَايِيٌّ وَرَاوِيٌّ » .

أقول : يعنى بباب سِقَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ ما فى آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياءه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ويعنى بباب

فى صنعانى وبهرانى فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعواى وبهراوى كجمرأوى ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للنسبة التى بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواو ، وجراهم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللحية والرقبة : لحيانى ورقبانى ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى « اه ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل (ج ١٠ ص ٣٦) : « القياس فى صنعاء وبهراء أن يقال فى النسب إليهما صنعواى وبهراوى ، كما تقول فى صحراء صحراوى ، وفى خنفساء خنفساوى ، تبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم بيانه فى النسب ، وقد قالوا صنعانى وبهرانى على غير قياس ، واختلف الأصحاب فى ذلك ، فمنهم من قال : النون بدل من الهمزة فى صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعواى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأى صاحب هذا الكتاب (الزمخشري) وهو المختار ، لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون ، لأن النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها » اه

(١) بقى أن يقال : هل حذفت ألف التانيث - التى هى الهمزة فى اللفظ - أولاً ثم حذفت الألف التى قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف فى النسب ؟ أم حذفت الهمزة والألف التى قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما فى الكلمة معاً على ما تقدم بيانه فى الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثانى له وجه .

رَأَى وَرَأْيَهُ مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ ثَالِثَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ غَيْرِ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُ جَمِيعِ ذَلِكَ .

قَالَ : « وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا أَلَا وَسَطٌ أَصْلًا
وَالْمَحْذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يَمُوتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحْذُوفُ
فَاءً وَهُوَ مُعْتَلٌّ اللَّامُ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ ، وَسَتَيْيَ فِي سَتٍ
وَوَشَوِيَّ فِي شَيْءٍ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَشَيْءٌ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ
لَامُهُ صَحِيحَةً وَالْمَحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَعِدِيَّ وَزَنِيَّ وَسَهِيَّ فِي سَهٍ
وَجَاءَ عِدَوِيَّ وَلَيْسَ بِرَدٍّ ، وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِيَّ
وَعَدَوِيَّ وَابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ وَحَرِيَّ وَحَرَجِيَّ ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ
مَا أَصْلُهُ الشُّكُّونُ فَيَقُولُ غَدَوِيَّ وَحَرَجِيَّ ، وَأُخْتُ وَبِنْتُ كَأَخٍ
وَابْنٍ عِنْدَ سِبْوَينِهِ وَعَلَيْهِهِ كَلَوِيَّ ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ
وَعَلَيْهِهِ كِلْتِيَّ وَكِلْتَوِيَّ وَكِلْتَاوِيَّ »

أَقُولُ : اعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي عَلَى حَرْفَيْنِ عَلَى ضَرِيئَيْنِ : مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَالِثُ
أَصْلًا ، وَمَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ خُذَفَ ؛

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ مَبْنِيًّا ؛ لِأَنَّ الْمَعْرَبَ لَا يَكُونُ عَلَى
أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، فَإِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ فَإِمَّا أَنْ تَنْسَبَ إِلَيْهِ بَعْدَ جَعْلِهِ عَلَمًا
لِلْفِظَةِ ، أَوْ تَنْسَبَ إِلَيْهِ بَعْدَ جَعْلِهِ عَلَمًا لِغَيْرِ لَفْظِهِ ، كَمَا تَسْمَى شَخْصًا بِمَنْ أَوْ كَمَّ
فِي الْأَوَّلِ لَا بَدَأَ مِنْ تَضْعِيفِ ثَانِيهِ ، سِوَاكَ كَانَ الثَّانِي حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ لَا ، كَمَا
تَبَيَّنَ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ ، فَتَقُولُ فِي الصَّحِيحِ : السَّكْمِيَّةُ وَاللَّيْمِيَّةُ بِتَشْدِيدِ الْمِيمَيْنِ ،
وَفِي غَيْرِهِ : الْمَائِيَّةُ ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى مَا ، وَلَوْئِيَّ وَلَوْئِيَّ ، ^(١) فَيَمُنْ يَكْثُرُ لَفْظُهُ لَوْ ،

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ سَقَطَتْ كَلِمَةُ « وَلَوْئِيَّ » وَالضُّوَابُ ثَبُوتَهَا ، وَأَرَادَ الشَّارِحُ

النسب إلى
ما جاء على
حرفين

وكذا تقول في لا : لائي ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثانى فجعله همزة أولى ، كما فى صحراء وكساء ، وكذا تقول فى اللات ^(١) : لائي ، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللآه ، وتقول فى كئى وفى : كَيَوِيَّ وَفَيَوِيَّ ، لأنك تجعلهما كَيًّا وَفِيًّا كَحَيٍّ ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حَيٍّ وَطَيٍّ ، ومبنى ذلك كله على أن ياء النسبة فى حكم الكلمة المنفصلة وفى الثانى : أى المجهول علما لغير لفظه ، لاتضعف ثانى حرفيه الصحيح ^(٢) ، نحو جاءنى مَنِيَّ وَكَمِيَّ ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين فى باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف علة ضعفته عند جعله علما قبل النسبة كما مر فى باب الأعلام والقسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف إن قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إليه ردًّا إليه ذلك الثالث فى النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجئى بالأجنبي

فنقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عيناً ، أو لاماً

بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الإطلاق ، فيقول : لائي ، وكئى ، ولوئى ، وما أشبه ذلك (١) اللات . اسم صنم ، واختلف فى تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمي الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهى مخففة ، قال فى اللسان : « وكان الكسائي يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اهـ بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرّد منه المصدر الذى كان فاؤه واوا ومضارعه محذوف
 الفاء ، نحو عِدَّةٍ وَمِقَّةٍ وَدَعَّةٍ وَسَعَّةٍ وَزِنَةٍ ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى
 النسب فاؤه نحو عِدَىٍّ وَسَعَىٍّ ، لأن الحذف قياسى لعلّة ، وهى إتباع المصدر
 للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلّة لحذفه ، وأيضا فالفاء
 ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما
 كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما فى شَيْئَةٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء
 النسب كالمفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ،
 ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين
 فو ميا ، فاذا نسبت قلت : ذَوَوِيَّ وَفَمِيَّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك
 تقول : عَرَفُوهُ وَقَلَنْسُوهُ وَعَرَفْتِيَّ وَقَلَنْسَيْتِيَّ وَسَقَيْتُهُ بِالْيَاءِ لا غير وَسَقَيْتِيَّ بالهمزة
 عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن
 يقال فى شقاوة شَقَاوَتِيَّ أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شية وإن لم
 يكن فى الكلمات المعربة الثنائية ما ثانیه حرف علة لأن التاء صارت كلام
 الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاة والذات واللات ، فلما سقطت
 التاء فى شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة المعربة
 على حرفين ثانيهما حرف لين كالمطرف ؛ إذ الياء كالأدم ، ولا يجوز فى المعرب
 تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو
 غيره ، فيبقى الاسم المعرب على حرف ؛ فلما لم يحز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى
 الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَمَصًا وَعَمَّ ، فلما رد الفاء لم
 تزل كسرة العين عند سيويوه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ؛ لأن
 الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة
 عارضة فى النسب غير لازمة فلم يعتدّ بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء ، فصار وشي كإيلي ، ففتح العين كما في إيلي ونمري ، فانقلبت الياء ألفاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوى ، وأما الأخفش فإنه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشي كظبي ولا تستقل الياء مع سكون ما قبلها ، والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتل ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغيير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عدوى وزوى وشيوى ، فى عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عدوى فى عدة فقام عليه غيره وإن كان المحذوف عيناً ، وهو فى اسمين فقط ^(١) : سه اتفاقاً ، ومذ عند قوم ، لم ترده فى النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم العربى يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاماً فإن كان الحذف للساكنين كما فى عصاً وعم فلا كلام فى رده فى النسبة ؛ لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نسيئاً لا لعل مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما فى شاة وذو مال ، تقول : شاهى ، وذووى ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فى فى « فوزيد » ، كما مراقب ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فإن كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة فى موضع من المواضع - وذلك إما فى المثنى ، أو فى المجموع بالألف والتاء ، أو فى حال الإضافة وذلك فى الأسماء الستة - ردّ فى النسبة وجوباً ؛ لأن النسبة يزداد لها فى موضع اللام ما لم يكن فى الأصل كما قلنا فى كمية ولأنى ، فكيف

(١) أورد على هذا الحصر رب المخففة ، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارى على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سياتى له

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا في باب
المتنى ضابط ما يرد لامة في التثنية من هذا النوع ، وهو أب وأخ وحم وهن ،
وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامة فيه من هذا النوع ضابط ، يلي
قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظُبة لا يرد لامة نحو ظُبات ، ويرد
من المكسورة الفاء قليل نحو عِصوات ، والمفتوح الفاء يرد كثير منه ^(١) نحو
سَنَوَات وهَنَوَات وضَعَوَات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه
بالمكسر ، نحو شفة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأتت في
النسب مخير بين الرد وتركه نحو غَدِيَّ وغَدَوِيَّ وحَرِيَّ وحَرَجِيَّ وابْنِي وَبَنَوِيَّ
ودَمِيَّ ودَمَوِيَّ ، ولا اعتبار بقوله :

٤٨ — * جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ * ^(٢)

(١) انظر تعليل ذلك وضوابطه في شرح السكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)

و (ج ٢ ص ١٧٥)

(٢) هذا عجز بيت لعلي بن بدال السلي ، وقد نسب قوم إلى الفرزدق ،
وآخرون إلى المثقب العبدى ، ونسبه جماعة إلى الأخطل ، وليس ذلك بشيء .
وصدر البيت قوله :

* فَلَوْ أَنَا عَلَى جُحْرٍ ذُبْحَنَا *

والجحر : الشق في الأرض ، وقوله « جرى الدميان الخ » قال ابن الأعرابي :
معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجرى دمي يئنه ودمه يسرة ، اه
وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ،
وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ،
ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه بأنه ثناء على لغة من قال « دماً »
مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال فتیان

وبقوله :

٤٩ - * يَدِيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ^(١) *

الشذوذها ، قالوا : فمن قال هُنَاكَ وَهَنَانٌ وَهَنَاتٌ جُوزَ هَنِيئًا وَهَنَوِيًّا ، ومن قال هَنُوكَ وَهَنَوَانٌ وَهَنَوَاتٌ أَوْجَبَ هَنَوِيًّا ، وقال المصنف : إن الرد إلى المثني والجمع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها ثلثا يلزم في النسب الإيجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغير أولى ، فمن ثم لم يحذف إلا أبوى وأخوى ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِيٍّ وَغَدَوِيٍّ وَحِرِيٍّ وَحِرْحِيٍّ ؛ إذ لا يلزم الإيجحاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابني وبنوي واستى وستهي .

قلت : الذي التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس في الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* قَدْ تَمَنَعَا نِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقَهَّرَا *

ولم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وعلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى في مكانه « محرق » و« عند » في قوله « عند محلم » بمعنى اللام ، فسكانه قد قال ידיان ييضاوان لمحلم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في التثنية شاذ ، وكان القياس أن يقول بدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناء على لغة من قال « بدا » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول في تثنية الفتى فتيتان تقول في تثنية الیدی بديان ، فاعرف ذلك

هو فَعَلٌ بالسكون أو فَعَلَ كَيْدٍ وَدَمٍ ، وأَكْثَرُ ما على نحو ظُبَّةٍ ومِائَةٍ وَسَنَةٍ ^(١) مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحرکها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لا مأذون وجهين كسنة لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عَصَّةٌ لقولهم عُصِيَّتْهُ وَعِصَّوَاتٌ ، قال السيرافي : من قال سانهت قال سَنَيْتُ وَسَنَيْتُ لأن الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سَنَهَاتٌ ^(٢) ، ومن قال سَنَوَاتٌ يجب أن يقول سَنَوِيٌّ ، وكذا من قال عُصِيَّتْهُ قال عُصِيَّتْهُ وَعِصِيٌّ إذ لم يأت عُصَهَاتٌ ، ومن قال عِصَّوَاتٌ قال عِصَّوِيٌّ لا غير ، قال سيبويه : النسبة إلى فم فمى وفموى لقولهم في المثني فَمَانٌ ، قال : ومن قال فَمَوَانٌ كقوله :

٥٠ — * هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِّنْ فَمَوِيَّهِمَا * ^(٣)

قال : فَمَوِيٌّ لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فَمِيٌّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فَوَهِيٌّ .

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِيٍّ وَيَدَوِيٍّ وَغَدَوِيٍّ وَحَرَحِيٍّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفاً ،

(١) المراد بنحو ظُبَّةٍ ومِائَةٍ وسنة كل ثلاثي حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يعوض منها شيئاً
(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاها في اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

* عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِيَّ أَشَدَّ رِجَامٍ *

ونفثا : ألقيا على لسانى ، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد بالنابج من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام : المراماة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل في تثنية فم فموان

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شَيْءٍ ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبيهها على لزومها للحركات قبل ، والفتحة أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا في شيء ، فيقول : يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَغَدَوِيَّ وَحِرْجِيَّ باسكان عيناتها ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رَبِّ الخففة فانك تقول : رَبِّيَّ باسكان العين للادغام اتفاقاً ، تفادياً من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قُرَّة وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرَّة نخفف فقالوا قُرِّيَّ مشددة الراء .

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها ، فإن رددت اللام حذفت الهمزة ، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام ، نجوابني وبنوي ، واسمى وسموى بكسر السين أوضمه لقولهم سَمٌ وَسَمٌ وجاء سموى بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئ قال وأما مرئى في «امرئ القيس» فشاذ ، قال السيرافي : هذا قياس منه ، وإلا فالمسموع مرئى في امرئ القيس ، لا امرئى ؛ واعلم أن الراء في مرئى المنسوب إلى امرئ مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة الهمزة التي هي اللام ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مرئى كغمري ، ثم فتحت كما في نمري ، وحكى الفراء في امرئ فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال ، وأما ابنم فكان الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتها ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمى ؛ قال سيبويه : ابنمى قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء ، وذلك في الأسماء المحدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت^(١) وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت ، فعند سيبيويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالموث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بُنية وأخية ، وكذا في الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكرا في الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرهما من بنت وثنتان ، وإسكان العين في الجمع تنبئها على أن هذا التأنيث ليس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست لحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول في أخت : أخوى كما قلت في أخ ، وفي بنت وثنتان بنوى وثنوى ، والدليل على أن مذكر بنت فعل في الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بنون في جمعه السالم وأبناء في التكسير^(٢) وكذا قالوا في جمع الاثنين أئناء ، قال سيبيويه^(٣) : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

(٢) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا بحجى تكسيه على أبناء ؛ إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس وأفلس

(٣) بين عبارة سيبيويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبيويه ، قال (ج ٢ ص ٨٢) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون ، فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » اهـ ، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى ، إنما قالوا بنوى أو ابني ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بَنَى وَبَنَوَى لما أصلتم من أن النظر في الرد في النسبة إلى المثني والمجموع بالآلف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون ، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصارييف السكامة ، وكان يونس يجيز في بنت وأخت مع بَنَوَى وَأَخَوَى بِنْتِي وَأُخْتِي أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهى بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنَنْتِي ^(١) وَهَمَنْتِي أيضاً ، ولا يقوله أحد .

وتقول في كَيْتَ رَذَيْتَ : كَيْوَى وَذَيْوَى ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّْةَ وَذِيَّةَ كَحْيَةٍ ، فتقول : كَيْوَى كَحْيَوَى

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الإضافة قوية « اه ، وقول سيديويه « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع ، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في التثنية فانه يجوز في النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغي له أن يقول بنى ابن كما قلت في بنون » معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد في الجمع أو التثنية لمكان يجوز في النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابني ، علمنا أن هناك شيئاً وراء الرد في الجمع والتثنية ، وهو ما ذكره سيديويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها - الخ »

(١) أصل منى « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفاً في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس بتم في هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لافي منت الثنائى الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذف لاه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائى الوضع الصحيح الثانى الذى قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يحجب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفاً ووصلاً ، وهنت تلزمه التاء في الوصل لافي الوقف

والتاء في «كلتا»^(١) عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التانيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التانيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لحض التانيث بل فيها راحة منه ، فكلتا عنده كحُبْلَى الألف للتانيث فهي لا تنصرف لمعرفة ولا نكرة ، فاذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر ، كما في أخت و بنت ، فيصير كَلَوَى بفتح العين فيجب حذف ألف التانيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكوره ظاهر ، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التانيث بل هو بدل من الواو كما في سِتِّ وأصله سِدْسٌ وكما في تُكَلِّه وتُرَاث قال كِلْتَى ، فيجىء على ما قال السيرافي كِلْتَوَى وكِلْتَاوَى أيضا كحبالوى وحبالوى ، وعند الجرمي أن ألف كلتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التانيث ، فيقول : كِلْتَوَى كأَعْلَوَى ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت و بنت ، وليس ما جَوَز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أبدل من لامة تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتَى وكلتوى وكلتاوى كحُبْلَى وَحِبْلَاوَى وحبالوى ، ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنَتِي وَهَنَتِي أيضا ولم يلزمه الخليل ما ألزمه ، فقول المصنف « وعليه كلتوى وكلتى وكلتاوى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس مانسب يونس إلى أخت و بنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أى في أصل الوضع

قوله « والمحدوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لوجوب الرد

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط ، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدَى وَغَدَوَى ،
وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو العين نحو سه لم يجوز رده ،
وعدم تعويض همزة الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وَبَنَوَى
قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط
بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم
رده كما في غَدَى ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عَدَى
قوله « أبوى وأخوى وسَتَهَيَّ » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى ، وإنما قال في
سَتَ لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه بحذف العين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف ،
وفي است لغتان أخريان : سَتَ بحذف اللام من غير همزة الوصل ، وسَهَ بحذف
العين .

قوله « ووشوى في شية » مثال للصورة الثانية
قوله « وإن كانت لامة » أى : لام الاسم الذى على حرفين
قوله « غيرها » أى : غير اللام ، وهو إما عين كما في سه ، أو فاء كعدة وزنة
قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لكان فى موضعه ، بل هذا قلب
قوله « وما سواهما » أى : ماسوى الواجب الرد ، وهو صورتان الأوليان ،
والممتنع الرد ، وهو الصورة الثالثة ، يجوز فيه الأمران : أى الرد ، وتركه
قال : « وَالْمَرْكَبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِيٍّ وَتَابِطِيٍّ وَخَمْسِيٍّ فِي
خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا ، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا
أَصْلًا كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرِو قَيْلٍ : زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ كَعَبْدٍ مَنَافٍ
وَأَمْرِيٍّ الْقَيْسِ قَيْلٍ : عَبْدِيٌّ وَمَرِّيٌّ »

النسب
للمركب

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت
جملة محكية كتأبط شرا ، أو غير جملة ، وسواء كان الثانى فى غير الجملة متضمنا

للحرف كخَمْسةَ عشرَ وِيتَ يِتَ^(١) ، وأولا كبعلبك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة ، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استتقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقیل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قرَعَبْلَانَة^(٢) واشهيباب وعِضْمُوز^(٣) مع ثقلها .

قلت : لا مفصل في الكلمة الواحدة يحسن فكه . بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك متى حَزَبَ حازب وإما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغير الآخر ، والمتصدر محترم

وأجاز الجرmy النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ، فتقول في بعلبك : بَعْلِي أو بَكِّي ، وفي تأبط شرا : تَابْطِي أو شري وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتَهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَةً

بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ^(٤)

(١) تقول العرب : هو جاري بيت بيت ، فيذونه على فتح الجزين ، ويقولون : هو جاري بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جاري بيت لبيت - برفع الأول - ، وعلى أي حال هو في موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثاني هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » (> ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤)

(٣) انظر كلمة « عيضموز » (> ١ ص ٢٦٣)

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمَزْ »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكِي
وإذا نسبت إلى « اثني عشر » حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى
اثنتان اثْنِيَّ أو ثَنَوِيَّ ، كما ينسب إلى اسم أُسْمِيَّ أو سَمَوِيَّ ، ولا يجوز النسب إلى
العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدٍ إلى
الاستفقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأى المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما
في المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم
واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد
من المضاف والمضاف إليه كما يجيء ، وإن كان في الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه
لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العلمية كبن الزبير وامرئ القيس ، والعلم
المركب لا معنى لأجزائه أى تركيب كان ، ولولم ينمَحْ أيضاً معانها بالعلمية لجاز
النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت في غلام زيد غلامى فقد نسبت
إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف ،
إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو
المنسوب إليه في الحقيقة لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيرا ، حتى
مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — * طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَّاسِيَّ حَذِيماً * (١)

المرجى بالخاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارشاف :
« وتركيب المزج تحذف الجزء الثانى منه فنقول فى بعلبك بعلى ، وأجاز الجرمى النسب إلى
الجزء الثانى مقتصر أعليه ، فنقول بكنى ، وغير الجرمى كأبى حاتم لا يجوز ذلك إلا منسوبا
إليهما (أى إلى الصدر والعجز معاً) قياسا على « رامية هر مزية » أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لاوس بن حجر ، وصدده :

* فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّى *

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا
للدفع الاتباس ، كما يحى . باقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى
خمسة عشر علماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد
الجزأين مع العالمية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني فى العدد المركب
غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أَحَدَيْ عَشْرَى نحو
قوله « رامية هرمزية » وفى المؤنث إحدَى — أو إحدَوِيَّ — عَشْرِيَّ — بسكون
شين عشرة — أى ثوب طوله أحد عشر ذراعاً ؛ وعلى لغة من يكسر شين
عشرة فى المركب إحدَى عَشْرِيَّ — بفتح الشين كَنَمَرِيَّ — وكذا تقول فى اثني
عشر : اثني عشرى ، أو ثنَوِيَّ عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستتقال
ولأنك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم
المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى وبصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛
لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف
إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التباس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب
نحو غلامُ بَصْرِيَّ ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عَبْدِيَّ القيسِ تُوْهم أن المنسوب
مضاف إلى ذلك الجرور ، مع أن قصدك نسبة شىء إلى الاسم المركب من المضاف
والمضاف إليه ، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ،
هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعياء : أعجز ، والنطاسى
- بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيم : يراد به ابن حذيم ،
وهو محل الاستشهاد بالبیت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعزى إلى فانتى حاذق
خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فَتَقُولُ فِي عَبْدِ الْقَيْسِ : عَبْدِي ، وَفِي امْرِئِ الْقَيْسِ : مَرِي ، وَأَيْضًا فَانْكَ لَوْ نَسَبْتَ إِلَى الْمَرْكَبِ الْأَضَافِي قَبْلَ الْعَامِيَةِ فَلَا نُسُوبَ إِلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُضَافُ كَمَا ذَكَرْنَا فَلَا أَوْلَى بَعْدَ الْعَامِيَةِ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

فَإِنْ كَثُرَ الْإِلْتِبَاسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُضَافِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَجِيءَ أَسْمَاءُ مَطْرُودَةِ الْمُضَافِ فِي جَمِيعِهَا وَاحِدًا وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مُخْتَلَفٌ كَقَوْلِهِمْ فِي السَّكْنِيِّ : أَبُو زَيْدٍ ، وَأَبُو عَلِيٍّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ ، وَأُمُّ زَيْدٍ ، وَأُمُّ عَلِيٍّ ، وَأُمُّ الْحَسَنِ ، وَكَذَا ابْنُ الزَّيْرِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، فَالْوَاجِبُ النَّسْبَةُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ زَيْتْرِ فِي ابْنِ الزَّيْرِ ، وَبَكْرِي فِي أَبِي بَكْرٍ ، إِذَا السَّكْنِيُّ مَطْرُودُ تَصْدِيرِهَا بِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَكَذَا تَصْدِيرُ الْأَعْلَامِ بِابْنِ كَالْمَطْرُودِ ، فَلَوْ قُلْتُ فِي الْجَمِيعِ : أَبُو ، وَأُمِّي ، وَأَبْنِي ، لَا طَرْدَ اللَّبْسِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْرُدْ ذَلِكَ بَلْ كَثُرَ كَعَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ مَنْفٍ وَعَبْدِ الْقَيْسِ فَالْقِيَاسُ النَّسَبُ إِلَى الْمُضَافِ كَمَا ذَكَرْنَا نَحْوَ عَبْدِي فِي عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَقَدْ يَنْسَبُ لِلْإِلْتِبَاسِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي هَذَا أَيْضًا نَحْوُ مَنْفٍ فِي عَبْدِ مَنْفٍ

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا تَقْرِيرَ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ؛ وَقَالَ الْمَبْرَدُ : بَلِ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ : إِنْ كَانَ الْمُضَافُ يَعْرِفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ بِنَفْسِهِ كَابْنِ الزَّيْرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَالْقِيَاسُ حَذْفُ الْأَوَّلِ وَالنِّسْبَةُ إِلَى الثَّانِي ، وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرَ مَعْرُوفٍ فَالْقِيَاسُ النَّسْبَةُ إِلَى الْأَوَّلِ كَعَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ ، لِأَنَّ الْقَيْسَ لَيْسَ شَيْئًا مَعْرُوفًا يَعْرِفُ بِهِ عَبْدٌ وَامْرَأٌ ، وَلِلْخَصْمِ أَنْ يَمْنَعَ وَيَقُولَ : بِمَ عَلِمْتَ أَنَّ الْقَيْسَ لَيْسَ شَيْئًا مَعْرُوفًا مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مَعْرُوفًا إِمَّا قَبِيلَةً أَوْ رَجُلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَضْيَافٌ إِلَيْهِ امْرَأٌ وَعَبْدٌ فِي الْأَصْلِ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا فِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَعَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ الْعَزَى وَعَبْدِ اللَّاتِ

قَالَ السَّيْرَاءِيُّ : وَيَلْزَمُ الْمَبْرَدُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى الْأَوَّلِ فِي السَّكْنِيِّ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ الصَّبِيَّانِ بِنَحْوِ أَبِي مُسْلَمٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ مِثْلًا قَبْلَ أَنْ يَوْجَدَ لَهُمْ وَلَدٌ اسْمُهُ مُسْلِمٌ أَوْ جَعْفَرٌ وَقَبْلَ أَنْ يُمْكِنَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِذْنٌ فِي مِثْلِهِ مَعْرُوفًا إِذْ هُوَ اسْمٌ عَلَى

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكان المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد، وقال :
 الثانى فى أمثال هذه السكنى فى الأصل مقصود ، وذلك أن هذه السكنى على
 سبيل التفاؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثانى وإن لم يكن
 مقصودا الآن ولا معرّقا للأول إلا أنه مقصود فى الأصل : أى الأصل أن لا يقال
 أبو زيد مثلاً إلا لمن له ولد اسمه زيد ، وللسيرافي أن يقول : إن الأصل أن
 لا يقال عبد القيس إلا فى شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، فتقول المصنف « وإن
 لم يكن الثانى مقصودا فى الأصل كما فى عبد القيس وامرى القيس فالنسبة
 إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذاً مسموعاً فى «عَبْدٍ» مضافاً إلى اسم آخر أن يركب من
 حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فعلل بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء
 والعين ، نحو عَبْشَمِيّ فى عبد شمس ، وإن كان عين الثانى معتلاً كمل البناء
 بلامه نحو عَبْقَسِيّ وَعَبْدَرِيّ فى عبد القيس وعبد الدار ، وجاء مَرْقَسِيّ فى امرى
 القيس ^(١) من كِنْدَة وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه
 مَرَّتِيّ ، والعذر فى هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون
 المضاف إليه التمس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق
 اسمه عليه مجازاً ، بخلاف ابن الزبير فإن إطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير ،
 نحو قریش وهاشم وخندف ^(٢) وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

(١) لم يعين شخص امرى القيس السكندى الذى قالوا فى النسب إليه : مرقسى ، وقد
 عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الشارح المارضى :
 أن الصواب أن امرأ القيس الذى ينسب إليه مرقسى هو امرؤ القيس بن الحرث بن
 معاوية ، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرى القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، وهى بنت عمران بن الحاف
 ابن قضاة ، وإنما لقيت كذلك لأن إبل الياس انتشرت ليلاً فخرج مدركة فى طلبها

قال سيبويه : وسمعتنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني ، وذلك لأنه أضاف إلى المصدر ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كاني ، لأننا قد بينا قبل في شرح قوله « وأما باب سُدَّته فالصحيح أن الضم كذا » أن الضائر في نحو قُلْتُ وقُلْنَا تنصل بِقَالَ فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء في كوني على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبيها على المنسوب إليه ، قال الجرجي : يقال رجل كُنْتِي لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتِنِي بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنُ وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتُنِي وَعَاجِنُ^(١)

الكنتي : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا ، والعاجن : الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعرج

قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ^{النسب} وَفَرَائِضَ : كِتَابِي وَصُحُفِي وَمَسْجِدِي وَفَرَضِي ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ^{للجمع} عُلَمَاءَ فَمَسَاجِدِي كِكِلَابِي وَأَنْصَارِي »

فردها فسمى مدركة ، وخندفت الأم في أثره : أي أسرع ، فلقيت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروي صدره :

* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا *

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه في قوله فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا ، وفي قوله الكنتني حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية في الأول ومعها في الثاني

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كتمَر وضَرْب أو اسم جمع كنفَر ورَهْط^(١) وإبل نسبت إلى لفظه نحو تَمَرِي وإبلي ، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كراكب^(٢) في ركب أولم يجيء كغنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لسنه لم يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسي كعباديد^(٣) ، تقول : عباد يدي ، قال سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم به العرب وإن كان قياسيا نحو عبْدودي أو عبْد يدي أو عبْدادي ، وكذا قولهم أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحدة الآن ، لأن الأعراب ما كنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لسنه غير قياسي ، قال أبو زيد : ينسب إلى لفظه كمَحَاسِنِي وَمَشَاهِي وَمَذَا كِيرِي وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير قياسي نحو حُسْنِي وشَبِي وذَكَرِي

وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابي في كتب وأما قولهم رُنِّي وَرَبَانِي في رَبَاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة : ضَبَّةٌ وَثُورٌ وَعُكْلٌ وَتَيْمٌ وَعَدِي ، واحد هم رُبَّةٌ كَقَبَّةٌ وَقَبَابٌ ، والرُّبَّةُ

(١) الفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفر ، وقد يطلق على الناس كلهم ، والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكون الابل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع

(٣) عباديد : انظر (ح ١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً ، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعالم نحو مدائن^(١) وأما أبناؤى في النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى في النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال المفرد حتى قال سيمويه إن لفظه مفرد ، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو بُرْمَة أعشار^(٢) ، وثوب أسمال^(٣) ونُظْفَة أمشاج^(٤) ورجع ضمير المفرد المذكور إليه في نحو قوله تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة نستقيم مما في بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء في أنصارى وأبناؤى وربابى للوحدة بالنسبة كما في رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعدُ مثلاً : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبناؤى كان منسوباً إلى هذه المفردات بخذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسى بخذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر في إلحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً ، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

(١) مدائن : منسوب إلى المدائن وهى مدينة كسرى قرب بغداد ، سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة : قدر من حجارة ، ويقال : برمة أعشار وقدر أعشار وقدر أعشار ، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع

(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال : ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مزقاً . قال الراجز

* جَاءَ الشَّتَاءُ وَقَمِصَى أَخْلَاقُ *

(٤) النظفة — بالضم — الماء الصافى قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء

المرأة ودمها

ذى يزن إلى الين : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا فى النسبة إلى العَبَلَات : عَبْلَى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سُمى باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبْلَة بنت عُبَيْد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا فى المبالغة والمسامحة مُهَلَّبِي ومِسْمَعِي ؛ لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سُمى كل واحد منهم مُهَلَّبًا ومِسْمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سُمى كل واحد فى العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوباً إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى ملهى

وإن كان اللفظ جمعاً واحداً سمى جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبة إلى نساء : نِسْوَى ، لأن واحده نِسْوَة ، وهوا سم جمع ، وكذا تقول فى أنفار وأنباط : نَقَرَى وَنَبَطِيَّ

وإن كان جمعاً واحداً جمعه واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول فى النسبة إلى أ كلاب : كَلْبِي

وإنما يرد الجمع فى النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً شئ ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائنى وكلابى ، كما يجىء

ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التفسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائنى وأتمارى وكلابى وضبابى ، وأتمار : أسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالآلف والتاء يحذف منه الآلف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضَرْبِي ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحد ، بل حذفت منه الآلف والتاء فقط ، بخلاف عَبْلَى فى المنسوب إلى

العَبَلَات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فهذا قيل في المسمى بِأَرْضَيْن : أَرْضَيْن ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء ، كما مر في أول الباب ^(١) قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَادَّ »

شواذ
النسب

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُذْمَى وقرشي وحروري ، ولنذكر الباقي ؛ قالوا في العالية — وهو موضع بقرب المدينة — عُلُوِيّ ، كأنه منسوب إلى العلو ، وهو المكان العالي ضد السفلى ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِيّ أو عَالَوِيّ ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا في البصرة : بَصْرِيّ ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة ؛ والبصر بكسر الياء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التاء كسرت الباء في النسب ، وقيل : كَسِيرَ الباء في النسب إتباعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذي عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطي في همع الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض : فرضي ، وفي الخمس : أحمسي ، وفي الفرع : أفرعي ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربي ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالوادي وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي ، وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبسي منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمر ، وهي البياض ، والدبسة ، أو مثل كرسى مما بنى على الياء التي تشبه ياء النسب » اهـ والدبسة : لون بين السواد والحمرة

ويجوز بَصْرِي بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِي ، والقياس إسكان العين لسكونه منسوباً إلى البَدْو ، وإنما فتح ليكون كالخَصْرِي لأنه قرينه ، وقالوا : دَهْرِي بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدَّهْرِي الذي هو من أهل الإلحاد ، وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهْلِي ، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل في بني الحُبْلِي حى من الأنصار : حُبْلِي ، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلِي ، وإنما قيل لأبيهم حُبْلِي لعظم بطنه ، وقالوا في الشَّتَاء : شَتَوِي ، بسكون التاء ، قال المبرد : شَتَاء جمع شَتَوَة كصحاف جمع صَحَفَة فعلى هذا شَتَوِي قياس ؛ لأن الجمع في النسب يرد إلى واحد ، وإطلاقُ الشَّتَاء على ما يطلق عليه الشَتَوَة يضعف ^(١) قوله ، وقالوا في الخريف : خَرْفِي بفتح العين كما قالوا في ثَقِيف : ثَقَفِي ، وقالوا : خَرْفِي أيضا بسكون العين بالنسبة إلى المصدر ، وانْخَرْفُ : قطع الشيء ، وقالوا : بَحْرَانِي ، في النسبة إلى البحرين المَجْعُول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بَحْرَيْنِي ووجهه أَن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المُشْنَى المَجْعُول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(١) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال في اللسان : « الشَّتَاء معروف : أحد أرباع السنة ، وهي الشَتَوَة ، وقيل : الشَّتَاء جمع شَتَوَة . قال ابن بري : الشَّتَاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، وبذلك على ذلك قول أهل اللغة : أَشْتَيْنَا دخلنا في الشتاء وأَصْفْنَا دخلنا في الصيف ، وأما الشَتَوَة فانما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشَتَوَة للمرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشَّتَاء شَتَوِي على غير قياس ، وفي الصحاح النسبة إليها شَتَوِي (بفتح فسكون) وشَتَوِي (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل خَرْفِي وخَرْفِي قال ابن سيده : وقد يجوز أن يَكُونُوا نسبوا إلى الشَتَوَة ورفضوا النسب إلى الشَّتَاء » اهـ

وإذا جعل نون المثني معقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف
 فقيل : بحراني ، على أنه منسوب إلى البحران المجمول نونه معقب الإعراب لكونه
 هو القياس في المثني المجمول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم ،
 وقيل : أَفَقِيٌّ بفتحين ، في النسبة إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أَفُقٌ بضم الهمزة
 وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كَمُنُقٌ وَعُنُقٌ ، ثم جوزوا فيه الأفق لاشتراك
 الفعل والفعل في كثير من الأسماء كالعُجَم والعُرَب والعَرَب والسَّقَم
 والسَّقَم ، وقالوا : خُرَاسِي ، تشبيها للألف والنون بألف التانيث التي قد تشبه بقاء
 التانيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلورليَّ وحُرُوري ، ومن قال خُرَاسِي
 يحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طَلَحِيَّةٌ ، بضم الطاء ، للابل التي
 ترعى الطَّاح ، وإِنما بنى على فُعال لأنه بناء المبالغة في النسب كأننا في للعظيم
 الأنف كما يجيء ، ويروى طَلَحِيَّةٌ بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عِصَاهِي
 منسوب إلى عِصَاهُ جمع عِصَةٍ ، وقيل : هو منسوب إلى عِصَاهُ بمعنى عِصَةٍ وهو
 قليل الاستعمال ، أعنى عِصَاهُ ، والجنس عِصَاهُ كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل حَمْصِيَّةٌ
 بفتح الميم ، قال المبرد : يقال حَمْضٌ وَحَمْضٌ ، فعلى هذا ليس بشاذ ، وقالوا : يَمَانِيٌّ
 وَشَآمِيٌّ وَتِهَامِيٌّ ، ولأربع لها ، والأصل يَمْنَى وَشَآمِيٌّ وَتِهَامِيٌّ ، والتَّهَمُ تِهَامَةٌ ؛ فحذف
 في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يَمْنَى وَشَآمِيٌّ على الأصل
 وجاء تِهَامِيٌّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تِهَامَةٍ ، وجاء يَمَانِيٌّ وَشَآمِيٌّ
 وكأنهما منسوبان إلى يَمَانٍ وَشَآمٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ
 لاستئصال فيه كما استئصل النسبة إلى ذى الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد بيمان
 وَشَآمٍ في هذا موضع منسوب إلى الشَّام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان
 المنسوب ، ويجوز أن يكون يَمَانِيٌّ وَشَآمِيٌّ جمعاً بين العوض والمعوّض منه ، وأن

يكون الألف في يمانى الاشباع كما في قوله :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ * (١)

وشأى محمول عليه، وقيل في طُهَيْة: طُهَوَى، بسكون الهاء على الشذوذ، وطُهَوَى على القياس، وقيل: طُهَوَى، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد، وقالوا في رَبِينة قبيلة من باهلة: رَبَانَى، والقياس رَبْنَى كحنفى فى حنيفة، وقالوا فى مَرَو: مَرَوَزَى وفى الرَّمَى رَازَى

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدَهْرٍ وطَلَحٍ أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له فى الأول كما إذا سميت بَرِينة ابناً لك؛ فانك تجرى جميعها على القياس نحو دَهْرَى وطَلَحَى وزَبْنَى؛ لأن هذه الأسماء شذت فى المواضع المذكورة، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثائف، فيرجع فى هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاد الجسد للدلالة على عظمها: إما مبنية على فعال كأنانى للامظيم الأنف، أو مزيدا فى آخرها ألف ونون كَلَحِيَّانَى ورَقَبَانَى وَجَمَانَى للطويل الجُمَّة، وليس البناءان بالقياس، بل هما مسموعان، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليهما رجعت إلى القياس، إذ لا تقصد المبالغة إذن، فتقول جُمَى ولَحِيََّى على قول الخليل وَلَحَوَى على قول يونس

قال: « وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فى الحَرْفِ كِبَتَاتٍ وَعَوَاجٍ وَثَوَابٍ وَجَمَالٍ، وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِرٍ وَلَا بِنٍ وَذَارِعٍ وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَأْسٍ » .

أقول: اعلم أنه يجيىء بعض ما هو على فَعَالٍ وفَاعِلٍ بمعنى ذى كذا، من

النسب
بغير الياء

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد، فارجع إليه فى الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعَّالاً لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَعَمَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاول ذلك الشىء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالْبَقَّال ^(١) ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسَيَّاف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابن اصحاب اللبن ، ولبنان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعاً كسَيَّاف وسَائِف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَمَّاس ^(٢) وترَّاس ^(٣) . وفَعَّالٌ فى المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان أيضاً بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : بَرَّار ، ولا لصاحب النكاكة : فَسَكَّاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَّالٌ والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبتت لبائع البت ، وهو الكساء ،

ويعرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه : إمامان لا يكون له فعل ولا مصدر كتابل وبعال ، وممكن أهل : أى ذو أهل ، أو بان يكون له فعل ومصدر لكنه إمامة فى المفعول : كماء دافق وعيشة راضية ، وإمامة وث مجرد عن التاء : كحائض

(١) لم نقف على كلمة يقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس (ب د ل ، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عامة ، وصوابها بدال .

(٢) القواس : الذى يرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضاً ، شذوذاً

(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى مايتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطائق ، وقالوا في نحو مُرَضِع^(١) ومُطْفِل^(٢) والسماء مُنْفَطِر^(٣) به : إنه على

(١) الموضع : التي لها ولد في سن الرضاع ، والمرضة - بالثاء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء » اه ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفي اللسان : « وفي التنزيل العزيز : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلف النحويون في دخول الهاء في المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه ، قال : ولو قيل في الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان زوجها ، قال : ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الهاء في المرضعة لأنه أراد والله أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع وتدها في فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : (تذهل كل مرضعة) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التي معها الصبي الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطفل ذات طفل بلا هاء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فإذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء في نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن بري : أما مرضع فهو على النسب ، أي ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أي ذات شادن ، وعليه قول امرئ القيس :

فمثلك حبل قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذي تمائم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس ، معه درع وترس ، ولا يقال منه درع ولا ترس ، فلذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجيء مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لبن وإن لم يكن لها رضيع » اه .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أي معها طفلها ، وهي قريبة عهد بالنتاج ، ويقال : ليلة مطفل ، إذا كانت تقتل الاطفال ببردها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدح في قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من الجرد عن الياء إما على فَعَالٍ أو فَاعِلٍ فقط ، وإما جارٍ ^(١) على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عَزَّ عَزِيزٌ ، وَذُلَّ ذَلِيلٌ ، وشعر شاعرٌ ، وموت مائتٌ ، وهم ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهام ^(٢) صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْمٌ وَعَدْلٌ وماء غَوْرٌ : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبي :

وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشَّعْرِ كُلَّهُ

وَلَكِنْ لِّشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ ^(٣)

تعالى : (منفطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة ، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلهذا جاء الخبر عنها مذكراً ، ومنهم من أول في منفطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس بجيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذي تقدم التمثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول ههنا : « والناصب » على أن نفس التمثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقاً مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له ، إلا أن يتمحّل له بأن الهم بمعنى النصب فكان أنه قال : « ونصب ناصب » أو قال « وهم هام » فيكون متفقاً ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكان الهم ينصب فيه : أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبي يمدح بها علي بن أحمد بن عامر

الأنطاكي أولها قوله :

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَحِيدًا ، وَمَا قَوْلِي كَذًا وَمَعِيَ الصَّبْرُ
ومعنى هذا البيت - كما قال المكبري - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا الهم همّاً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جَدَّ جِدُّهُ ، ونَمَّ نَمَامُهُ ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر اعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فعلاً لما كان في الأصل المبالغة في اسم الفاعل في معنى ذى الشيء الملازم له استعملوا فعلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو غَمِلَ للكثير العمل ، وَطَعَنَ وَلَيْسَ وَلَسِنٍ في معنى النسبة ، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نَهَرَ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل خَرَحَ وَسْتَهُ بمعنى جَرَى وَاسْتَيْ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفعّال ، بل يحىء عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مُرَضِعٌ وَمُنْفَطِرٌ ، ويحىء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فعّال وفعل ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

واقعدُ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِيُ ^(١)

شعري أعانني على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

تَغَايَرَ الشَّعْرُ فِيهِ إِذْ أَرَقْتُ لَهُ حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَافِيهِ سَتَقَمَّتِلُ
(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها :

عَلَامٌ كَلَّفَتْنِي مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمْ وَالْعِيسُ تَخْرُجُ مِنْ أَعْلَامِ أَوْطَاسٍ
وقال السكري في شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب .
وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسي من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مَسْلُوباً منه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسي نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره .

* قال : « الْجَمْعُ ؛ الثَّلَاثِيُّ : الْغَالِبُ فِي نَحْوِ فَلَسٍ عَلَى أَفْلَسٍ وَفُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زَنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِثْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأَنْجِدَةٌ شَاذٌ » .

جمع
التكسير
للاثلاثي
الاسم

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ .

قوله : « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله : « الثلاثي » ؛ لأنهما اسمان غير مركبين . كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتععا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسامه في الكاسي على ما تراه . ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب « عيشة راضية » و« ماء دافق » كما قاله في الكاسي . وكأنه رأى القراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً آخر ، قال القراء : « الكاسي بمعنى المسكسو ، كما أن العاصم في قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم ، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق ، و (عيشة راضية) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل » اهـ

المبتدأ . أى : هذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتدأ وقال :
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس » .

اعلم أن الغالب أن يجمع فعْل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أَفْعُلْ ،
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كَثُوبٌ وأثواب
وسوط وأسواط وبَيْتٌ وأبياتٌ وشَيْخٌ وأشباه ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً أَفْعُلْ
نحو أسوط وأبياتٍ لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛
لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أَفْعُلْ قليلا
نحو أقوس وأثوب وآير وأعين ؛ وقد يحىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضاً
قليلا كَفَرَّخٌ وأفراخ وفَرَدٌ وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه
أولا ، والغالب فى كثرة فعْل أن يكون على فُعُولٍ وفعال ككُعُوبٌ^(١) وكِعَابٌ
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبَطْنٌ وبُطُونٌ وبَغْلٌ وبغالٌ ، وكذا المضاعف نحو
صَكٌّ وصُكُوكٌ^(٢) وصِكَاكٌ ، والناقص : كدَلْوٍ ودَلِيٍّ ودِلَاءٌ ، وتَدَى وتَدَى^(٣)
وظبى وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففعُولٍ فيه قليل ، والأكثر
الفعَالُ لاستثقال الضمة على الواو فى الجمع وبعده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

(١) السكوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشئ فوق القدم ، وكل مفصل
للعظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (بفتح
الهمزة وضم الصاد ، وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم نقلت ضمة أول المثلى إلى
الساكن قبله وأدغم المثلى) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) التدى : بفتح فسكون ، أو بزنة العصا - خاص بالمرأة ، وقيل : عام ،
ويجمع على أتد ، مثل أدل ، وعلى فعول فيقال تدى - بكسر الدال ، وثأوه
مضمومة أو مكسورة .

كَأَنَّهُوَر (١) وَالسُّوَر (٢) ، وقد يحىء في الجمع كَأَنَّهُوُوج في جمع الفَوْج ، فأما إذا جمعته على فِعَال فإن السكامة تخف بانقلاب الواو ياء ، ولما استبد الواوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائى بالآخر ، أعنى فُعُولاً ، فلم يحىء فيه فِعَال ، وأيضاً لو قيل فيه بِيَّات كَحِيَّاض لالتبس الواوى باليائى [وَشَذَّ ضِيَّافٌ في جمع ضَيْف] وقد يزداد التاء على فُعُول وفِعَال لتأكيد معنى الجمعية كمُؤْمَةٍ وَخُؤُولَةٍ وَخُيُوطَةٍ وَعُمُورَةٍ وَفَحَّالَةٍ .

فالوجه على ما قررنا أن يقال : الغالب في قلة فَعْل أَفْعُل في غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُعُول ، في غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، وفِعَالٌ ، في غير باب سَيْل ، فانه على سَيْوَل . قال سيبيويه : القياس في فَعْل ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعْل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجوف أفعال كَأَنفٍ وَأَنَافٍ ، وفي كثرته فِعْلَان كَحِجَّاشَانٍ وَرِثْلَانٍ (٣) وَفُعْلَان كظُهُرَانٍ وَبُطْنَانٍ (٤) . قال سيبيويه : وَفِعْلَان — بالكسر — أقلهما ، وفِعْلَةٌ كغِرْدَةٍ فِي غَرْدٍ ، وهو السكامة ، وكذا جِبَاءَةٌ وَفِقْعَةٌ فِي جَبٍّ وَفَقَعٌ لِلسكامة أيضاً ، وفُعْلٌ بضمين كسْفٌ وَدُهْنٌ (٥)

(١) الغُور : مصدر غارىغور ، ومثله الغور ، ومعناه الدخول في الشيء ، وذهاب الماء في الأرض ، وإتيان الغور ، وغروب الشمس .
(٢) السُّوَر : مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور ، ومثله السور ، والسُّور ، إذا دار وارتفع .

(٣) الرِثْلَان (بكسر فسكون) جمع رَأْل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام

(٤) انظر (١ : ١١ و ١٦) من هذا الكتاب

(٥) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما في عُنُق ، وهو في الجمع لثقله أولى ، وأفعلة في جمع
فَعَلَ شاذٌ لأنَّ الحِدَّةَ في نَجْد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهري : هو جمع نُجُود جمع
نَجْد ، جمع فَعُول على أفعلة تشبيها له بفَعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كعمود
وأعمدة ، وأما نحو السكليب والمعين فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ،
ففعيل في فَعَلَ أَقْل من فَعَلَة . وفَعَلَة أَقْل من فَعْلان ، بالسكسر ، وهو أَقْل من
فَعْلان بالضم

وربما اقتصر في فَعَلَ على أفعول وأفعال في القلة والكثرة . كالأَكْف
والأَزَاد (١)

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان
القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان
حَسَن الثياب ، في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكمن عندك من
الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أَنْبَلُ الفتيان ، ولا تقل
أَنْبَلُ الفتيمة ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونحو حَمَلٍ ^(٢) عَلَى أَحْمَالٍ وَحُمُولٍ ، وجاءَ عَلَى قِدَاحٍ ^(٣) وَأَرْجُلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم تقف فيما بين أيدينا من كتب
اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس
كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبع عينه لفائه فصار بضميتين
كعنق . كما هو مذهب عيسى بن عمر في نحو عمر ويسر .

(١) الأَرَاد : جمع رَاد ، والرَاد : الشابة الحسناء ، وهو أيضا رونق الضحى ،
ويقال : هو ارتفاعه ، والرَاد أيضا : أصل اللحي الناقية تحت الأذن .

(٢) الحمل — بكسر أوله — ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فإذا فتحت أوله فهو
ما حملته الأنثى في بطنها .

(٣) القِدَاح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن
يراش وينصل .

وَصِنُونِ وَأَوْفُوا بَانَ وَقِرْدَةٍ

أقول : اعلم أن ما كان على فعل فانه يجمع في القلة على أفعال ، في الصحيح كان أوفى الأجوف أوفى غيرها ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كأخماس^(١) وأشبار ، قال سيبويه : وفي الكثرة على فُعُول وفِعَال ، والفُعُول أكثر ، وربما اقتصر على واحد منهما في القليل والكثير معاً ، فان كان أجوف يائياً لزمه الفُعُول كالفُعُول والأجود ، ولا يجوز الفِعَال كما مر في فعل ، وإن كان واوياً لزمه الفِعَال ولا يجوز الفُعُول كريح ورياح ، كما ذكرنا في فعل ، هذا الذي ذكرناه في فعل هو الغالب ، وقد يحىء على أفعل كأرجل ، وعلى فعلان كصنوان^(٢) وقينوان^(٣) وبعضهم يضم فاءها ، وعلى فعلان كذؤبان وضُرمان في صرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فعلة كقردة ، وجاء فيه فعيل كضريس^(٤) قال : « ونحو قرء على أقرأ وقرؤ^(٥) ، وجاء على قرطة وخفاف وفلك ؛ وبابُ عودٍ على عِيدانٍ »

(١) الأخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظاء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخامس .

(٢) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشيء يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكلب ، والضرس من الأسنان .

(٥) القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، واجمع أقرأ ، وفي الحديث « دعى الصلاة أيام أقرأئك » وقرء على فُعُول ، وأقرأوا والأخيرة عن اللحياني ، ولم يعرف سيبويه أقرأ ولا أقرأوا ، قال : استغنوا عنه بفُعُول .

أقول : اعلم أن فعلاً يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أر كان وأجزاء . وقد شذ في قلة أفعال كأر كن ، ويكسر في السكثرة على فعال وفُعول ، وفُعول أكثر كبروج وبرود وجنود ، وفِعال في المضاعف كثير كقَفَاف^(١) وخِفَاف وعِشَاش^(٢) ؛ هذا هو الغالب في فعل .

وقد يجيء فيه فعلة كقِرْطَة^(٣) وجِجَرَة^(٤) وخِرَجة^(٥) ؛ وفعل كفُلك في فُلك ، قال تعالى في الواحد : (في الفلك المشحون) وفي الجمع : (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) وذلك لأن فعلاً وفِعلاً يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصُب وأصلاب وجمل وأجمال ، وفعل يجمع على فُعُل كأَسَد وأُسَد ، ففعل جمع عليه أيضاً ، وفعل وفعل يشتركان في كثير من المصادر ، كالسُقَم والسَقَم والبُخل والبِخل ،

وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفعل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فعلاً إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعلان كعيدان وحيتان ، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارتها ولم يبلغ أن يكون جبلا .

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الخطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطة : جمع قرط ، وهو ضرب من حلي الأذن ، وهو أيضاً نبات ، وهو أيضاً شعلة النار ، والضرع

(٤) الججرة : جمع ججر ، وهو ما تحتفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) الخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذوجانين

الباب كأَكوَاز وأَكوَاب ، ويشارك الأَجوفَ في فِعْلانِ غَيْرُهُ أَيضاً كَحَشٍّ — وهو البستان — وَحِشَّانٍ ؛ وَيَجْمَعُ حِشَّانٌ ^(١) بِالضَّمِّ عَلَى حِشَّاشِينَ كَمَا جَمَعَ مُصْرَانٌ وَهُوَ جَمْعُ مَصِيرٍ عَلَى مَصَارِينَ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حِشَّانٌ جَمْعُ حَشٍّ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَعَنَةٌ فِي الْحَشِّ بِالضَّمِّ كَثِيرٌ وَثِيرَانٌ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ سِيدِيوِيَّةَ .

قال : « وَنَحْوُ جَهْلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخِرْبَانٍ وَحُمَلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجَلِي »

أقول : اعلم أن ما كان على فَعَلٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي قَلْتِهِ أَفْعَالٌ ، فِي الْأَجُوفِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ أَجْمَالٍ ^(٢) وَأَتَوَاجٍ وَأَقَوَاعٍ ^(٣) وَأَنِيَابٍ ، وَجَاءَ قَلْتُهُ عَلَى أَفْعُلٍ نَادِرًا كَأَزْمُنٍ وَأَجْبُلٍ وَأَعْصٍ فِي عَصَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَزْمَنُ جَمْعُ زَمَانٍ كَأَمْسَكُنْ فِي مَسْكَانٍ ، وَذَلِكَ لِحُلِّ فَعْعَالٍ الْمَذْكُورِ عَلَى فَعْعَالٍ لِلْمَوْنِثِ ؛ فَإِنْ أَفْعُلٌ فِيهِ قِيَاسٌ ، عَلَى مَا يَجِيءُ ، نَحْوُ عَنَاقٍ ^(٤) وَأَعْنُقٍ ، وَجَاءَ فِي الْأَجُوفِ الْيَائِي أَنْيَبٌ ، وَفِي الْوَاوِيِّ أَذُورٌ وَأَنْوُرٌ [وَأَسْوُوقٌ ، قَالَ يُونُسُ : إِذَا كَانَ فَعْعُلٌ مَوْثِقًا بغير تاء جُمِعَ عَلَى أَفْعُلٍ هُوَ الْقِيَاسُ] ^(٥) كَمَا أَنَّ فِعْعَالًا وَفَعْعِيلاً إِنْ كَانَتْ مَوْثِقَةً

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذي نعتقد أنه في الكلام سقطاً ، وأن أصل العبارة هكذا : « كَحَشٍّ وَهُوَ البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران - الخ »

(٢) في نسخة « أَجبال » بالباء الموحدة ، وهي صحيحة أيضاً

(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفردت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ الخطية

فقياسها أَفْعَل كما يجيء ، قال سيبويه : بل أَفْعَل فيه شاذ ، وإن كان مؤنثاً ، ولو كان قياساً لما قيل رَحَى وأَرْحَاء وَقَدَمَ وأَقْدَامَ وَغَنَمَ وَأَغْنَامَ ، وتقول في كثرته فِعَالٌ وفُعُولٌ في غير الأجوف ، والفِعَالُ أكثر ، وقد تزايد التاء كالحِجَارَةِ والذِّكَارَةِ والذِّكُورَةِ لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلَانِ كالشَّيْخَانِ والجِيرَانِ والْقِيَمَانِ والسَّيِّجَانِ ^(١) وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلاً كالشَّيْثَانِ ^(٢) وقد جاء في الأجوف فُعْلٌ أيضاً كالذُّورِ والسُّوقِ والنَّيْبِ ، كأنهم أرادوا أن يُكَسَّرُوا على فُعُولٍ فاستقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فَبَنَوْهُ على فُعْلٍ ، وجاء سُؤُوقٌ أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستثقال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فالزمت ههنا للاستثقال ، وكذا جاء نِيُوبٌ ، وليس فُعُولٌ فيه مستمرا ، بل بابه فُعْلٌ كما مر ، وجاء في غير الأجوف فُعْلٌ أيضاً كَأُسْدٌ ووُثْنٌ ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُودَ ثم أُسْدٌ ثم أُسْدٌ فخفف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كَأَحْمَرٌ وُحْمَرٌ ، وِحْمَرٌ [وُحْمَرٌ] وغير ذلك ، وأصل نَيْبٍ فُعْلٌ كالسُّوقِ قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فِعْلٌ من أبنية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فِعَالٌ ، كأنه جعل فِعْلَانِ عوض فِعَالٍ وفُعْلٍ عوض فُعُولٍ ، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فُعْلَانِ أيضاً كَحُمْلَانِ ^(٣) وسَلْقَانِ في سَلَقٍ وهو المظمتان من الأرض

(١) السيجان : جمع ساح ، وهو شجر ، والساج أيضاً : الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشيثان : جمع شيث - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست قوائم طوال : صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحملان : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وَفِعْلَانٌ كَخِرْبَانٍ ^(١) وَرِقَانٍ ^(٢) وَشِبْنَانٍ ، وَفِعْلَةٌ كَجَبْرَةٍ وَقِيَعَةٍ وَإِخْوَةٌ ،
وَفِعْلَى كَحِجْلَى ^(٣) ، وَهُوَ شَاذٌ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا ^(٤) ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ :
بَلْ هُوَ لُغَةٌ فِي الْحَجَلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قَلَّةِ الْمُضَاعَفِ وَلَا كَثْرَتِهِ
إِلَّا أَفْعَالٌ كَأَمْدَادٍ ^(٥) وَأَفْنَانٍ ^(٦) ، وَالْأَبَابِ ^(٧) ، كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا فِي بَعْضِ
الصَّحِيحِ ذَلِكَ كَالْأَقْلَامِ وَالْأَرْسَانِ ^(٨) وَالْأَغْلَاقِ ^(٩) ، قَالَ سِيبَوِيهٌ : فَإِنْ
بُنِيَ الْمُضَاعَفُ عَلَى فِعَالٍ أَوْ فُعُولٍ أَوْ فِعْلَانٍ [أَوْ فِعْلَانٍ] فَهُوَ الْقِيَاسُ ،
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ ، فَلِزُومِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ لِأَفْعَالٍ أَكْثَرَ مِنْ

(١) الْخِرْبَانُ : جَمْعُ خَرَبٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ ذَكَرُ الْحَبَارَى ، وَيُطْلَقُ عَلَى
الشَّعْرِ يَكُونُ فِي الْخَاصِرَةِ وَوَسْطِ الْمَرْفِقِ

(٢) الْبِرْقَانُ : جَمْعُ بَرَقٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ الْحَمْلُ وَزَنَا وَمَعْنَى

(٣) الْحَجَلُ - بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ - : طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ كَالْقَطَا
أَحْمَرِ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ وَيُسَمَّى الْكُرْوَانُ أَيْضًا . (انْظُرْ ج ١ ص ١٩٩)
(٤) قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ « وَهُوَ شَاذٌ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا » إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ هَذَا
الْوِزْنَ مِنَ الْجُمُوعِ غَرِيبٌ نَادِرٌ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ سِوَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ
وَرَدَ عَلَيْهَا ظَرْبِي فِي جَمْعِ ظَرْبَانٍ ، وَهُوَ دَوِيَّةٌ مَنْتَنَةٌ الرِّيحِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ
مِنْ فَعَلٍ - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - اسْمٌ جَمْعٌ عَلَى فَعْلَى سِوَى حَجَلٍ وَحِجْلَى فَهُوَ كَلَامٌ
مُسْتَقِيمٌ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ . وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حِجْلَى اسْمٌ لِلْجَمْعِ

(٥) الْأَمْدَادُ : جَمْعُ مَدَدٍ ، وَهُوَ الْعَسْكَرُ تَلْحَقُ بِالْفَرَازَةِ

(٦) الْأَفْنَانُ : جَمْعُ فَنَنِ ، وَهُوَ الْفَصْنُ

(٧) الْأَبَابُ : جَمْعُ لِبٍ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ وَمَا يَشُدُّ فِي
صَدْرِ الدَّابَّةِ لِيَمْنَعَ تَأْخُرَ الرَّحْلِ

(٨) الْأَرْسَانُ : جَمْعُ رَسَنٍ ، وَهُوَ الزَّمَامُ إِذَا كَانَ عَلَى الْأَنْفِ ، وَيُطْلَقُ
عَلَى الْحَبْلِ

(٩) الْأَغْلَاقُ : جَمْعُ غَلَقٍ ، وَهُوَ مِفْتَاحُ الْبَابِ

لِزُومِ فَعَلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ لِأَفْعَلٍ ، وَذَلِكَ لَخَفَةِ فَعَلٍ وَكَثْرَتِهِ فَتَوَسَّعُوا فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ تَوَسُّعِهِمْ فِي فَعَلٍ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الشَّاذُّ فِي جَمْعِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ أَقْلًا مِنْ الشَّاذِّ فِي جَمْعِ فَعَلٍ سَاكِنِهِ .

قال : « وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَازٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنَمْرٍ »

أقول : يعنى أن فَعَلًا الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ يَكْسُرُ فِي الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ بَابِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ بِكَثِيرٍ ؛ كَمَا أَنَّ فَعَلًا مَفْتُوحِ الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنْ فَعَلٍ سَاكِنِهِ ، وَالْبَنَاءُ إِذَا كَثُرَ تَوَسَّعَ فِي جَمْعِهِ ، فَلِهَذَا جَاءَ لِمُضَاعَفِ فَعَلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ بِنَاءُ قَلَّةٍ وَكَثْرَةٍ نَحْوُ صَكٍّ وَأَصْكٍ وَصِكَكٍ وَصُكُوكٍ ، وَلَمْ يَأْتِ لِمُضَاعَفِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ إِلَّا أَفْعَالٌ فِي الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ كَأَمْدَادٍ وَأَفْنَانٍ وَفَعِلٍ بِكُسْرِ الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنْ فَعَلٍ بَفَتْحِهَا فَتَنْقُصُ تَصْرِفُهُ عَنْهُ بِأَنْ لَزِمَ فِي جَمْعِهِ أَفْعَالٌ فِي قَلَّةِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ وَكَثَرَتُهُمَا ، وَجَاءَ نُمُورٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِبَابِ الْأَسْوَدِ ، وَنَمْرٌ مُخَفَّفٌ مِنْهُ .

قال : « وَنَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أَعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجُلَةٌ

بِتَكْسِيرِ »

أقول : اعلم أن فَعَلًا بِضَمِّ الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنْ فَعِلٍ بِكُسْرِهَا ، فَهُوَ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ قَلَّتُهُ وَكَثَرَتُهُ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَفْعَالٌ ، وَقَدْ يَجِئُ عَلَى فَعَالٍ كَسِبَاعٍ وَرَجَالٍ ، وَذَلِكَ لِتَشْبِيهِهِ بِفَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ .

قوله « رَجُلَةٌ » بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ « لَيْسَ بِتَكْسِيرِ » بَلْ هُوَ اسْمُ جَمْعٍ ؛ لِأَنَّ فَعْلَةً لَيْسَ مِنْ أَوْزَانِ الْجَمْعِ وَقِيَاسُهُ أَرْجَالٌ كَأَعْجَازٍ ، رَجُلَةٌ لِلْقَلِيلِ ، وَرَجَالٌ لِلكَثِيرِ .

قال : « وَنَحْوُ عَنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلَعُ وَضُلُوعٌ »

أقول : قال سيبويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كبد أكثر من باب عنب ، وباب جبل أكثر من باب كبد ، وباب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة ، وقهيجي في القلة على أفعال كأضلع ، قال سيبويه : شبه بالأزمن في جمع الزمن ، وقديجي في الكثرة الفعول كالضلوع والأروم^(١) .

قال : « وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى في القليل والكثير ؛ لِقَلَّةِ فِعْلٍ ، وهو لغات معدودة ما ذكرنا . قال : « وَنَحْوُ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فِيهِمَا »

أقول : أى في القلة والكثرة ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنغر والضررد^(٢) ، خصّوه بجمع ، وإيضاً كأنه منقوص من فعال كغراب وغربان . أو مشبه به ، وشذمنه رُبْع [وأرباع] ورباع^(٣) تشبيهاً بجمَل وأجمال وجمال ، لأنه منه ، وأمارُطَب وأرطاب وربطاب فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس للرطوبة ، وكأنه جمعا ، ومثله مُصَع ومُصعة لجنى العوسج^(٤) .

قال : « وَنَحْوُ عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

- (١) الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعنب - والأروم : حجارة تنصب علماً في المفازة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخرابها فيه الخمس » .
(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ ١٥ و ٢) من هذا الكتاب
(٣) الربيع : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول التاج .
(٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عَنْقُ كَبَابٍ عَضُدٌ فِي الْقَلَةِ ؛ وجمعه أفعال في القلة والكثرة .

قال : « وَاِمْتَنَعُوا مِنْ اَفْعُلْ فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَاَقْوَسُ وَاَثْوُبُ
وَأَعْيُنُ وَاَنْيَبُ شَاذٌ ، وَاِمْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ،
كَفَعْعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَفَوُوجٌ وَسَوُوقٌ شَاذٌ »

أقول : يعنى أن أفعل لا يجىء فى الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة
 واو يا كان أو يائيا ، وفعلاً لا يجىء فى الأجوف اليائى من جميع الأمثلة المذكورة ؛
 وقد يجىء فى الواوى كحَيَاضٍ وَثِيَابٍ ، وَفُعُولًا يجىء فى اليائى دون الواوى ،
 كَفَيْمُوح ^(١) وَسَيُول ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح جمع فَعَلٍ

لما فرغ من جموع أبنية الثلاثي المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع في جموعها إذا كانت مؤنثة بالتاء ، فقال :

« الْمُؤَنَّثُ : نَحْوُ قِصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُدُورٍ وَبِدَرٍ وَنُوبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى لِقْحٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَانْعَمَ ، وَنَحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرْقٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ »

أقول : أعلم أن فَعْلَةً تكسر على فِعَالٍ غالباً في الصحيح وغيره ، كقِصَاعٍ

(١) الفيوج : جمع فيج - بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة - وهو خصب الربيع في سعة البلاد . وفي نسخة « فيوج » - بالجيم مكان الحاء - وهي صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذي يسعى على رجله ، أو هو المسرع في مشيه الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل : هو فارسي معرب .

وركاء^(١) وِدَبَابٍ^(٢) ، وجاء على فَعَلٍ وكأنه مقصور فَعَالٍ نحو هَضْبَةٍ^(٣) وهَضَبٍ وحَلَقَةٍ^(٤) وحَلَقٍ ، وقد جاء فيه فُعُولٌ أيضا لأن فُعُولًا وفَعَالًا أخوان في جمع فَعَلٍ مذكر فعلة إلا أن فُعُولًا ههنا قليل كإثنية^(٥) ومُؤُونٌ وبَذَرَةٍ^(٦) وبُدُورٍ ، وفي جمع فَعَلٍ كثير ؛ لأن فَعَالًا أخف من فَعَلَةٍ وأكثر استعمالا ؛ فكان أكثر تصرفا ، وإنما غلب في فَعَلَةٍ فَعَالٌ دون فُعُولٍ لأنه أخف البناءين .

وإذا كان فعلة أجوف واويا فقد يجمع على فَعَلٍ كدَوَلٍ ونُوبٍ^(٧)

(١) الركاء : جمع ركوة — مثلثة الراء — وهى إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة — وهى الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط على الأرض

(٤) الحلقة — بفتح الحاء وسكون اللام — : كل شئ مستدير كحلقة الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى فى اللام الفتح ، قال فى اللسان : « وقد حكى سيبويه فى الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ، وقال اللحيانى : حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم وحلقتهم (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الأملؤى : حلقة القوم بالكسر (يريد كسر الحاء) ، قال : وهى لغة بنى الحرث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المانة : قيل : هى الخاصرة ، وقيل : هى السرة وما حولها ، وقيل : هى لحمة تحت السرة إلى العانة

(٦) البذرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهى أيضا كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى المصيبة من مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجئ فعلة (بفتح فسكون) على فعل (بضم

وَجُوبٌ ^(١) وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ — بفتح الفاء — بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ — بضمها — نحو بُرْقَةٍ وَبُرْقٌ وَدُؤْلَةٌ وَدُؤْلٌ ، وقد جاء في ناقصه فَعْلٌ أيضا شاذًا كَقَرِيَّةٍ وَقَرِيٌّ ، قال أبو علي : وَبَرَوَةٌ ^(٢) وَبُرِّيٌّ ، قال : وهو الذي يجعل في أنف البعير ، والمعروف في هذا المعنى البرة ، وفي كتاب سيبويه نَزْوَةٌ ^(٣) وَنَزْيٌ — بالنون والزاي — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

ففتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سيله أن يأتي تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكده عندك ضعف حروف اللين الثلاثة « اه ملخصا من اللسان (١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال في اللسان : « والبرة الخللخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براءة (كقضاة) وبري وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسر ها) . والبرة : الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني : هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخللخال) على ما يطرده في هذا النحو ، وحكى أبو علي الفارسي في الأيضاح براءة وبري وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهري : قال أبو علي : أصل البرة براءة ، لأنها جمعت على بري مثل قرية وقرى . قال ابن بري رحمه الله : لم يحك براءة في برة غير سيبويه وجمعها بري ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو علي إن أصل برة براءة ، لأن أول برة مضموم وأول براءة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو بقرولهم : براءة لغة في برة « اه يتصرف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره في القاموس ، وقال ياقوت في معجم البلدان : « نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو — والنزو : الوثب ، والمرء الواحد نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل في شيء من بلاد

وإذا كان أجوف يائي لم يجز ضم فائه في الجمع ، بل يكسر كـ **كَيْمٍ** ^(١) و **ضَمٍ** ^(٢) كما قيل في الصحيح **هَضَبٌ** ، وليس هذا بقياس ، لا في الصحيح ولا في غيره ، وأما **فَعَلَةٌ** فانه يكسر على **فَعَلٍ** ، في الصحيح كان أوفى غيره ، كـ **كَسَرَ** و **قَدَدَ** ^(٣) و **حَلَّى** و **رَشَى** ^(٤) وذكر غير سيبويه **فَعَلًا** بضم الفاء **كَلَحَّى** و **حَلَّى** ، والكسر فيهما أجود ، قال سيبويه : الجمع بالآف والتاء قليل في **فَعَلَةٍ** ، في الصحيح كان أوفى غيره ؛ لأن إتباع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس ، و **فَعِلٌ** كـ **بَل** بناء عزيز ، بخلاف **فَعَلَات** كـ **خَطُوات** ، إذ نحو **عُنُقٍ** و **طُنُبٍ** ^(٥) كثير ؛ فلهذا كان استعمال **فَعِلٍ** في القلة أكثر وأحسن من استعمال **فَعَلٍ** فيها ، فـ **ثَلَاثٌ** كـ **أَقْوَى** من **ثَلَاثَ غُرَفٍ** ، بل الأولى **ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ** مع جواز **ثَلَاثَ غُرَفٍ** أيضا ؛ قال سيبويه : ولا يكادون يجمعون بالآف والتاء في الناقص أو يائيا ، يعني مع الاتباع ، فلو قلت

العرب مثلها ، وما زرت من ذلك الصنف يبالغ في ثمانها رأيت منها واستحسنتها « اه
(١) الخيم : جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر
(٢) الضيع : جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار ، وحرقة الرجل وصناعته

(٣) القدد : جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمَنَادُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرِيقًا قَدَدًا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى : جمع رشوة - مثلثة الراء - وهي الجعل . قال ابن الأثير : الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء ، فالرائش من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرشئ الآخذ ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزبد لهذا ويستتقص لهذا ، فاما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه « اه من اللسان بتصرف
(٥) الطنب - بضمين أو بضم فسكون - جبل الخباء والسر ادق

في رِشوة رِشوات لا تقلبت الواو ياء فاجتزءوا بفعل في القلعة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل ، فكيف في المعتل ، قال السيرافي : وأما نحو فَرِيَه وِلْحِيَة فيجوز كسر العين في جمعهما بالالف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف . قلت : قول سيديويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالالف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ، ولا يجتمع كسرتان نحو قِيَمَات وِدِيَمَات ^(١)

وقد جاء في فِعْلة فِعَال كَفَاح ^(٢) وِحَقَاق ^(٣) ، كذا ذكره سيديويه ، لكنه في غاية القلة ، وذكر الجوهرى أن لِقَاحاً جمع لَقُوح وهى الحُلُوب كَقَلَاص وِقُلُوص ^(٤) واللقحة بمعنى اللقوح ، قال سيديويه : قد يجمع فِعْلة على أفعال كأنهم وأشد في نعمة وشدة ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أشدَّ جمع شدَّ في التقدير ككَلَبَ وأَكَلَبَ أو جمع شدَّ كذُتِبَ وأذُوبَ ، ولم يستعمل شدَّ ولا شدَّ فيكون كالأبيل ^(٥) جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعم جمع نُعم على القياس ، يقال : يوم بُؤْس ويوم نُعم والجمع أبؤْس وأنعم

(١) الديمات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة : فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة
(٢) لِقَاح : جمع لِقْحَة ، وهى الناقة القريبة العهد بالنتاج ، ويقال : الغزيرة اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين
(٣) الحَقَاق : جمع حَقَّة ، وهى الناقة التى استوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبابل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده أبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إبيل

وأما فُعْلَةٌ — بضم الفاء — فعلى فُعْلَ غالبا ، وقد يستعمل في القليل أيضا نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعَال في غير الأجوف كبرَام وبرَاق وجفَار ^(١) وهو كثير في المضاعف كخِلَال ^(٢) وِقَلال ^(٣) وجِبَاب ^(٤) وقَبَاب ^(٥) ، ويقتصر في الأجوف على فُعْل كسُور ودُور ، وأما الحُجُوز في جمع حُجْزَة ^(٦) السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهى أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل ، فاذا اتسعت فهى الأبرق ، والجفار جمع جفرة ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحنى الضلوع ، وجفرة كل شئ : وسطه ومعظمه
(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهى الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضا ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي رَاشِدَا وَصِنَوِي قَدِيمَا إِذَا مَا اتَّصَلْ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهى الجرة العظيمة ، وقيل : الجرة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) فى النسخة الخطية « الحيز » وفى المطبوعتين « الحجوز » بواو بين الجيم والزاي ، والذى فى كتب اللغة الحجوز فى جمع حجرة ، وهو الذى أثبتناه وفيها جمعه على حجز — كدول وغرف — وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : « وفى حديث عائشة رضى الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا ، أرادت بالحجز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن أبى داود حجوز أو حجور — بالشك ، وقال الخطابى : الحجور بالراء لا معنى لها ههنا ، وإنما هو بالزاي جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان ، وقال الزمخشري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء

قال : « وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وَجَاءَ عَلَى أَيْنُقٍ وَتِيَرٍ وَبُذْنٍ ،
وَنَحْوُ مَعِدَةٍ عَلَى مَعِدٍ ، وَنَحْوُ تَحْمَةٍ عَلَى تَحْمٍ »

أقول : اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على
أفعل كآكم^(١) في الصحيح وأينق^(٢) في الأجوف وآم^(٣) في الناقص

وهي الحجرة ، ويجوز أن يكون واحدها حجرة « اه ، فان قريء مافي النسخة
الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا في ذاته ، ولكنه لا يتفق مع
قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قريء بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله
إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلعله ثابت فيما لم تقف عليه

(١) الآكم : جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة ، وهي
الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفعل كافلس
فقلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة ، وهذا
إبدال واجب

(٢) أينق : جمع ناقة ، وانظر في تصرفها الجزء الأول (ص ٢٢ و ٢٣)

(٣) آم : جمع أمة ، وهي المملوكة . قال الشاعر :

تَرَكْتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرْدِي إِلَى الْعُرْشَاتِ آم
وقال السكيت :

تَمْشَى بِهَا رُبْدُ النَّعَا مِ تَمَاشِيِ الْآمِ الزَّوَاغِ
وقال الآخر :

مَحَلَّةٌ سَوَاءٌ أَهْلَكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَافِ
وقال السليك بن السلوك :

يَا صَاحِبِي أَلَا لَاحِيٌّ بِالْأَوَادِي إِلَّا عَبِيدُ وَآمٍ بَيْنَ أَذْوَادِ

تردي : تحجل . العرشات : جمع عرش - بضمعين - وهو جمع عريش
والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب في البيت العرسات جمع عرس - بضم
فسكون - وهو طعام الوليمة . وربد : جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة .

وعلى فِعْل كَثِيرٍ ^(١) وَ قِيمَ ، وكأنَّ أصله فِعَال لقلبهم الواوياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الإعلال ، وجاء على فُعْل كَبْدُن ^(٢) وَخُشْب ^(٣) وَنُوق وَلُوب ^(٤) وَسُوح ^(٥) ، وليس بالكثير ، ويجوز في الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وَفَعْلَةٌ من الناقص كثير كَقَنَاءَ ^(٦) وَحَصَاة ، وأكثر ما يستعمل في معنى الجمع منه محذوف التاء كَالْحَصَا وَالْقَنَا وَالْأَصَا ^(٧) ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

والزوافر : جمع زافرة وهي اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريفها في (ص ٣٠ من هذا الجزء)

(١) التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تارة ، وهي المرة ، وجاء في جمعه تارات ، قال الجوهري : « تير مقصور من تيار كما قالوا أقامات وقيم » ووقع في بعض نسخ الأصل « ثير » بالمثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهري : البدنة ناقة أو بقرة تنجر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها (٣) الخشب : جمع خشبة وهي قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه مافي الحديث « ما بين لابتيها أفقر مني »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور (٦) القنأة : هي من الرماح ما كان أجوف كالقصبية ، وهي أيضا الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض ، والقنأة أيضا : القامة

(٧) الأضا : اسم جنس جمعي ، واحده أضاة ، وهي الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فُعُول كدُويٍّ^(١) وصُفي^(٢) في دَوَاةٍ وصفَاةٍ ، وعلى فِعَال أيضا كإِضَاءٍ وإِماءٍ ، وجاء الإِمْوَانُ كالإِخْوَانِ^(٣)

وأما الفَعْلَة — بفتح الفاء وكسر العين — كالْمَعْدَة ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كالْمَعْد والنِّقَم ؛ قال السيرافي : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال في كلمة وخَلِفة^(٤) كِلَمْ وخِاف ، وإنما جمع مَعْدَة ونِقْمَة على فِعْل بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم مَعْدَة ونِقْمَة ككِسْرَة نحو كِتِف في كِتِف ، فجما على ذلك ، فَعْد ونِقَم في الحقيقة جمع فَعْلَة لا جمع فَعْلَة ، وأما غيرها نحو كلمة وخَلِفة فلا يجيء على وزن كِسْرَة إلا عند بنى تميم وأما فُعْلَة نحو تُخْمَة فعلى تَخْم ، شبهوا فُعْلَة بضم الفاء وفتح العين بفُعْلَة بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فُعْل ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحد بالياء كالرُّطْبَة والرُّطْب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

(١) دوى : جمع دواة ، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوَى يُخْبِرُهُ الْكَاتِبُ الْحُمَيْرَى

(٢) الصفي : جمع صفاة ، وهي الصخرة الملساء ، وأصل صفي صفوى فعل به ما تقدم في دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابي :

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءٍ أَعْمَامِي لَهَا وَأَبِي إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأَمْوَانِ بِالْعَارِ

ويُجْمَع على أَمْوَانٍ بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف — بكسر اللام — وقيل : جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن بري : شاهده قول الراجز :

* مَا لَكَ تَرْغِينَ وَلَا تَرْغُو الْخَلِيفَ *

وقيل : الخلفة هي التي استكلت سنة بعد التاج ثم حمل عليها فلقحت

التَّخْمَ والتَّهْمَ مؤنث كالْعُرْفِ ، وتصغير رُطَبٍ رُطَيْبٌ ، وتصغير تَخْمٍ تَخْمٌ وتهم لا يكون إلا على تَخْيِمَاتٍ وتَهْيِمَاتٍ ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب والمصع^(١)؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح^(٢)

* قال : « وَإِذَا صَحَّ بَابُ ثَمَرَةٍ قِيلَ ثَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ سَاكِنٌ ؛ وَهَذَا يُقَالُ تُسَوَّى ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ بِالْوَاوِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجَرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَعْيِيمٍ نَحْوُ حُجَرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ^(٣) »

(١) المصع : اسم جنس جمعي واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي ثمرة العوسج (أى الشوك) وهي أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان المجموع مثل غرفة وغرف ومدي ومدي وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان المجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وسمرة وسمر ؛ فان كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فان كان مذكرا فهو اسم جنس جمعي ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتي لذلك مزيد بحث للمؤلف في آخر هذا الباب

(٣) العرس - كقفل - : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعتق - كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْخَنَاطِ لَيْمَةً مَذْمُومَةَ الْخَوَاطِ

وغير^(١) كذلك ، وبَابُ سَنَةِ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونَ ، وَجَاءَ قُلُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضْوَاتٌ وَثَبَاتٌ وَهَنَاتٌ ، وَجَاءَ آمَ كَأَكْمَ »

* أقول : قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية* ، فنقتصر على حل ألفاظه .

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (ج ١ ص ٢٤٢)

(١) العير - بكسر أوله - : القافلة ؛ قال الله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، أو هى الابل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا

(*) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٥) : « ولندكر شيئا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره فى قسم التصريف فنقول : كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فإن كان صفة كصعبة أو مضاعفا كمدة أو معتل العين كبيضنة وجوزة وجب إسكان عينه فى الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات : والتزم فى جمع لجة لجبات - بفتح العين - لأن فى لجة لغتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فعمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل لما لزم التاء فى لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة ، إذا قل لبنها ، صار كالأسماء فى لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياسا لاسماعا ، وغلب الفتح فى جمع ربة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد ، وقيل : إنها كانت فى الأصل اسماء ثم وصف به فلو حظ فيه الأصل كما يقال فى جمع امرأة كلبة : نسوة كلبات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره نحو ضخات وصعبات ، خلافا لفطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة ، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خَفُوقًا ، وَرَقَصَاتُ الْهَوَىٰ فِي الْمَفَاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات — بسكون عنيهما — وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام، ويجوز أيضا في القياس أن يقال : نسوة كليات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات — بفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف فقل في جمعه : أهلون ، وأدخلاه التاء فقالوا : أهلة . قال :

وَأَهْلَةٌ وَدَرٍ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهْمٌ وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي
أى : وجعانة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْلِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا دَلَّجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوَثَرًا
ويقال : أهلات أيضا — بسكون الهاء — اعتدادا بالوصف العارض .
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات . وقال :

* أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

وقريء في الشواذ : (ثلاث عورات) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استئقلا : أى فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثليين وتحريك الواو والياء . فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة — بضم الفاء وسكون العين — كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفة فلا سكن لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين — ولا تكون إلا بالواو — كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات ، لأنهم علوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيوبه قال : لا تتحرك الواو في دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة كحلوقة فلا سكن

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوَزَاتٍ وَبَيَضَاتٍ ^(١) ؛ لاستثقال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كعمرات ، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يحز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فلم يرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه . وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفي غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمته ، لكونه على وزن تفعلت . قال :

* أُمَّتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي *

ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة) خذف اللام

وأما فعلة - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قذات ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو متقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) في جمع غير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة فلاسكان كعلاجيات ، وإن كانت اسما : فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء كالحيية ، جاز الفتح والاسكان ، وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافي ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والقراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات » اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات - بالاسكان -

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافاً للفتحة ، ولاتقلب الواو والياء ألفاً ، أعروض الحركة عليهما

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو رِقِمَاتٍ وَدِيْعَاتٍ ، ولا يكسر العين استئثقالاً للكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، وأما الناقص الواوى فنحو رِشْوَاتٍ ؛ لا يكسر العين اثلاً بِنَقَابِ الواو ياء فيلتبس ، ولو خليت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو دُولَاتٍ ^(١) ولا يضم العين للاستئصال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستئصال الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تَمَرَاتٍ ، استئثقالاً للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .

قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّاتٍ وَغَدَّاتٍ ^(٢) وَرِدَّاتٍ .
وأما الصفات فنحو صَعْبَاتٍ وَحُلُوتٍ وَعِلْجَاتٍ ^(٣) تسكن للفرق ، وتسكينها

كما هو القياس ، وعلى ييضات - بالفتح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أَخُو بِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْجِدِ الْمَنْكِبِ بْنِ سَبُوحٍ

(١) الدولات : جمع دولة - بضم الدال - وهى ما يتداوله الناس بينهم ، من فى المال ومنه قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) . انظر (ص ١٠٥ من هذا الجزء)

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلولية . انظر (ج ١ ص ٨٨)

(٣) العلجات : جمع علجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهى مؤنث العليج ، وهو

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « جَبَّاتٌ ^(١) وَرَبَّاتٌ ^(٢) » للمح اسمية أصلية » لم أر في موضع أن جَبَّةً في الأصل اسم ، بلى قيل ذلك في رِبَّة .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين (> ١ ص ٢٤٢)

(١) اللجة : هى الشاة التى قل لبنها . قال فى اللسان : « وشاة لجة (كتمرة) ولجة (كغرفة) ولجة (كغرية) ولجة (كشجرة) ولجة (كنبقة) ولجة (كعنبه) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعى : إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر خفف لبنها وقل فهي لجاب ، ويقال منه : لجبت (ككرم) لجوبة ، وشياه لجبات (بالتحريك) ويجوز لجبت (بالتضعيف) . قال ابن السكيت : اللجة النعجة التى قل لبنها ، قال : ولا يقال للعز لجبة ، وجمع لجة (بالتحريك) لجبات على القياس ، وجمع لجة (بالتسكين) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ؛ فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجة ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرب فى جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيديويه : وقالوا : شياه لجبات فخر كوا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا » اه بتصرف ؛ والحاصل أن للعلماء فى تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجة بالتحريك ، وقد ترك فى هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجبات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها فى الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجبات - بالتحريك - شاذ ، وهذا تخريج الذى لا يلاحظ اسميتها فى الأصل ولا محيىء المفرد محركا (٢) الربعة - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذى ليس بالطويل ولا بالقصير . قال فى اللسان : « ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله: « وحكم أرض » أى أن المؤنث بقاء مقدرة كالمؤنث بقاء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبراً لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح .

قوله « وسنوات وعصوات ^(١) » أى : قد يجمع بالأنف والتاء مع رد اللام .

قوله « ثبات ^(٢) »

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث أربعة وربعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعها جميعاً ربعات ، حر كوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي « اهـ

(١) عضوات : جمع عضوة ، وهى الفرقة والقطعة من الشئ ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو ؛ بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم : عضه بعضه عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالأفك والبهيمة ، وقال الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَاتِ تِ فى عَضِهِ الْعَاضِهِ الْمُضِ

(٢) ثبات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى (فانقروا ثبات أو انفروا جميعاً) وهى مأخوذة من ثبت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب : قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو . واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كخرفة) حملاً أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واواً نحو عزة وعضة ، ولقولهم : ثبوت له خيراً بعد خير أو شراً ، إذا وجهته إليه . قال الجوهري : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهنأت ^(١) « أى : قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام .

قوله « وجاء آم كآ م » هو أفعل ، وأصله أأمو ، قلبت الواو ياء والضممة كسرة كما فى أذل ^(٢) وحذفت الياء كما فى قاض ؛ وقلبتم الهمزة الثانية ألفاً كما فى آمن .

قال : « الصفة ؛ نحو صعب على صعب غالباً ، وباب شيوخ على أشياخ ، وجاء ضيفان ووعدان وكهول ورطة وشيخة وووردوسحل وسمحة ؛ ونحو جلف على أجلاف كثيراً ، وأجلف نادر ؛ ونحو حر على أحرار »

جمع
التكسير
لثلاثي
الصفة

أقول : اعلم أن الأصل فى الصفات أن لا تكسر ، لمشايتها الأفعال وعملها عملها ، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون فى لفظها ما يدل على تلك الضمائر ، وليس فى التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون ليدل على استكتمان ضمير العقلاء الذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ، ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل « اه

ومثل ثبة فى الوزن وحذف اللام قلة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها . والقلة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد اختلفوا فى لامها المحذوفة ؛ فقيل : واو ؛ لأن العرب قالت : قلو القلة أقلوها قلوها ، وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلى قليلا

(١) هنأت : جمع هنة ، وهى اسم يكنى به عن المرأة ؛ فيقال : ياهنة أقبلى (٢) أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضما أصليا وذلك مما لا نظير له فى العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلنت إعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير .

ثم نقول : فَعْلٌ يُكْسَرُ في الغالب على فِعَالٍ ، ولا يكسر على أَفْعَلٍ ؛ لأن للوصف في الأغلب موصوفين القلة والكثرة ، والأصل في المجموع جمع الكثرة كما مر ، والغالب في الأجوف اليبائي أفعال كأشياخ ، وقد جاء فعْلَانٌ بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفانٍ ووغدانٍ بكسر الواو ، كما جاء في الاسم رِثْلَانٌ ، وقد جاء فعْلَانٌ كوغدانٍ ^(١) ، كما جاء في الاسم ظُهْرَانٌ ، ويجوز أن يكون نحو ضيفانٍ وشيخانٍ في الأصل فعْلَانٌ مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيُوفٌ وشيوخٌ ، دخل هنا فعُولٌ على فِعَالٍ كما دخل في الأسماء نحو كَعَابٍ وكعوبٍ ، إلا أن الاسم أقعد في التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففَعُولٌ فيه أكثر منه في الصفة ، وقد جاء فيه فِعْلَةٌ كَرِطَلَةٌ في رَطَلٍ ، وهو الشاب الناعم ، وجاء فِعْلَةٌ بسكون العين كشيخةً ، وجاء فَعْلٌ نحو كُثٍّ ^(٢) وُطْئٍ ^(٣)

(١) وغدان : جمع وغد ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضا خادم القوم ، وقيل : الذي يخدم بطعام بطنه ، والوغد أيضا : قدح من سهام الميسر لا نصيب له

(٢) كُثٌ — بضم الكاف — : جمع كُثٌ — بفتح الكاف — وهو كثيف اللحية

(٣) ثُطٌ — بضم التاء — : جمع ثُطٌ — بفتح التاء — وهو الذي لا شعر على عارضيه

وَجُونُ ^(١) وَخَيْلٍ ^(٢) وَوُزْدٍ ^(٣) ، وجاءَ فُعْلٌ بضمّتين ، والظاهر أن أحد البنائين فرع الآخر ، نحو سُمِّلَ وَسُمِّلَ ^(٤) وَصُدِّقَ اللِّقَاءُ وَصُدِّقَ اللِّقَاءُ ^(٥) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقالوا سُمِّعَاءَ تشبيها لفعل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمِّعَ وَسُمِّعَاءَ كعالم وُعلماء ، أو شُبِّهَ فَعْلٌ بِفَعِيلٍ فكأنه جمع سَمِّيحٍ ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبِيد جمع على أفعال في القلة فقالوا أَعْبُدْ ، فإن سُمِيَ بِفَعْلٍ أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء .

وأما فِعْلٌ فإنه يسكسر على أفعال نحو أَجْلَافٌ فِي جِلْفٍ ، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ^(٦) ، وَأَنْقَاضٌ ^(٧) وَأَنْقِضَاءٌ ^(٨) ؛ وجاء أَجْلُفٌ تشبيها بالأسماء كأذْؤُبٍ ، وهو نادر في الصفات .
وأما فَعْلٌ فإنه أقل في الصفات من فِعْلٍ ، كما كان كذلك في الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فَعْلٌ بالكسر كأَمْرَارٍ وَأَحْرَارٍ ، وفعل بالكسر أقل من فَعْلٍ بالفتح كما في الأسماء .

(١) جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكيت والأشقر

(٤) سحل : جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو

الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب

المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شيء

(٦) ومن معاني الجلف الرجل الجافي في خلقه وخلقه

(٧) أنقاض : جمع نقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض

(٨) أنضاء : جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الأبل وغيرها ،

وهو أيضا اسم الحديد للجمام

قال : « ونحو بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصْفٍ ، وَنَحْوُ نَكْدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخَشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَاطَى وَحَذَارَى ، وَنَحْوُ يَقْظٍ عَلَى أَيقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنْبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فَعَلٍ في الصفات فَعَالٍ ، قال : وَكَسَرُوا عَلَيْهِ كَمَا يَكْسِرُ فَعْلٌ عَلَيْهِ ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في الأسماء نحو كَلْبٍ وَكِلَابٍ وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛ لأنه مما يكسره عليه فَعْلٌ فاستغنوا به عن فَعَالٍ ، وأما فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ كإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ فلا استعمال آخر وَذَكَرَ استعمال الأسماء فهما كخِرْبَانٍ ^(١) وَمُحْلَانٍ ^(٢) ، وكذا نُصْفٌ ^(٣) بضمين ونُصْفٌ بسكون العين لكونه كالأسماء ، وعده سيبويه في الأسماء ، فهو كأَسَدٍ وَأَسَدٌ عنده ، وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة في الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف ، وفَعْلٌ بفتح العين أقل في الصفات من فَعْلٌ بسكونها

وأما فَعِلٌ فإنه يكسر على أفعال كَأَنْكَادٍ ^(٤) ، فهو كأُكْبَادٍ في الأسماء واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات ، فإن كنت في الشعر فأحملها على الأسماء وكسرهما تكسيرها ، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

(١) الخربان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الجباري ، وقد تقدم قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا

(٢) الحملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه ، وجمع على أحمال أيضا

(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحدة والمسنة ، وقيل : هي الكهله ، ويقال : امرأة نصفة - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا

(٤) أنكد : جمع نكد - ككثف - وهو اللثيم المشؤم

وأما وَجَاعٌ ^(١) فله حمل فَعِلَ بالكسر على فَعَلَ بالفتح كجِسان ، وقلَّ فيه فُعِلَ بضمين كخُشْن ، وهو محمول على الأسم كمنمُر .

قوله « وجاء وَجَاعِي » فعلى كثير في جمع فَعْلَان ، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو سكارى في سكران وسَكْرَى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فَعَلَ كغِرَاث ^(٢) وجِيَاع في غَرَثَان و غَرَثِي وجَوْعَان وجَوْعِي ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وقياسه في التكسير فعلى كما يجيء جمع جمعه فَعِلَ فَعِلَ على فَعْلَان المحمول على فَعْلَاء ، وإنما حمل فَعِلَ على فَعْلَان لتشاركهما في باب فَعِلَ يَفْعَل في كثير من المواضع ، نحو عَجَلَ وَعَجَّلَان وفَرِحَ وفَرَحَان وَعَطِشَ وَعَطِشَان ، وَالْحَبِطُ : المنتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجَعِي أيضاً في جمع وَجِع ، مع أن قياس فَعْلَى أن يكون جمع فَعِيل بمعنى مفعول كقَتَلِي وَجَرَحِي ، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يُبْتَلَوْنَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفعل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فَعِيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجيء في موضعه ، مثل وَجِعَ وَوَجَعِي وَهَرِمَ وَهَرَمِي وَضَمِنَ ^(٣)

(١) وجاع : جمع وجع - ككتف - وهو المريض . وقال في اللسان : « الوجد : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) ويبيح ويأجع فهو وجع ، من قوم وجعي ، ووجاعي ، ووجعين ، ووجاع ، وأوجاع »

(٢) غراث : جمع غرثان - كعطشان - وهو الجوعان ، وتقول : غرث الرجل يغرث - كفرح يفرح - فهو غرث و غرثان ، وامرأة غرثي و غرثانة ، والجمع غرثي - كجرحي ، و غراثي - كسكارى ، و غراث - كعطاش .

(٣) الضمن - ككتف - : العاشق ، أو الزمن ، أو المبتلى في جسده . قال في

وَضَمْنَى وَزَمِنَ وَزَمْنَى ^(١).

قوله « ونحو يَقْظُ ^(٢) على أيقاظ » ومثله نَجْدُ : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يَجِءَ فى هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فعل لا اشتراهما كَيَقْظُ وَنَدَسُ ^(٣)

اللسان : « رجل ضَمِنَ (كَبَطَلَ) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضَمِنَ (كَكْتَفَ) ، والجمع ضَمْنُون ، وضَمِين والجمع ضَمْنَى ، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لسكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعل على تصور معنى مفعول . قال سيبويه : كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اهـ

(١) الزمن - ككتف - : ذو العاهة . قال فى اللسان : « زمن يزمن (من باب فرح) زمنا ، وزمنة (كشبهة) وزمانة ، فهو زمن والجمع زمنون ... وزمين والجمع زمينى ، لأنه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فعيل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيره على هذا البناء نحو جرحى وجرحى ، وكليم وكلمى » اهـ

(٢) اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذو القطنة والحذر قال فى اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيبويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) فى الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا (ككتف) فى الصفات أكثر من فعل . قال ابن برى : جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كمدارى) » اهـ

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فهما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال فى اللسان : « قال سيبويه : الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء فى الصفات ، ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » اهـ

وفطن^(١) ، وقد جاء أفعال في جمع فَعُلَ اسماً أيضاً كعَضُد وأعضاد وعَجَز وأعجاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيباني يَنْقُطُ وَيَقَاطُ كما في الاسم نحو سَبَعٌ وَسَبَاعٌ ، وهو في فَعُلَ الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه في التكسير ؟ والحق أن يقاطا جمع يَقْطَانُ لكون فِعَالٍ غالباً في فعْلان كِمِطَاشٍ وَجِيَاعٍ في عَطْشَانٍ وَجَوْعَانٍ .

قوله « ونحو جُنُبٍ على أجناب » فَعُلَ في الصفات في غاية القلة ، فلا يكسر إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحكى جُنَابٌ وَجُنُبَانٌ .

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاءها تكسير سبعة ، وأعم جمعها أفعال ؛ فانه يجيئُ لجميعها كما ذكرنا ، نحو أَشْيَاحٍ وَأَجْلَافٍ وَأَحْرَارٍ وَأَبْطَالٍ وَأَيْقَاطٍ وَأَنْكَادٍ وَأَجْنَابٍ ، ثم فِعَالٌ لحيثه الثلاثة منها ، نحو صِعَابٍ وَحِسَانٍ وَوَجَاعٍ ، وبنوq جمعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات ففَعْلٌ كحُطْمٍ^(٢) وَخَتَعٍ^(٣) وفِعْلٌ كَأَتَانٍ إِيدٍ : أي ولود ، وامرأة بَارِ : أي ضخمة ، ولا غيرها^(٤)

(١) رجل فطن - كعضد وكشف وفلس - وفطين وفطون وفطونة .
كفروقة - : أي غير غبي ، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون ،
(٢) الحطم : الراعى الذي يعنف ويشد في سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٌ لَيْسَ بِرَاعِيٍّ إِلَّا بِلٍ وَلَا غَنَمٌ

وفي المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الابل في السوق والايراد والاصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها . ضربه مثلاً لوالى السوء

(٣) الختع : الحاذق في الدلالة ، وهو السريع المشى الدليل ، ويقال : رجل ختع وختعة (بضم ففتح فيهما) وختع (ككتف) وخوتع (ككوثر)

(٤) قوله « ولا غيرهما » أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من الصفات إلا هاتان الكلمتان

وَفَعَلَ كِسْوَى ^(١) وَعَدَى ^(٢) ، وَلَا غَيْرَهُمَا ^(٣) ، فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا تَكْسِيرَ ، وَقَوْلُهُمْ
أَعْدَاءُ جَمْعُ عَدُوٍّ كَأَفْلَاءَ جَمْعُ ^(٤) فَلَوْ ، لَا جَمْعُ عَدَى .

(١) سَوَى : هُوَ وَصَفَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَكَانَ سَوَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَاجْعَلْ
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى) : أَيْ مَكَانًا مَعْلَمًا مَعْرُوفًا ،
وَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ سَوَى وَالْعَدَمُ ، يَرِيدُونَ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءً ، وَالسَّيْنُ مَكْسُورَةٌ
أَوْ مَضْمُومَةٌ فِيهِمَا ، وَقَالُوا : مَكَانَ سَوَى - بِكسر السَّيْنِ وَضَمِّهَا أَيْضًا - وَسَوَاءً :
أَيْ نَصْفَ عَدَلٍ وَوَسْطٍ

(٢) عَدَى : هُوَ وَصَفَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : قَوْمٌ عَدَى . قَالَ شَاعِرُ الْحِمَاسَةِ
(يُقَالُ هُوَ زُرَّارَةٌ بَيْنَ سَبِيْعِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُقَالُ هُوَ نَضْلَةٌ بَنَ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ) :
إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عَدَى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ
وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ

وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ

وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : « يُقَالُ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ عَدَى مَقْصُورٌ يَكُونُ لِلْأَعْدَاءِ وَالْغُرَبَاءِ
وَلَا يُقَالُ قَوْمٌ عَدَى (بَضْمٌ أَوَّلُهُ) إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْهَاءُ فَتَقُولُ عِدَاةً فِي وَزْنِ قَضَاةٍ »
وَيَشْهَدُ لِلْمَعْنَى الْأُولَى بَيْتُ الْأَخْطَلِ وَالْمَعْنَى الثَّانِي بَيْتُ الْحِمَاسِيِّ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ
قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَأَمَّا عَدَى وَعَدَى فَاسْمَانِ لِلْجَمْعِ لِأَنَّ فَعَلًا وَفَعَلًا لَيْسَا بِصِغَتَيْ
جَمْعٍ إِلَّا لَفَعْلَةً أَوْ فَعْلَةً (بِكسر أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ) وَرَبَّمَا كَانَتْ لَفَعْلَةً وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَهَضْبَةٍ
وَهَضْبٍ ، وَبَدْرَةٍ وَبَدْرٍ » اهـ

(٣) « قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهُمَا » لَيْسَ صَحِيحًا ، فَقَدْ حَكِيَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ بَرٍّ
فِي حَوَاشِي الصِّحَاحِ : مَاءٌ رَوَى ، وَمَاءٌ صَرَى ، وَمَلَامَةٌ ثَنَى ، وَوَادٌ طَوَى ،
وَلَحْمٌ زَيَّمَ ، وَسَبِيٌّ طَيَّبَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِكسر أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ
ضَمُّ أَوَّلِهِ

(٤) الْفَلَوُ — كَعَدُوٍّ ، وَكَسَمُوْهُ ، وَكَقَنُوْهُ : الْجَحْشُ وَالْمَهْرُ إِذَا فُطِمَ . قَالَ

الصفات
تجمع
جمع
التصحيح

قال : « وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَحَلَوَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَبَقُطَاتٍ ، إِلَّا نَحْوَ عِبْلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكَمَاشٍ ، وَقَالُوا عَلِجٌ فِي جَمْعِ عَلِجَةٍ »
أقول : قال سيديويه : يجمع فَعْلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حِسَانٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكُورُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ : حِسَانٌ ، وَلَسَا لَمْ يَقُولَ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بِطَالٍ لَمْ يَقُلْ فِي جَمْعِ بَطْلَةٍ أَيْضًا ، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فِعَالٍ جَمَعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثُهَا أَيْضًا عَلَيْهِ ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سِيدِيويه مُخَالَفٌ قَوْلِ الْمَصْنَفِ .

قوله « إِلَّا نَحْوَ عِبْلَةٍ ^(١) » قال سيديويه : كل ما هو على فَعْلَةٍ مِنَ الْأَوْصَافِ يَكْسِرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكَمَاشٍ ، وَالسَّكْمَشُ : السَّرِيعُ الْمَاضِي ، وَجَعَدَةٌ وَجِعَادٌ ، ^(٢) وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ هَذَا الْبِنَاءِ ، فَتَصَرَّفُوا فِي جَمْعِهِ ، وَأَمَّا عَلِجٌ

الجوهري : لِأَنَّهُ يَفْتَلَى : أَيِ يَفْطُمُ . قَالَ دَكِينٌ

كَانَ لَنَا وَهُوَ فُلُوكُ نَرَبِيهِ مُجْعَشُنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَغْبُهُ

ومعنى نَرَبِيهِ نَرَبِيهِ ، وَأَصْلُ نَرَبِيهِ نَرَبِيهِ بِثَلَاثِ بَاءَاتٍ فَلَمَّا اسْتَقْبَلُوا ثَلَاثَةَ الْأَمْثَالِ قَبِلُوا ثَالِثَهَا يَاءً ، كَمَا قَالُوا : تَطْنِي وَتَقْضِي ، فِي تَطْنٍ وَتَقْضٍ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

* تَنْضَى الْبَازُ هَوَى ثُمَّ كَسَرَ *

ومعنى مجعش الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجرة في غلظه ، وَأَصْلُ الشَّجَرَةِ يُقَالُ لَهُ جَعَشٌ بَزَنَةِ زَبْرَجٍ

(١) الْعِبْلَةُ : الضَّخْمَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَتَجْمَعُ عَلَى عِبَلَاتٍ وَعِبَالٍ مِثْلَ ضَخْمَةٍ وَضَخِمَاتٍ وَضَخَامٍ

(٢) الْجَعْدُ مِنَ الرِّجَالِ : الْمُجْتَمِعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَالسَّبْطُ الَّذِي لَيْسَ بِمُجْتَمِعٍ ، وَقِيلَ : الْجَعْدُ مِنَ الرِّجَالِ الْخَفِيفُ ، وَالْجَعْدُ مِنَ الشَّعْرِ خِلَافُ السَّبْطِ ، وَقِيلَ : هُوَ الْقَصِيرُ ، وَالْأَنثَى جَعْدَةٌ ، وَالْجَمْعُ جَعَادٌ وَجَعَدَاتٌ

في جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة وكِسْر ، والعِلْج : العظيم من حجر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْإِسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ قُدْلٌ وَغَزْلَانٌ وَعُنُقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشَمَائِلٌ ؛ وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أُغْرَبَةٍ ، وَجَاءَ قُرْدٌ وَغُرْبَانٌ وَزُقَانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ ، وَذُبُّ نَادِرٌ ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرَعٌ وَأَعْقَبٌ ؛ وَأَمَّا كُنَّ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن أفعلة مطرد في قلة فعمال ، كأزمنة وأمكنة وأفدنة ^(١) وأقذلة ^(٢) ، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب في كثرته فَعْل كقُدْل وفُدْن ، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً لسماء وأسمية ، وهو المطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر في قلته وكثرته على أفعلة كراهة التغير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فَعْل ، إذ كانوا يقولون سُمٌّ ودُوٌّ ، كأدْلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فهلا خففوا بإسكان العين كما في عنق ، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس في كلام جميع العرب ، وليس بلازم أيضاً في كلام من يخفف ، وأيضاً فالتخفيف

(١) أفدنة : جمع فدان - بفتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد - وهو الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ؛ كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المثلث فدادين

(٢) القذال - كسحاب - : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلاً - من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

في حكم المثل ، ألا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ ، بالواو التي كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وَغَزَّ لَانَ » جاء فِعْلَانٌ في فَعَالٍ ، وليس من بابهِ ، لكنه لتشبيهه فَعَالٌ بفَعَالٍ كغِرْبَانٍ وحِيرَانٍ ، في غُرَابٍ وحُورٍ (١) .

قوله « وَعَنُوقٌ » ليس هذا موضعه ؛ لأنَّ العَنَاقَ مؤنثٌ ، وهو الأنثى من ولد المعز ، يقال في المثل : « العنوق بعد النوق » (٢) في الذي يفتقر بعد الغنى ؛ وقد أوردته سيبويه على الصحة في جمع فَعَالٍ للمؤنث ، قال : حق فعال في المؤنث أفعل كعَنَاقٍ وأَعْنَقٍ ، لكن فُعُولًا لما كان مؤاخيا لأفعل في كثير من المواضع ؛ إذ هو في الكثير كأفعل في القليل ؛ جمعه في الكثير على عنوق ، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر : سُمِيٌّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أى مطر .

قوله « ونحو حمار على أحمر » فَعَالٌ وفَعَالٌ يتساويان في القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فأحمرٌ للقلة ، ومُحْمَرٌ للكثرة وقد يخفف فُعُلٌ في تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُرٌ وأربعة كُتُبٌ ، ولا يقال : أجْدَرَةٌ ، ولا أكتبة ، والمضاعف منه

(١) الحوار — كغراب وكتتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيران ، وحوران ، وفي المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال في اللسان : « قال ابن سيده ، وفي المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ، وراعى الابل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفعلة في القلة والكثرة ، نحو خِلَالٌ ^(١) وأخِلَّةٌ ، وعِنَانٌ ^(٢) وأَعْنَةٌ ؛ لاستقلالهم التضعيف للفكوك ، ولا يجوز الإدغام لما يجيء في بابه ، وكذا الناقص واوياً كان أو يائياً ، لا يجيء إلا على أفعلة كما ذكرنا في فَعَالٍ بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفَعَالٍ بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فَعَالٍ بالكسر ، والأجوف الواو منه مسكن العين : كَأَخُونَةٍ ^(٣) وخون ، وأَبُونَةٍ ^(٤) وبُون ، استقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ * دُوًى بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ ^(٥)

وإن كان الأجوف يائياً بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَان ، وهو حديدة الفَدَّان : « عِيْن » كما قالوا في

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان الفصيل لثلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل أو لم يوضع ، والمائدة : ما يكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر (ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب وغراب - : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَازَ إِنْ صَحَّوَتْ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهْدَتْ عَصْرُ
وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

بَيْضٌ عَلَيْنِ الدَّمَسُ وَفِي الْإِغْنَاقِ مِنْ تَحْتِ الْأَكْفَةِ دُرٌّ

حان : قرب ، صحوت : أفتت من السكر ، تقصر : تقلع وتكف عما أنت عليه ، وعصر - بضمين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله : « عن مبرقات » متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا تحسنت ، والبرين : جمع برة - بضم ففتح - وهي الخليلخال ، والسور : جمع سوار

يَبُوضُ : يُبِضُّ^(١) ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عين ؛
كما قالوا يَبِضُّ في جميع أبيض ، وجاء فيه فَعْلَان كصيرَان في صَوَار ، وهو
القطيع من بقر الوحش ، حملا على فَعَال ؛ لأن فَعْلَان بابه فَعَال بالضم ، وما حمل
عليه من فَعْل كصِرْدَان وِنَعْرَان^(٢) كما ذكرنا

قوله « وَشَمَائِل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عَنْوَق ؛ لأن شمالا
مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أَشْمَل كأذرع ، وفَعَائِل في جمع فَعَال جمع لم يحذف
من مفردة شيء ؛ فشمال وَشَمَائِل كقَمَطَر^(٣) وقَمَاطَر ، وهو جمع مالحقته التاء
من هذا المثال كرسالة ورسائل ، ولما كان شِمَال في تقدير التاء جعل كأن التاء
فيه ظاهرة فجمع جمعه

قوله « وَنَحْو غُرَاب على أغربة » وهو يساوى في القلة أَخَوِيَّة^(٤) : أى

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى
النساء اللاتي يتجملن بالخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم
الواو في « سور » لضرورة الشعر

(١) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، ودجاج بيض ، إذا كانت تبيض
كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر (ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١) والنعر :
طائر أحمر المنقار كالعصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر (ج ١
ص ٢٨١)

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب .
أنظر (ج ١ ص ٣ ، ٥١)

(٤) يريد أن فعالا - كغراب - يساوى في القلة أخويه ، وهما فعال -
بالتفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع
خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغرَبة وأخرَجة ^(١) وأبغثة ^(٢) وبابه في الكثير فعَلان كغلمان وخرجان وغربان وذبَّان ^(٣) وجاء على فعَلان مضموم الفاء لغتان فقط وهما حوران وزقان، في حوران وزقاق، والباقي مكسورها، وقد يقتصر في بعض ذلك على أفعلة للقلة والكثرة كأفيدة، وقد يحمل فعَال بالضم على فعَال بالكسر لتناسب الحركتين؛ فيقال قُرْد في قُرَاد كجُدُر في جِدَار، وهو قليل نادر، ومثله ذُبُّ وأصله ذُبُّ، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو عنق وإلا فحقُ فعُل أن لا يدغم كما يحىء في باب الإدغام، وأما غِلْمة فنائب عن أغلْمة لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غِلْمة رجعت إلى القياس نحو أُغْيَلْمة، وجاء في فعَال فَواعل شاذاً، كدَوَاخن وعَوائن، في دُخَان وعُثَان، بمعناه، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء في مؤنث الثلاثة أفعُل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع القلة غالباً، وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكور فقالوا أفعلة، وحذفوها في جمع قلة المؤنث فقالوا أفعُل، كما في العدد، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجَمَالَة ^(٤)

- (١) أخرجة : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدن من القروح
(٢) أبغثة : جمع بغاث، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير
دوين الرخمة : (أنظر ج ١ ص ١١١)
(٣) الذبان - بكسر الذا - : جمع ذباب بغير هاء، ولا يقال : ذبابة،
و جمع أيضاً على أذبة، مثل غراب وأغربة وغربان، قال النابغة :

* ضَرَابَةٌ بِالمِشْفَرِ الأَذْبَةُ *

- (٤) الجمالة بتثنية أوله : الطائفة من الجمال، وقيل : هي القطعة من النوق لا جمل فيها، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها أنثى : هذه جمالة بني فلان

وذؤابة^(١) وصَلَايَة^(٢) لم يكسر جَمَعَ [القلة] إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالالف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فُعَل كما يجيء قوله « وأمكن شاذ » ويجوز أن يكون أزمن مثله جمع زَمَان لاجمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أفْعَل لهما على فَعَال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شِمَال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رسالة فقيل شَمَائِل كَرَسَائِل ، وحمل أيضاً على فَعَال المذكر فقيل شَمُل ، قال :

٥٧ — * فِي أَقْوَسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلًا^(٣)

وكذا حمل فَعَال المؤنث كمعقاب على المذكر نحو غُرَاب فقيل : عِقْبَان كغُرْبَان

(١) الذؤابة - بضم أوله - الناصية ، أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء ، أنظر : ١ - ٢١٣)

(٢) الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجبهة ، وجمعه صلى وصلى - بضم أوله وكسره - ويقال : صلاة ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لسكون الكسمة قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان مختوماً بقاء الوحدة من أسماء الأعيان كعبادة وعباءة وعظاية وعظاءة

(٣) هذا عجز بيت للازرق العنبرى وهو من شواهد سيديويه ، وصدره قوله : -

* طَرْنٌ انْقِطَاعَةٌ أَوْ تَارٌ مُحْظَرَةٌ *

والبيت في وصف طير ، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاع : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظرة : المحركة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجدر ، والاستشهاد بالبيت في « شمل » حيث جمع شمالاً عليه ، والمستعمل أشمل في القليل وشمائِل في الكثير

ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يمين وأيمن ، وقد كسر على إيمان أيضاً ، لاشتراك أفعّل وأفعّل في كثير من أبواب الثلاثي كإفراخ وإفراخ

قال : « ونحو رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِيًا ؛ وَجَاءَ أَنْصِبَاهُ وَفِصَالٌ ^(١) وَأَفَائِلٌ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمْدٍ ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ ^(٢) وَأَفْلَاءٌ وَذَنَابٌ »

أقول : اعلم أن فعيلًا مثل فعّال في أن الزيادة فيه مدة ثالثة ، وفي عدد الحروف ، فقلته كقلتها ، نحو أجربة ^(٣) وأقفزة ^(٤) وأرغفة ، وأما صبيّة فنائب عن أصبيّة كما قلنا في أغلّية ؛ ولهذا يصغر [صبيّة] على أصبيّة ويكسر في الكثرة على فعل كما يكسر فعّال بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قَذُلٌ وَحُمُرٌ ؛ وذلك نحو قُضِبٌ ^(٥) وَعُسِبٌ ^(٦) وَرُغْفٌ وَسُرُرٌ ؛ ويكسر على فعّال أيضاً

(١) الفصال : جمع فضيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا

أتى عليه سنتان

(٣) الأجربة : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادي ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعاً في نفسها : أي ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) الفضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التي لم ترض ،

وهن الانسان وغيره من الحيوان

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو في الغلبة كفعْل سواء ، نحو رُغْفَنان وكُثْبَان (١) وقُلْبَان (٢) وربما كسر على أَفْعِلَاء كَأَنْصَبَاء (٣) وَأَخْمَسَاء ، وعلى فَعَالٍ أَيْضاً كَأَفَالٍ (٤) تشبيهاً بِفَعِيلٍ في الوصف نحو ظَرَاف وِرَام ، وأما أَفَائِل (٥) ونظائره فلحمل فَعِيل المذكر على فَعِيلَة ذى التاء كما حمل فَعِيلَة على فَعِيل المذكر في نحو صُحُف وسفن جمع صحيفة وسفينة

قوله « وظَلَمَان (٦) قليل » حكى أحمد بن يحيى ظَلِيم وظَلَمَان وعَرِيض — وهو التيس — وعَرِضَان ، وجاء صَبِي وصَبِيَّان ، وقال بعضهم في ضَرِير (٧) : ضَرَّان ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل — بضميتين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سرر فقالوا : سُرَّر ، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فَعِيل المذكر أَفْعُل حملاً على المؤنث ، قال :

٥٨ — * حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنَنِ (٨) *

(١) الكُثْبَان : جمع كَثِيب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

(٢) القُلْبَان : جمع قَلِيب ، وهى البئر

(٣) الْأَنْصَبَاء : جمع نَصِيب ، وهو الحظ من كل شىء

(٤) الْأَخْمَسَاء : جمع خَمِيس ، وهو أحد أيام الأسبوع ، والجيش . وقيل :

الجرار منه ، وقيل : الخشن منه

(٥) الْأَفَالُ وَالْأَفَائِل : جمع أَفِيل — كَرَغِيف ، وهو ابن المخاض فما فوقه ،

والفصيل ، وفى المثل : إن القرم من الأفيل : أى إن الكبير من الصغير

(٦) الظَلَمَان : جمع ظَلِيم ، وهو الذكر من النعام

(٧) الضَّرِير : ذاهب البصر ، والمريض المهزول ، وكل شىء خالطه ضرر

فهو ضَرِير .

(٨) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للرؤبة بن العجاج

قوله « ونحو عَمُود » فَعُول يكسر في القلة على أَفْعِلَة كَفَعِيل سِوَاء ،
والغالب في كثرته فَعُل وفُعْلَان في غير الناقص الواو ، كما في فَعِيل ،
وأما الناقص فبابه أفعال كأَفْلَاء وأَعْدَاء ، وجاء فيه فَعُول قليلا ، نحو فُلَيْ بضم
الفاء وكسر ها ، وإنما لم يقولوا فيه فَعُل بضم تين لما ذكرنا في باب سماء ورداء ،
ولم يجيء أيضا فُعْلَان كَفُلُون للاستثقال ، وحق باب عَدُوٍّ أَنْ يجمع بالواو
والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فعائل
كذُنُوب^(١) وَذَنَائِب ، ويجمع على فُعُل ؛ فصار فَعُول في المؤنث مخالفا لفُعَال وفَعِيل

يمدح فيها بلال بن أبي بردة ، وقبل الشاهد قوله :

وَاجْتَرَنَ فِي ذِي نَسْعٍ مُمَحَّنٍ تَفْتَنُ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفْتَنِ
وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

سَرِينٌ أَوْ عَاجُوا بِلَا مُلَهِّنٍ وَخَاطَتْ كُلُّ دِلَالٍ عَلَجِنَ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح ، وهو بلال بن
أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

والنسع : جمع نسعة ، وهي السير بضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال ،
والممحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذي على غير جهة واحدة ، والأجن
جمع جنين ، ويروى في مكانه « الأجن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع
جبين ، والملهن : مصدر ميمى بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة - كغرفة - وهي
الزاد يتعلل به قبل الغداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعني أنه يعود بغير
صلة . والدلات - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف ، والعاجن : الناقة المكتنزة
للحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لأن
أفعل إنما يجمع عليه فعمل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق
وأعناق ويمين وأيمن ، وكذلك هو في الرواية التي أخبرناك خبرها ، إذ الجبين ليس
مؤنثا حتى يجمع على أجن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : (فَأَنْ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلُ

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء ، أعنى فعولة ، فى الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرد عن التاء ذواته نحو تنوفة وتنائف ^(١) ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل فى قدوم وهو مذكر : قدائم ^(٢) ، تشبيها بالمؤنث نحو ذنوب ، والأصل القدم ، كما جاء فى نظير نظائر ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنه : حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثلة المذكورة ، نحو رسالة وتنوفة وجفالة ^(٣) وكتيبة ^(٤) وكفالة ، فلا يكسر إلا على فاعل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشىء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثلاً فى بهاء ونداء علمين : أبهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصفة . نحو جبان على جبناء وصنع وجياد ، ونحو كنفار على

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب :

لعمركَ والمنايا غالباتُ لكلِّ بنى أبٍ منها ذنوبُ

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هي التى يكون الماعدون ملئها ، وقيل : هي الدلو الملائى ، وقيل : هي الدلو ما كانت

(١) التنوفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده :

وما سعدُ إلا صخرةٌ بتنوفةٍ من الأرض لا يدعُو إني ولا رُشدِ

وقيل : التنوفة : التى لأماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال فى اللسان : « القدوم التى ينحت بها ، مخفف أنى » اه وعلى هذا فجمعه

على قدائم قياس مثل حلوبة وحلاب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد

ذلك حيث قال : « القدوم آلة للنجر مؤنثة . الجمع قدائم وقدم » اه ، فقول المؤلف

إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم

(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كُنْزٌ وَهَجَانٌ ، وَنَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءٍ وَشُجَعَانٍ وَشِجَعَةٍ ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى رَمَاءٍ
وَكَرَامٍ وَنَذْرٍ وَنُذْيَانٍ وَخُضْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشِجَّةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوُ
صَبُورٍ عَلَى صُبْرٍ غَالِبًا ، وَعَلَى وَدْدَاءٍ وَأَعْدَاءٍ »

أقول : جعل سيبويه فعلاً هو الأصل في جمع فَعَالِ الصفة ، قال : فَعَالٌ
بمنزلة فَعُولٍ ، قالوا : حَمَادٌ وَحُمَدٌ كَصَبُورٍ وَصُبْرٍ ، وجاء في بنات الواو فَعْلٌ بسكون
العين نحو نَوَارٍ ^(١) وَنُورٍ وَعَوَانٍ ^(٢) وَعُونٌ ، سَكَنَ وَالْأَصْلُ الضَّمُّ ، ثُمَّ قَالَ
سيبويه : رَجُلٌ جَبَّانٌ وَقَوْمٌ جَبْنَاءُ ، شبهوه بفعيل لكونه مثله في الصفة والزنة
والزيادة ، وأيضاً يمتنع مثله من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فعلى هذا
لا يمتنع جمعه بالوار والنون ؛ فجبناء كظُرَفَاءَ ، وجاء على فَعَالٍ قليلاً كجَوَادٍ
للفرس وحِيَادٍ

قوله « وَنَحْوُ كِنَازٍ » هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو
نَاقَةٍ كِنَازٍ وَجَمَلٍ كِنَازٍ ، وكذا رَجُلٌ لِكَاكٍ : أى قليل اللحم ، وامرأة
لِكَاكٍ ، وَجَمَلٌ دِلَآثٌ ، وهو السريع السير ، وَنَاقَةٌ دِلَآثٌ ، وجمعه كجمع
فَعَالٍ بالفتح على فُعُلٍ في الغالب

قوله « وَهَجَانٌ » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هِجَانٌ :
أى كريم خالص ، وهذان هِجَانَانِ ، وهؤلاء هِجَانٌ ، شبهوا هِجَانًا الواحد بفعيل ،
فكأنهم يجمع فَعِيلٌ على فَعَالٍ ككريم على كَرَامٍ جمعوا فعلاً على فَعَالٍ ؛ ففعال في
المفرد ككتاب وفي الجمع كرجال ، وذَكَرَ الجرمي هذا هِجَانٌ وهذان هِجَانِ

(١) النوار : المرأة النفور من الريبة ، وقيل : هى النفور من الظباء والوحش
وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - يضم الواو - كقذال
وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فخذفوها

(٢) العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف فى سنّها : أى
التي بين الصغيرة والمسنّة . انظر (ج ١ ص ٩٥)

وهؤلاء هجان ، المفرد والثني والجمع بلفظ واحد ؛ لجريه مجرى المصدر ، وفي دلائل ما في هجان من المذهبين ، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد وجمع ، كما قال أبو الخطاب ^(١) ومنه قوله

٥٩ — وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شَمَالِيَا ^(٢)

أى : من شمالي ، ويجمع شمال على شمائل ، كجمع هجان على هجائن ؛ حملا للمذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين المفردين وللجمعين قوله « ونحو شجاع على شجعاء وشجعان » قال سيديويه : فُعَالٌ بمنزلة هَاجِرٍ فَعِيلٌ ؛ لألهمما أخوان في بعض المواضع ، نحو طوَالٌ وطَوِيلٌ وبعادٌ وبعِيدٌ وخَفَافٌ وخَفِيفٌ ، ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فَعِيلٍ ، نحو امرأة طَوِيلَةٍ وطَوَالَةٍ ، فلما كان بمعناه وعَدِيلُهُ جمع على فُعْلَانٍ وفُعْلَاءٍ كما يجمع فَعِيلٍ عليهما هذا قوله ، والظاهر أن فُعْلًا مبالغة فَعِيلٍ في المعنى ؛ فطوَالٌ أبلغ من طَوِيلٌ ، وإذا أردت زيادة المبالغة شَدَّدْتَ العين فقلت طوَوَالٌ

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيديويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بَيَا فَمَا لَسَكُمَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ تَقَعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شَمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالا بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد هنا الجمع ، قال سيديويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً » اهـ . وقال السيرافي : هو في هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعة : « وقالوا أيضاً في جمع شمال وهي الخليفة والطبع : شمال . قال عبد يغوث * وما لومي أخى من شمالي * أى : من شمالي » اهـ ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع الاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فان شينها مكسورة لا غير

قوله « ونحو كريم على كرماء وكرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فعيل يكسر على أفعلاء بدل فعلاء نحو شديد وشداد وأشداء وشحیح وشحاح وأشداء ؛ استثقالا لفك الإدغام لو قالوا شحتاء ، وأفعلاء في الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفعلة أيضا ؛ إذ هو نظير أفعلاء ، إلا أن بدل ألف التانيث هاؤه ، وقد جاء أفعلة في جمع فعيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجربة وأكثبة ، وكذا عدلوا في الناقص الواوى واليائى من فعلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء ، استثقالا لفعلاء في مثله ، قالوا : وشذتقى وتقواء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى الفراء سري وسرواء وأسرياء ^(١) ، وما كان في هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فعلاء وعلى أفعلاء ، بل على فعال كطوال وقوام ، في طويل وقويم ^(٢)

وكسر فعيل على فَعْل تشبيها بفعيل الاسمي ؛ وذلك نحو نذُر وجدُد ^(٣) وسدُس ^(٤)

(١) قال في اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني ، والسراة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع سيويوه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اهـ ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأنفار وأرهط . ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورحم قويم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الخط ، ووجه الأرض ، والأتان السمينة ، والجمع حديد - كمرر جمع سرير

(٤) « السديس » : يقال ناقه سديس ، إذا أتت عليها السنة السادسة ، ويقال :

كما قيل في الاسم : كُتِبَ ، وكذا قيل في المضاعف : لُذْذٌ وَلُذْذٌ^(١) ، على حد رُسُل ورُسُل ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثُنَى وَثُنَى^(٢) والأصل ثُنَى كَسُدُس ، وقد يخفف فيقال ثُنَى كَسُدُس

وكسر على فَعْلَان كَثْنِيَان وشَجْعَان ، تشبيها بالاسم كَجَرَبَان^(٣) ورُغْفَان وعلى فَعْلَان كَخَصِيَان تشبيها بظلمان

وجاء فيه أفعال كَشَرِيف وأشْرَاف وأَبِيل وآبَال^(٤) تشبيها بشاهدوا شَهَاد وصاحب وأصحاب ، لأن فَعِيلا وفاعلا متساويان في العِدَّة والزِيَادَتَيْن مع اختلاف موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوف فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْف بمعنى ظَرِيف ، وإن لم يستعمل ظَرْف بمعنى ظَرِيف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكِر جمع مَذْكَار بمعنى ذَكَر ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوف جمع ظَرِيف ، وإن كان غير قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرتَه قلت : ظُرُفُون . أقول : ولا

ثوب سدس ، إذا كان طوله ستة أذرع ، والسدس أيضا : الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المسكاكين ، والجمع في الكل سدس - كسرر ،

(١) اللذيد : اسم من أسماء الخمر ، وتقول : هذا شَيْءٌ لَذِيذٌ ، فيكون وصفا ، وجمعه لَذْذ - كسرر - فإن سكنت لم يكن بد من الإدغام ، فتقول : لَذْذ - كقووم لد ،

(٢) الثنى من البعران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التي في مقدم القم : ثنتان من فوق وثلثان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر (ص ١٣١ من هذا الجزء)

(٤) الأَبِيل : العصا ، والحزِين بالمرْيَانِيَّة ، ورئيس النصاري أو الراهب أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبَال - كأَجْمَال ، وأَبَل - كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا في باب التصغير أن مَشَابَه^(١) يصغر على شُبُهَيْه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا في سَرَى : سَرَاة ، والظاهر أنه اسم جمع لاجمع ، كما يأتي وقد جاء شئ من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه المذكر والمؤنث ، حملا على تعيل بمعنى مفعول ، نحو جَدِيد ، وسَلِيرِس ، وريح خَرِيق^(٢) ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك في سَلِيرِس وخريق .

قوله « ونحو صبور على صُبر غالباً » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فَرُوقه^(٣) ومَلُوله^(٤) للمبالغة ، فمن قال فروقة قال فَرُوقات ، ومن قال فروق قال في جمعه فَرُوق ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فعائل كمَجُوز وعَجَائِر وقلوص وقلائص وجَدُود وجَدَائِد^(٥) وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فعولة كما ذكرنا في فعيل الأسمى ، وفعائل أكثر فيه من فُعُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(١) قدمضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبي زيد مع ردنا عليه في (ح ١ ص ٢٦٩)

(٢) تقول : ريح خريق ؛ إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينة سهلة ، فهو ضد ومثله ريح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخرق - كسرر - ، ويقع في بعض النسخ : ريح حريق - بالمهملة أوله ، وهي التي تحرق النبات لشدتها (٣) تقول : رجل فروقة ، وأمرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وأمرأة فاروقة ، ورجل فرق - كسكتف وكعضد - إذا كان شديد الفزع

(٤) تقول : رجل ملول - كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملالة - كفهامة وأمرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم (٥) الجدود - : بفتح الجيم - النعجة التي قل لبنها

كقلوص وجدود ، ولا يجمع فعول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح السكافية
وقالوا : صَفِيٌّ ، للناقة الغزيرة وصفًا ؛ فيجوز أن يكون فعولًا جمع على فعال
كقلوص وقلائص ، وأن يكون فعيلًا حمل على فعيلة لكونه مؤنثًا
وقالوا : ودَدَاءٌ ، في جمع ودود ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فعولًا لا يجمع
على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكونه شبهه لموافقته له حركة وسكونا ، والثاني أن
المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا ، بل أفعلاء نحو شديد وأشداء ، لكونه
لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني ؛ فصار ودَدَاءٌ كخششاء^(١) في الاسم المفرد ،
وإنما أدخلوا التاء عدوَّة وإن كان يستوى المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا
له على صديقه ، وقالوا في الجمع عدُوٌّ وصديق ، قال تعالى : (فإنهم عدوى)
وقال الشاعر :

٦٠ — * وَدَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا ^(٢) *

وجمع عدو على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخششاء - كالحرضاء - : العظم الناقى خلف الأذن وهما خششاوان

ويقال في الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِمَةً مِنْ سَوْقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بني تميم فينشد ويحتمع الناس
إليه فازدحموا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شيء تحمله فقال هذه
الآيات ، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو في البيت للجمع من قبل أن « من » للتبعية
وليس يجوز أن يكون النحوي بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء
وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب

مَا بَالُ قَوْمِ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا أُؤْتِمِنُوا

قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ بِأَبْهُ فَعَلَى كَجَرَحَى وَأُسْرَى وَقَتَلَى ، وَجَاءَ أُسَارَى ، وَشَذَّ قَتَلَاءَ وَأُسْرَاءَ ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلَا جَرِيحَاتٌ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرْضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحَى ، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَبَى فِهَذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَّامَى وَبِتَامَى عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى »

أقول : اعلم أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، إلا إذا لم تجز على صاحبها ، كما مضى في شرح الكافية ^(١) ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهَنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقا » في البيت كالسكيب والعبيد من صيغ المجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث ، ولو كان كالعبيد والسكيب لم يستعمل إلا في الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف على ما ذكرنا

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصا بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت في أفعالها ، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال : تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهي قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهي حائضة ، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث ، وإذا قصدت الإطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث : أي لبني وتمرى ، كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « وما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فاعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعِيل بمعنى مفعول على فَعَلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمناً للآفات والمكاره التي يُصَاب بها الحى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع يأتي أيضاً لغير فَعِيل المذكور إذا شاركه فى المعنى المذكور كما يتبين ، فإن أتى شيء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حَمِيد ؛ ومنه سَعِيد فى لغة من قال سَعِدَ — بضم السين على بناء مالم يسم فاعله^(١) — فلا يقال : حَمْدَى ولا سَعْدَى ، وكذلك لا يقال فَعَلَى فى جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو مادخله التاء ، كالذبيحة والأَكِيلَة والضَّحِيَّة والنَّطِيحَة ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذى

هذه قتيلة فلان وجرحته ، ولشبهه لفظاً بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عند البصرية ، وقال الكوفية : هو بمعنى مجدود من جده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ، وقد تجيء بمعنى مفعول قليلاً كالذكر الحكيم أى المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيراً كالجلس والحليف اه

(١) قال فى اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : تقيض شقى ، مثل سلم فهو سليم ، وسعد — بالضم — فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأثنى بالهاء . قال الأزهرى : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعدة الله (بفتح العين) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد » اه والخاص أن سعيداً يجوز أن يكون فعيل بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذى من باب فرح ويجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول فيكون مأخوذاً من الفعل المتعدي الذى من باب فتح ، فقول المؤلف . « فى لغة من قال سعد بضم السين » لا يريد أنه مأخوذ من المبنى للمجهول لأن المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعاً ، ولأن من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدي ، لأن المبنى للمجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعدّله من النعم ، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول ، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكلة إذا أكل ، بل الأكلة مختص بالشاة ، وكذا الضحية مختص بالنعم ، والرّميّة بالصيد ، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح ، وليس كل منطوح أوكل شاة منطوحة نطيحة ، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخَل والمُدْهَن والمُسْعَط ، والموضع كالمَسْجِد ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكلة ليست بمعنى اسم المفعول ، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز ^(١) ، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لافيعن سيضرب أو يصلح للضرب ، والأكلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل ، والضحية كالمنخل والمدّهن والمسجد ، ونحوه مما ذكرنا قبل ، وأيضاً اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل ^(١) والذبيحة

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقة ، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامة العضد (١ : ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب : « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً ، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أولها مجاز مطلقاً ، وثانيها : حقيقة مطلقاً ، وثالثها : إن كان ما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فجاز ، وإلا (أي وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والاخبار ونحوهما) فحقيقة » اه كلامه ، فإن كان قول الرضى « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأكيلة والنطيحة ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحي وإن لم يضح به بعد ، ومثله القَتُوبَةُ ^(١) والحلوبة لما يصلح للقتب والحلب ، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فعلى ، وما لم يخرج منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فعلى ، كما حكى سيبويه شاة ذبيح وغنم ذبحى ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فعلى أن يكون جمعا لفعل في معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة ، ثم حمل عليه ما وافقه في هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فعيل بمعنى الفاعل ، نحو مريض ومرضى ، لمساботه له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فعل كزمن وزمنى ، وفعل كميّت وموتى ، وأفعل كحمتى وجربى ، وفاعل كهلكى ، وفعلان كرجل سكران وقوم سكرى ورجل رومان ^(٢) ، وهو الذى أئخنه

فهو ما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله في مقابل ما تقدم : « لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع ^(١) قال فى اللسان : « القتوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال اللحيانى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإنما جاء بالهاء لأنها الشئ مما يقتب . وفى الحديث « لا صدقة فى الابل القتوب » . القتوبة بالفتح التى توضع الأقتاب على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس فى الابل العوامل صدقة ، قال الجوهري : وإن شئت حذف الهاء فقلت : القتوب ، ابن سيده وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء » اهـ

^(٢) قال فى اللسان : « راب الرجل روبا ورءوبا : تحير وفترت نفسه من شيع أو نعاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائر البدن والنفس . ورجل رائب وأروب وروبان ، والائى رائبة ، عن اللحيانى ، لم يزد على ذلك ، من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أئخنهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوَيْ ، ولا يبعد أن يكون سَكْرَى وَرَوَيْ في مثل هذا الموضع مفرداً مؤثلاً لَفَعْلَان ، وذلك لأن مؤنث فَعْلَان الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعَلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : (كذبت قوم نوح) وأما قولهم كَيْسَى ^(١) فمحمول على الحمقى ، بالضدية ، وليس هذا الحمل مطرداً ، فلا يقال بَحْنَى ولا سَقَمَى

قوله « كما حملوا أياي و يتامى على وجاعى وحبأطى » اعلم أن أصل فَعَالَى في جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلَانِ فَعَلَى كما يجىء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَان كما مر في باب الصفة المشبهة بابه فَعَلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعَلَ من هذا الباب فيما يدل على الميجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناهما واتحد مبناها ، أعنى باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، تشاركاً في كثير من

فاستثقلوا نوماً ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرْيَ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَيْ نِيَاماً

وهو في الجمع شبه بهلكى وسكرى ، واحدهم روبان ، وقال الأصمعى :
واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى » اهـ

(١) قال في اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كاس كيساً ، وهو كيس وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الخطيب :

وَاللَّهُ مَا مَعَشَرُهُ لَأَمْرَأٌ جُنُبًا فِي آلِ لَإِي بْنِ شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسٍ
وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَسَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ

وَإِنْ كُنْتَ فِي الْحَمَقَى فَسَكُنْ أَنْتَ أَحَقَّ

إنما كسره هنا على كيمي لمكان الحمقى ، أجرى الضد مجرى ضده » اهـ
والبيت الذى أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المرى ، وهو من شعراء الخماسة وانظره في باب الأدب (ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزى طبع بولاق)

المواضع ، نحو عَطِشَ وَعَطَّشَانِ وَصَدَّ وَصَدَّيَانِ وَعَجَلَ وَعَجَلَانِ ، ثم حمل فَعَلَ في بعض المواضع في الجمع على فعْلَانِ ، ففعل في جمع وَجَعَ وَحَبِطَ : وَجَعَى وَحَبَّطَى ، حملا على نحو سَكَرَانَ وَسَكَرَى وَغَرَّثَانَ وَغَرَّثَى ، ثم شارك أَيْمٌ وَيَتِيمٌ باب فَعَلَ من حيث المعنى لأن الأئمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيَّامِي وَيَتَامِي ، فهما محمولان على فَعَلَ المحمول على فَعْلَانِ ، وفي الكشف : أصل أَيَّامِي وَيَتَامِي يتائم ويتائم قلب^(١) ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشف : « فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كريض على يتامي ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمي كأَسْرَى ، لأن اليتيم من وادى الآفات والأوجاع ، ثم يجمع فعلي على فعالي كأَسَارَى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتائم ثم يتامي على القلب » اه وقال في تفسير سورة النور : « الأيامي واليتامي أصلهما أيائم ويتائم قلبا ، والأييم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيما ، إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا أو ثيبين ، قال :

فَإِنْ تَنْبَكِحْ أَنْتِ بَكِيحٍ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَتَائِمٍ
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والعيمة والأئمة والسكزيم والفرم » اه وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتامي وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالي ، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعل ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمي جمع يتيم إلحاقا له بباب الآفات والأوجاع ، فأن فعلا فيها يجمع على فعلي ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقولب يتائم ، فان فعلا الاسمي يجمع على فعائل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك في الصفات

معاًياً^(١) جمع مُعَيٍّ شاذ كما يجي، في هذا الباب، وأيضاً جَمْعُ فَعِيلٍ المذكور

لكن يقيم جري مجرى الأسماء كصاحب وفارس، ولذا قلنا يجري على موصوف، ثم قلب فَعِيلٍ يتامى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة، فقلبت الياء ألفاً، وقد جاء على الأصل في قوله:

* أَطْلَالَ حُسْنٌ فِي الْبَرِاقِ الْيَتَامِ * اهـ

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور: «ذهب المصنف تبعاً للزنجشري ومن تابعه إلى أن أيامي مقلوب أيائم لأن فَعِيلًا وفَعِيلًا لا يجمعان على فعالي، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامي أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت الياء ألفاً لتحررها وانفتاح ما قبلها، ويقيم أيضاً جري مجرى الأسماء الجامدة، لأن فَعِيلًا الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر في تفسير سورة النساء أنه لما مجرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فَعِيلٍ: يتامى، أو جمع على يتمى كأُسرى، لأنه من باب الآفات، ثم جمع يتمى على يتامى. وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ لا قلب فيه، وهو ظاهر كلام سيدي، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى، لقرب اللفظ والمعنى» اهـ ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل باب في الجميع واحد، وبقرب المعنى أن الجميع من الآفات على ما ذكره الرضى

ونقول: إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزنجشري لا تخلو عن مساححة، فانه وإن كان قائلاً بذلك مسبوق بهذا القول، وأصله لأبى على الفارسي أحد علماء التصوف الأول من القرن الرابع الهجرى، فقد قال في اللسان: «وأما أيامى فَعِيلٍ: هو من باب الوضع، وضع على هذه الصيغة، وقال الفارسي: هو مقلوب موضع العين إلى اللام» اهـ

(١) قال في اللسان: «أعيا السير البعير ونحوه: أكله وطلحه، وإبل معاًياً: معية، قال سيدي: سألت الخليل عن معاًياً، فقال: الوجه معاًى. وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا معاًياً كما قالوا مدارى وصحارى،

صفة على فعائل شاذ ^(١) كنفائز

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو قتيل » أى : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة فى المعنى فلأن يحمل عليه مريض مع مشاركته له فى اللفظ والمعنى أجدر

قوله « لىتميز عن فعيل الأصل » يعنى أن الأصل فعيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رحيمون ورحيمات وكريمون وكريمات ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما ^(٢)

قوله : « شد قتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذها أن فعيلة بمعنى المفعول حمل على فعيل بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها « اه وقوله « الوجه معاى » أصله معاني يباين أولاهما مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معاى » يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانية ألغاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أثقل » يريد وكانت الكسرة مع الياء فى معاني أشد ثقلا منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما نقلناه لك اتفاقا عن الكشف ومن تابعه أن الزخشرى ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتيما اسما . وفعيل إذا كان اسما يجمع على فعائل مثل أفيل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضا يجمع فعيل المذكور اسما على فعائل شاذ »

(٢) ذكر ابن يعيش وجهها آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال فى شرح المفصل (٥٠ ص ٥١) : « ولا يجمع شىء من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كالم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ، فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكور والمؤنث بالعلامة فكروها أن يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد ، فاعرفه » اه

قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل فعألى فى المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعألان ، وقد يضم فاء فعألى الذى هو جمع فعألان فعلى خاصة كما يحىء ، نحو سُكَّارى وكسالى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حرّان ولهمان لأنه لا يخلو من حرارة الجرف ضموا أوله كما يضم أول فعألى جمع فعألان ، والتزموا الضم فى هذا المحمول

واعلم أنه قد يحىء الفعيلة بمعنى الآلة كأو سيلة لما يتوسّل به : أى يقرب ، والذريعة لما يتدرّع به ، والذريعة للبعير ^(١) وشبهه يدري به الصيد : أى يختل

قال : « المؤنث ، نحو صبيحة على صباح وصباح ، وجاء خلفاء ، وجعله جمع خليف أولى ، ونحو عجز على عجز »

أقول : إذا لحقت التاء فعلا فى الوصف فإنه يجمع على فعال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صباح وظراف ، فى جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ،

(١) قال فى اللسان : « والذريعة : الحلقة التى يتعلم الرامى الطعن والرمى عليها قال عمرو بن معديكر :

ظَلَّتْ كَأَنِّي لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةٌ أَقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وَفَرَّتْ
قال الأصمعى : هو مهموز . وفى حديث دريد بن الصمة فى غزوة حنين :
« دريئة أمام الخيل » الدرئة : حلقة يتعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدرئة مهموز : البعير أو غيره الذى يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن رميه رمى » اهـ ، وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ، وادريته على افعلت ، وتدريته على تفعلت ؛ إذا ختلته ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الظُّبَاءَ فَإِنِّى أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التَّرَابِ الدَّوَاهِيَا
وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِ إِذْ رَمَيْتَنِ بِسَهْمِكَ ؛ فَالرَّامِي بِصِيدٍ وَلَا يَدْرِى

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة — بفَعَائِلَ ، دون المذكر المجرد ، وقد شذَّ نَظَائِرُ في نظير ، وكرَّأته في كَرِيه ، بمعنى مكروه ، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده ، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم ، وقد يستغنى عن فَعَائِلَ بفِعَالٍ كصِغَارٍ وَكِبَارٍ وَسِمَانٍ ، في صغيرة وكبيرة وسمينة ، ولم يقولوا نسوة كَبَائِرٍ وصغائرٍ وَسِمَانٍ ، وجاء فيه حرفان فقط على فُعَلَاءَ ، نحو نسوة فُقَرَاءَ وسُفَهَاءَ ، قالوا : وإنما جاء خُلَفَاءَ في جمع خليفة ؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر ، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء ، فكأنهم جمعوا خليفة على خلفاء ، وقد جاء خليفٌ ، أيضا ، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه ، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفردة ، قال :

٦١ — إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودٍ ^(١)

يريد ولا يختل ولا يستتر . وقال سحيم بن وثيل الرياحي :

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
وقال أيضا :

أَتَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةً الْكَنَائِنِ تَدْرِيقًا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمرو بن مسعود بن عدى الأسدي ، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله . والذي في جميع النسخ «أبي موسى» والموجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خلف) وفي شرح المفصل لابن عيش «وما خليف أبي وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود . والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء ، والخليفة الذي يخلف غيره : أي يعقبه ويقوم مقامه ويعني غناه وإن لم يستخلفه ، وإذا صح مجيء خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء ، وكان خلائف جمع خليفة كطريقة وظرائف ، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي : «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت — وهو الأظهر — فلا حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون ما رخم في غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فعالة كامرأة طوالة ، أن يكون كجمع فعيلة ، مساواة مذكوره مذكوره كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فقول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فعائل ، حملا على فعيلة ، نحو عجوز وعجائز ^(١) ، ونحو عصا ونحائص ^(٢) ، وإذا دخله التاء المبالغة ككفر وقفة جمع بالألف والتاء واعلم أنه قد جاء في فعال المؤنث من غير تاء فعائل ، وهو قليل ، كعجائن في جمع ناقة هيجان ، حملا على فعالة ، ولم يثبت جمع فعال المؤنث المجرد كامرأة جبان على فعائل ، بل مذكوره ومؤنثه في الجمع سواء

قال : « وَفَاعِلُ الْأُسْمِ ؛ نَحْوُ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ ، وَجَاءَ حُجْرَانُ وَجِنَانُ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبٍ ، وَقَدْ نَزَلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتِهِ فَقَالُوا قَوَائِمُ وَنَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ »

أقول : قياس فاعل - بفتح العين وكسرهما - في الاسم ؛ فواعل ، قياسا لا ينكسر ، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسر كطواييق ^(٣) ودوانيق ^(٤) وخواتيم ،

* لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ *

يريد مكرمة اه

(١) العجوز : « قال في القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو هو لغية رديئة ، الجمع عجائز وعجز » اه
(٢) النخوص : التي أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز نخوص ، إذا نخصها الكبر : أي أضعفها وأذهب لها.

(٣) طواييق : جمع طابق - بفتح الباء وكسرهما - وهو العضو من أعضاء الانسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوايق ، وقد جاء فيه طواييق بإشباع الكسرة

(٤) دانق - بفتح النون وكسرهما - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ، وربما قالوا : داناق ، فإذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لداناق ، كما قال المؤلف في الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ - * أَخَذَتْ خَاتَامِي بَغَيْرِ حَقٍّ ^(١) *

نخواتيم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء في كلام المولدين بَوَاطِيلَ في جمع باطل

وقد جاء فُعْلَانٌ كَحُجْرَانٍ ^(٢) وَفُعْلَانٌ كَجِنَّانٍ ^(٣) ، والأول أكثر : أى مضموم الفاء ، ويجوز أن يكون حِيْطَانٌ من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كرا كب الذى هو مختص برا كب البعير كما قلنا فى أُكَيْلَةٍ ونطيجة وَقْتُوبَةٍ وَحَلُوبَةٍ ، وفَارِسٍ المختص برا كب الفرس ، وَرَاعٍ المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فُعْلَانٍ كَحُجْرَانٍ فى الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على فِعَالٍ أيضا كِرْعَاءٍ وَصِحَابٍ ، وذلك لأن فَاعِلًا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله

* يَامِي ذَاتَ الْجُورَبِ الْمُنْشَقِّ *

ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسر ها - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء - وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلى ، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِرِيَا
وَأَزْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرَجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَعْرِىَ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شَمَالِيَا
قال سيبويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعل وإن لم يكن فى كلامهم ، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما » اهـ

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتماعهم عن

الأبصار فلا يرون

شبه بَقَمِيل حين جمع على فُعْلان كجريب وجُرْبان ، وفَعِيل يجمع على فَعَال كَأفِيل وإفال ، فأجيز ذلك في فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز في هذا صف الغالب فَوَاعِل ، كما كان في الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فَوَاعِل ، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فَوَارس ، وقال غيره : جاء هَوَالِك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهَوَالِك ، قال السيرافي : وجاء في الشعر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ^(١)

وذ كر المبرد أن فَوَاعِل في فاعل الغالب أصل ، وأنه في الشعر سائغ حسن قال :

٦٤ — وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاصِرَ الْأَبْصَارِ^(٢)

(١) هذا عجز بيت لعنتية بن الحرص ، وصديده قوله :

* أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَيْمِكُمْ *

وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار - ككتاب - : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والغرائب : جمع غائب . روى أن عنتية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفي شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغرائب . والاستشهاد بالبيت في قوله « غوائبكم » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا ، وسيأتى في شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة

يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلَا مَدْحَنَ بَنَى الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها * نوا كسى الأذقان * وقد عرفت أن القصيدة رائية ، فالذى في النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر ، والأخضع الذى في عنقه تطامن في أصل الخلقة ، ويروى « خضع »

قلت : لادليل في جميع ما ذكرنا ؛ إذ يجوز أن يكون الهواك جمع هالكة :
 أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله
 تعالى : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) أى : طوائف الملائكة
 وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب بقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا
 مؤنث له يشبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أفعلة كواد وأودية ، كأنهم
 استنقلوا الواوين في أول الكلمة لوجعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها
 لوجع على فعلان

قوله « والمؤنث نحو كاتبة على كواثب ^(١) » لم يخافوا في الاسم التباس جمع
 المذكور بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ؛ فلم
 يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكور والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا
 التاء ، فإذا حذفها وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكروه
 ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [للمذكر] كاثب والمؤنث كاتبة ، حتى يلتبسا
 في كواثب

يضمين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس :
 جمع ناكس ، وهو المطأطيء رأسه ، وىروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع
 مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله : نواكس ، حيث جمع
 ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة
 منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت
 الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكارى ورافدوروافد ، وفارس وفوارس ،
 وهالك وهواك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوايب ،
 وشاهد وشواهد

(١) الكاتبة : اسم لما بين كتنى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :
 لَهْنٌ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا إِذَا عُرِّضَ الْخَطِيُّ فَوْقَ الْكَوَاثِبِ
 وفي الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التانيث مجرى تائه
لكونها علامة التانيث مثلها كما يحىء بعد : النافقاء والقاصعاء والداماء جحرة
من جحر اليربوع^(١) ، والساياء : الجلدة التي تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا
في خففساء : خنافس ، كما قالوا في قنبرة : قنابر^(٢)

جمع
فاعل
الصفة

قال : « الصفة : نحو جاهل على جهل وجهل غالباً ، وفسقة كثيرًا ، وعلى
قضاة في المعتل اللام ، وعلى بزل وشعراء وصحبان وتجار وقعود ، وأما فوارس
فساذ ، والمؤنث نحو نائمة على نوايم ونويم ، وكذلك حوائض وحيض »
أقول : اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فعل ، كشهد وغيب ونزل
وصوم وقوم ؛ وقيل : صيم وقيم ، كما يحىء في باب الإعلال ، وقيل : صيم
وقيم . وليس بخارج عن فعل بضم الفاء ؛ وكسرهما لأجل الياء ، كشيوخ وشيخ
وتقول في الناقص : غاز وغزى

(١) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : قصعة اليربوع - بضم ففتح -
أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الدماء ، ثم يحفر
حفرا آخر يقال له : النافقاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (ففتحتين) ، فلا
ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقاء فضر بها
برأسه ومرق منها ، قال ابن بري : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والنافقاء ،
والداماء ، والراطاء ، والعائقاء ، والحائياء ، واللغز (بضم ففتح) وهي اللغيزي
أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال : القبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح :
ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أنثاه أم العلعل ،
قال طرفة :

يَالَكِ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَاصْفَرِي
وَتَقَرِّي مَا شِئْتَ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ ذَهَبَ الصَّيَادُ عَنْكَ فَأَبْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَال ، كزُوَّارٍ وغُيَّاب ، وهما أصل في جمع فاعل الوصف ، أعنى فُعَلًا وفُعَالًا

ويجىء على فَعَلَةٍ أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأولين ، نحو عَجَزَةٍ وَفَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ وَبَرَرَةٍ وَخَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ ، ويقال : حَاكَةٌ وَبَاعَةٌ أيضاً ، كما يجىء في الإعلال

وإذا كسر على فَعَلَةٍ في المعتل اللام يَضُمُّ الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ، وقال الفراء : أصله فُعَلٌ بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الهاء من أحد المثلين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كَفَرَةٍ ^(١) وغَزَى ^(٢) وليس بجمع ، وذلك لعدم فَعَلَةٍ جمعا في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان : « فَرِهَ الشَّيْءُ - بالضم - يَفْرِهِ فَرَاهَةً وَفَرَاهِيَةً ، وَهُوَ فَارِهِ بَيْنَ الْفَرَاهَةِ وَالْفَرُوهِةِ ؛ إِذَا كَانَ حَازِقًا بِالشَّيْءِ ، وَإِذَا كَانَ نَشِيطًا قَوِيًّا أَيْضًا ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : فَارِهِ نَادِرٌ مِثْلُ حَامِضٍ ، وَقِيَاسُهُ فَرِيهِ وَحَمِيضٌ مِثْلُ صَغِيرٍ فَهُوَ صَغِيرٌ وَمِلْحٌ فَهُوَ مَلِيحٌ ، وَيُقَالُ لِلْبُرْذُونِ وَالْبُغْلِ وَالْحِمَارِ : فَارِهِ بَيْنَ الْفَرُوهِةِ وَالْفَرَاهِيَةِ وَالْفَرَاهَةِ ، وَالْجَمْعُ فَرِهَةٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبَةٍ ، وَفَرِهِ أَيْضًا مِثْلُ بَازِلٍ وَبَزَلٍ وَحَائِلٍ وَحَوْلٍ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَأَمَّا فَرِهَةٌ فَاسْمٌ لِلْجَمْعِ عِنْدَ سَيْبَوِيهِ وَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، لِأَنَّهُ فَاعِلًا لَيْسَ مِمَّا يَكْسَرُ عَلَى فَعْلَةٍ . قَالَ : وَلَا يُقَالُ لِلْفَرَسِ : فَارِهِ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْبُغْلِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَفِي التَّهْذِيبِ : يُقَالُ : بُرْذُونٌ فَارِهِ وَحِمَارٌ فَارِهِ ، إِذَا كَانَا سَيُورِينَ ، وَلَا يُقَالُ لِلْفَرَسِ إِلَّا جَوَادٌ ، وَيُقَالُ لَهُ : رَائِعٌ ، وَفِي حَدِيثٍ جَرِيحٍ دَابَّةٌ فَارِهَةٌ : أَيْ شَيْطَانَةٌ حَادَّةٌ قَوِيَّةٌ » اهـ بتصرف . وَالْجَمْعُ الْقِيَاسِيُّ لِفَارِهِ فَرِهِ مِثْلُ رَكْعٍ ، وَفَرِهَةٌ مِثْلُ سَكْرَةٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْقَامُوسِ

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده : الغزى : اسم للجمع . قال الشاعر (وهو امرؤ القيس)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكِلَ غَزِيَهُمْ وَحَتَّى الْحِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فعل بضمين ، كَبَزُلْ ^(١) وشُرُفْ ^(٢) ، تشبيهاً بفَعُول
للمناسبة له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين ، وأما الأجوف
نحو عَوِطْ ^(٣) وحَوِطْ ^(٤) ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان
واوه للاستئصال ، وأما عِيطْ بمعنى عَوِطْ فإنه من اليائي ، كسر الفاء لتسلم الياء كما
في بيض جمع أبيض

ويكسر على فعلاء ، كجهلاء وشُعراء ، تشبيهاً له بفَعِيل نحو كَرِيم وكَرَمَاء ،
ففعُل وفعلاء ليسا بمتمكنين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه باب آخر كما مر
وأكثر ما يجيء فعلاء في هذا الباب وغيره إذا دلَّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع غاز على غزاء - بالمد - مثل فاسق وفساق . قال تأبط شرا :

فَيَوْمًا بِغَزَاءٍ وَيَوْمًا بِسُرِيَةٍ وَيَوْمًا مِخْشَخَاشٍ مِنَ الرَّجُلِ هَيَضَلٍ
وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في
الأرض أو كانوا غزى - الآية) وقال الأزهري : رجل غاز من قوم غزى مثل
سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، وناد وندي ، وفاج
ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسبويه « اه عن لسان العرب بتصرف
(١) البزل - بضمين - : جمع بازل ، والبازل أصله الجمال إذا طلع نابه ،
وذلك إذا كان في السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ؛ إذا كان كاملاً ، على
التشبيه ،

(٢) الشرف - بضمين - : جمع شارف ، وهو من السهام العتيق ، ومن النوق
الهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شرف - كركع ، وعلى شروف
كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال :
عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح
سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال .

كجُهَلَاءَ وجُهَنَاءَ وشُجَعَاءَ ، ويحيى أيضاً فعلاً كثيراً جمعاً لفعيل بمعنى مُفَاعِل
كجُلَسَاءَ وحُلَفَاءَ

وجاء فاعل على فُعْلَانٍ أيضاً كَشُبَّانٍ ورُعْيَانٍ ، تشبيهاً بفاعل الاسم
كحُجْرَانٍ

وجاء على فِعَالٍ كَجِيَاعٍ ونِيَامٍ ورِعَاءٍ وصَحَابٍ ، وعلى فُعُولٍ كَشُهُودٍ وَحُضُورٍ
ورُكُوعٍ ، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُولٍ أيضاً

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك أغلبيته

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعِلٍ قياساً ؛ لِإِلْحَاقِهِمْ
غير العقلاء بالمؤنث في الجمع ، كما مر في شرح السكافية في باب التذكير والتأنيث ،
فيقال جَمَالٌ بَوَازِلٌ ، وأيامٌ مَوَاضٍ
وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه
فَوَاعِلٌ وفُعْلٌ بحذف التاء .

قال « المؤنثُ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ : نَحْوُ أَنْثَى عَلَى إِنَاثٍ ، وَنَحْوُ صَخْرَاءَ عَلَى
صَحَارَى ، وَالصَّفَّةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عَطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ
بَطْحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ ، وَفُعْلَى أَفْعَلٌ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ ؛
وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ »

جمع
ما آخره
ألف
التأنيث

أقول : اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو
فوقها ؛ فما ألفه رابعة : إذا لم يكن فُعْلَى أَفْعَلٌ ، ولا فَعْلَاءَ أَفْعَلٌ ؛ يَطْرُدُ جمعه بالألف
والتاء ، ويجوز أيضاً جمعه مُكْسَرًا ، لكن غير مطرد ، وتسكيره على ضربين :
الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على الازوم ،
فيقال في المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى في الاسم كَدَعَاوٍ ودَعَاوَى ، وفي الصفة فَعَالَى
بِالْأَلِفِ لا غير كَحَبَالَى وَخَنَائِي ، والألف في فعلى مبدلة من الياء على ما يحى ،

ويقال في المدودة فَعَالِي بِالْألف المبدلة وفَعَالٍ كجوارٍ في الأحوال الثلاث ، ويجوز فَعَالِي قليلا ، وهو الأصل كما يحىء بيانه ، والثاني : أن يجمع على فِعالٍ كإناث وعِطَاش وبِطَاح وعِشَار ، في أَثْنَى وَعَظْشَى وَبَطْحاءَ وَعُشْرَاءَ ^(١) ، وإنما يحىء هذا الجمع فيما لا يحىء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا إناث لم يقولوا أَنَاثَى ، ولما قالوا خِنَاثَى لم يقولوا خِنَاث ^(٢) ، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتدادا بآلف التأنيث للزومها ، فتجعل كلام الكلمة ، وأما حذفها في الجمع على فِعالٍ فنظرا إلى كون الـألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء ، فيجعل نحو عَظْشَى وبَطْحاء ^(٣) وَأَثْنَى كَقَصْعة وبرْمة ؛ فيكون عِطَاش وبِطَاح وإناث كَقَصَاع وبرَام ، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فَعْلَة وفَعْلَة السكونه أشبه بفَعَالِي الذي هو الأصل كما تقرر ، وحمل نحو نَفْسَاءَ وَعُشْرَاءَ على فُعْلَى فجمعا على فِعالٍ وإن لم يكسر فَعْلَة بضم الفاء وفتح العين على فِعالٍ ؛ لما قلنا من مناسبتة لفَعَالِي التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا ، ولم يجمع نحو نَفْسَاءَ الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الـألف كالخامسة بسبب حركة العين . كما عرفت في النسب في نحو حُبَارَى ^(٤) وَجَزَى ^(٥)

(١) العشراء من النوق : التي أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل : ثمانية أشهر ، وقيل : هي كالفساء من النساء .

(٢) حكى صاحب الفاموس أنه قد قيل : أَنَاثَى أيضا في جمع الأثْنَى كما حكى في اللسان أن خِنَثَى جمع على خِنَاث كإناث . وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر :

أَعْمَرُكَ مَا الْخِنَاثُ بَنُو قُشَيْرٍ بِنِسْوَانٍ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ

ولعل العذر للمؤلف في نفيه أن الجوهرى لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٣٦٥ من هذا الجزء)

(٥) جمزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر (ص ٣٩ من

هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فَعَلَى كَأَرْبَى ^(١) وَشَعْبَى ^(٢) وَلَا فَعَلَى كَلِمَرَطَى ^(٣) والدَقْرَى ^(٤) وَلَا فَعَلَاءَ كَالثَادَاءَ ^(٥) ، لَا عَلَى صِيغَةِ الْأَقْصَى وَلَا عَلَى فِعَالٍ ، وَلَوْ كَسَرْتَ فَالْقِيَّاسُ فِعَالٌ كَمَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ نَفْسَاءَ ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَى جَمْعُ الْجَمِيعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي الْوَصْفِ الَّذِي أَلْفَهُ مَقْصُورَةٌ قَلْبُ الْيَاءِ فِي الْجَمْعِ أَلْفًا دُونَ الْأَسْمِ كَمَا ذَكَرْنَا لِأَنَّ الْوَصْفَ أَثْقَلَ مِنَ الْأَسْمِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَالتَّخْفِيفُ بِهِ أَنْسَبُ ، وَالْأَلْفُ فِي الْأَسْمِ أَيْضًا أَكْثَرُ مِنَ الْيَاءِ ^(٦) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَلْفَ فَعَالَى فِي الْأَصْلِ يَاءٌ أَنَا لَوْ سَمِينَا بِحَبَالَى وَصَغَرْنَاهُ لَمْ نَفْعَلْ بِهِ مَا فَعَلْنَا بِحَبَارَى ، وَذَلِكَ أَنَا جَوَزْنَا هُنَاكَ حُبَيْرَى وَحُبَيْرًا ، كَمَا بَيْنَ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ ، بَلْ يَجِبُ هَهُنَا أَنْ نَقُولَ : « حُبَيْلٌ » بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْمُتَوَسِّطَةِ كَمَا نَقُولُ فِي تَصْغِيرِ جَوَارٍ وَمَسَاجِدَ عَالَمِينَ : جَوَيْرٌ وَمُسَيِّجِدٌ ، وَإِنَّمَا فَرَوْنَا فِي هَذِهِ الْجُمُوعِ مِنَ الْيَاءِ إِلَى الْأَلْفِ بِخِلَافِ نَحْوِ جَوَاءٍ فِي جَائِيَّةٍ ، تَطْبِيقًا لِلْجَمْعِ بِالْوَاحِدِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، أَعْنَى حَبَالَى وَجَوَاءٍ ، فَرَقًا بَيْنَ أَلْفِ التَّائِيْدِثِ وَغَيْرِهِ : مِنَ الْأَلْفِ الْمُتَقَلِّبَةِ كَمَا فِي مَلَهَى ، وَأَلْفِ الْإِلْحَاقِ كَمَا فِي

(١) الْأَرْبَى - بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ - : اسْمٌ لِلدَّاهِيَةِ

(٢) شَعْبَى - بَضْمُ فَتْحٍ وَآخِرُهُ أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ - : اسْمٌ مَوْضِعٌ بَعَيْنُهُ فِي جَبَلٍ

طِيٍّ ، قَالَ جَرِيرٌ يَهْجُو الْعَبَّاسَ بْنَ زَيْدِ الْكِنْدِيِّ

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَوْمًا لَا أَبْلَاكَ وَاعْتَرَابًا

(٣) الْمَرَطَى - بَفَتْحَاتٍ - : أَصْلُهُ ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ فَوْقَ التَّقْرِيبِ وَدُونَ

الْإِهْذَابِ ، وَقَدْ يُوصَفُ بِهِ ، فَيَقَالُ : فَرَسٌ مَرَطَى ، وَنَاقَةٌ مَرَطَى ، إِذَا كَانَتْ سَرِيعَةً .

(٤) الدَقْرَى : الرُّوْضَةُ الْحُسْنَاءُ الْعَمِيْمَةُ النَّبَاتِ

(٥) الثَّادَاءُ : الْمَرْأَةُ الْحَقَاءُ ، وَقِيلَ : الْأُمَّةُ ، قَالَ الْكَيْتُ :

وَمَا كُنَّا بَنَى ثَادَاءَ لَمَّا شَفِينًا بِالْأَسْنَةِ كُلِّ وَتَرٍ

(٦) يَرِيدُ أَنْ قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا فِي الْأَسْمِ أَكْثَرُ مِنْ بَقَائِهَا ، مَعَ جَوَازِ الْوُجُوهَيْنِ .

أُرْطَى^(١) ، وهذا كما يحىء في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائئة وشوَاء وإداوَة^(٢) وأداوَى ، بخلاف بَرِيَّةً وَبَرَايَا ، لما كان الألف في شائئة وإداوَة ثابتة كما في الجمع بخلاف بَرِيَّةً ، هذا ، وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ماجاء في ألف التانيث من قاب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مِدْرَى وَمَدَارٍ^(٣) وَمَدَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا في مَاهِي : مَلَاهٍ وَمَلَاهِي ، وفي أُرْطَى : أَرَاطٍ وَأَرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ماسمع

وأما ذو المدودة الرابعة فانه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فعآلى بالألف ، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألفه التي قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مَصَابِيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيمويه كما في حبلَى زِيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زِيدت في كِتَابٍ وَحِمَارٍ فاجتمع ألفان فحُرِكت الثانية دون الأولى ؛ لأنها المد كما في حِمَارٍ ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في الخارج ، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما في كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أُرْطَى : انظر (ج ١ ص ٥٧)

(٢) إداوَة : انظر (ج ١ ص ٣١)

(٣) مدرَى : انظر (ج ٢ ص ٤٠)

أعنى الألف ، ثم انقلبت ياء ، لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما يحىء في باب الإعلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا الأصل ، قال :

* لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَّ * رَيَّغْتَالُ الصَّحَارِيَّا * (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع للمطابقة كما في كَرَسِيٍّ وكراسيٍّ ، وأيضا الحذف في مثله تَسَبُّبٌ إلى جعل الياء ألفا كما كان ، وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكَرَائيسُ (٢) والْقَرَّاقِيرُ (٣) فيقولون : الكَرَّائيسُ والقَرَّاقِرُ فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أَثَافٍ (٤) وَعَوَّارٍ وكرَّاس

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٤)

(٢) الكَرَائيس : جمع كَرَّاس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض

معرب فارسيته بالفتح ، غيره لعة فعلا

(٣) القَرَّاقِير : جمع قَرَّاقِر - كعصفور - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة

خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأَثَافِي - بتخفيف الياء - : جمع أَثْفِيَة - بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها

فاء مكسورة فاء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي

ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أَثْفِيَت القدر - مثل أكرمتم ، وبعضهم

يقول : أثفت - بتضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت - بتشديد الثاء ،

وبعضهم يقول : آثفت على أفعول ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبته لها الحجارة

لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثناة ، وربما قالوا مؤثناة على الأصل

كما قال خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن * (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفية -

في أنافي وعواري وكراسي ، فيبقى إذن صحر كجوار سواء في جميع أحوالها ،
والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة ، وهي قلب الياء
ألفا لصيرورته كدعآو ، بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث ، فتقول :
صمَارِي وعَدَارِي وصلَاقِي^(١) ، ولا يجوز هذا في الإلحاق ؛ لاقول في حرباء :
حَرَائِي^(٢) ، بل يجب في مثله حَرَائِي ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لأن
جعلها ألفا إنما كان لتصيير الياء ألفا كما كان ، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها
لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسي جمع إنسي ككراسي جمع كراسي ،
وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظرائي جمع ظربان ،

وقد ألحق بباب صمَارِي وإن لم يكن في المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما

كقنلة - قلبت الياء ألفا لتحر كمها وانفتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤثقة -
بتشديد التاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثقة - كمكرمة : فوزن « أثنية » في
لغة من قال : ثقيت - أفعولة ، وفي لغة الباقين : : فعلية ، وأصلها على كل حال
أثوية ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلا في : جمع صلفاء ، وهي الأرض الغليظة الشديدة ، وقد ذكر في
القاموس أنه يقال في جمعة : صلافي - بكسر ما قبل آخره -

(٢) الحرباء : مسار الدرع ، وقيل : هو رأس المسار في حلقة الدرع ؛
قال لييد :

أَحْكَمَ الْجُنُثَى مِنْ عَوْرَاتِهَا كُلَّ حَرْبَاءَ إِذَا أُكْرِهَ صَلَّ
والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل :
هودوية نحو العظاءة (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بَخَاتَى ^(١) وَمَهَارَى ^(٢) ، فحوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أُثْفِيصَةٍ وَعَارِيَةٍ : أَثَاقِي وَعَوَارَى ^(٣) بالآف ، وألحق

(١) البخاتى : جمع بختى - ككرسى - قال في اللسان : « البخت والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب ، وهي الابل الخراسانية ، تنتج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ؛ وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إِنْ يَعِشْ مُصْعَبٌ فَإِنَّا بِخَيْرٍ قَدْ أَتَانَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرْجَى

يَهَبُ الْآلَفَ وَالْخَيُْولَ وَيَسْتَمِي لَبَنَ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَنْجِ
الواحد بختى ، جمل بختى وناقعة بختية ، وفي الحديث « فأتى سارق قدسرق بختية » ، البختية : الأنثى من الجمال البخت ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتى (بياء مشددة) غير مصروف ، ولك أن تخفف الباء فتقول : البخاتى (بكسر التاء) وقيل في جمعها : بخاتى (بفتح التاء) اه بتصرف

(٢) المهارى - بزنة الصحارى ، ويقال : مهارى بزنة الكراسى ، ومهار - كجوار - : جمع مهريه ، وهي الابل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف في اليمن (أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) العواري - بتشديد الياء ، وقد تخفف - : جمع عارية - مشددة أو مخففة - وهي اسم للشيء تستعيره من غيرك ، وكأن العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال في اللسان : « الأزهري : وأما العارية والاعارة والاستعارة فإن قول العرب فيها : هم يتعاورون العواري ، ويتعورونها - بالواو المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرتة الشيء أعيره إعارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبتة إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير في ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فتاوٍ وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جمل معنى وناقاة مُعَيِّمة
وجَمَال أو نوق مَعَاي^(١) وَمَعَايَا

وإنما أقيمت المقصورة الرابعة في التصغير بحالها نحو حَبِيلِي وقلبت في الجمع
الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ،
ولذلك قيل في التصغير : أُنِيْعَام ، وفي التكمير : أُنَاعِيم ؛ لأن بعض أبنية التصغير
تتم قبل الألف وهو فُعَيْل ، فجاز المحافظة على الألف التي هي علامة الجمع ،
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التانيث خامسةً فالممدودة يجوز جمع ما هي فيه بالألف
والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقَوَاصِع وخَنَافِس في
قَاصِمَاء^(٢) وخُنَفُساء ، وكذا قَرَائِث وبرَائِك وجلَائِل في قَرَبَاء^(٣) وبرَاءك^(٤) ،
وجَلُولاء^(٥)

وأما المقصورة كحَبَارَى فقال سيمويه : لا يجمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء ؛
إذ لو قالوا حَبَائِر وحَبَارَى كما قيل في التصغير حُبَيْرٌ وحُبَيْرَى ؛ لالتبس حَبَائِر
بجمع فعالة ونحوها ، وحَبَارَى بجمع فُعَلَى وفَعَلَاء ، وفي التعليل نظر ، لأن
حُبَيْرًا في التصغير يلتبس بنحو حُمَيْرٍ . وقَوَاصِع في الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبال

منه عارية فأعارنيها ، قال الجوهري : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار ؛
لأن طلبها عار وعيب « اهـ

(١) معاي : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب (أنظر
ص ١٤٧ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

(٣) أنظر (١ ص ٢٤٨)

(٤) أنظر (١ ص ٢٤٨)

(٥) أنظر (١ ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

في الموضعين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيديويه ، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَّارَى حَبَّارٌ وَحَبَّارَى ، كما في التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عَرَضَى ^(١) عَرَّاضِينَ ، وإنما لم يحز في نحو قريثاء وبركاء وجلولاء حذف المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والمدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عَرَّيْضِينَ في تصغير عَرَضَى بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُتَيْفَسَاءَ لكون الألف كالـكلمة المنفصلة كما في نحو بَعْلَبِكَ ، وإنما لم يحز خَمَفِسَاءَ وزَعَا فِرَّانَ كما جاز خُتَيْفَسَاءَ وَزَعِيْفِرَّانَ للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف اللفظي به أليق ؛ فلا يكاد يحىء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانقشاك ، كتاء التانث في نحو مَلَأْنِكَ

وإن كان الألف فوق الخامسة كما في حَوَلَايَا ^(٢) فالحذف لا غير ، نحو حَوَالٍ

وأما فُعْلَى فُعْلَى وفَعْلَاءَ فُعْلَى فلم يحكما أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء .

ولما كانا أكثر من غيرها طلب تخفيفهما فاقصر في فَعْلَاءَ على فُعْلَى إتباعاً لمذكره ، نحو أحر وأحرأ وأحرأ ، وفي الفُعْلَى على الفُعْلَى تشبيهاً لألفه بالتاء ؛ فالـكُتُبَى في السكُبَرَى كـأَعْرُفَ في العُرْفَةِ ، والفُعْلَى في الفُعْلَى غير فُعْلَى فُعْلَى شاذ ، كالرَّؤَى في الرؤيا ، خلافاً للفرأ

وكان حق رؤى ^(٣) أن يجمع على ربَّاب - بكسر الراء - لكنه قيل : رَبَّابٌ

(١) أنظر (١ ص ٢٤٥)

(٢) أنظر (١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩)

(٣) ربى - كحبل - : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضاً ،

والحديثة التاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والعقدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كَرُخَال ^(١) وتَوَام ^(٢)
وأرى أن صَحْرَاءَ [في الأصل فَعْلَاءُ أَفْعَلْ ؛ كأن أصله أرض صَحْرَاءَ :
أى في أولها صُحْرَاءُ ، كما تقول : حمار أصحر ، وأنان صحراء] ^(٣) فتوغل في باب
الاسمية ، فلم يجمع على فَعْلٍ ، بل على فَعَالٍ ، وكذا البطحاء أصله باب حَمَرَاءَ ،
ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي
في أبطح . كما اعتبر في أسود وأزرق ^(٤) ، بل يُصَرَّف ، وحتى لم يجمعها على
البُطْحِ ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاح ، وكذا حَرَمَى
في الأصل من باب عَطَشَى ، أعنى فَعَالٍ فَعْلَان ، من « حَرَمَتِ النعجة » إذا
اشتبهت البضاع ، فلم يمنع المعنى مجىء فَعْلَان منه لكانت تقول حَرَمَان وحَرَمَى
وإنما جمع فَعْلَان كَسَكْرَان على فَعَالٍ ، تشبيها للآلف والنون بالآلف
الممدودة ، فسكْرَان وسكْارَى كصحراء وصحارى

(١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهى
الأنثى من ولد الضأن ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقداح ،
(٢) التوام - كغراب - : اسم جمع واحده توعم ، وهو الذى يولد مع غيره
في بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التوام توائم . قال فى اللسان : « قال الأزهرى :
ومثل توام غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اهـ
(٣) هذه العبارة فى النسخ الخطية ، والموجود فى المطبوعات « وأرى أن صحراء
من باب حمراء فتوغل الخ »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ،
ويقال لأنثاه : أسودة ، نظرا لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ،
نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بأشباع الكسرة ، وتجمع الأسودة على
أسودات أيضا . والأرقام : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف
فسمى به أيضا

قال : « وَأَفْعَلُ : الْأَمَمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ نَحْوُ أَجْدَلٍ وَإِصْبَعٍ وَأُحْوَصٍ ،
 جَمْعُ أَفْعَلٍ عَلَى أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأُحَاوِصَ ، وَقَوْلُهُمْ حَوْصٌ لِلْمَسْحِ الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ ،
 وَالصِّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتَمَيِّزِهِ عَنْ أَفْعَلِ
 التَّفْضِيلِ ، وَلَا حَمْرَاوَاتٍ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ ، وَجَاءَ الْخَضِرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا ، وَنَحْوُ
 الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْأَفْضَلَيْنِ »

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحاوص ^(١) » جمع أحوص ، وأحوص فى الأصل من باب أحر حمراء ، فجمعه فُعْلٌ ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسما جاز جمعه على أفاعل كإفعل
 الاسمى ، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظرا إلى الأصل ، وعلى أَفْعَلُونَ إذا كان علما
 للعاقل ، وعلى أَفْعَلَاتٍ إذا كان علما للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحر على حمران وحمر » الوصف إما أن يكون [على] أفعل
 فعلاء ، وأفعل فُعْلَى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو
 « مررت برجل أحر » أى برجل أحمر ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ،
 كما مر فى بابه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعل
 التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أحر إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق
 فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمي بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر
 ابن كلاب ، وجمعوا على الأحاوص ، نظرا لما عرض من الاسمية ، وقد قيل :
 أحاوصة - زيادة التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل
 كل واحدا حوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع
 الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

بعد العالمية ^(١) والمطرود في تكسير أفعال فعلاء وفي مؤنثه فعل ، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح ١ ص ٦٠) « وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد » وقول الرضى في شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعالمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعالمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعالمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف . قوله : « في حكم الواحد » يعنى في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، في حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العالمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة ، فإذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت معزواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضافه وهو العالمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريدا إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العالمية أيضا ، لكنهم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها في الأغلب مجردة

الضرورة الشعر . ويجوز ، فُعْلَانُ أيضا كثيرا كسُودَانِ وبيضان
قوله : « ولا يقال أحمران لتمييزه عن أفعل التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه
من جمع التصحيح في شرح الكافية ^(١) ويجوز أفعْلُون وفَعْلَاوَات لضرورة
الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمر و ، و قليلا ما يلحق ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع
العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر
لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش في كتاب الأوسط : إن خلافه في
نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف ، هذا كله
في أفعل فعلاء ، وكذا فعْلان فعلى ، وأما أفعل التفضيل نحو أعلم : فانك إذا سميت
به ثم نكرته : فإن كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيوويه
الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا
خلاف من الأخفش كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر
كما يعمل أفعل فعلاء ، فإذا تجرد من من التبس بأفعل الاسمي الذي لا معنى للوصف
فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعل فعلاء ، فثبتت عمله
في الظاهر قبل العالمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في
بيان كونه موضوعا صفة ، فإذا اتصل أفعل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه
معنى التفضيل الذي هو وصف

وأما الثاني : فانما وافق الأخفش سيوويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه
إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعل التفضيل
من حيث المعنى الوضعي ، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر
بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعني من ، بخلاف باب أحمر لعريه عن
العلامة الدالة على الوصف » اهـ

(١) قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « وأما الخاص من شروط
الجمع بالواو والنون فشيئان : العالمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العالمية فمختصة
بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ

حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(١)

وفعلان فعلى وما يستوى مذكروه ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تقوم ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صبغة مخصوصة لكل منهما كغير وأتان ، وجل وناقعة ، وحصان وحجراة ؛ ويستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس ، هذا هو الغالب في الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا في كليهما نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضيل وسكران وسكرى في الصفات ، وكامرى وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ؛ فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء وفعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحرون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ؛ بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع »

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم السكيت بن زيدى الأسدى وامرأته ، و « بنات » فاعل وجدت ، و « حللائل » جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و « أحمرين » جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً

قوله « وجاء الخضرَاوات الغلبة اسماء » غلب الخضرَاوات في النباتات التي تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً ، ويجوز في نحو أرمل^(١) وأرملّة أرملون وأرملات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

جمع فعلان
اسم وصفة

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شَيْطَانٍ وَسَلَاطِينٍ وَسَرَاحِينٍ ، وَجَاءَ سِرَاحٌ ، الصِّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانٍ عَلَى غِرْصَابٍ وَسَكَارَى ، وَقَدْ ضَمَّتْ أَرْبَعَةٌ كَسَالَى وَسُكَارَى وَعُجَالَى وَغِيَارَى »

أقول : كل اسم على فَعْلَانٍ مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كَوَرَّشَانٍ^(٢) وَالسَّبْعَانِ^(٣) وَالظَّرَبَانِ^(٤) ، يجمع على فعّالين ؛ إلا أن يكون علماً مرتجلاً ، كَسَلْمَانٍ وَعُثْمَانٍ وَعَفَّانٍ وَحَمْدَانٍ وَعَظْفَانٍ ، وذلك لأن التفسير في المرتجل مستغرب ، بخلافه في المنقول ؛ إذ له عهد بالتفسير ، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التانيث . كما مر في التصغير ، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صَحَارٍ » مع كونها أصلاً للألف والنون للضرورة اللبثية إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى خلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل في التصغير « صَحِيرَاء » لما لم

(١) الأرملة : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والانتى أرملة - بالتاء قيل : الأرملة خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ الذِّكْرُ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة (انظر ج ١ ص ١٩٩)

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه (انظر ج ١ ص ١٩٨)

(٤) الظربان : دويبة منتنة الريح (انظر ج ١ ص ١٩٨) وانظر أيضاً

(ص ٩٧ من هذا الجزء)

يكن مثل تلك الضرورة تمام بناء فُعِيلٌ قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظُرِبَان »
في التصغير ، و « ظرايين » في الجمع ، ولله حافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا
في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سلاطين » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظُرِبَان « ظُرِبِي » أيضاً كحِجَلِي في جمع حَجَل ،
ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرها ، وإنما جاء في سِرْحَان ^(١)
وضِبْعَان ^(٢) سِرَاح وضِبَاع تشبيهاً بغيرئَان وغيَرَاث .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَان بفتح الفاء سواء كان له
فَعْلِي ، كسكران وسكري ، أو لم يكن ، كندَمَان وندَمَانَة ؛ جاز جمعه وجمع
مؤنثه على فَعَالِي ، وكذا فَعَال ؛ لمشابهة فَعْلَان لَفَعْلَاء بالزيادتين والوصف ،
وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَان فَعْلِي ولا في فَعْلَان فَعْلَانَة ، وقد
يجمع في فَعْلَان فعْلَانَة بينهما كندَامِي وندَام ، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما
كما ذكرنا ، ففَعْلِيل بِطَاح دون بَطَاحِي ، وصَحَارِي دون صِحَار ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فَعْلَان بالضم كعُرْيَان ومُخَصَّن ^(٣) ؛ لم يجمع على
فَعَالِي ؛ لأن فَعْلَاء بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَان به ، فقالوا في
خُمَصَان وخُمَصَانَة « خِمَاص » تشبيهاً بغيرئَان وغيَرَاث ^(٤) ، وقال بعض العرب

(١) السرحان : الذئب (انظر ص ١ ص ٢٠١)

(٢) الضبعان - بكسر فسكون - الذكور من الضباع ، والأنثى ضبع - كعصيدة -

وضبعانة - كسر حانة - وضبعة ، وقيل : لا يقال : ضبعة ، وجمع الضبع أضبع
وضباع ، وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات

(٣) الخمصان - بضم فسكون - : الضامر البطن ، وهي خمصانة - بالطاء -

قال الراجز :

أَعْجَبَ بِشَرِّ حَوْرِيٍّ فِي عَيْنِي وَسَاعِدُ أَيْضُ كَاللَّجِينِ

وَدُونُهُ مَسْرَحَ طَرْفِ الْعَيْنِ خُمَصَانَةٌ تَرَفُلُ فِي حِجْلَيْنِ

(٤) الغرثان : الجائع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجائع أشد الجوع ،

« خُمْصَانُونَ وَخُمْصَانَات » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكرة ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدْمَانُونَ وَنَدْمَانَات » .

وأما فَعْلَان فَعَلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا في أفعل فعلاء ، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية ^(١) .

ولم يحىء في عُرْيَان عَرَا ، اكتفاء بعُرَاة جمع عَارٍ ؛ لأن العُرْيَانَ والعَارِي بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم في جمع بعض فَعْلَان الذى مؤنثه على فَعَلَى خاصة ، وهو فى كُسَالَى وَسُكَارَى أرجح من الفتح ، وإثما ضم فى جمع فَعْلَان خاصة لكون تكسيه على أقصى الجوع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسى عما كان ينبغى أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنعم جمع المؤنث جمع المذكر فى ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم فى قَدَامَى الطير : أى قَوَادِم ^(٢) ريشه ، وفى أُسَارَى ، جمع قَادِمَة وأسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتها لما كان ينبغى أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم فى غير ما ذكرنا ،

والفعل غرث - كفرح - والأنثى غرثى - كسكرى ، وغرثانة - كندمانه
انظر (ح ١ ص ١٤٤) وانظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء)

(١) قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التى تتعلق بهذا عن شرح الكافية
(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهى أوائل ريش الجناح مما يبلى رأسه ، ثم المناكب ، وهى اللاتى تليها إلى أسفل الجناح ، ثم الخوافى ، وهى التى بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهى التى تلى الخوافى ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات فى مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال فى الواحدة : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا
فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كَرَبَابٍ وَقَوْمٌ وَرَهْطٌ وَنَفَرٌ ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عَجَالِي ليس جمع فعلى على توفية حروفه ، وعَجَالِي بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كَقِلَاصٍ فِي قَلُوصٍ ، والثاني كَقِلَاصٍ ، حذف الزائد في عَجَلِي فبقى عَجَل جمع ، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التانيث في الأخير ، وأما ألف عَجَالِي بالفتح فليست للتانيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التانيث كما تقدم ، فالألف في عَجَالِي بالضم مجلوبة للتانيث كما في ضَمَنِي وَزَمَنِي ^(١) جمع ضَمِنَ وَزَمِنَ ، قال السيرافي : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندي

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة ، بل في المَفْصَل أن بعض العرب يقول : كُسَالِي ، وَسُكَارِي ، [وَعُجَالِي] وَغِيَارِي ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر ، وقد ذكر في الكشف في قوله تعالى : (ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا) أنه قرئ ضِعَافِي وَضِعَافِي كَسَكَارِي وَسُكَارِي ^(٢)

جمع سائر
الصفات

قال : « وَفِعْلٌ نَحْوُ مَيَّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَحَيَادٍ وَأَيْنَاءٍ ، وَنَحْوُ شَرَّابُونَ وَحَسَّانُونَ وَفَسِّيْقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتَعْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَاوِيرُ وَمَلَايِينُ [وَمَيَّامِينُ] وَمَشَائِيمُ وَمَيَّاسِيرُ وَمَقَاطِيرُ وَمَنَّاكِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ »

أقول : اعلم أن فيعلاً بكسر العين لا يجيء إلا في المعتل العين كسَيِّدٍ ، وبفتحتها لا يجيء إلا في الصحيح كَصَيِّقَلٍ وَحَبْدَرٍ ، إلا حرفاً واحداً ، قال :

(١) انظر (ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء)

(٢) في الكشف (ح ١ ص ١٦٢ طبع بولاق) : « قرئ ضِعَافًا ، وَضِعَافِي ،

وَضِعَافِي نَحْوَ سَكَارِي وَسُكَارِي » اهـ ، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ * (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص
فَعْلَةٌ المضموم فاءه بجمع الناقص ، كَقَضَاةٍ ، وفَعْلَةٌ بفتح الفاء في غيره ككَفَرَةٍ
وَبَرَرَةٍ ؛ ومذهب الفراء أن وزن مَيَّتٍ فَعِيلٌ ككَرِيمٍ ، والأصل مَوِيَّتٍ ،
أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء
لإتباعهما وسكون الأول ، وطَوِيلٌ عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيًا على
فِعْلٍ مُعَلٍّ فإنه لا يُعِلُّ بالقلب ، نحو سَوِيْقٍ (٢) وَعَوِيْلٍ (٣) وَحَوِيْلٍ (٤)
وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء في قضاة : إنه في
الأصل مضعف العين نحو كَفَرٍ ، وأصله قُذِيَ ، فحذف التضعيف وعوض عنه
التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فَعِيلًا بنحو
أَهْوَنَاءٍ وَأُيُنَاءٍ ، في هين وبين ، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فعيل ،
وقال سيبويه : إنما جُمِعَا على أفعلاء لمناسبة فيعمل لفعيل في عدد الحروف ، كما
حمل في سادة وحياد على فاعل نحو بَرَرَةٍ وصيام ، وفي أموات وأكياس
وأقوال جمع قِيلٍ (٦) مخفف قِيلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فأنظره (١٥٠ ص)

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْـ رَمِّ جَرْمٍ وَمَا جَرْمٌ ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يُخَفَّفُ فَيَعْمَلُ بِحَذْفِ الْعَيْنِ فِيصِيرُ كَفَعْلٍ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ ، وَكَذَا نَحْوَ مَيِّتٍ وَسَيِّدٍ وَلَيْنٍ وَهَيْنٍ ، وَمَنْ قَالَ فِي جَمْعِ قَيْلٍ أَقْيَالٍ فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وَأَصْلُ فَيَعْمَلُ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ : فِي الْمَذْكُورِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ، وَكَذَا إِذَا خَفَّفَ بِحَذْفِ الْعَيْنِ ، نَحْوَ الْمَيْتُونَ وَالْمَيْتَاتِ ، وَيَجْمَعُ الْمَذْكُورَ وَالْمُؤَنَّثَ مِنْهُ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَمْوَاتٍ فِي جَمْعِ مَيِّتٍ وَمَيِّتَةٍ ، كَمَا قِيلَ أَحْيَاءُ فِي جَمْعِ حَيٍّ وَحَيَّةٍ ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ : أَنْقَاضٌ فِي جَمْعِ نَقْضٍ ^(١) وَنَقْضَةٌ ، وَأَنْضَاءُ فِي جَمْعِ نِضْوٍ ^(٢) وَنِضْوَةٌ .

وَجَاءَ رَيْضٌ ^(٣) لِلْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ سِوَاهُ ، حَمَلًا عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَرْوُضَةٍ .

الْمَلِكُ الْأَعْلَى ، وَأَصْلُهُ قِيلَ - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَسِيدٍ - يُخَفَّفُ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ ، وَأَصْلُ اسْتِثْقَاةٍ مِنَ الْقَوْلِ . سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا يَشَاءُ فَيَنْفَعُ مَا يَقُولُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَقْوَالٍ نَظْرًا إِلَى أَصْلِهِ ، وَعَلَى أَقْيَالٍ نَظْرًا إِلَى لَفْظِهِ ، وَعَلَى مَقَاوِلٍ وَمَقَاوِلَةٍ وَكَأَنَّهُمْ فِي هَذَيْنِ جَمَعُوا مَقُولًا لِسُكُونِهِ بِمَعْنَاهُ . قَالَ لَبِيدٌ :

لَهَا غَلْلٌ مِنْ رَازِقٍ وَكَرْسُفٍ بِأَيِّمَانٍ عُجْمٍ ! يَنْصُفُونَ الْمَقَاوِلَ
وَقَالَ الْأَعَشَى :

ثُمَّ دَانَتْ بَعْدُ الرَّبَابُ وَكَانَتْ كَعَذَابِ عُقُوبَةِ الْأَقْوَالِ
(١) التَّقْضُ : الْمُنْقُوضُ مِنَ غَزَلٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَالْمَهْزُولُ بِسَبَبِ السَّيْرِ نَاقَةٌ أَوْ جَمَلًا

(٢) النِّضْوُ : حَدِيدَةُ اللَّجَامِ ، وَسَهْمٌ فَسَدَ مِنْ كَثْرَةِ مَا رُمِيَ بِهِ ، وَالثُّوبُ الْخُلُقُ ، وَالْمَهْزُولُ مِنَ الْبَلِّ وَغَيْرِهَا

(٣) الرِّیْضُ - كَسِيدٌ - : النَّاقَةُ إِذَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ عَهْدِهَا بِالرِّیَاضَةِ ، وَهِيَ صَعْبَةٌ بَعْدَ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « الرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ : الَّذِي لَمْ يَقْبَلِ الرِّیَاضَةَ » ، وَلَمْ يَمُهِرِ الْمَشِيَّةَ ، وَلَمْ يَذَلْ لِرَاكِبِهِ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَالرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْإِبِلِ
(ج ٢ - ١٢)

قوله « شَرَّ ابْنِ وَحْشَانُونَ » ^(١) بضم الفاء وفتحها ، وَحْشِيْقُونَ ، أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالالف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمسابتها مفعلاً : لفظاً بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تكسر ، وإنما قالوا في عَوَّار ^(٢) وهو الجبان : عَوَّارٍ ، لجره مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عَوَّارة ؛ لأن الشجاعة والجلب في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال ، فشبهوا عَوَّاراً ضد الذلول ، المذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراعي :

فَكَانَ رَيْضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا كَانَتْ مُعَاوَدَةَ الرَّكَابِ ذُلُولاً

قال : وهو عندي على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة « أه

(١) حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن ، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه في معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعاً ، وتقول للأنثى : حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبغ العدواني :

كَأَنَّنا يَوْمَ قَرَرْنَا إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قِيَامًا بَيْنَهُمْ كُلُّ فَتَى أَبْيَضَ حُسَانًا

وقال الشماح :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَاطْغَبِيَّةُ عَطَلًا حُسَانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْ جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ

قال سيديويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهري : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواور ، في الشعر ، قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه :
وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاطٍ بَلَوْتُنِي وَتَمَّتْ مَقَامًا لَمْ تَقْمُهُ الْعَوَاوِيرُ

وعواویر بكَلَّاب^(١) وكلايب ، وكذا فعل كزُمِّل^(٢) وجَبَّأ^(٣) وفَعَّيَل^(٤)
كزُمِّل وسُكِّيت^(٥) . مثالا مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجتمعان إلا
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذي على مفعَل
كَهْدَاء^(٥) ومِهْذَار^(٦) ، أو على مفعِيل كمَحْضِير^(٧) ومِعْطِير^(٨) ، أو على
مِفْعَل كَدْعَس^(٩) ومِطْمَن^(٩) ، أو على فَعَال كصَنَاع^(١٠) وحَصَان^(١١) ، أو على

(١) الكلاب : المهماز ، وهو الخديدة التي على خف الرأض ، ويرادفه
كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :
وَلَا وَابَيْكَ مَا يَغْنَى غَنَائِي مِنْ الْفَتِيَانِ زُمِّلُ كَسُولُ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :
مَاعَابَ قَطُّ إِلَّا أَتَيْمٌ فَعَلَّ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّاءُ بَطْلَا
وقال مفروق بن عمرو الشيباني :

فَمَا أَنَا مِنْ رَبِّ الزَّمَانِ بِجَبَّاءٍ وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَهِ بِبِئَاسٍ
(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخيل الذي يحىء في آخر

الحلبة من العشر المدودات (انظر ص ٢٨٢ ج ١)

(٥) المهذاء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذي لا يعبا به

(٧) المحضير : الكثير الحضر - بضم فسكون - ، والحضر : ارتفاع الفرس

في العدو

(٨) المعطير : الكثير التعطر

(٩) المدعس - كمنبر - : الطعان : أى الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآلة

التي يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الحاذق . يقال : رجل

صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ١ ص ١٩٧)

(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء ؛ إذا كانت عفيفة

فِعَالٌ كِهَجَانٌ ^(١) ، أو على فَعُولٌ كَصَبُورٌ ، فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شيء منها جمع السلامة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تسكير فِعَالٍ وفَعَالٍ وفَعُولٍ صفات ، وأما تسكير مَفْعَالٍ ومَنْفَعِيلٍ فعلى مفاعيل كمقاليات وماشير في مَقَالَتٍ ^(٢) ومُشِيرٍ ^(٣) ، وجمع مَفْعَلٍ مفاعيل كمداعس في جمع مدْعَسٍ ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضْرُوبُونَ ومَكْرَمُونَ ومَكْرَمُونَ » أى : كل ماجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متروجة أيضاً . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتَزَنٌ بَرِيمةٌ وَنُصْبِحُ غَرْنِي مِنْ حُورِمِ الْغَوَافِلِ
وقال الآخر :

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ
ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأة محصنة
(١) انظر (ص ١٣٥ من هذا الجزء)

(٢) المقالات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر :
(ويقال : هو كثير) :

بَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مَقَلَاتٌ نَزُورٌ
قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :
وَجَدِي بِهَا وَجْدٌ مَقَلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَى مُحِبُّ فَوْقَ مَا أَجِدُ
وأقلت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(٣) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول : ناقة مئشير وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالة من الأشر ، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشئوم وميمون مَلَأَ عَيْنَ وَمَشَائِمُ^(١) وَمَيَّامِينَ^(٢) ، تشبيهاً ، بِمُغْرُودٍ^(٣) وَمُهلُولٍ^(٤) ، وكذا قالوا في مَكْسُور : مكاسير ، وفي مَسْلُوخة : مساليلخ ، وقالوا أيضاً في مَفْعِلِ المذكر كهُوسِر ومَفْطِر ، وفي مَفْعَلِ كَمُنْكَر : مَيَّاسِير^(٥) ومَفْطِير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم : جمع مشئوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غَرَابُهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمين وهو البركة ، تقول : رجل أَيْمَنَ وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمين الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون ، ويمين الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا الأيمن على أيامن ، قال خرز - كعمر - بن لوزان - كعدنان - :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمٍ

فَإِذَا الْأَشَائِمُ كَالْأَيَّامِ مِنَ وَالْأَيَّامِينَ كَالْأَشَائِمِ

(٣) المغرود : ضرب من الكمأة (انظر ص ١٨٧)

(٤) الماهول : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التي قبل الطرف مزيدة للشباع كما قالوا في طوايق وخواتيم - على رأي - (انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء) وكلمة مياسير تحتل غير ما ذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله إن كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمته ؛ الثاني : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى اليسر عند غير سيبويه (انظر ص ١٧٤) وجمع المصدر جائز إذا أريد به الأنواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَّاسِيرُ

ضعفها في نحو معاليم جمع مُعَلِّمٍ ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياسُ التصحيح ، والأغلب في المُفْعِلِ المختص بالمؤنث النجود عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مَفَاعِلٍ كالمطافِلِ والمَشَادِنِ ^(١) والمرَاضِعُ ؛ لما مر في شرح الكافية في باب المذكر والمؤنث ، وقد يحىء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتَلٍ ومُتَلِيَةٌ لتي يتلوها ولدها ، وكلبة مُجَرٍّ ومُجَرِّيَةٌ لتي لها جَرٌّ ، وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التانيث ولام الكلمة في المنون ، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : (وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ) وقال : —

٦٥ — * حَيَّ النَّحْلُ فِي أَلْبَانِ عُودٍ مَطَافِلِ * ^(٢)

قال « وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ قِيَاسًا ، وَنَحْوُ قِرَاطِسٍ عَلَى قِرَاطِسٍ ، وَمَا كَانَ عَلَى زَيْنَتِهِ مُلَحَقًا أَوْ غَيْرِ مُلَحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرَى مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْ كَبٍ وَجَدُولٍ وَعَشِيرٍ وَتَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ وَقِرَواحٍ

تكسير
الرباعي
والمشبه به

(١) المشادين : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وصدره قوله :

* وَإِنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَدَّلِيْنَهُ *

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعود : جمع عائد وهي الحديثة النجاج من الأبل والظباء . والمطافل : جمع مطفل وهي التي معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضا كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هي حلاوة العسل مشوبا بألبان الأبل الحديثة العهد بالنجاج والتي خلفها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعول إذا كان وصفا لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضا — وهو من قصيدة الشاهد السابق ويلىه في ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارٍ حَدِيثٌ نَجَاجُهَا تَشَابُ بِمَاءٍ مِثْلُ مَاءِ الْمَفَاصِلِ

وَقَرَطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَازِيَةٍ وَأَشَاعَةٍ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَالْمَنْسُوبِ «
أقول « قوله جعفر وغيره » أى : غير هذا الوزن من أوزان الرباعى
كِدَرِهم وَزِيرِج وَبُرْثُنْ وَقَمْطَرُ وَبُرْقع^(١) ، على قول الأخفش ، جميعه على
فَعَالٍ ، سواء كان للقلّة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحذف من حروفه الأصلية شئ حتى
يرد بسببه إلى جمع القلّة ، وأما ذو التاء من الرباعى فثقل : يكسر فى الكثرة
على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلّة يجمع جمع السلامة بالالف والتاء ، نحو
جَمَاحِمَ وَجُمُجُمَاتٍ فى جُمُجُمَةٍ ، وكذا ماهو على عدد حروفه من ذى زيادة
الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ ومكّارم وأنملة وأنملات
وأنامل

قوله « ونحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف
مد كمُصْفُورٍ وَقِرْطَاسٍ وقنديل ، فإنك تجمعهم على فماليل

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سواء
كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدُولٍ وَكَوْثَرٍ ، أو لا كَتَنْضُبٍ^(٢) ،
وهذا القول منه تجوز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا
يقال : تَنْضُبٌ على زنة جَعْفَرٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ،
وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما مر فى صدر الكتاب^(٣) ،
لكن يتجوز تجوزاً قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها (ح ١ ص ٥١)

(٢) التنضب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهِق تألفه الخرابى ،

أنشد سيويه للنابغة الجعدي :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِي غَادَرَتْ ضُحِيًّا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبٍ

(٣) انظر (ح ١ ص ١٢ وما بعدها)

جَدُولٌ وَكَوْثَرٌ عَلَى زَنْةِ جَعْفَرٍ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ حِمَارًا عَلَى زَنْةٍ قِمَطَرٌ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُلْحَقًا بِهِ

قوله « ملحقاً » يعنى نحو كَوَثَرٌ وَجَدُولٌ وَعِثِيرٌ ^(١)

قوله « أو غير ملحق » يعنى نحو تَنْضُبٌ وَمِدْعَسٌ

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون

للالحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقاً بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد

الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازاً عن مثل

فَاعَلَ وَفَعَالَ وَفَعُولَ وَفَعِيلَ ، فإن هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة ، وليست

للالحاق ، وإنما احتراز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيروها قد لا يكون

كتكسیر الرباعى : بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وَقِرْوَاحٌ ^(٢) وَقُرْطَاطٌ ^(٣) ومصباح » يعنى هذه الأمثلة تكسيروها

كتكسیر الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو قِرْطَاسٌ ، وإن لم تكن رباعية ،

وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى المزد فى حرفان أحدهما حرف لين رابعة

مدة كانت نحو كَلُوبٌ وَكِلَابٌ ^(٤) وَإِصْبَاحٌ وَإِجْفِيلٌ ^(٥) وَأُمْنُودٌ ^(٦) ، أو

(١) العثير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين

بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره

(٢) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم ،

والجمل يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة

المساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء

(٣) القرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهية ، وما

يوضع تحت رحل البعير (انظر ص ١٧)

(٤) قد مضى قريباً شرح الكلوب والكلاب فانظره فى (ص ١٧٩ من

هذا الجزء)

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شيء ، وهو

أيضاً الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المسنة

(٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كَسَنُور^(١) وَسُكَيْت ، وعلى ما قاله سيبويه في تصغير مُسَرُّول^(٢)
مسيريل ينبغي أن يكسر إذا كسر على مساريل ، وكذا في كَسَنُور كناهير^(٣)
كما يقال في تصغيره : كَنَيْهَر ، ولو قال « ونحو قِرْواح وقُرْطاط ومصباح
كَقِرْطاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة
كَجَمْر أو معها كَقِرْطاس يجري مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوْ كَب إلى
قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْواح إلى مِصْبَاح بما
يوازن الرباعي مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة^(٤) وأشاعثة^(٥) في الأعجمي والمنسوب » اعلم أن
كل جمع أقصى واحدُه مُعَرَّب كَجَوْرَب^(٤) أو منسوب كأَشَعَثِي^(٥) فانهم ياجتونه
الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثاني فوجوبا ، وذلك نحو مَوَازِجَة^(٦)

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) انظر ح ١ ص ٣٥٢٥٠

(٣) الكسَنُور - كسفرجل - : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر

الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهبية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعث ، والأشعث المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم

من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي ، وابنته جعدة بنت

الأشعث هي التي سمت الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه ، وكانت زوجته

فخرضا معاوية على ذلك

(٦) الموازنة : جمع موزج - ككوتر - وهو الخف ، فارسي معرب ، والجمع

موازج ، وموازجة ، ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد

أكثر هذا الضرب الأعجمي مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه ، وأصل الموزج

بالفارسية « موزه »

وَصَوَالِجُهُ ^(١) وَطَيَّالِسُهُ ^(٢) وَجَوَّارِبُهُ فِي الْمَعْرَبِ ، وَقَدْ جَاءَ كَيَالِجُ ^(٣)
وَجَوَّارِبُ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ كَالْمَسَاجِدِ ، وَنَحْوِ أَشَاعَتِهِ وَمَهَالِبِهِ ^(٤) وَمَشَاهِدِهِ ^(٥)
فِي الْمُنْسُوبِ ، وَاحِدُهَا أَشْعَثِيٌّ وَمُهَاجِيٌّ وَمَشْهَدِيٌّ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَجْمَةُ وَالنَّسَبَةُ فِي
بَرَابَرَةٍ جَمْعُ بَرَبَرِيٍّ ، وَسَيَابِجُهُ جَمْعُ سَيْبَجِيٍّ ، عَلَى وَزْنِ ذَيْلِيٍّ ، وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ
الْهِنْدِ يَبْذَرُقُونَ الْمَرَاقِبَ ^(٦) فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يُقَالُ « سَابِجٌ » بِأَلْفٍ كَخَاتَمٍ ،

(١) الصَوَالِجَةُ : جَمْعُ وَاحِدِهِ صَوَلَجٌ وَصَوَلْجَانٌ وَصَوَلْجَانَةٌ ، وَهُوَ الْعُودُ
الْمَوْجُ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ : الصَوَلْجَانُ : عَصَا يُعْطَفُ
طَرَفُهَا بِضَرْبِهَا السَّكْرَةَ عَلَى الدُّوَابِّ ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَّ طَرَفُهَا خَلْقَةً فِي
شَجَرَتِهَا فَهِيَ مُحِجَنٌ ،

(٢) الطَيَّالِسَةُ : جَمْعُ طَيْلِسَانَ - بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - وَطَيْلِسٌ أَيْضًا -
كَزَيْنَبٍ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ أَسْوَدٌ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وَجَاءَ فِي جَمْعِهِ
طَيَّالِسٌ أَيْضًا

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : السَّيْبِجَةُ : مَكْيَالٌ ، وَالْجَمْعُ
كَيَالِجٌ وَكَيَالِجَةٌ أَيْضًا ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ » اهـ ، وَقَالَ فِي الشِّفَاءِ (ص ١٩٣ طَبْعَةُ
الْوَهْبِيَّةِ) : « كَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلَقَةٌ ، وَكَيْلَكَةٌ ، وَجَمْعُهُ كَيَالِجٌ وَكَيَالِجَةٌ » اهـ

(٤) الْمَهَالِبَةُ : جَمْعُ مَهْلَبِيٍّ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةً - وَهُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْمَهْلَبِ ،
وَالْمَهَالِبَةُ فِرْقَةٌ نُسِبَتْ إِلَى الْمَهْلَبِ ابْنِ أَبِي صَفْرَةَ

(٥) الْمَشَاهِدَةُ : جَمْعُ مَشْهَدِيٍّ ، وَهُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْمَشْهَدِ ، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْ
الشَّهَادَةِ : أَيْ الْحُضُورِ ، شَعْنَاهُ مُحَضَّرُ النَّاسِ . وَمَشَاهِدُ مَكَّةَ : الْمَوَاطِنُ الَّتِي
يُحْضَرُهَا النَّاسُ

(٦) يَبْذَرُقُونَ الْمَرَاقِبَ : أَيْ يَخْفَرُونَهَا ، وَصَنِيعُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي أَنْ
السَّيَابِجَةُ بَيَاءٌ مَثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي شِفَاءِ الْغُلِيلِ (ص ١٢٠ طَبْعَةُ
الْوَهْبِيَّةِ) وَفِي سَبِيحِهِ (ج ٢ ص ٢٠١) وَصَنِيعُ الصِّحَاحِ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَبَابِجَةٌ - بَيَاءٌ
مَوْحِدَةٌ - قَالَ فِي (س ب ج) : « وَالسَّيَابِجَةُ قَوْمٌ مِنَ السِّنْدِ كَانُوا بِالْبَصْرَةِ جَلَاوِزَةً
وَحَرَّاسَ السِّجْنِ ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ وَالنَّسَبِ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَفْرُغٍ الْحَمِيرِيُّ :

وَطَمَاطِيمَ مِنْ سَبَابِجِ خُزُرٍ يُبْلِسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقَيُّودَا » اهـ

والثاء عند سيديويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حذفت فيه لكون أقصى الجموع ثقيلاً لفظاً ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال : « والسباجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبدقونها ، واحد هم سبيجي (ياء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هيمان :

لَوْ لَقِمَى الْفِيلُ بِأَرْضِ سَابِجَا أَدَقَّ مِنْهُ الْعُنُقُ وَالْذَوَارِجَا

وإنما أراد هيمان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيدة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السباجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرة ، فظن هيمان أن كل شيء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا » اهـ

ونحن ننقل لك عبارة سيديويه في هذا الموضوع ، فإن جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال (٢ ص ٢٠١) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرتة على مثال مفاعل . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك موزج وموازجة ، وصولج وصوالجة ، وكريج وكراججة ، وطيلسان وطيلاسة ، وجورب وجواربة ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا : كيالجة ، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كملك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسباجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة إنما يعنى البربريين والسبيجين كما أردت بالمسامعة المسمعين ، فأهل الأرض كالحي » اهـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ماهو خفيف ، والتاء أخف من الياء
المشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما
جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزمتم في جمع
المنسوب ، بل هي فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء في أقصى
الجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَعَّاجَةٌ في ^(١) جَعَّجَاتٍ ، والأصل
ججاجيج ، والتاء في زَنَادِقَةٍ ^(٢)

(١) الججاجاج : السيد السمع ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : ججاجج أيضا ،
وجمع الأول ججاججة وججاجيج أيضا ، وجمع الثاني ججاجج لا غير ، وقد
يجمع الججاجاج على الججاجج كما جمع المفتاح على المفاتيح ، وكما قالوا : طوابق
في جمع طاباق : قال في اللسان : « والججاجج السيد السمع . . وفي حديث
سيف بن ذي يزن

* بِيضٌ مَعَالِمَةٌ غُلِبَ جَعَّاجَةٌ *

جمع ججاجاج ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وججاججت المرأة : جاءت بججاجاج ،
وججاجج الرجل : ذكر ججاجاجا من قومه . قال :

* إِنَّ مَرْكَ الْعِزِّ فَجَعَّجِجٌ بِجُشْمٍ *

وجمع الججاجاج ججاجج ، وقال الشاعر :

مَاذَا بِيَدُرٍ فَأَلْعَمَنُ قَلِي مِنْ مَرَازِبَةٍ جَعَّاجِجٍ

وإن شئت ججاججة ، وإن شئت ججاجيج ، والهاء عوض من الياء
المحدوفة ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان « اه بتصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من
يظن الكفر ويظهر الايمان ، قال في شفاء الغليل (ص ١١٢) : « الزنديق
ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزندقي : أي شديد
البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامة : ملحد ، قالوا : دهرى (بفتح الدال
نسبة إلى الدهر ، وكانهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذا أرادوا

وفَرَازَنَة ^(١) يجوز أن يكون بدلًا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء في زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيوييه ، وقال أبو حاتم : هو فارسي معرب « زنده كرد » : أى عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشي : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندق : أى نظار في الأمور ، وقال غيره : معرب « زند » : أى الحياة ، وقيل : هو معرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل في العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذي ظهر في أيام قباد بن فيروز ، وقال الجوهرى : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفي القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفي المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانية والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اهـ ؛ وقال المسعودي في مروج الذهب : « وفي أيام مانى ظهر اسم الزندقة الذى أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أنام زرادشت بكتابتهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد في شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التأويل الذى هو الزند قالوا : هذا زندي ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم » اهـ (انظر ح ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء)

(١) قال في اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه فرازين » اهـ . وقال في القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اهـ وليس في اللسان ولا في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا ياباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان في جمع جحجاح (انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء)

وزنادقة ، وفرازنة ، وأن تكون دليل العجمة .

وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأكيد الجمعية ، نحو ملائكة وصياقلة^(١) وقشاعة^(٢) ، كما تكون في غيره من الجموع نحو حجارة وعمومة ، والتاء في « أناسية » ، قيل : عوض من إحدى^(٣) ياءى أناسى ، قال تعالى : (وأناسى كثيرا) وقيل : لتأكيد الجمعية كما فى ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان ، فحذفت الألف والنون فى الجمع ، كما يقال فى زعفران : زعافر ، وقيل فى جمع المنسوب نحو أشاعة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست فى واحده الياء ؛ بل التاء فى الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعث على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [الأ كبر] ، كما قيل فى إلياسين^(٤)

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويجلوها . يفعل . من الصقل

(٢) القشاعة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسد . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافى : « فى هذا الجمع وجهان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون ، والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكانهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى فى تفسير سورة الصافات : « إل ياسين لغة فى إلياس

والأشعرون^(١) : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسيناء وسنين : وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبيين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس » اه . وقال الشهاب : قوله « كسيناء وسنين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في الكشف لافى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للغاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقة عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما فاته من العالمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل ، فلا اعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة . وهذا ليس منه . وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يحمل لام الياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن يعيش في شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسى فبخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والنصب كما قيل أعجمين في أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للالاس لما مر » اه

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفردة أشعري ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري ، قال في القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اه وتقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين . فان

وفي هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا يطرد ذلك في المنسوب إلى المكنان ، نحو
المشاهدة والبَعَادَة ^(١) ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ،
مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُفْعَلَسٌ
وقَلَنْسُوَة ^(٢) وَحَبَنْطَى واستخرج وغير ذلك ، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ
وَمُخْرَجٌ واحْرَجْتُمَا ؛ ما حذفت في التصغير سواء : بأن تَحْلِي الفُضْلَى من الزوائد
وتحذف غيرها مما يَحُلُّ وجوده ببناء مَفَاعِل ومَفَاعِيل ، وإن لم يكن لإحداها
الفضل كنت مُخَيَّرًا كما في أَرْضَى ^(٣) وَحَبَنْطَى ، كما فعلت في التصغير سواء ،
ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير .

قال « وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهٌ كَتَصْغِيرِهِ يَحْذَفُ خَامِسِهِ » .
أقول : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف
حرف أصلي منه ؛ ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جمع
الخماسي

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون
جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين
فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغاددة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر في شرح « مقنسس » (١ ص ٥٤) وانظر في « قلنسوة »

(١ ص ٦٨) وأنظر في « حبنطى » (١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٣) أخطأ المؤلف في جعل « أَرْضَى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين
ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه : أهو الهمزة
أوله فيكون على أفعل ، أم الألف التي في آخره فيكون على فعلى ، كما
سيأتى قريباً في باب ذى الزيادة ، وانظر (١ ص ٥٧) تجد المؤلف نفسه قد
ذكره في الثلاثي الذى زيد عليه حرف واحد لاحاقه بالرباعي

كلامهم ، لكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتوه أو كسرتوه ؟ قالوا :
كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَخَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبِنٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَكَمَاءٌ وَكَمْ ، وَجَبَّاءٌ وَجَبَّءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذي يقع على القليل واستتير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيصُ على المفرد جى ، فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا في شرح الكافية حاله (١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد : إما ر وإما تقديرأ ، فالمغايرة الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايرة المقدرة كهجان وفلك ، ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ؛ والثاني أن للجمع واحداً من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل بعير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحده في النسب مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ

ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه : « ويخرج عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفردة : إما بالتاء نحو تمرة وتمر ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تدل على آحاد ، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو مثني أو جمعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة فان قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمع مكسّر واحد ذو التاء ، وقولهم فاسد من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ، ونزید علیه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرّتين والتمرّات ؛ وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة أو تمرّتين وعاملت رومياً أو روميين جازلك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يحز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بل قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معني الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم ؛ وعند الاخفش جميع أسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجمال وبقار وركب جمع خلافاً لسيبويه ، وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كبقار وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يحىء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التنكير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعلات ولا المشهورة فيه كفعللة نحو نسوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع « اهـ »

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالاً على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ المجموع المعروفة في باب الجمع ، ويكون البتة مغايراً في اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان المجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمعي فإنه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرّد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر ^(١) ، ولا يجوز رجالٌ فاضل ؛ وأما المعنى فلو قوّم المجرّد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد يحىء شىء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالكلم والأكم ^(٢) ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنتين والأكثر ، لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ، لأن معناها مختلف ، فإن عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ، والثالث أن اسم الجنس مذكّر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين : الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بقى أنه قد يقال : إن من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعباديد وشمايط وعبايد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التى ليس لها آحاد من لفظها ؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التى ذكرت وما أشبهها لا بد أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) يقال : قعر النخلة فانتعرت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

(٢) الأكّم : الموضع المرتفعة ، واحده أكمة

فنقول : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعه بالالف والتاء ، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو نَمْلَةٌ ونَمَل ، وَنَمَلَات .

ثم هذه الأسماء في الثلاثي : إما فَعْلٌ كَتَمَرُ وطَاحَ وَنَحَلَ وَنَمَلَ وَبَهَمَ ^(١) ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، نحو بَهَمَةٌ وَبِهَامَ وَطَلَحَةٌ وَطِلَاحَ ، تشبيهاً بِقَصْعَةٍ وَقِصَاعَ ، وقد قال بعضهم : صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ ، تشبيهاً بِمَائِنَةٍ وَمُؤُونٍ وَبَذَرَةٍ وَبُذُورٍ ^(٢) ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعَالٍ كخِيَامٍ ^(٣) وَرِيَاضٍ ^(٤) ، وكذا الناقص ، نحو صِعَاءٌ في جمع صَعَوَةٍ ^(٥) ، وليس التاكسير فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرد .

وإما فِعْلَةٌ بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَةٌ بفتحها : في أن المجرد للكثرة والالف والتاء للقلة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ كسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ ، تشبيهاً بِكِسْرَةٍ وَكَسَرٍ ، وتقول في الأجوف : تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَات . وإما فَعْلَةٌ كدُخْنَةٍ ^(٦) ودُرَّةٍ وَبُرَّةٍ ، وقد يحى في ذى تائه فُعْلٌ كدُرَّرَ وَثُومٌ ، تشبيهاً بِغُرْفٍ .

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر في مائة وبرة (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهى كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من

عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهى مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ،

والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، وريضان أيضاً ، وأما روض فهو

اسم جنس

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما

الصعو فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه في المناطق الحارة ويؤكل

وإما فَعْلَةٌ كَبَقْرَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، كَمَا كَامَ
وَيَمَارَ وَحِدَاثٌ ^(١) ، تشبيهاً بِالرَّحْبَةِ وَالرَّحَابِ ^(٢) وعلى أَفْعُلَ كَأَكْمَرٍ ، وعلى
أَفْعَالٍ كَأَجَامٍ ^(٣) وأشجار ، والتكسير في ناقصه قليل نادر ، كَحَصَاةٍ وَقَذَاةٍ ^(٤) ،
وقد جاء في أَضَاةٍ ^(٥) إِضَاءٍ ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فَعْلَةً بسكون العين
والمجرد بفتحها ، نحو حَلَقَةٌ ^(٦) وَفَلَكَةٌ ^(٧) ، والجنس حَلَقَ وَفَلَكَ ، قال :
خففوا الواحد بتسكين العين لما أُلْحِقَ الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو نَمَرٍ

(١) الحداث : جمع حدة - بفتحات - وهى الصغيرة الفتية من الناس والدواب
(٢) الرحاب : جمع رحبة - بفتحات - وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها
المكان المتسع
(٣) الآجام : جمع أجمة - بفتحات - وهى الشجر الكثير الملتف ، وجمعت
على أجم - بضمتين - أيضاً ، واسم الجنس أجم - بفتحتين ،
(٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو ما يقع فى العين وفى الشراب ، قالت الحنساء :
قَذَى بَعَيْنِكَ أَمْ مَالَعَيْنِ غَوَّارُ ؟ أَمْ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟
وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت
الحصاة على حصى - كدلى ،

(٥) الاضاة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على
أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،
(٦) الحلقة : كل شئ مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد
اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :

أَقْسِمُ بِاللّهِ نُسَلِمُ الْخَلْقَةَ وَلَا حُرِيْقًا وَأُخْتَهُ الْخُرْقَةَ

وانظر فى تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٧) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ،
وهى كالرحا ، والفلك - بفتحتين - اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ،
والجمع فلاك ، كصحفة وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب ، وحكى عن أبي عمرو في ذى التاء حَلَقَةٌ بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلَقَةٌ بسكون العين وحَلَقَ بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تسكير ؛ فيكون كِبْدَرَةٌ وبَدَرٌ ، وتقول في الأجوف : هامة وهامات ^(١) وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فِعْلَةٌ كسبِيقَةٍ وكَلِمَةٌ ، وإما فِعْلَةٌ كعَنْبَةٍ وحِدَاةٌ ، وإما فَعْلَةٌ كسَمْرَةٍ ، وهو أقل من باب كَلِمَةٍ وَعَنْبَةٍ ، وإما فَعْلَةٌ بضميتين كهُدْبَةٍ ^(٢) وبُسْرَةٍ ^(٣) ، وهو أيضا قليل ، وإما فَعْلَةٌ كعُشْرَةٍ ^(٤) ورُطْبَةٍ ، ومن الناقص مُهَامَةٌ ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهَامٌ ، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء .

وفي غير الثلاثي نحو نَعَامٌ ونَعَامَةٌ ، وَسَفَرَجَلٌ وَسَفَرَجَلَةٌ . وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث متصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلَفَاءٌ ^(٥)

(١) الهامة : رأس كل شيء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هام ، قال ذو الاصميص :
يَا عَمْرُو : إِنْ لَا تَدَعُ شَتْمِي وَمَنَعَصِي أُضْرِبُكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ اسْقُونِي
(٢) الهدبة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة الهدب . وهو شعر أشجار العينين

(٣) البسرة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يصير رطبا ، والغض من كل شيء
(٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويخشى في الخاد
(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلفة

وَطَرَفَاءُ ^(١) وَبُهْمَى ^(٢) ؛ فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرَفَاءُ واحدة ، وَحَلَفَاءُ واحدة ، وَبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكى بُهْمَاءُ ؛ وهو عند سيديويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ؛ فبُهْمَى عنده منون منصرف ، وَبُهْمَاءُ ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرَفَةٌ وقَصَبَةٌ بتحرريك العين ، واختلفوا في الحلفاء فقال الأصمعي : حَلَفَةٌ بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرَفَةٌ ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حَلَا في وَحَلَا في . وإنما قالوا في أَرْضَى وَعَلَقَى : أرطاة وعلقات ^(٣) لأن ألقمهما للإلحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون على ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : علقى واحدة كقصباء واحدة

والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سبحانه ، يعنى جملة ، كالتمر والتماح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، ففي اللفظ أيضاً يُقَدَّم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليمهم ، بل هو للمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الأزهري : الحلفاء نبات أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والحوص ينبت في مغايص الماء والنروز ، قال سيديويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى (١) الطرفاء : شجر ، وذكر في القاموس أن واحده طرفة وطرفة

— بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (١٥ ص ٤١)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسفين ولينة ولبن وقائسوة وقلنس وبرة^(١) وبري

وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياسا ، إلا في المصادر ، نحو ضربة وضرب ، ونصرة ونصر ؛ لما مر
والشهور في كمأة^(٢) وفقعة^(٣) وجبأة^(٤) أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(١) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة : نبات ينقب الارض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدها كم على غير القياس ، وهو من النوار ، فإن القياس العكس : والجمع أكمؤ ، وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيوييه : ليست الكمأة بجمع كم ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة وحده : كمأة للواحد وكم للجميع ، وقال منتجع : كم للواحد ، وكمأة للجميع ، فمر رؤية ، فسألاه ، فقال : كم للواحد ، وكمأة للجميع ، كما قال منتجع . وقال أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون واحداً وجعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيوييه » اهـ

(٣) قال في اللسان : « الفقع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأة وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بَلَدٌ يَبْرُ الْفَقْعُ فِيهَا قِنَاعُهُ كَأَبْيَضَ شَيْخٍ مِنْ رِفَاعَةِ أَجْنَحُ

وجمع الفقع - بالفتح - فقعة مثل جبء وجبأة ، وجمع الفقع - بالكسر - فقعة أيضاً ، مثل قرد وقردة ، وفي حديث عائكة قالت لابن جرموز : يا ابن ققع القرد ؛ قال ابن الأثير : الفقع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقرد : أرض مرتفعة إلى جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الفقع يطلع من الارض فيظهر أبيض ، وهو ردى ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أفقع وفقوع وفقعة ، قال الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ أُنْ أَوْبَرٍ وَالْغُرُودِ وَالْفَقْعَةِ

اه كلامه

للفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر في شرح الكافية

قال « وَتَحْوُ رَكْبٍ وَحَاقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتَوَامٍ لَيْسَ اسْمُ الْجَمْعِ

يَجْمَعُ »

أقول : الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسم الجنس ، والذي يذكره في هذا

الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس : « الفقع ، ويكسر : البيضاء الرخوة من السكأة ، جمعه كعنبه ويقال للذليل : هو أذل من فقع بقرقرة ، لأنه لا يمتنع على من اجتناه » اه ، ولم ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة ، كما أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو فقعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون جمعا لا اسم جنس ، فإن كان مفردة بالكسر كان قياسا ، وإن كان مفردة بالفتح كان شاذاً مع كونه جمعا كما يأتي في جبء وجبأة .

(١) الجبء - بفتح فسكون - السكأة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة بيضاء كأنها كم ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبه ، مثل فقع وفقعة ، قال سيبويه : « وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعلة (بكسر ففتح) وأما الجبأة (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كم وكأة ، لأن فعلا ليس مما يكسر على فعلة (بفتح فسكون فيهما) ، لأن فعلة ليس من أبنية الجموع وتحقيره جبيئة على لفظه ، ولا يرد إلى واحد ثم يجمع بالالف والتاء ، لأن أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اه كلامه ، وقال في القاموس : « الجبء : السكأة ولائكة ، وتقير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأة كقردة ، وجبأ كنبأ » اه ، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا . والحاصل أن نصوص أهل اللغة تدل على أن الجبء - بفتح فسكون - مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسي ، لأن فعلا - بفتح فسكون - لا ينقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما جبأة بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ

«الواحد والمثنى والمجموع ؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراذه جواز تذكير ضميره ، قل :

٦٦ - * مَعَ الصُّبْحِ رَكَبَ مِنْ أَحَاظَةٍ مُجْفِلٌ ^(١) *
وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ - * أَخَشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِبًا ^(٢) *

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى الطويلة المعروفة بلامية العرب ، وصدره قوله :

* فَعَبَّتْ غَشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا *

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلتها .
والعب : شرب الماء بلام مص ، وفعله عب يععب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه القطاة . والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشاً : أى في الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الفجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فاذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته ، فكأنه قال : عبت عباءة عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا فى البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من الأزد فى اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا فى قوله « مجفل »
(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبله قوله :

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْلٌ وواحد اسم فاعِل كصَحَبَ وشَرِبَ في صاحب وشارب فهو جمع تسكير واحدُه ذلك الفاعل ؛ فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُور ؛ فتقول في تصغير رَكَب وسَفَر : رُوَيْكَبون وسُوَيْفَرون ، كما يقال : رجُلون ودُويَرَات ، في تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

* أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا *

رَدَّ عَلَيْهِ .

واعلم أن فَعَلًا في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَأَسَ وكتَبَ في جالس و كاتب ، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن السكواة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كمء كَرَكَبَ إلى رَاكَب ؛ فعلى هذا لا يقع كَأَمَةٌ على القليل والكثير كَثَمَرٌ ، بل هو مثل رجال في المعنى ، ومثله فِقْعَةٌ وَقَفَّعَ وَجِبَاءٌ وَجَبَّ (١) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صُحْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظئر (٢) وَجَامِلٍ في جَمَل (٣)

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظِلِّ ضَاحِيَا بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبَعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنيئا به حريصا عليه ، وكل يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أهوال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان بعينه بقاء كإنا يقعان فيه ، فالباء في قوله « بعصبة » بمعنى في . و « من ماليا » يتعلق بينته . واسم الحصنين في الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى . والفواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظُؤَار : اسم جمع واحد ظئر ، وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر (٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الخطيئة :

وسرّة في سرى^(١) وفرّه في فاره وغزى في غاز وتؤام في تؤام^(٢) وغيب
وخدم وأهب في خادم وغائب وإهاب، وبعّد في بعيد، ومشىوخاء ومعيوراء ومأتوناء
في شيخ وعير وأتان، ومعين وكليب في معز وكلب، ومشىخة في شيخ، وعمد
في عمود، كل ذلك جمع مكسر؛ إذ هي مثل ركب وسفر ونحوها؛ لأن للجمع
من تركيبه لفظا يقع على مفردة.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون
من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها
ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو ركب مُسرّع، وبمجيء التصغير على
لفظها، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغَنَم والإبل والخيل
والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف في أنها اسم جمع، وليست بجمع، و
في الأصل في القائم كالركب في الراكب؛ إذ الرجال قَوَّامُونَ على النساء، وأكثر
هذا النوع: أي الذي لم يأت له من لفظه واحد، مؤنث

شواذ
الجمع

قال: «وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيعَ وَأَهَالٍ
وَلِبَالٍ وَحَمِيرٍ وَأُمْكِنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا»

أقول: أعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

فَإِنْ تَكَ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَمَلٌ مَا يَهْدُ اللَّيْلَ سَمِيرُهُ
ويقال: الجمال جماعة الإبل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابي: الجمال
الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال
المؤلف

(١) السرة: اسم جمع واحده سرى، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر في شرح فرّه وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر في شرح

كلمة تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يحىء عليه الجمع
فأراهط جمع رهط ، وكان ينبغي أن يكون جمع أرهط ، قيل : وجاء
أرهط ، قال :

٨٦ - * وَفَاضِحٌ مُفْتَضِحٌ فِي أَرْهَطِهِ ^(١) *

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس ^(٢) بواطل ، وأحاديث : جمع حديث ^(٣) ،

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد
بعينه ، ولم تقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن
الأراهط في نحو قول الحماسي :

يَا بُؤْسَ لِّلْحَرْبِ أَلَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَحُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل
أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة :

* وَهُوَ الذَّلِيلُ نَفَرًا فِي أَرْهَطِهِ *

وهذا يرد على أبي على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير
وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون
جمع أبطولة كأحدوثه وأكرومة ، قال في اللسان : « والباطل تقيض الحق ،
والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب
سيبويه ، وفي التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل
أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اهـ

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع
على حدث - كسر - أو على حدثان - كرغمان - وقياس الأحاديث أن تكون
جمع أحدوثه ، وقد وردت الأحدوث بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسَهَا إِذَا مَا انْقَضَتْ أَحْدُوْتُهُ لَوْ تُعِيدُهَا

وأعاريض : جمع عروض^(١) ، وأفاطيع : جمع قطع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهالة ، وكذا قياس ليال أن يكون جمع ليالة ، ومثله في التصغير لييلية ، قيل : وقد جاء في الشعر :

* في كلِّ يومٍ ما وكلَّ ليالة^(٢) *

وهو غريب

وكذا قياس الأراضي^(٣) أن يكون جمع أرضاة ، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومعيز وضين ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنية الجموع ، فهو اسم جمع كركب وفرهة^(٤) .

وعند سيبويه أيضاً فعال من أبنية الجموع ، خلافاً لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فعل كظوار^(٥) في ظئر ، وفعل كرخال في رخل^(٦) ، قال

(١) الأعاريض : جمع غير قياسي للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر ، وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعا لأعراضة أو إعرضة أو أعرضة ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٧٣) : « والعروض ميزان الشعر ، وهي مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعاريض على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعرضا في معنى عروض ولم يستعمل » هـ ، وانظر (ص ٢٥٨)

(٢) قد سبق شرح هذا البيت في (ص ٢٧٧) فارجع إليه

(٣) الأراضي : جمع أرض جمعا غير قياسي ، وقياسه أن يجمع على أرض ،

ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضي أن تكون جمعا لأرضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء) (٥) انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٦) الرخال : اسم جمع واحد رخل - ككتف - ورخل - كهجل -

وهو الأنثى من أولاد الضأن .

« وَتَوَّامٌ فِي تَوَّامٍ شَاذٌ » وعند غيره هو اسم الجمع .
 وَأَمَكُنْ وَأَزْمُنْ فِي جَمْعِ مَكَانٍ وَزَمَانٍ شَاذَانِ ، كَمَا تَقْدُمُ ، وَكَذَا مَحَاسِنُ
 وَمَشَابِهُ جَمْعِ حُسْنٍ وَشَبَّهِ ، وَكَذَا أَكْرَعُ ^(١) فِي كُرَاعٍ ، وَكَذَا دَوَانِيقُ
 وَخَوَاتِيمُ ^(٢) وَزَوَارِيقُ فِي دَانِقٍ وَخَاتِمٍ وَزَوْرَقٍ ^(٣) ، وَالْقِيَاسُ تَرَكَّ الْيَاءُ ؛
 فَالشَّدُوذُ فِي هَذِهِ إِشْبَاعُ الْكُسْرِ ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
 مِنَ الْمَذَكَّرَاتِ الَّتِي لَمْ تَجْمَعْ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، كَجَمَالٍ ^(٤) سَبَحَلَاتٍ وَرَبْحَلَاتٍ ^(٥)
 وَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وَلَمَّا قَالُوا فَرَّاسَنَ ^(٦) وَجَوَالِيقَ ^(٧) لَمْ يَقُولُوا فَرَّسِنَاتٍ

(١) الْأَكْرَعُ : جَمْعٌ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ لِلْكُرَاعِ - كَغُرَابٍ - وَهُوَ مِنَ الْبَقَرِ
 وَالغَنَمِ بِمَنْزِلَةِ الْوُظَيْفِ مِنَ الْفَرَسِ ، وَهُوَ مُسْتَدَقُّ السَّاقِ ، وَهُوَ أَيْضًا أَنْفٌ يَتَقَدَّمُ
 مِنَ الْجَبَلِ ، وَطَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ أَيْضًا ، وَاسْمُ يَجْمَعُ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ ، وَالْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ
 كُرْعَانٌ وَأَكْرَعَةٌ - كَغُرَبَانٍ وَأَغْرَبَةٌ - وَكَأَنَّهُمْ جَمَعُوا كُرَاعًا عَلَى أَكْرَعَةٍ ثُمَّ جَمَعُوا
 الْأَكْرَعَةَ عَلَى أَكْرَعٍ ، فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، كَمَا قَالُوا فِي أَرَاهُطَ : إِنَّهُ جَمْعُ أَرَهْطَ ،
 وَقَدْ جَمَعُوا بِالْفِعْلِ كُرَاعًا عَلَى أَكْرَعٍ فِي قَوْلِهِمْ : أَكْرَعُ الْجُوزَاءِ ، يَرِيدُونَ أَوَاخِرَهَا ،
 فَلَا يَمْتَنِعُ إِذْنُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْرَعُ جَمْعًا لِلْأَكْرَعِ

(٢) انْظُرْ (ص ١٥١ ، ١٥٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ)

(٣) الزَّوْرَقُ : السَّفِينَةُ الصَّغِيرَةُ

(٤) السَّبَحَلَاتُ : جَمْعُ سَبَحَلٍ - كَقَمْطَرٍ - وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ بَعِيرٍ ، وَضَبٌّ ،
 وَجَارِيَةٌ ، وَسَقَاءٌ

(٥) الرَّبْحَلَاتُ : جَمْعُ رَبْحَلٍ - كَقَمْطَرٍ - وَهُوَ التَّامُّ الْخَلْقُ مِنَ النَّاسِ وَالْأَبِلِ ،
 وَيَقُولُونَ : جَارِيَةٌ رَبْحَلَةٌ ، إِذَا كَانَتْ طَوِيلَةً جَيِّدَةً الْخَلْقِ

(٦) الْفَرَّاسَنُ : جَمْعُ الْفَرَسَنِ - كَالزَّبْرِجِ - وَهُوَ مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْخُفِّ مِنَ
 الدَّابَّةِ (انْظُرْ > ص ٥٩)

(٧) الْجَوَالِيقُ ، وَالْجَوَالِقُ أَيْضًا : جَمْعُ جَوَالِقٍ - بَضْمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ اللَّامِ
 أَوْ كَسْرُهَا ، وَبُكْسَرُ الْجِيمِ وَاللَّامِ جَمِيعًا - وَهُوَ وَعَاءٌ مِنَ اللَّبَدِ ، وَقَدْ نَصَّ فِي اللِّسَانِ
 عَلَى مَوَاقِفَةِ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ حَيْثُ قَالَ : « وَلَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ جَوَالِقٍ : جَوَالِقَاتٍ ،

ولا جَوَالِقَاتٍ ، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكرير ، نحو
يُونَانَاتٍ فِي يُونَانَ ، وهو عمود^(١) الخيمة . مع قولهم يُونُ ، وإنا جمع بالألف
والتاء في مثله مع أنه ليس بقياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجيء التكرير ، وامتناع
الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريبٌ من ذلك نحو الأرضين والأعزِينَ والتَّشْبِينَ^(٢) ، ونحو ذلك من
المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجيء جمع لا واحد له أصلاً ، لا قياسي ولا غير قياسي ؛ كعَبَائِدٍ
وعَبَائِد^(٣) ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطاً في شرح الكافية في باب الجمع ،
فليرجع إليه .

« قَالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِبَ وَأَنَائِمَ وَجَمَائِلَ وَجَمَالَاتٍ وَكَلَابَاتٍ
وَبُيُوتَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَجُزُرَاتٍ »

أقول : أعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيديويه وغيره ،
سواء كسرتة أو صححته ، كأكالب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز ،
فلو قلت أفلسات وأذليات في أفلس وأدل لم يجوز ، وكذلك أسماء الأجناس
كالتمر والشعير لا تجمع قياساً ، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس ، فلا يقال الشُّتوم
والنُّصُور في الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ،
وكذا لا يقال الأبرار في جمع الأبر ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أن
يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق » اه وفي القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء
فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ١٢٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء)

٦٩ — * بَأْعَيْنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَدَى * (١)

وقد سمع في أفعل وأفعل وأفعل كثيرا ، كالأيدى والأيدى والأوطب والأوطب (٢) والأسقية والأساقى (٣) ، مشبه بالأجدل والأجدل (٤) والأنملة والأنمل ، وقالوا : الأقوال والأقويل ، والأسورة والأسورة ، (٥) والأنعام والأنعيم (٦) وقالوا في الصحيح : أعطيات (٧) وأسقيات كأتملات ، وجمعوا

(١) لم تقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أولاخو عليه . والأعينات : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقذى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قذى من باب فرح .

(٢) الأوطب : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الجذع فما فوقه ، وجمع الأوطب الأوطب ، وقد أنشد سيدي به :

* تُحَابُ مِنْهَا سَمَّةُ الْأَوَاطِبِ *

(٣) الأسقية : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجدعت (انظر ص ٥٢ من هذا الجزء) والأساقى جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات ، (٤) الأجدل : الصقر ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به

قال الشاعر

كَأَنَّ بَنَى الدَّعْمَاءِ إِذْ لِحَقُّوا بِنَا فِرَاحَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَازِيَا
(٥) الأسورة : جمع سوار - بضم السين وكسر ها - وهو حلقة من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن ، والأساور جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساورة ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرئ (فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسَاوِرَةً مِنْ ذَهَبٍ) . وانظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٦) الأنعام : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل (٧) الأعطيات : جمع أعطية ، وهو جمع عطاء بالمدة والفقر ، والعطاء : الشيء المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا (ج ٢ - ١٤)

أيضاً فعلاً على قَعَائِل كَجَالِ وَجَائِلِ وَشَمَائِلِ ، وصحوه كِكَلَابَاتِ وَرَجَالَاتِ
وَجَمَالَاتِ ، وقالوا في فَعُول نحو بَيُوتَاتِ ، وفي فُعْل نحو جُزُرَاتِ ^(١) وَحُمَرَاتِ
وَطُرُقَاتِ ، وفي فُعْل نحو عُوذَاتِ ^(٢) وَدُورَاتِ جمع عَائِد وَدَار ، وإنما جمع
الجمع بالآلف والتاء لأنَّ المكسر مؤنث ، وقالوا في فُعْلَانِ فعالين كَمَصَارِينِ
وَحَشَاشِينَ جمع مُصْرَانِ جمع مُصِيرٍ وجمع حُشَّانِ جمع ^(٣) حُشٍّ ؛ فهو كسلطان
وسلاطين ، ولا يقاس على شيء من ذلك

التقاء
الساكنين

قال : « التِّقَاةُ السَّاكِنَيْنِ يُتَفَرَّرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقًا ، وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ
لَيْنٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوِ خُوَيْصَّةٍ وَالضَّالِّينِ وَنُمُودَ الثَّوْبِ ، وَفِي نَحْوِ مِمٍّ وَقَافٍ
وَعَيْنٍ مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرَكِيبِ ، وَقَفًا وَوَصْلًا ، وَفِي نَحْوِ آخُسْنُ عِنْدَكَ
وَآيُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؛ اِلِّلْتِبَاسِ ، وَفِي نَحْوِ لَا هَا اللَّهُ وَإِىَ اللَّهِ جَائِزٌ ، وَحَلَقَتَا
الْبِطَّانُ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفاً] صحيحاً لا يمكن
التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَةٍ غير مُشَبَّعة على الأول منهما ، فيحسب
المستمع أن الساكنين التقيا ، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً ؛ فإذا تَفَطَّنَ
كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرٌ بِشْرٌ بُسْرٌ ،
حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتى بعدها بالراء
الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتنفطنه بعد تثبتك وتأنُّك فيما تتكلم به ، وإذا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو
البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على
جزائر أيضاً

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع عائذ (انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خَلِيتَ نَفْسَكَ وَسَجَّيْتَهَا وَجَدْتَ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَأْتِجِيءُ فِي النُّطْقِ بِالسَّا كُنِ الثَّانِي
الْمُسْتَحِيلَ بِحَيْثُ بَعْدَ السَّا كُنِ الْأَوَّلِ مِنْ بَيْنِ الْحَرَكَاتِ إِلَّا إِلَى الْكُسْرَةِ ، وَإِنْ
حَصَلَ لَهَا هَذَا الْمَقْصُودُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا فَرَضْتَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ
تَرِيدُ النُّطْقَ بِهَا سَا كُنَّا ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِيءُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا
مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَيُوجَدُ فِي الْفَارْسِيَّةِ كَقَوْلِهِمْ شَتَّابٌ وَسَطَّامٌ ؛ وَجَدْتَ مِنْ نَفْسِكَ
أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِذَلِكَ السَّا كُنِ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ ، حَتَّى
كَأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ حَدِيثِ النَّفْسِ ، فَلَا يَدْرِكُهَا السَّامِعُ ، ثُمَّ تَجْهَرُ بِالْحَرْفِ السَّا كُنِ
فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَيَتَحَقَّقُ لَكَ أَنَّ إِزَالََةَ كَلْفَةِ النُّطْقِ بِالسَّا كُنِ بِالْكَسْرِ ،
سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ السَّا كُنِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي آخِرِهَا أَوْ فِي وَسْطِهَا ؛ مِنْ طَبِيعَةِ
النَّفْسِ وَسَجَّيْتَهَا إِذَا خَلِيتَهَا وَشَأْنَهَا

فَظَهَرَ لَكَ أَنَّهُمْ لَا يَسَبِّبُ كُسْرَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَجْتَلِبُوهَا دُونَ غَيْرِهَا ،
وَلَمْ يَكُسِّرُوا أَوَّلَ السَّا كُنِينَ فِي نَحْوِ اضْرِبِ اضْرِبْ ، وَ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)
وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوَّلُهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ فَانْهَ يُمْكِنُ التَّقَاوُفُ لَكِنْ مَعَ ثِقَلِ
مَا ، وَإِنَّمَا امْكُنْ ذَلِكَ مَعَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ الرُّوَاطُ بَيْنَ
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَأْخُذُ أِبْعَاضَهَا ، أَعْنَى الْحَرَكَاتِ ،
فَتَنْظِمُ بِهَا بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَلَوْلَاهَا لَمْ تَتَّسِقْ ، فَإِذَا كَانَتْ أِبْعَاضُهَا هِيَ الرُّوَاطُ
وَكَانَتْ إِحْدَاهَا وَهِيَ سَا كُنَّةٌ قَبْلَ سَا كُنِ آخِرَ مَدَدَتِهَا وَمَسْكَنَتِ صَوْتِكَ مِنْهَا
حَتَّى تَصِيرَ ذَاتُ أَجْزَاءٍ ؛ فَتَتَوَصَّلُ بِجُزْئِهَا الْآخِرِ إِلَى رَبْطِهَا بِالسَّا كُنِ الَّذِي
بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ الْمَدُّ التَّامُّ فِي أَوَّلِ مِثْلِ هَذَيْنِ السَّا كُنِينَ ، وَيَقْلُ الْمَدُّ فِي
حُرُوفِ اللَّيْنِ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ مِنْ جِنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الْمَضْمُونِ قَافَهُ تَهْيِئًا بَعْدَ النُّطْقِ بِالْقَافِ لِلْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ

الواو ، فيسهل عليك الجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد كما خالطها في نحو قول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف لمد الألفى : أى الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لسكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مَادَّ وَسَادَّ أكثر من نحو تُمُودَّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سِيرَ ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خُوَيْصَّة ، فلا تقول فى الأفعال من الَيْلَل (١) والود : أَيْلَّ وأوَدَّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أَصَيِّمَ ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أَيْلَّ وأوَدَّ (١) ، لقلة المد الذى فىهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأمر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعا واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

حرف المد احترازاً من نحو خافاً الله وخافوا الله وخافى الله فإنه يحذف حرف
المد للساكنين ، وذلك لأن فى التقاءهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفة
ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما فى مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة
كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثانى لضعفه ،
واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام
الذى هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به ، فهذا
لا تقول فى النون الخفيفة فى المثنى ^(١) اضربان نعمان ، بإدغام نون اضربان فى
نون نعمان ، وجاز فى « ها الله » فى أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم
يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر فى شرح ^(٢) الكافية ؛ الشرط الثانى

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف اسماً كانت الألف أو
حرفاً ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التى بعدها لما كانت
من كلمة أخرى كان الإدغام بمعرض الزوال ، فلا يعتد به . فإن قلت :
إنهم اغتفروا التقاء الساكنين فى المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو
لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ
الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده
للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس فى التقاء الساكنين لفتحوا
النون ، إذ كسرهما لتشبيهها بنون المثنى فى وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون
التبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد ، فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة
تقع بعد الألف ولا تدغم فى النون التى بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع
الخفيفة بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقصر على نفي الصورة
المتوهمه

(٢) قال فى شرح الكافية (ح ٢ ص ٢) : « وإذا دخلت « ها » على
الله فقيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله
فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الأولى من « الله » ، وكان القياس حذف
الألف ، لأن مثل ذلك إنما يغتفر فى كلمة واحدة كما الضالين ، أما فى كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجَرَّي مُجَرَّي الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذاللة وما الله ، إلا أنه لم يحذف في الا غلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « ها الله ذا » بحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت ، وهياك في إياك . والثانية - وهي المتوسطة في القلة والكثرة - « ها الله ذا » بحذف ألف « ها » للساكنين كما في « ذاللة » و « ما الله » ولكونها حرفا كلاهما وذا . والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة - : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج . والرابعة حكاها أبو علي - وهي أقل الجميع - : ها لله ، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أي الأمر ذا ، أو فاعل : أي ليكون ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعد نقي أو إثباتا نحو ها الله ذا لا فعلان أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أي لا أنا أخوك ونحوه وقال الأَخفش : ذا من تمام القسم : إما صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أي ذاقسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة « اه

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣١١ ، ٣١٢) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا في هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأُصلى : أعني الباء : فإن لم يبدل منها فالتحذف نصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لا فعلان ، والمصحف لا تين ، وتختص لفظة الله بتعويض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأ حرف بدلا من الواو ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فإذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه ^(١)

والوقف على ضربين : إما أن يكون في نظر الواضع ، أولا

فالأول في أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع

وضعها لتعلم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صور مفردات حروف

الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي : أَيْفُ

مثلا ، ويقف هنيئة قدر ما يميزها عن غيرها . ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ،

فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمُ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجي بلفظة « ذا » بعد المقسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإي
ها الله ذا ، وقوله :

تَعَلَّمْنَ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ دَا قَسَمًا [فَأَقْصِدْ بَذَرِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة . . . قدم على لفظ المقسم به
عند حذف الحرف ليكون عوضا منه » اهـ

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش في شرحه على المفصل (ح ٩ ص ١٢٠)

فقال : « وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك

الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك

إذا قلت : عمر و ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس

لها إذا وصلها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التام ويجتذبه إلى

جرس الحرف الذي منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهي

القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة

الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخبط ، واخرج ، ونحو الزاي

والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع

الوقوف عليها إلا بصوت ، فتمت أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن

أخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول

صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا
من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله » اهـ

دَالٌ نُونٌ ، وكذا الأصوات ، نحو قُوسٌ^(١) ، وطَيْخٌ^(٢) ، الوقف فيها وضعى ، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى في بابها^(٣)

(١) قوس : اسم صوت يزجر به السكاب ليمتعد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو مبنى على السكون ، فإذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه

(٢) طيخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذي ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على السكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه في شرح السكاكية (٢٠ ص ٧٧) حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات الانسان أو العجماوات أو الجمادات » طيخ « وهو حكاية صوت الضاحك ، وعيظ حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها مكسورة الأواخر » اهـ ، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو نقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى (٢٠ ص ٧٥) : « اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة ، وليس المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الانسان ؛ لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس ، إلا فى النادر كما فى الببغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكى ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ، فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعاً ، بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم ، كأف وتنف ، فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ أف ، ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتنف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً كأح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحر كوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء : إما المحيى كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدح للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد إقياض بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف ولم يقتنعوا بسادج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه بالأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنون ، والمؤمنات ، والفوت ،
واليت ، وكذا الأسماء الممدودة نحو زيد ثمود سعيد عماد ، وذلك أن الواضع
وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب ، فيقف عليها المستعمل إمام مع تركيبها مع
عاملها نحو جاءني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد
والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين : أحدها
ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب ، أعني مشابهة المبني ، والثاني
ما علم أنه لا يلزمه ذلك

والقرء والكب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا
من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل
منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز
أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كآها فتك
وأف لكما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحَيْهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنَّ جُنُوهَا
وقال :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَمَلِّمٍ جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
وقال :

[دَعَاهُنَّ رِدْفَى فَارْعَوْنَ لَصَوْتِهِ] . كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءُ الصَّوَادِيَا
على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (يفتح الهاء وكسرهما)
وبهيد (الاول محكي والثاني معرب) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية
إذا قصدت ألفاظها :

[لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنْي لَيْتَ] إِنَّ لَوْأَ وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءَ
ولا يحذف الله بآين ولا بآين والاعراب مع اللام أكثر من البناء
نحو من العاج والحيل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذي
أصله الاعراب « اهـ

ففي الأول جوز وضع بناءً بعضه على أقل من ثلاثة نحو مَنْ وَمَاوَدَا ، وفي الثاني لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية المغرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فلهذا جوز أيضاً وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بَاتَا ثَا وَصَهُ وَسَأُ^(١) ؛ إذ ليست في نظره مركبة ، فلا تكون في نظره مركبة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكناً ، نحو عَمَرٌ وَبَكْرٌ وَبَشْرٌ ، وإنما جُوزَ هذا الشبيه بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطاب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لسن فيما اختاره ضعفاً من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يغتفر في الوقف مطلقاً » أي : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أو لا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح
قوله « وفي المدغم قبله لين في كلمة » احتراز من نحو (قَالُوا اطِئِرْنَا) وخافي الله ، وخافا الله

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحتبس ، أو ليمضي ، أو يدعى به ليشرب ، وفي المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ » والردهة : نقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خَوِصَّة » تصغير خاصة

قوله « تَمُودُ الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تَمَادَذْنَا الثوب » أى : مده

بعضنا من بعض

قوله « نَحْوِ مِمِ قَاف عَيْن » يعنى به التقاء سا كنين سكونُ ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كقاف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد تَمُودُ عَمِيدُ ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما ذكرنا ، أو لا كعمرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيهه بالتقاء السا كنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء السا كنين فى مثل هذا لكون الكلمات مُجَرَّاة مجرى الموقوف عليه كما يجب . وإن لم تكن موقوفاً عليها

قوله « وقفنا » كما إذا وقفت على ص فى كَهَيَّيَصَ

قوله « وصلا » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكونُ أواخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله ^(١) : هى معرفة ، لكنها لم تعرب لعرىها عن سبب

(١) قال جار الله الزمخشري فى تفسير سورة البقرة من الكشف (ح ١ ص ٩) فان قلت : من أى قبيل هى (يريد الألفاظ التى يتهجى بها) من الأسماء : أم معرفة أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معرفة ، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرها من الأسماء حيث لا يسمها إعراب لفقد مقتضيه وموجهه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعاً فيها بين السا كنين « اه ، وقد حقق العلامة البضاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « (هى : أى : أسماء حروف التهجى) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الإعراب ، لفقد موجهه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ، إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل : « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين سا كنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء » اه

ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم معرباً بلا مقتضى للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جابر الله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مهيأة للإعراب ومعدة له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعرابها عن سبب الأعراب » هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ، لأن كل الأسماء قبل تركيبها لا يجري عليها الأعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجري عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الاهمالى . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعنى حكماً لا لفظاً ، والمراد به قابلية الأعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعمل فتى لتحركه وانفتاح ما قبله . وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في تفسير المعرب والمبنى ؛ فإن فسر المعرب بالمركب الذى لم يشبه مبنى الأصل شبيهاً تاماً والمبنى بخلافه ؛ فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الاهمالى فهي معربة ، تنزيلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ما شابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيما يشقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشف مبنى على الثانى (من تفسيرات المعرب والمبنى) وكلام البيضاوى محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة ما لا يمكن له أصلاً (يريد شبه الحرف) ، وسموا الأسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفاً لا بناءً ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقلوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناءً لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متصلاً ببعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفاً بل بناءً ؛ لأننا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تسكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغي أن يكون أقوى وجهى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم نقول : إن [مثل] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض فى اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها فى حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت فى اللفظ متصلة به ، والدليل على كون كل واحدة فى حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل فى اثنان إذا عدت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، اتفاقاً منهم ، وألف الوصل تسقط فى الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا فى الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أُجريت عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كمٍ ومنٍ وسائر السكلم المبنية على السكون ؛ فيجربى فى آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شئ منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : (قل هو الله أحد) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف فى آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تجربى أواخرها مجربى

هى قبل التركيب فى حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ؛ فالتواصلة منها فى نية الوقف فتكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجبر ، إذا عدت وصلاً ، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة » اهـ

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تنف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ما حكى سيديويه ، كما ينقل في نحو مسألة ، وقد أفصح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَنْخَرِفُ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِحِطِّ مُخْتَلِفِ
* تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفِ ^(١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء ، وسيديويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته ^(٢) عن العرب ، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيديويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض عند قصد التعديد نحو واحد اثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازأن يُشَمَّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [وإنما أشم الرفع] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ، وكان لأبي النجم صديق يسقيه الشراب فإذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزباد : هو صديق أبي النجم الذي كان يسقيه . والخرف : الذي فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبابه فرح . وتخط : تعلم ، ومعنى الأبيات أنه خرج من عند صديقه يترنخ فتخط رجلاه خطا كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشي على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيديويه (٢٠ ص ٣٤)

(٢) قال سيديويه رحمه الله (٢٠ ص ٣٤) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الإدراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » اهـ ، وبعد أن ذكر سيديويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانسكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شيء منها حركة لسكونها أعرق في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المضاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آحَسَن عندك ، وآيَمُنُ الله يمينك ؛ للالتباس » يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجر حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتي المهمزتين متفتحتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقتان : أ كثرهما قلب الثانية ألفا محضا ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذ هاب للهمزة بالسكينة كالحذف ، وقرئ في الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حددهما ؛ لأن الثاني ليس بمدغم في نحو آحَسَن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفي قولك « آله » وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة لئلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهو أن ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه

قوله « وحلقتا البطان » يقال في المثل : التَقَّتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ ؛ ^(١) إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كعدة ويرثيه بعد وفاته

إِيْبَسَكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْفَتَيَانُ طُرًّا وَطَامِعُ طَمَعًا
وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تَصَيَّتْ بِالمَاءِ تَوَلَّيَا جَدَعًا
وَالْحَيُّ إِذْ حَاذَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَاثِرًا تَلَعًا
وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْـوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا

تقاوم الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد
البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحْوُ خَفٍ وَقُلٍّ
وَبِعٍ وَتَخَشَيْنَ وَاعْزُوا وَارْمِي وَاعْزَنْ وَأَرْمَنْ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَعْزُوا الْجَيْشُ
وَيَرْمِي الْغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وَحَلَقْنَا الْبِطَانَ شاذ » أن يكون بعد قوله
« وَيَرْمِي الْغَرَضَ » لأن حق الألف الحذف كما في « يَخْشَى الْقَوْمُ » ولم تحذف
قوله « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ » أى : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك
المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولها مدَّة ، أولا ، ونعنى بالمدَّة
حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه ؛ فإن كان فلا يخلو من أن يكون
حذف المدَّة يؤدَّى إلى لبس ، أولا ؛ فإن أدَّى إليه حرك الثانى ؛ إذ المد لا يحرك
كما فى مُسَامُونَ ومُسَامَانِ ، فإن النون فى الأصل ^(١) ساكن ، فلو حذفت الألف
والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يُسْلِمَانِ

الهدم : الأخلاق من الثياب . والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجذع :
السبيء الغداء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ،
فاذا التقتا فقد بلغ الشد غاية

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمسك الاسم ،
والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهوساكن أيضا ، واجتماعهما
ههنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعذر
تحريكه لأنه نقض للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض
لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطرب إليه أن
يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس
ليحصل التعادل فى المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة ، وفى الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة

وَيُسْلَمُونَ وَتُسْلَمِينَ لو حذفت المدّات لالتبس الفعل بالمؤكد بالنون الخفيفة في بدء النظر ، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حذِف المدّ ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خَفَ وَقُلْ وَبِيعْ ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا ، نحو تَحْشَيْنَ وَتَغْزُونَ وَتَرْمِينَ ، كان أصلها تَحْشَى وَتَغْزُو وَتَرْمِي ، ^(١) فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات للساكنين ، أو بكونه أول نوني التأكيد المدغم أحدها في الآخر ، نحو اغْزُنَّ وَاَرْمِينَ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثاني أول كلمة منفصلة كما في يَحْشَى الْقَوْمَ ، وَيَغْزُو الْجِيْشَ ، ويرمى الغرض ^(٢) وإعما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس ، وحرك هو إذا كان غيرهما نحو اضْرِبِ اضْرِبِ إلام مع مانع كما في لَمْ يَلِدْهُ ^(٣) على ما يجيء ، ولم

(١) هذا الذي ذكره مبنى على ماذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الإعلال (أنظر ص ١٦ ص ٧٩) وسيقرر ذلك قريبا . وأما بناء على ماذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الإعلال فأصل تخشين تخشين - كعلمين - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فصار تخشيان ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، وأوثرتهى بالحذف لأمرين : الأول أنها جزء كلمة ، والثاني أنها لام ، واللام محل التغير والحذف . وأصل تغزون تغزؤون - كتغزؤون - استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى كنان ، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقاءهما . وأصل ترمين ترمين كتضربين ، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى سا كنان ، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقاءهما

(٢) الغرض : الهدف الذي ينصب فيرمى بالسهم

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر ص ١ ص ٤٥) وانظر

(ص ٢٣٨ من هذا الجزء)

يحذف الثاني ولم يحرك هو في جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذي يمنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحاً ، والذي يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مداً ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجيء الثاني فلا يمنع سكونه ولا يستثقل ، وإنما استثقل تحريك المد الذي هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجيء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفاً ، وإنما حذف الواو من اغزُن والياء من ارْمِن وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو خُلِّي مثل الضالين وتموَدَّ الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست بالازمة ، فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد في نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر في شرح السكاكية

فنقول : النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزءها ، فحيث كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى في نحو اضربان ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في اغزُن وارْمِن ، وفي تمثيل المصنف باغزو وارْمِي — نظرا إلى أن أصلهما اغزو وارْمِي فسكنت اللام استثقلا ثم حذفت لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب ^(١) في تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

والياء في اغزوا وارى إنما اتصالا باغزُ وارِمْ محذوف اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام
اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالجزء والموقوف^(١) نحو اغزُوا ولم يغزُوا واغزُوا ولم
تغزُوا واغزَى ولم تغزَى وارِمُوا ولم ترمُوا وارِمِي ولم ترمِي وارِضِيَا
ولم ترِضِيَا وارِضُوا ولم ترِضُوا وارِضِي ولم ترِضِي ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف
اللام للجزء أو الوقف ، كما لحقت في اضربَا وقولُوا ولم يضربَا ولم يقولُوا بعد الجزم
والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط
مع الألف نحو اغزُوا وارِمِيَا وارِضِيَا ولم تغزُوا ولم ترمِيَا ولم ترِضِيَا ؛ لعدم
الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفاً في ارِضِيَا واخْشِيَا حملا على ترِضِيَانِ واخْشِيَانِ ،
على ما يجيىء في باب الإعلال

قال : « وَالْخَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللّٰهَ وَاخْشَوْا اللّٰهَ وَاخْشَى اللّٰهَ وَاخْشَوْنَ
وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَا وَخَافَنَّ »

أقول : يعنى أن حركة الواو في اخشُوا الله وحركة اللام في خَفِ الله
عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة
لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخشَوْنَ ويا اخشَيْنَ لأن النون
المتصلة بالضمير كالسكامة المنفصلة ، على ما قرر المصنف في آخر السكافية

فان قيل : هب أن النون كالسكامة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير
بينهما ، أليست كالممتصلة بالضمير اتصالها باللام في خَافَنَّ ؟ فلما كان حركة اللام في
خَافَنَّ كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة في
خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركة الواو والياء في اخشَوْنَ واخشَيْنَ ،
فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالوقوف المبنى وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأ كيد الفعل لا لتأ كيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فانهما عريان في السكون فان قلت : أليس النون في نحو اضْرِبْ بَانَ بعد الضمير ؟ فهلا حذفت الألف كما في اضْرِبْ بِالرَّجُلِ ؟

قلت : خوفاً من التباس المثني بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافى وخافْنَ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل ، واتصالُ نون التأ كيد بنفس الفعل ، وكذا في لِيَخْشَوْا وَلِيَخْشَفُوا وَلِيَخْشَفْنَ ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون ، كما كان في قُمِ الليل ولم يَقُمْ الليل ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأ كيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على ^(١) الأصح ، كما مر في شرح السكاكية ، ومع اتصال

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبني على الفتح إذا بشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكور ، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركيب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبني مطلقاً سواء أبشرته النون أم لم تبشره ، وهو مبني على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقاً ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالي الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا وقولوا ولم يقولوا ولم تقولوا ؛ ففي الحالتين لم يبق اللام في تقدير السكون ، فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات في اغزُونَ وليغزُونَ واغزُوا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعني الألف في رمى وغزا ، عند اتصال ألف المثني في غَزَوْا وَرَمَيَا وَأَعْلَيَانِ وَحُبْلَيَانِ ، بل قلبت واوا أويا ، كما رأيت ، وحرك ؛ خوفاً من التباس المثني بالمفرد ، أعني رَمَى وَغَزَا وَأَعْلَى زَيْدٍ وَحُبْلَى عَمْرٍو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتْ وَغَزَتْ وإن تحركت التاء في غَزَتَا وَرَمَتَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء ، لكن تاء التأنيث الفعلية عريضة السكون ، بخلاف لام قُومًا ، كما مر ، وأيضا حق التاء أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشَوْنِ واخشَيْنِ ، على أن بعضهم جوز ردَّ الألف في مثله ، مستشهدا بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ^(١)

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلاقة إعرابه حركة مقدرة منع من ظهورها حركة التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامريء القيس بن حجر الكندي ، وهو في وصف فرس ، وقبله قوله :

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيدِ رُكْبٌ فِيهِ وَظِيفٌ عَجْرُ
لَهَا تُنَنُّ كَخَوَافِي الْعَقَا بِ سُوْدُ يَفِينِ إِذَا تَزَبَّرُ
لَهَا ذَنْبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعَرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرُ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةٌ حُرْكَ . نَحْوُ اذْهَبَ اذْهَبَ وَلَمْ أَتِلْهُ
وَأَلَمْ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى اللَّهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنَّ وَاخْشَيْنَّ لِأَنَّهُ
كَالْمَنْفَصِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا
أدّى تحريكه إلى نقص الغرض كما في لم يَلِدْهُ وانْطَلَقَ ، كما يجيء ، وإنما
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ، يريد أن جوف حافرهما
واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهومن الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجر :
غليظ ، والثني : جمع ثنة (كفرة) ، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة ، ويفين : أصله
يفئن ، وتزبر : تتنفس ، والمتنتان : ثنية متنة ، وهي بمعنى المتن ، وأراد جانبي
ظهرها . وخظا تا : اكتنزتا وارتفعتا ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر »
قال ثعلب : أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانبا
ظهر مكتنزان شديداً . والاستشهاد بالبيت في قوله « خظا تا » وهو فعل ماضٍ أصله
خظي - كرمي - ومعناه اكتنز ، فأذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خظت كما تقول
رمت ، فإن جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خظتا ، كما تقول :
رمتا ، لما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى
تحرك التاء ، ولم يبال بمراقبة التاء في السكون ، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم
الكسائي ، وذهب القراء إلى أن خظا تا مثني خطاة ، حذف نون الرفع كما حذف
في نحو قول الراجز :

* يَا حَبْدًا عَيْنًا سُلَيْمَى وَالْغَمَّا *

أراد « والغمان » ، وكما حذف في قول الشاعر :

لَنَا أَعْنَزُ لُبْنُ ثَلَاثُ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا يَنْبَنَّا عَنْزُ

أراد « ثنتان » ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذفت للإضافة ، وعنده
أن خظا تا مضاف إلى « كما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ، إذ
لا يمكن تخريجه على وجه صحيح

من التافظ بالساكن الثانى ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدى التحريك إلى استثقال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة فى نحو قوله :

٧٢ — لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَ كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ ^(١)

فإنه يحذف كما ذكرنا فى شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين ^(٢)

(١) هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « عليك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْيَوْمِ سَعَةٌ وَالصُّبْحُ وَالْمُسَى لَا فَلَاحَ مَعَهُ
مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابُكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهُ
وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ
فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا آتَاكَ بِهِ مَنْ قَرَّ عَيْنًا بِعَيْشِهِ نَفَعَهُ
وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبْلُ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ

والأضبط بن قريع جاهلى قديم ، وهو الذى أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَمَا أُوَجَّهْ أُلْقِ سَعْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ (فذهبتا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن « حى على الفلاح » والاستشهاد بالبيت على أن أصله « لا تهين » بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التى هى لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكها أو حذفها - وذلك عند التقاءهما مع ساكن آخر - أجروا التنوين على الأصل فى التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدُنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُنْ لَحِيَّتِهِ إِلَى مَنْحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (١)

فيجوز حذفه إذا وقع موقعا يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواء ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا ، قصدالفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على ما ترى ، والذي في سيويه وفي شرح الشواهد للبغدادي

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُنْ لَحِيَّتِهِ إِلَى مَنْحُورِهِ

وصف بعيراً ، أو فرسا ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يربط به مقدار باعين فيما بين لحية ونحره . والبوعان : مثني بوع ، وهو مصدر بعث الشيء أبوعه بوعا إذا زرعه بباعك ، والجريز : الحبل . والاستشهاد بالبيت في قوله : « لَدُنْ لَحِيَّتِهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيويه . « فأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز :

« يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ . . . البيت » اهـ

الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة
ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابتن مضافا إلى علم كما مر في موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ - وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِي (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن في الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيهما جواز التنوين . قال (ح ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) في شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِئْتُ أَنَّ عَقْلًا بَنَ خُوَيْلِدٍ بِنِعَافٍ ذِي عَزْمٍ وَأَنَّ الْأَعْلَمَاءَ
يَنْمِي وَعِيدُهُمَا إِلَى وَبَيْنَنَا شُمُّ فَوَارِعٍ مِنْ هِضَابٍ يَرْمَرُمَا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذا قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية « اه ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

* جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةٍ *

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقبله :

* حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي *

وحيدة ولقيطو علي وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طيء على خلاف القياس .

والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيا قرىء من قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) فشاذ
والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجيبة
النفس إذا لم تُستَكْرَه على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن
احتياج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن عمزة الوصل الكسر لأن السكون
في الفعل : أي الجزم ؛ أقيم مقام الكسر في الاسم : أي الجر ، فلما احتجج إلى
حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ،
وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا في
آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان
الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام
وإضافة ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس باعراب ، وأما
الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شيء قائم مقامه ، نحو جاءني أحمد ،
ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك باحدى الحركتين لالتبست
بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أَبَلْ » أصله أَبَالِي ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثرت استعمال
« لم أَبَالِ » فطلب التخفيف ؛ فجَوَزَ جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها
لها بما لم يحذف منه شيء كيقل ويخاف ، لتحرك آخرها ، فانسقط حركة اللام ،
فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت لأن اللام في تقدير الحركة ، إذ
هي إنما حذفت على خلاف القياس ، فكانها ثابتة كما في « لم يَرَهُ » و « لم يَحْشَهُ »
فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فإن الكسر حركته
الأصلية

وأما قوله (أَلَمْ اللَّهُ) فمن وقف على (أَلَمْ) وعدّها آية وابتدأ بالله محركا لهزنته
ضرورة ، وفيه شاهد آخر في قوله « المني » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله
المئين وليس هذا الاستشهاد الثاني مرادا هنا

بالتفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل الهمزة بالله فانه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير ، وهو مذهب سيديويه ، والمسموع من كلامهم ، واختلاف في هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جابر الله أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا في ثلاثهم أربعة . وقال بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى الكلمة الموقوفة عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تاءات نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالوقوف عليها ثبتت همزة الوصل في الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ بميم ، فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثهم أربعة وفي قوله «لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألم الله) أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف الهمزة في ثلاثهم أربعة ولام ألف ؛ فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوفة عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ، فالتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول التفتيح في لام الله ، إذ هي تفتح بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذي حمل على هذا بناؤه كما مر على أن سكون أواخر الكلمات المعدودة ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوفة عليه ، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ ونحوها ، وقلب التاء هاء وثبتت همزة الوصل في نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا في (ألم الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع [وهذا من الأخفش] بناء على أن الحركة للسا كنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « وَأَخْشَوْا اللَّهَ ، وَأَخْشَى اللَّهَ » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالسا كن الثاني بتحريك السا كن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع فقط ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فإن الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله « ومن ثم قيل اخشون واخشين لأنه كالمنفصل » لاوجه لايراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن السا كن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثاني متصلا مثل الهاء في « لم أبله » أو منفصلا كاخشوا الله واخشى الله أو كالمنفصل كاخشون واخشين ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمنفصل » وحكم المتصل أيضا كذلك ؟ وهذا مثل ما قال في آخر السكافية « وهما في غيرهما مع الضمير البار كالمنفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزن ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالسكامة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو اخشوا الله واخشى الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول السا كنين بالكسر ليتمكن النطق بالثاني في نحو قد استخرج وهل احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتقي سا كنان : لام التعريف ،

والساكن الذي كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائي عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه في الدرج إلى ما قبله ، فروى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرئ في الشواذ (قُمْ اللَّيْل) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام في الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم في نحو (قَدْ اسْتَهْزَيْ) و (قَالَتْ أُخْرِج) وهو ضعيف ، ولوجاز هذا الجاز (لَمْ يَكُنَ الَّذِينَ) وَعَنِ الَّذِينَ ؛ بفتح النونين قال « إِلَّا فِي نَحْوِ انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْهُ ، وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ مِمَّا فُرِّمَ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحَرَّكَ الثَّانِي ، وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ وَيَتَقَه لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ »

أقول : يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا في الفعل فقط ، نحو انْطَلَقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِقَ بِكَتَفٍ في لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام في لَمْ يَلِدْهُ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (١)

واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه ، ومن ثم تَوَقَّى مِنْهُ بنون العماد ، وأما الضم فلا يصر إليه في دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما في مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما في اخْشَوْنَ ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ » اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في

(١) قد سبق القول في هذا البيت (ج ١ ص ٤٥) فارجع إليه هنالك ، وانظر

(ص ٢٢٦ من هذا الجزء)

المضاعف الساكن لأمه للجزم أو للوقف ، نحو أرْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة فى نحو « أرْدُدِ القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان تقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول فى الثانى فى نحو يَرْدُدُنْ مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو أرْدُدْ ولم يَرْدُدْ مع جواز تحريك الثانى للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعَلْ تعجبا نحو أُحْبِبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية ؛ إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أَمْسَ وَمُنْذُ ، فكان يشبه فَعْلَ وفُعْلَ الساكن العین بالمتحركها ، ويجوز أن يعال أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستئصال الحركة على حرف العلة إن لم يقب ، ولو قلب اسكان تصرفا فى غير متمكن قوله : « وقراءة حفص - الخ » رد على الزمخشري ^(١) ، فانه قال : أصله

(١) لم ينفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهور النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءة حفص ؛ فنقول : ذهب النحاة فى توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاة عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ؛ وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلادعى للاطالة فى شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسي - وحاصله أن الهاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقُ ألحقت به هاء السكت فصار تَقَه كَكَتَفٍ نخفف بحذف حركة القاف كما هو لغة تميم ، فالتقى سا كنان ، فحرك الثاني : أى هاء السكت ؛ لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت ، وهو بعيد ، وقال المصنف - وهو الحق - : بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى في قوله (وَيَحْشَأُ اللَّهُ) وكان تَقَه كَكَتَفٍ ، نخفف بحذف كسر القاف ، ثم حذف الصلة التي بعد هاء الضمير : أى الياء ؛ لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه ، كما مر في باب المضمرات

قال : « وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلَا عَارِضَ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ ، وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي أَلَمِ اللَّهِ »

أقول : قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا في هذا الباب

قوله : « كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ » ليس على الإطلاق ، وذلك أن ميم

المفرد المذكور إذا تحرك ما قبلها ، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بني تميم ، تشبيها بنحو كَتَفٍ ، فالتقى سا كنان أولها ليس مدة ، فلو حرك الأول منهما على القاعدة لكان نقضا للغرض ؛ فلذلك حرك الثاني ؛ فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه ، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كَتَفٍ في لغة بني تميم ، بل لتسليط الجازم عليها ، كما سكنت اللام في « لم أبله » ، وكما سكنت القاف في قول من قال :

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين ، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر ، والفرق بين هذا المذهب الأخير وبين ما ذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنف تخفيفا تشبيها له بنحو كَتَفٍ ، وعلى المذهب الأخير سكنت القاف للجازم ، والخلاصة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث ولا تكون منه على المذهب الثاني والرابع

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر ، كقراءة أبي عمرو (عليهم الذَّلَّةُ) و (بِهِمِ الْأَسْبَابُ) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مُجْرَى سائر ماحرك للساكنين ، وباقي القراء على خلاف المشهور ، نحو (بِهِمِ الْأَسْبَابُ) و (عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتجج إليها : أي الضم ، كما مر في باب المضمرات ^(١) ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) وفي قراءة حمزة (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) أو على غيرها نحو (أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ) و «لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ» و «لَمْ يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ» فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرها للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر

قوله «ومذ» لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ ،

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لثلاث يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل «ضربتم» مثلاً ضربتو ، فدفعاً للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فمنهم من يحذف الواو استئثقالاً لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ، لأن الاستئصال عنده خاص بالاسم المعرب ، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها ، فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعاً ، ولأن الضم حركتها الأصلية ، ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين . وهو في غاية القلة ، ومنعه أبو علي الفارسي ، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعاً أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكاً لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطرت إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال للميم ، وإما لكونه كالأليات كما مر في بابه ، والتزموا الضم في « نحن » ليدل على الجمعية كما في هُوَ وَأَنْتُمْ

قوله « وكاختيار الفتح » « في ألم » قد ذكرنا ما فيه ، والفتح في نحو اضْرِبْ وَلِيضْرِبَنَّ للساكنين عند الزجاج والسيرافى ، كما مر في شرح الكافية قال : « وَكَجَوَّازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ نَحْوُ وَقَالَتْ أَخْرِجْ وَقَالَتْ اغْزِي ، بِخِلَافِ إِنْ أَمُرُّ وَقَالَتْ ارْمُوا وَإِنْ الْحُكْمِ » .

أقول : يعنى إذا كان بعد الساكن الثانى من الساكنين ضمة قوله « أصلية » ليدخل نحو « وَقَالَتْ اغْزِي » لأن أصل الزاى الضمة ، إذ الياء لحقت باغزُ بضم الزاى ، وليخرج نحو « وَقَالَتْ ارْمُوا » لأن أصل الميم الكسر ، إذ الواو لحقت بارم بكسر الميم ، وليخرج نحو (إِنْ أَمُرُّ هَلَكَ) لأن ضمة الراء تابعة لضمة الأعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « فى كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أى ضمة ثابتة فى كلمة الساكن الثانى ، ليخرج نحو « إِنْ الْحُكْمِ » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثانى ، إذ تقول : إِنْ الْحُكْمِ ، وإن الفرس ، والمطلوب من كونها فى كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبّع حركتها حركة الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة ، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عَذَابٌ أَرْكُضٌ) وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة ما قبله ، نحو قُلْ أَضْرِبْ ، وقرئ فى الشواذ (قُمُ اللَّيْلُ) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعِ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْ الْقَوْمَ عَكْسَ لَوْ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشَوْا القوم واخشَوْنَ ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكور فى جميع الأبواب نحو اضْرِبْ بَنِيَّ وَاغْزِنِ وَاَرْمَنْ واخشَوْنَ ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لَوْ اسْتَطَعْنَا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جعلوا لما قبل نون التأكيدي فى جمع المذكور على حركة واحدة فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مُصْطَفَوُ الله » ليجانس نحو « ضَارِبُو القوم » واختير فى واو « لَوْ اسْتَطَعْنَا » الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعي الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو « لَوْ اسْتَطَعْنَا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لَوْ بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حَيْثُ لكونه كالغايات كما مر فى باب

قال « وَكَجَوَازِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدٍّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلَافِ رُدِّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَوَجُوبِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدِّهَا ، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ رُدِّهِ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَالْكَسْرِ لُغِيَّةٌ ، وَغُلَطُّ ثَعْلَبٍ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والحزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحها كما فى نحو انْطَلَقَ وَلَمْ يَلْدُهُ ، نظرا إلى كونه فعلا فتجزيه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى رُدِّ الْقَوْمِ فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مُدٌّ وَعَضٌّ وَعِزٌّ ، وفتح عَضٌّ عنده ليس بالإتباع ، وإلا قال مُدٌّ بِالضَّمِّ وَعِزٌّ بِالْكَسْرِ ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتياع كما فى مُدٌّ ، فيقول : مُدٌّ وَعِزٌّ وَعَضٌّ ، والكسر فى عِزٍّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضٌّ وَمُدٌّ أَيْضًا ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنم ، فيقول : مُدٌّ وَعَضٌّ وَعِزٌّ ، والكسر فى عز عنده ليس بالإتباع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في « هَامَّ » مع الفتح ؛ لتركبه مع « ها » تخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح ^(١) وإن اتصل هذا الجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدُّ ابْنِكَ ولم تَرُدِّ القوم ، اتفق الأكثر من كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضْرِبِ القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضاً ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا ^(٢)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٦٨) : « وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها « لم » أمر من قولك لم الله شعثه : أى جمع : أى اجمع نفسك إلينا في اللازم ، واجمع غيرك في المتعدي ، ولما غير معناه عند التركيب ، لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هلم ، كما هو القياس عندهم في « اردد وامدد » ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول ثلاثا) وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد ، كل ذلك لثقل التركيب « اه

(٢) البيت من قصيدة لجريز بن عطية هجأها الراعي النميري ، ومطلعها :

أَقْلَى اللُّوَمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذى هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا . وقوله « لقد أصابا » مقول القول . والمراد لا تعز ولا تتكبر . ونمير قبيلة الراعي المهجوع ، وكعب وكلات قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « فغض الطرف » فان يونس على ما حكاه عنه سيويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بني أسد كما قاله جارا لله في المفصل

بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازته المصنف في الشرح ، وهو وهم ^(١)

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وَعَضَّهَا وَاسْتَعِدَّهَا ، وذلك لأن الهاء خفية فسكان الألف ولي المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتح ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدُّهُ وَعَضُّهُ وَاسْتَعِدُّهُ ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه خلفاء الهاء ، فكانت قلت رُدُّوا وَعَضُّوا وَاسْتَعِدُّوا ، وليس الضم في رُدُّهُ لِاتِّبَاعِ مَا قَبْلَهُ ؛

(١) قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الادغام : « والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل ، قال في التيسيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه « اه كلام الأشموني ، وقال الجاربردى في شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم ، فان المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ؛ فلما أدغموا أبقوا الثانى على حر كته ، ومنهم من يفتحه ، قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوْىِ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْآيَامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ « اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعديده ذلك إلى غير سيويه من العلماء ، وقد رأيت في نص الأشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم في عَصَّه واستَعْدَّه ، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في به وغلَامِه ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، خلفاء الهاء ، وجوز ثعلب في العصيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، نحو رُدَّه وعَصَّه ، وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنع ؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقَوْل وطَوَّل

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدَنْ وغيرها ، فإن بنى تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثانى ، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَنْ ويرُدَنْ ورَدَنْ في المضارع والماضى والأمر ، وكذا رَدَّتْ ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثانى بالفتح للساكنين ، قال السيرافى : هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحُ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنْ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أى وكوجب الفتح في نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من ، فاستنقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هل الرجل ، قال الكسائى : وإنما فتحوا في نحو من الرجل ؛ لأن أصل من مينا ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كم كما ، وأما إذا ولى نون « من » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو من ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب - وائس
بمشهور - نُونَ مِنْ مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين
لعروض الثانية

والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ ،
فرارا من اجتماع المتماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ،
واستقلوا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فَإِنَّهُمْ جُوزُوا
ضمه في الأفصح الأشهر وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعف ،
والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان
مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن مجيء الضم مخالفاً للقياس
المذكور جواز المخالفة بالكسر أيضاً

قوله « وَعَنْ عَلَى الْأَصْل » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ
لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأخفش « عَنْ الرَّجُل » بالضم ،
قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلْ أَنْظَرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعاً
لضمة الجيم ، ولم يعتد ببراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إِنْ
الْحُكْم » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح
هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا
فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنْ أُخْطِمْ ، أو بينهما حرف نحو عَنْ
الْعُضْدِ .

قال : « وَجَاءَ فِي الْمُغْتَفَرِ النَّقْرُ وَمِنَ النَّقْرِ وَاضْرِبُهُ وَدَابَّةٌ وَشَابَّةٌ
[وَجَانٌ] ؛ بِخِلَافِ تَأْمُرُوْنِ »

أقول : يعنى جاء فى مؤنن مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ،
وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

لوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءني عمرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثاني ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا في أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصد حذفها دالة على معنى أولى ، كما يجيء في باب الوقف ، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر ، نحو اضربه ومنه وضربه ، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله ، فتقول اضربه ومنه وضربه ، وبعض بني تميم من بني عدى ي حذفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضربه وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجيء في باب الوقف ، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف نحو الضائين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكي عن أيوب السخستيانى فى الشواذ (ولا الضائين) وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة ، وأشد :

٧٦ — يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْثَبًا

خَاطِبَهَا زَامَهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ أُرْدِفْنِي فَقَالَ مَرَحَبًا^(١)

أى : زامها ، فقلها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدتها فى اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وحمار قبان : دويبة مستديرة تتولد فى الأماكن الندية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجلها ، وهى أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فعلا ن على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشيء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلا ن . وقوله : زامها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « زامها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) قال المبرد : قلت للمازني : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ^(١) ، وذهب الزمخشري والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين في نحو دَابَّةٍ أسهل من نحو تُمُودُ الثوب ؛ لأن الألف أقعد في المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين في تُمُود ؟

فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو دَابَّةٍ وشَابَّةٍ ، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ما قبلهما ، كما يجيء في باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين في مثل هذا الحال ، ويجوز

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد : « ولا أقبله » معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل ، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها ، وفي الوجه الثاني نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة والامامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ، بقى أن نقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى (وَلَا الضَّالِّينَ) عن أيوب السخيتاني فلا محل لأنكارها ، قال العلامة القرطبي (ج ١ ص ١٣١) وقرأ أيوب السخيتاني (وَلَا الضَّالِّينَ) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب دَابَّةً وشَابَّةً ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

* إِذَا مَا أَلْعَوَا إِلَى الْعَبِيطِ أَحْمَارَتْ * اهـ

أن يقال : إن قلب الألف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما في العالم والباز ، كما يحى ، في باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن بحى الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ، إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج البدل والمبدل منه : أى الهمزة والألف ، لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَأْدَارُمِي بَدَا كَاكِكِ السُّبْرَقُ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (١)

قوله « بخلاف تأمروني » يعنى أول الساكنين إذا كان أتما في هذا الباب

فَرَّ من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمود وتأمروني ، أو ياء كدويبة وخويصة ، فلا ،

لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء

قال : « الابتداء : لَا يَبْتَدَأُ إِلَّا بِمُحَرَّكٍ كَمَا لَا يُوقِفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ ، فَإِنْ

كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا — وَذَلِكَ فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَهِيَ ابْنٌ ، وَابْنَةٌ ، وَأَنْثَى ، وَأَنْثَى ، وَأَسْمٌ ، وَأَسْتٌ ، وَأَنْثَانٌ ، وَأَنْثَتَانِ ، وَأَمْرٌ ، وَأَمْرَةٌ ، وَأَيْمُنُ اللَّهِ ، وَفِي كُلِّ

الابتداء
(همزة
الوصل)

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، والد كاديك : جمع دكداك ، وهو

الرمل المتلبدي الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ في

حجارة ورمل ، ورواه الجوهري : بالد كاديك البرق ، على الوصف . وصبراً :

مفعول مطلق ، والمشتق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز

الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً

للألف . وبيان ذلك أن المشتق اسم فاعل ، وأصله مشتق — بكسر الواو ، لأن

الأصل فيه الشوق ، فحركات الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فصار مشتاقاً

فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فَعَلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَالِ اقْتِدَارِ وَالِاسْتِخْرَاجِ ،
وَفِي أَفْعَالٍ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لَامِ
التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - الْحَقُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةٌ وَصَلٌ مَكْسُورَةٌ ؛ إِلَّا فِيمَا
بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أُصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضْمُ ، نَحْوُ أَقْتُلْ ، أَغْزُ ، أَغْزِي ، بِخِلَافِ
أَرْمُوا ، وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنٍ فَإِنَّهَا تَفْتَحُ)

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه
متعسر لا متعذر ، وقال : يجيء ذلك في الفارسية نحو شَتَرٌ وَسَطَامٌ ، والظاهر أنه
مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك في شَتَرٌ وَسَطَامٌ
في غاية الخفاء كما ذكرنا ظنَّ أنه ابتدىء بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك
الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور ، كما يُحَسُّ في نحو عمرو ، ووقفاً ،
بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ، ولطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف
على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعي ؛ فإنه ليس إلا
على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتهاء

واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركاً ، ولا يكون أولها
ساكناً على وجه القياس ، إلا في الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ماسيأتي ،
وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلاً في الإعلال من القلب والحذف ونقل
الحركة ، على ماسيأتي ؛ فجَوُزَ فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك في الاسم
الصَّرْفِ إلا في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة في المتن ، ولا
في الحرف إلا في لام التعريف وميمه ، والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها
من الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذفت لاماتها نسياً ، أو هي
في حكم المحذوف ، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ ؛ لأن المحذوف نسياً كالعدم ، وليس يجب
في جميع الثلاثي المحذوف اللام إبدال الهمزة منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؛

فنعقول : لما نُهِبَتْ هذه الأسماء بالإعلال الذي حَفَّه أن يكون في الفعل شابهت
الأفعال ؛ فلحقها حمزة الوصل عوضاً من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعها ، نحو
أَبْنَى وَبَنَوِي ، وقولك : أَبْنَمَ وَأَمْرُوْ وَأَيْمُنْ ليست بمحذوفة الأواخر ، وميم
أَبْنَمِ بدل من اللام : أي الواو ، لكن لما كانت النون والراء في ابنم وامرىء
تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدما صارنا كحرف الإعراب ، على أنه قيل :
إن ميم أَبْنَمِ زائدة ^(١) كميم زُرْقُم ^(٢) وسُتْهُم ^(٣) واللام محذوفة ،

(١) قال في اللسان : « وروى عن أبي الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنتك ،
وزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، فقليل :
هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومرت بابنمك
ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم في الإعراب ، والألف مكسورة على كل حال ،
ومنها من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع
النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومرت بابنمك ، ورأيت
ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومرت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحسان :
وَلَدْنَا بَنِي الْعَمَقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّقٍ فَأَكْرَمُ بَنًا خَالًا وَأَكْرَمُ بَنًا ابْنًا
وزيادة الميم فيه كما زادوها في شدم وزرقم وشجعم (كجعفر في الأول
والثالث وكبرتن في الثاني) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

* وَلَمْ يَحْمِ أَنْفًا عِنْدَ عَرَسٍ وَلَا ابْنِمِ *

فأنه يريد الابن ، والميم زائدة « اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على
الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم . ولجواز أن تكون هي
الفتحة الملتزمة في الوجه الثاني ، و « ابنا » فيه تمييز ، وإنما جيء بالبيت دليلاً على
استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق (بوزن فرح) والمرأة
زرقم أيضاً ، والذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَخَلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا بَرَسَحَاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمُ

وقال اللحياني : رجل أزرق وزرقم ، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقمة « اه
(٣) قال في اللسان : « الجوهري : والاسْتَعْجَز ، وقد يراد بها حلقة الدبر
وأصله سته على فعل - بالتحريك ، يدل على ذلك أنه جمعه أستاذ ، مثل جمل

وأجبال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال الشاعر أوس :

شَأْنُكَ قُعَيْنٌ غَمَّهَا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السَّهْ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ
يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفي الحديث « العين وكاء السه » بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » - بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذي يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء الأستاه ، ولا فاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ، قال ابن برى : ويقال فيه ست أيضا ، لغة ثالثة ، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العنبرى :

يَسِيلُ عَلَى الْحَاذِينَ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرُّجْمَةِ الدَّمُ نَاسِكُ
وقال أوس بن مغراء :

لَا يُمْسِكُ السَّتَ إِلَّا رَيْثُ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سَيْسَائِهِ الْعُصْمُ
يعنى : إذا ألح عليه بالجلب ضرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ، وست ، واست ، والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الاسته ، وهو الضخم الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز ، والستاهى والستههم مثله ، قال الجوهري : والمرأة ستهاء ، وستهم ، والميم زائدة . . . قال ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحياني ، وامرأة ستهاء كذلك ، ورجل ستهم ، والأنثى ستهمه كذلك ، الميم زائدة . . . قال أبو منصور : رجل ستهم ، إذا كان ضخما الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ، قال النحويون : أصل الاست سته ، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ، فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛ فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقليل : الاست ، قال : ومن العرب من يقول السه - بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء عند الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها فقالوا فى الجمع : أستاه ، وفى التصغير ستهية ، وفى الفعل سته يسته فهو أسته « اه بتصرف

وأما أيمن الله^(١) فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيمن الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

(١) قال في اللسان : « قال الجوهري : وإيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يحىء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ؛ تقول : لا يمين الله ؛ فتذهب الألف في الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا شَدَّتْهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَا يَمْنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا يمين الله قسمي ، ولا يمين الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا يمينك ، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال : لا يمينك لأن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيمن الله ، وإيمن الله أيضا - بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم بكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ؛ فيقولون : م الله . وربما قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرها ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيمن الله ، وإيمن الله ، وم الله (بضم الميم) فحذفوا ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) . قال سيبويه : وقالوا : لا يمين الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جني : أما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضاً فقد حكى يونس : إيمن الله - بالكسر ، ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ؛ فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ؛ ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف « اه كلام

وأصل ابن بنو - بفتح الفاء والعين ^(١) - لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣١٣) ما نصه : « وأيمن الله عند الكوفيين جمع يمين ، فهو مثل يمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلاً تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة أل المعرفة ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمين وهو البركة : أي بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ، لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفاً ، لعدم إفعال - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا في الأمر من نحو نصر : انصر - بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفعال في المفردات أيضاً ، فيصدق ههنا قوله :

فَأُصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَبْتَسُّ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاغِرُ »
اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفعال في المفردات أيضاً » أنه لا يجوز أن يكون إيمن مكسور الهمزة في الأصل مع كونها فاء الكلمة ، لأنه يؤدي إلى أن يكون وزنه فعلاً - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم . وما نقلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاه صاحب اللسان عنه وهي قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أيمن صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع ، فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفعل صيغة للجمع لا تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعا

(١) قال في اللسان : « والابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم ، وقال (يريد ابن سيده) في معتل الياء : الابن الولد فعل (بفتح أوله ونانيه) محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بني يبنى أكثر في كلامهم من يبنو ، والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأني ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَلَ مُفْتَوِّحَ الْعَيْنِ ، كَأَجْبَالٍ ، وَقِيَّاسَ فَعَلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ أَجُوفَ

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل ، فألحقها التاء المبدلة من لامها بوزن جلس ، فقالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان . وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيبويه قد سمح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت : هي علامة تأنيث ، وإنما ذاك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيده وعلمه في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعني بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأصله فعل (بفتح الأول والثاني) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ، فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ، لأن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء قال الزجاج : ابن كان في الأصل بنو أو بنو (بكسر فسكون في الأول وفتحتين في الثاني) والألف ألف وصل في الابن ، يقال : ابن بن البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا « بنون » كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بكسر فسكون في الأول وفتحتين في الثاني) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا (بكسر فسكون) ، ويجوز أن يكون فعلا (بفتحتين) نقلت إلى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأفعال في جمع قُفْل ولا كأجذاع
في جمع جِذْع ؛ لدلالة بَنُونٍ علي فتح باء واحده

وابنة في الأصل بَنَوَة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم في المؤنث
بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ،
وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس ^(١)

(بفتحيتين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس بجمع بنت على لفظها ،
إنما ردت إلى أصلها ؛ فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثاني)
مما حذفت لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ،
قال : لأنه أكثر ما يحذف ؛ لثقله ، والياء تحذف أيضاً لأنها ثقل ، قال : والدليل
على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الإجماع
يقال : يدت إليه يدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو
لأنهم يقولون : الفتوة ، والثنية فتيان ؛ فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو
أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهري : والابن أصله بنو ، والذاهب منه
واو كما ذهب من أب وأخ ؛ لأنك تقول في مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الياء
تلتحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ؛ بذلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن
رد ، وتقديره من الفعل فعل - بالتحريك ؛ لأن جمعه أبناء مثل جبل وأجمال ،
ولا يجوز أن يكون فعلاً (بكسر فسكون) أو فعلاً (بضم فسكون) اللذين جمعها
أيضاً أفعال مثل جذع وقفل ؛ لأنك تقول في جمعه : بنون - بفتح الباء ، ولا يجوز
أيضاً أن يكون فعلاً - ساكنة العين ؛ لأن الباب في جمعه إنما هو فعل مثل كلب وأكل
أو فحول مثل فلس وفلوس » اهـ

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن
واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلاً على أن لام الفتى واو ؛ لأنهم قالوا في
ثنيته : فتيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلاً ،
ولكن صريح كلام القاموس يقضي بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم في الأصل سَمُوْهُ أَوْ سُمُوْهُ كَجَبْرِ وَقُفْلٍ ؛ بدليل قولهم سُمُّ أَيْضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ *

وروى غير سيديويه اسم — بضم همزة وصل — وهو مشتق من سَمَا ؛ لأنه يسمو بسماء وَيَشْهَرُهُ ، ولولا الاسم لكان خاملاً ، وقال الكوفيون : أصله وَسَمٌ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقي العين ساكنة

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخي الكريم ، وهما فتیان ، وفتوان ، الجمع فتیان وفتوة وفتووفتى (كدلى) » اهـ

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنية لا تصلح دليلاً على أن لام ابن واو محتاجة بالفتوة ؛ ليس بشيء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضاً ، ولعل منشأ ظنهم أن العرب لم تقل في تثنية الفتى إلا فتیان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبته أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ * فَهَوَّ بِهَا يَنْجُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ *

والضمير في « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان في السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة : أى الضراب ، والضمير في « فهو » يعود إلى البازل ، وفي « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينحو : يقصد ، والجار في قوله « باسم » من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفحل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الأنباري في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف »

فجىء بهمزة الوصل ، ولا نظيره على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ،
والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة
أشبه ، لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسَمِيَّ وأسماء وغير ذلك كالسَمِيَّ
على وزن الحليف ، ونحو قولهم تَسَمَّيتَ وسميت - تدفع ذلك ؛ إلا أن يقولوا : إنه
قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع
الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ؛ إذ حُذِفَ
في ذلك المكان

وأصل است سَتَه - كجبل - بدليل أستاذ ، ولا يجوز أن يكون كأفقال
وأجذاع ؛ لقولهم في النسب إلى است : سَتَمِيَّ ، وفيه ثلاث لغات : است ،
وَسَتٌ ، وَسَهٌ ، كما ذكرنا في النسبة ، وأصل اثنان ثَنَيَانٌ ^(١) - كفتيان - لقولهم
في النسب إليه : ثَنَوِيٌّ ، وكذا اثنان ، كما مر في باب النسب ، وقد ذكرنا أيمن الله
والخلاف فيه في شرح الكافية ^(٢)

✧ قوله « في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة » احتراز من نحو أكرم ،
فان بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ؛ فالهمزة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ،
وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ،
فجوزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعني سكون الأوائل ،
وخصوصاً ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي ؛ لأن الخفة بالثقل
أولى ، وأما في فاء الأمر من الثلاثي ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع
الواجب تسكين فائه ؛ لثلاثي يجتمع أربع متحركات في كلمة ، وإنما لم يسكن عينه
لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فلا عراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

(١) انظر (١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن قلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص ٢٥٤)

زاد على الماضي بحرف المضارعة ، فلو سَكَنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛
 فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة في أمر الخطاب للتخفيف - لكونه أكثر
 استعمالاً من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال
 التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق
 على الصحيح ؛ لأنها في التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين في باب
 الإعلال ، نحو لا ذليلاً ولا ذليلاً ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت
 من أوائلها همزة الوصل وإن كان أيضاً من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال ؛ للميم
 المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفي أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » وإنما لم يكن في المضارع ؛
 لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثي المزد فيسه ،
 كانطلق ، وأحمر ، وأحمر ، وأقندر ، واستخرج ، واقعنسس ، واسلنقى ،
 واجلود ، واعشوشب ، واثنان من الرباعي المزد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛
 وقد يحى ، في تفعل وتفاعل إذا أدغم تأوهما في الفاء ، نحو أطير وتأقل

قوله « وفي صيغة أمر الثلاثي » أى : إذا لم يتحرك الفاء في المضارع ؛ احترازاً
 عن نحو قل ، وبع ، وخف ، وشد ، وعد ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد
 قوله « وفي لام التعريف وميمه » قد مر ذلك في باب المعرفة والذكر (١)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٢٢) عند شرح قول ابن
 الحاجب في تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » مانصه : « هذا مذهب
 سيبويه ، أعنى أن حرف التعريف هي اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت
 مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل
 على أن اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك
 علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان
 لها نوع استقلال ؛ فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل

قوله « في الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتاج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركاً ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكناً حرك ، نحو قل الله والاستغفار قوله « مكسورة » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مدداً المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيديويه وبلا مال فليجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فلذا يقولون : اللافرس واللائسان ، وأما نحو « بهذا » و (فِيمَا رَحْمَةٍ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايراً لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن إيطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ، وأيضاً دليل التنكير : أى التنوين ؛ على حرف ، فلاولى كونه دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكملها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدلالاً بفتح الهمزة ، وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها في التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد في نحو قوله :

أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ
وذلك قوله :

يَا خَلِيلِيْ ارْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا أَلْمَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْخِلَالِ
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لثلاثاً يشبهه التعريف بالاستفهام ، وفي لغة حمير ونقر من طيء إبدال الميم من لام التعريف كما روى الثوريين تولب عنه صلى الله عليه وسلم « ليس من امير امصيام في امسفر » اهـ

يدل على تحركها في الأصل ؛ لقوله : فَقَدَّمَت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أي الحركة ، وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصالية » ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وابنم وإنما ضموا ذلك لكرهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه فعلٌ ، فاذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا في أجيتك : أجوتك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا في أنبتك ، وهو مُنَحْدِر من الجبل : أنبوتك ، ومنحدرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ — وَقَدْ أَضْرَبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ ^(١) *

(١) هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم نقف له على قائل ولا تنمة ، وقد رواه البغدادى من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تنمة ، إلا أنه رواه هكذا :

* وَقَالَ أَضْرَبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثانى للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعا للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثانى في الأمثلة التى ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال فى المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام : « ومثل هذا فى إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب فى قول بعضهم

* وَقَالَ : أَضْرَبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسرتون الساقين ، كما أنبعوا الأول الثانى فى
 أَنْبُؤْكَ ، ومثله قوله تعالى (فى إِمَّهً) ^(١) بكسر الهمزة فى بعض القراءات ،
 وقولهم : وَلِيْلَهُمْ ^(٢) بكسر اللام ، أصله : وى لِأُمَّهً ، حذف الهمزة شاذاً :

كسر الميم لكسرة الهمزة « اه كلام ابن جنى ، وقد رجعنا إلى كتاب
 سيبويه فوجدنا فيه (ح ٢ ص ٢٧٢) مانصه : « واعلم أن الألف الموصولة
 فيما ذكر فى الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ،
 وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف
 من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا
 أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك فى مذ اليوم يافتي ، وهو فى هذا
 أجدر ، لأنه ليس فى الكلام حرف أوله مكسور والثانى مضموم ، وفعل هذا به
 كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا
 أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ،
 وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب
 الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم فى ذلك « اه ومن هذا تعلم أمرين :
 الاول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتاً من الشعر بخلاف ما صنع
 المؤلف وابن جنى

والثانى : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جنى ، بخلاف
 ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعاً
 لكسرتون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن
 حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى •
 حَتَّى يَبْغُثَ فِي أُمَّهَاتِ رُسُلًا يَلْعَنُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا
 وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ)

(٢) قال فى اللسان : « ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام فى الأولى وضمها
 فى الثانية) كقولهم فى المستجد : ويلمه ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لاب لك
 يريدون لأب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفى الحديث

إما بعد إتيان حركتها حركة اللام ، أو قبله ، وأما قولهم : وَيَلْمُهَا — بضم اللام ؛ في قوله لا بُدَّ بصير « وَيَلْمُهَا مَسْعَرُ حَرْبٍ » تعجبا من شجاعته وجراته وإقدامه ومنه حديث علي « وَيَلْمُهَا كَيْلًا بغير ثمن لو أنَّهُ لَوَعَى » أى يكيل العلوم الجمة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وى ، كلمة مفردة ، ولامه مفردة ، وهى كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم « اهـ » وقال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعة الوهية) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم استعمل في التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى ، وفي المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره « ص ٣٦٥ ») يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وكسرت لامه إتياعا لكسرة ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لأمه ، برفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا : أيش لك يريدون أى شئ لك ، واللام المكسورة لام الجر ؛ والثالث أن يريدوا « وى » التى فى قول عنتره :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيَلْكُ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن الوجوه ؛ لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتياعا لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فإن ابن جنى أجاز فيه وجهين : أحدهما أنه حذفت الهمزة واللام ، وألقت ضمة الهمزة على لام الجر ، كما حكى عنهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بضم لام الجر ، وهى قراءة إبراهيم بن أبى عبلة الشامى ، والثانى : أن يكون حذفت الهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هى لام ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون : ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذفًا لكثرتة على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وَيْ لَامُهَا ؛ فحذفت الهمزة بعد ثقل ضميتها على لام الجر ، وهو شاذ على شاذ ، ويجوز أن يكون الأصل وَيْلُ أُمَّهَا ؛ فحذفت الهمزة شاذاً ، ويدخل في قوله « إلا فيما بعد سا كنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ، نحو اقْتَدِرْ عليه وانطَلِقْ به ، قيل : وقد تسكر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو اِنْصُرْ ، وَاقْتَدِرْ عليه ، وليس بمشهور ، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في اخْتِيرَ ، وأَنْقَيْدَ ، أُشْمِتَ ضميتها أيضاً كسرة ، وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحت في أَيْمُنْ لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف . إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في « أَيْمُنْ » ، و« لَعَمْرُكَ » وجوبا ، وحذف النون من أَيْمُنْ ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أَيْمُنْ وَأَيْمٍ

قال : « وَإِثْبَاتُهَا وَصَلًا لِحَنْ ، وَشَذُّ فِي الضَّرُورَةِ ، وَالتَّزَمُّوا جَعَلَهَا أَلْفًا لَا بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الْأَفْصَحِ فِي نَحْوِ الْحَسَنِ وَأَيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؟ لِلْبَسِ » أقول : قوله « شذ في الضرورة » كقوله :

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بَنَتْ وَتَسْكَبِيرِ الْوُشَاةِ قَمَيْنُ (١)

يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكناً ، كقولك من بوه (بحذف همزة أبوه بعد ثقل حركتها إلى نون من) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشئ إذا خفف على غير القياس يجري على المألوف فيه « اه

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التَّلَادِ وَإِنِّي بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَالَنِي أَضْنِينُ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ؛ بل اعذر من انقطاع النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يتدون بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلَا تَبَادِرُ فِي الشَّتَاءِ وَلَيْدَنَّا

الْقَدَرُ تَنْزِلُهَا بَغَيْرِ جَمَالٍ (١)

وبعده :

وَأِنْ ضَمِعَ الْإِخْوَانُ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ
والتلاد : المال القديم ، والنث - بنون فثلاثة - : مصدر نث الحديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بيث » بياء موحدة فثلاثة ، وهو مصدر بث الخبر ينثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النمام الذي يزين الكلام ويحسنه عند نقله للافساد بين المتحابين ، وقمين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء في بثث أو بيث متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ
وقول حسان رضي الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعَنَّ شَيْكَاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ
وقول الآخر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةٌ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخَلَّيْنِ . . الخ » وكذلك روى بيت جميل « أَلَا لَأَرَى خِلَيْنِ . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما (٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامري الصحابي رضي الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّةَ مَا ، كَنَّةَ غَيْرُ لَتِيْمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرُّوْضَةِ الْمَحَلَّلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لابين بين » قدم في باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ تُبَيَّنَتْ بَصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبَيَّتْ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بَلْبَالٍ
والكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن ، و« ما » يحتمل أن تكون زائدة إبهامية تغيد الفخامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التي بعدها خبرا وغير لئيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمحلال : التي تحمل المار بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بصم الصاد وتشديد اللام مفتوحة - : الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط ، والوليد : يطلق على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجعال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها القدر ، والضمير في تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز في القدر الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألقدر » حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أنشد سيويه البيت على غير الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب (ح ٢ ص ٢٧٤) : « واعلم أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيمن في باب القسم ، لعله قد ذكرناها ، فعل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، تخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الأنصاف ، لأنها مواضع فصول ، فأما ابتداءها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلَا يَبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا الْقَدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالٍ هـ

وقال الاعلم الشنتمري في شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعال : خرقعة تنزل بها القدر » اهـ

أن للعرب في مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفاً ، والثاني جعلها بين
بين ، كقوله :

٨٢ — أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَلْتَغِيَنِي ^(١)

قوله « اللبس » يعنى التزموا أحد الشئتين ولم يحدفوا للبس ؛ إذ لو حذفوا
اللبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ،
بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — أَسْتَحْذَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاءِهِمْ خَبَرًا ^(٢)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردتها المفضل في المفضليات
وقبله :

وَمَا أَذْرَى إِذَا يَمَمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

ويمت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يمت ، وجملة
« أيهما يلىنى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « الخير » بدل من « أى »
في قوله « أيهما يلىنى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم
الاستفهام يقترب بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام
على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين : أى بين الهمزة وبين حرف
حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالهاء المثلثة وتشديد القاف : لقب الشاعر ،
واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبة ، ولقب بالمثقب لقوله في هذه القصيدة :

رَدَدْنِ حَيَّةً وَكَنَّيَ أُخْرَى وَتَقَبَّنِ الْوَصَاوِصَ لِلْعَيُونِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريدأنهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ،
وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه
القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه »

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ *

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل
قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهَوٍّ وَوَهْيٍ وَفَهْيٍ [وَلَهُوَ وَلَهْيٌ] فَعَارِضٌ
فَصِيحٌ ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وَشُبِّهَ بِهِ أَهْوٍ وَأَهْيٌ وَثُمَّ لَيَقْضُوا .
وَنَحْوُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض
في أول الكتاب ^(١) ، يعني المصنف أن أوائل هُوَ وَهْيٌ وَوَهْيٌ وَفَهْيٌ مع واو العطف وفائه وهمزة
الاستفهام ، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن
يجتلب لها همزة الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لعروض السكون ، وليس هذا
بجواب مَرَضِيٍّ ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ،
فنحو هُوَ وَفَهْيٌ مشبه بمَعْدُ ، ونحو وَهْيٌ وَفَهْيٌ مشبه بكَتَفٌ ، وكذا القول
في (وَلْيُوفُوا) فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو
كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ وأليس
السكون العارض أيضاً في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدئ بها ؟
ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء سُمٌّ ، وكذا است وست ؟ فكان عليه
أن يقول : لم تجتلب الهمزة لأنها إنما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا ،
وهذا السكون في هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شيء ، ووجه تشبيههم

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

مَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ * كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَقَرَّةٍ سَرَبُ
والركب : أصحاب الأبل ، والأشباع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف
القلب في فرح أو في حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك
طرب ؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل
غير مفتوحة فإن همزة الوصل تحذف حينئذ ؛ لعدم اللبس ؛ لأن اختلاف حركتي
الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل
(١) انظر (ج ١ ص ٤٥)

لأوائها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أهو
 وأهي ؟ أقل استعمالاً من وهو وفهو ووهي وفهي ؛ فلماذا كان التخفيف فيه
 أقل ، وقولك : لهو ولهي مثل فهو وفهي يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ما قرئ
 به في الكتاب العزيز ، وأما نحو ليفعل — بلام كي — فلم يجوز فيه التخفيف ؛
 لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهي بعد اللام وبعد الواو والفاء ، وكذا تحريك
 لام الأمر بعدهما ؛ هو الأصل ؛ قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائي وغيره
 (ثُمَّ لِيَقْضُوا أَنْفُسَهُمْ) بإسكان لام الأمر على تشبيهه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها
 حرف عطف مثلها ، واستتبع ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقلة يوقف عليها ،
 وقرئ في الشواذ (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) بإسكان الهاء ، يُجمل « لهو » كعَضُد ، وهو قبيح ؛
 لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :
 * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا ^(١) *

أولى من مثله ؛ لكونه في كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أى : يستعمله الفصحاء ، بخلاف (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) ونحو قوله
 « بَاتَ مُنْتَضِبًا » وذلك لكثرة الاستعمال في الأول
 قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع
 هو وهي ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلماذا كان التخفيف في أهو وأهي أقل ؟

(١) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت (ص ١٥٠) . وقد استشهد به
 هنا على أن التخفيف بالأسكان في « مُنْتَضِبًا » أولى من التخفيف بالأسكان في
 « أَنْ يُمِلَّ هُوَ » ، لأن الأول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين ، مع أن
 الكل شاذ

قال : « الْوَقْفُ : قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ وَجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْمَعْلَلِ ؛ فَالْإِسْكَانُ الْمَجْرَدُ فِي الْمُتَحَرِّكِ ، وَالرَّوْمُ فِي الْمُتَحَرِّكِ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَرْكِ خَفِيفَةً ، وَهُوَ فِي الْمَقْتُوحِ قَلِيلٌ ، وَالْإِشْمَامُ فِي الْمَضْمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أى : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الرّوم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم ترع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرّوم وقفاً ، وكان لفظ مَنْ في مَنْ زيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام . لكن أعم قوله « وفيه وجوه مختلفة في الحسن » أى : في الوقف وجوه ، يعنى بها أنواع أحكام الوقف ، وهى : الإسكان ، والرّوم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياء ، وقلب الألف واواً أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإخاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أى السكوت على آخر الكلمة مختاراً ؛ لتمام الكلام ، ونعنى بالحكم ما يوجب الشيء ؛ فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة في الحسن » أى : هذه الوجوه متفاوتة في الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجيىء من أن قلب الألف واواً أو ياء أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التانيث هاء

قوله « والمحل » يعنى به محالّ الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكركه المصنف بعد ذكر كل وجه مُصدِّراً بنى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرومُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المنون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المنون محله ، وهلم جراً إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى المحل : أى لسكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والروم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً ، وربيعة يجوزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨٤ — وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَتَّىٰ عَصَمُ^(٢)

وإن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كفى مؤونة الإسكان ، نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى

كرب ، وصدره :

* إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى *

والسرى : السير ليلاً ، والحقى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القرية ، وعلى عروتها أيضاً ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجأهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالماً إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يجوزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف

وَمَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو هِجَانٍ ^(١) وفُلْكَ ^(٢) ، وإذا كان آخر الكلمة تنويها لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده : « والهجان من الأبل البيضاء الخالصة اللون والعنق ، من نوق هجن وهجائن وهجان . فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ، ومنهم من يجعله تكسيرا ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كناز ، وامرأة ضناك ، والألف في هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعلا على فعال كما كسرت فعلا على فعال ، وعذرهما في ذلك أن فعلا أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالته حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضا على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف في حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ، وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال في اللسان : « الفلك - بالضم - : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع إلى الواحد والاثنين والجميع ، فأن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ، أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى في التوحيد والتذكير (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) فذكر الفلك ، وجاء به موحدا ، ويجوز أن يؤنث واحده ، كقول الله تعالى : (جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) فقال « جاءت » فأنث ، وقال (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاحِرَ) فجمع ، وقال الله تعالى : (وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحدا أو جمعا ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ما كن مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة ، وإن كانت في الأصل كلمة برأسها ، فهي : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السّراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختر الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضى للوقف وهى من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالا بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفا ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤث . قال الجوهري : وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلا وفعلا يشتركان في الشيء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما) . قال ابن برى : إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لاغير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لاغير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا ، قال الله تعالى « قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اهـ

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الحلاه فوق الحرف الموقوف عليه ، وهى حرف أول لفظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرؤم في المتحرك » الرؤم الاثنيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التى تحرك بها آخر السكامة فى الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أغنى ؛ لدلالاتها على المعانى فى الأصل ، وإما حركات البناء كآين ، وأمس ، وقبل ؛ وعلامة الرؤم خط بين يدى الحرف هكذا : زيد - . وسمى رؤما لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالسكامة ، ويدرك الرؤم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن فى آخر السكامة صَوِيَةً خفيفةً ، وإن كان آخر السكامة حرفا ساكنا قد يحذف فى الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رؤمه تلك الحركة ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته فى الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمى لم يجز الروم على مايجب . قوله « وهو فى المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجلا فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرؤم إلا على لغة ربعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ * (١)

وإذا لم يكن منوناً ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له خلفته . وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما فى الرفع والجور

قوله « والاشمام » الاشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التى تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نُقْطَةٌ بين يدى الحرف ؛ لأنه أضعف من الرؤم ؛ إذ لا ينطق فيه بشئ من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام فى

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وهم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ لَيْسْتَدِلْ بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسن ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ لَارَوْمَ وَلَا إِشْمَامَ فِي هَاءِ التَّائِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ وَالْعَرَكَةِ الْعَارِضَةِ »

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوها فيها مطلقا ، وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي — رحمه الله تعالى — بعد قوله :

٨٥ — وَفِي هَاءِ تَائِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ

وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِشْمَامِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمَنْ قَبِلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مِثْلًا
أَوْ أَمَاهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْلَلًا ^(١)

(١) أورد المؤلف هذه الآيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة : (الشاطبية) ليعين منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والإشمام في هاء التائيث ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم في قول الشاطبي « وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا » أن بعض القراء يحيز الروم والإشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « في كل حال » في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجي .

فنقول : إنما لم يحز في هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها ، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ — * بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَطَهْرَ الْحَجَفَتِ ^(١) * *

المذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « ... وبعضهم يرى لها في كل حال محلا » أن بعضهم جواز الروم والإشمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من أحوالها المذكورة في قوله « ومن قبله ضم ... الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال : « ومن ذهب إلى جواز الروم والإشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والإشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ، الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ، الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبر عنه بقوله « (وبعضهم يرى لها في كل حال محلا) » اه كلام السمين . قال البغدادي : « فقوله : وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والإشمام) في الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم : فان بعض القراء صرح بجوازهما في ميم الجمع » اه والبعض الذي عناه البغدادي هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبته ابن بري في أماليه على الصراح لسور الذئب ضمن أبيات كثيرة ، وقبله :

مَاضِرَهَا أَمَّا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيِّمًا بِنَظَرَةٍ وَأُسْعَفَتْ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل ، نحو عليكم وعليهم . والروم
والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء
فإنما لم يرم ولم يشم أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد
حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله
تعالى (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) ولم يأت عليكم وإليهم . إذا وصلتهما بمتحرك بعدها
متحركى الميمين مخدوقى الصلة ، فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن آخراً قط ؛
وأما نحو (عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ) و (إِلَيْهِمُ الْمَلَأُكَّةَ) فان آخر الكلمة
فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا
إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكم وإليهم على ما هو قراءة ابن كثير ،
وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكم وإليهم . - سيكون الميم فيهما - فالكسر
والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى
(مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يَضْلِلْهُ) (وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ) . لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعْتُمَهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ مَا زَقَا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ

والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة : الوسط ، والتهيء - بناء مثناة
مفتوحة : المفازة التي يتيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء :
الترس ، وقوله « قطعتها » جواب رب المقدرة بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى
واحد مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمأزق : جمع مأزق ،
وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الأهداف
وهو الذنو من الشئ والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب
مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المحن قطعتها في الوقت الذي تهرب فيه
أبقار الوحش إلى مخابئها

للحركة المقدرة في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ وَفِي إِذْنٍ وَفِي نَحْوِ اضْرِبَنَّ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ » أقول : المنسوب المنون تقلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستقل الألف ، بل تخف

به السكامة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجور ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحدفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنسوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصْمٌ *

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفا معها ، وأما « إذن » فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف ؛ لأنها تنوين في الأصل ، كما ذكرنا في بابه ^(١) ، ومنع المازني ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

(١) قال المؤلف في شرح السكافية (٢ ص ٢١٩) : (الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ ؛ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي ، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لحقة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أي إذ تزورني أكرمك : أي وقت زيارتك لي أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو كسكل وبعض ، إلا أنهما معربان وإذ مبنى ، فإذن على ما تقرر صالح للماضي . كقوله :

« إِذْنٌ لِقَامٍ بِنَصْرِي . . . »

وأن من نفس السكامة ، وأجاز المبرد الوجهين ، فمن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجيء .

قوله « وفي نحو اضربن » يعنى به نون التأكيّد المحففة المفتوح ما قبلها ، وعلة قلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء قوله « بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى الثقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يميزون مثل الأدلو مطلقا ، ويميزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئا يؤدى إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلِفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة فى هذا الألف فى الوقف ، فنُسب إلى سيبويه أنها فى حال الرفع والجبر لام الكلمة ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال ^(١) : « وأما الألفات التى

وللستقبل نحو جئتني إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن ههنا هى إذن فى نحو قولك حينئذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ لىكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذالم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمِّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ

والوجه فتحه لىكون فى صورة ظرف منصوب ، لأن معناه الظرف « اه
(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب في الوصل فانها لاتحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا ورُضَا . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضْدًا وَفَخِذًا يحذف حركتي عينيهما ، ولا يحذفون حركة عين جَمَلٍ » قال السيرافي - وهو الحق - : « هذا الموضع يدل على أن مذهب سيديويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيديويه أنك إذا قلت « هذا قاضٍ » و « مررت بقاضٍ » فانك تحذف في الوقف الياء التي حذفها في الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

العبارة ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠) : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فانها لاتحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قولهم : قد رضا (ماض مبنى للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتَتْ تَبَعُوهُ عَلَى حِمَرٍ ثَوَيْتُمُوهُ وَمَا رُضَا
وقال طفيل الغنوى :

* إِنَّ الْعَوَى إِذَا نَهَا كَمْ يُعْتَبِرُ *

ويقولون في نغذ : نغذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جمل : جمل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتحة أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو لبيد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَهْدٌ

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستثقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت في الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصود المنون يوقف عليه بالآلف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الآلف بدل من التنوين واستصحب حذف الآلف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة . والثاني : أنها الآلف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالآلف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو علي في أحد قولي ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اهـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقد اختلفوا في هذه الآلف (يريد ألف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها ، قال السيرافي : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله « أما الآلفات التي تحذف في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف « سري » هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الآلف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا . وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الآلف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ، لأنه قيد جاء عنهم « هذا فتى » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساءت فيها الامالة ، إذا لاسبب لها » اهـ

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل ، وقد رأيت كيف عَمَّ سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لاتصريحا ولا تلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمشيته أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءني فتى » و « مررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتى وفتى وفتى ، حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ماقبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيما وأولها مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكامة ثم أعلتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكامة في حال الوصل مُعَلَّة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافي على كون الألف لام الكامة في الأحوال بجميعها رويا في النصب ، قال :

٨٧ — وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا شَتَّى

* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى ^(١) *

ولا يجوز « زيدا » مع « نحى » لما ثبت في علم القوافي ، وأيضاً فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) وإمالة ألف التنوين فليلة ، كما يحى في بابها ، وأيضاً تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفاً

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفة ؛ لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها . بل تقلبها في الأحوال الثلاث ألفاً ؛ لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفاً في « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن برهان ، وينسب إلى أبى عمرو بن العلاء والكسائى أيضاً . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافى .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى في الوقف هو الذى كان فيه في الوصل ، بلا خلاف ، كأعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطراراً ، قال :

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمدح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ خَيْرُ فَتَى وَنَعَمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أُنَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت رويًا ، وليست مبدلة من التنوين في الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويًا لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروى أيضاً ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى في قصيدة واحدة ، وهو مما لا يقول به أحد ؛ فثبت أن الألف في « سرى » وفي « اشتهى » وفي « القرى » هي لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ — وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطَا ابْنِ الْمُعَلِّ (١)
قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرهما من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبل ، أو للالحاق كعزى ، أو لغيرها نحو يضربها ، فإن بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فإذا وقفت عليه خلعت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تقطعت وجدت ذلك كذلك ، فإذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف في حرف آخر ، وفي الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدها أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطأ في نحو « كفروا » للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » وبين ضمير التأنيدهم نحو « ضربوهم » ثم طردوا في الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ »
أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل « قلب كل ألف همزة »

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابي المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفة ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، و مرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت في قوله « وابن المعل » حيث أراد ابن المعل ، فحذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة ، قال الأعمى : « وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستقل كما تستقل الياء والواو وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف »

قوله « أو واواً أو ياء » اعلم أن فَرَاة وناساً من قَدَس يقبلون كل ألف في الآخر ياء ، سواء كان للتأنيث كحُبْلَى ، أو لا كَمُثْنَى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبْلَى ، وليس بوجه ، وإنما قبلوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جَرَس حرف آخر يبين جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما اذاوقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَنّ معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاء وياربها ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، وهى الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التى هى أثقل من الألف فى حالة الوقف التى حتمها أن تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فإنه يخفف شيئاً من ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطبىء يدَعُونها فى الوصل على حالها فى الوقف ، فيقولون : أفعى ، بالياء فى الحالين ، وبعض طبىء يقبلونها واوا ، لأن الواو أبين من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل فى الفم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو فى لغة طبىء فى مثله ؛ لأنه ينبغى أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يقبلونها واواً يدَعُون الواو فى الوصل بحالها فى الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة فى المد وسعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بنى تميم ياء « هذى » فى الوقف ها فيقولون : هذيه ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء خلفاء الياء بعد الكسرة فى الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجملون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جعلت طبىء الوقف والوصل

سواء في أفعى ، إلا أن قلب الهاء من الياء لا يطرد في كل ياء كما اطرد قلب الياء من كل ألف عند طيء في الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بهى وغلامهى ، فتوصل بياء في الوصل ، ويحذف الياء في الوقف كما يحىء بعد ، ويجوز هذه بسكون الهاء ، وصلا ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الياء في الوقف ، شديدة كانت الياء أو خفيفة ، خلفاء الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها في الخروج مع و نه أظهر من الياء ، فيقول : تميمج وعليج [في تيمى وعلى] وقوله :

٨٩ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ^(١)
وَالْغَدَاةَ فِلَقَ الْبَرْنِجِ يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْصِجِ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويحىء الكلام عليه ،
وأشد أبو زيد في الياء الخفيفة :

٩٠ — يَأْرَبُّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجَ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِسِجٍ

* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرَسِجٍ^(٢) *

(١) نسبوا هذه الأبيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله « أبو عليج » يريد أبو على ، و « بالعشج » يريد : بالعشى ، وفلق : جمع فلقة وهى القطعة ، ويروى في مكانه « كتل » بضم الكاف وفتح التاء ، وهى جمع كتلة ، و « البرنج » يريد به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الودد ، قلبت تأؤه دالا ثم أدغمت ، و « الصيصج » يريد به الصيصي ، وهو واحد الصياصى ، وهى قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يدلون الياء المشددة جima

(٢) هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نوادره ، وقوله « حجتيج » أراد به حجتي ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جima ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَابْدَالُ تَاءِ التَّائِيثِ الْأُسْمِيَّةِ هَاءً فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ ، وَعَرِ قَاتٌ إِنْ فَتَحَتْ تَأْوُهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْتَّاءِ ، وَإِلَّا فَبِالْتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فَيَمْنُ حَرَكَ فَلَانَهُ نَقَلَ حَرَكَهَ هَمْزَةَ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلَافِ أَلَمْ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقَى سَاكِنَانِ » .

أقول : لا خلاف في تاء التائيت الفعلية أنها في الوقف تاء ، وفي أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف في أصلها ؛ فذهب سيبويه والفرّاء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما في الفعل . لكنها تقاب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين : الأسمية ، والفعلية ، أو بين الأسمية التي للتائيت كعَفْرِية ^(١) والتي لغيره كما في عَفْرِيت وَعَنْكَبُوت ، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا

يشحج شحيجا وشحاجا : أي صوت ، ويروى في مكانه شاخ ، والأقصر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنيق واحد ، و « يج » يريد : بى ، وينزى : يحرك ، و « وفرّج » يريد به وفرتى ، فأبدل الياء جيما ، والوفرة - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيبويه (٢ ص ٢٨٨) ما نصه : « وأما تاس من بنى سعد فانهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أباين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تيمى ، وهذا علج ، يريدون على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثني من سمعهم يقولون : خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ الشَّحْمُ بِالْعَشِجِ »

وَبِالْفَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنِجِ

يريد بالعشى والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ

(١) أنظر في كلمة عفريت (١ ص ١٥ ، ٢٥٦) وأنظر في كلمة

عفرية (١ ص ٢٥٥)

وليفناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزايد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعني هاء السكت — نحو : أَنَّهُ ، وهؤلاء ، وإنما تصرف في الاسم بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسم : لأنها لا حقة بما هي علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقليل : رأيت شَجَرَهَا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب في الوقف ألفا كما في « زَيْدًا » فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت في الوصل تاء لذلك ، ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قلب التاء هاء خوفاً من اللبس أيضاً ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب ينفون على الاسم أيضاً [بالتاء] قال :
 ٩١ — اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّيْ مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتَ (١)

(١) هذه الآيات من الرجز المشطور ، ولم تقف لها على قائل ، ومسلمات — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسامة ، و « ما » في قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعدها أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة تأكيداً للاولى من تأكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه الأول أو الثاني أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب « رأيت أمتاً » كزيدا بألف ، بل
« رأيت أُمَّتْ » كما في قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لحمله على
« أُمَّه » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف
قوله « وتشبيهه تاء هيات به قليل » قد ذكرنا حكمه في أسماء الأفعال (١)

وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قائلها ، ومثل ما قالوه في نحو : ياتيم تيم
عدى . والغلصمة : رأس الحلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا
الرجل المسمى مسامة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر
يسبين فيصرن إماء . والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله
« وبعدمت » .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ٦٩) : « ومن أسماء
الأفعال التي بمعنى الخبر « هيات » وفي تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها
الأولى همزة مع تثلث التاء أيضاً ، وقد تنون في هذه اللغات الست ، وقد
تسكن التاء في الوصل أيضاً ، لأجرائه فيه مجراه في الوقف ، وقد تحذف التاء
نحو هياها ، وأياها ، وقد تلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد
تنون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب
المغني (وليس هو ابن هشام) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحاة : إن
مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية - كزلزلة ، نحو قوقاة ، قلبت الياء الأخيرة
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس
هيات ، كما تقول : قوقيات ، في جمع قوقاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها
غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثنى ، والمضمومة التاء تحتل
الأفراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل
لا منع أن تقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع
أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيهية ،

وَأَنْ بَعْضَ النَّحَاةِ قَالَ : إِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ تَاءَهُ فِي التَّقْدِيرِ جَمْعَ هَيْهِيَّةٍ وَأَصْلَهُ هَيْهِيَّاتٌ خُذَفَ الْيَاءُ شَاذًا لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَتَمِّكِنٍ ، كَمَا حُذِفَتْ فِي اللَّذَّانِ ، وَالْقِيَاسِ اللَّذَّانِ ، وَإِذَا ضُمَّتْ تَاءُهُ أَوْ فَتَحَتْهَا جَازًا أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا وَأَصْلُهُ هَيْهِيَّةٍ ، فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَجْمُوعًا فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَا أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ هَيْهِيَّةً سِوَاهُ كَانَ مَضْمُومُ التَّاءِ أَوْ مَفْتُوحُهَا أَوْ مَكْسُورُهَا ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا قَلَّ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ لِاتِّحَاقِهِ بِالْأَفْعَالِ ؛ لِكَوْنِهِ اسْمُ فِعْلٍ ، فَكَانَ تَأْوِيلُهُ كِتَاءً قَامَتْ وَقَعْدَتُهُ ، وَذَكَرْنَا أَيْضًا أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ زَائِدَتَيْنِ ، وَتَرْكِيبُهُ مِنْ هَيْهِيَّ كَكُوكِبٍ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ قَلْبِ تَاءِهِ هَاءً عَلَى هَذَا فَلِتَشْبِيهِهِ لَفْظًا بِنَحْوِ قَوْقَاةٍ ^(١) وَدَوْدَاةٍ ^(٢)

قوله « وفي الضاربات ضعيف » يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضا في الوقف

وَنَقُولُ : فَتَحَ التَّاءُ عَلَى الْأَكْثَرِ نَظْرًا إِلَى أَصْلِهِ حِينَ كَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، وَكَسَرَتْ لِلْسَّاكِنِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السَّكُونُ ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَلِتَنْبِيهِهِ بِقُوَّةِ الْحَرَكَةِ عَلَى قُوَّةِ مَعْنَى الْبَعْدِ فِيهِ ، إِذْ مَعْنَاهُ مَا أَبْعَدَهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْآخِرِ — أَعْنِي أَنَّ أَصْلَهُ هَيْهِيَّةٌ فِي الْأَحْوَالِ — أَنْ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْهَاءِ ، وَإِنَّمَا يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ فِي الْأَكْثَرِ تَنْبِيْهَا عَلَى اتِّحَاقِهَا بِقِسْمِ الْأَفْعَالِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، فَكَانَ تَأْوِيلُهَا مِثْلُ تَاءٍ قَامَتْ ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَوْلَى مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، وَأَيْضًا مِنْ جَعْلِ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ زَائِدَتَيْنِ ، لِأَنَّ بَابَ قَلْقَالٍ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ سَلَسٍ وَبِئْرٍ اهـ

(١) قَوْقَاةُ : مُصْدَرُ قَوْلِكَ : قَوَّقْتُ الدَّجَاجَةَ : إِذَا صَوَّتَ عِنْدَ الْبَيْضِ ، وَأَصْلُهَا قَوْقِيَّةٌ — كَدَحْرَجَةٍ ، فَقَلْبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَنَقُولُ : تَأَقَّتْ الدَّجَاجَةُ ، أَيْضًا

(٢) الدَّوْدَاةُ : الْجَلْبَةُ ، وَالْأَرْجُوحَةُ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ هِيَ مُصْدَرُ لِقَوْلِكَ : دَوْدَيْتُ : أَيُّ صَوْتٍ ، وَعَلَى الثَّانِي هِيَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ غَيْرِ الْمَصَادِرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً مِنَ الْمَصْدَرِ

هَاء لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبه بقاء المفرد ، حكى
قُطْرُب « كيف البُنُون والبَنَاء » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص
للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف
في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البدل
بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها
كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ،
فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة
كتاء المفرد ، فلماذا جوز بعضهم إجراءها مجراها

قوله « وعِرْقَات ^(١) » إن فتحت تاءؤه في النصب فبالحاء « لأنه يكون مفردا
كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بذرهم كِمِزَى ، وإن كسرت
تاءؤه في النصب دل على أنه جمع عِرْق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالالف والتاء
مع مجيء التكسير فيه : أى العروق ، كما قيل البِوَانَات مع البُون في البِوَان ،
على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كفي مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٧٥) : « وجاء في بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ،
وجاء في الشاذ (انقروا ثباتاً) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من
اللام ، كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في « كرون » و « ثبون » وقال أبو علي :
بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ؛ فعنى سمعت لغاتهم : أى لغتهم ،
قال : وذلك لأن سيبويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ،
إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله (انقروا ثباتاً) الجمع ، وحكي الكوفيون
في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم — بفتح التاء ، وكسرها أشهر ؛
فأما أن يقال : إنه مفرد والألف للالحاق بذرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاءؤه
شاذاً ؛ فالعرق إذن كالبيان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف
والتاء مثله » اهـ

قوله « وأما ثلاثه أربعة » هذا اعتراض على قوله « وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء » يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء في الوقف ، و « ثلاثة » في قولك « ثَلَاثَهْ بَعَّة » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعة ، وإلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قلب تأؤه هاء ، قال : وأما (أَلَمْ الله) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلَاثَهْ بَعَّة لأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجي - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثَلَاثَهْ بَعَّة ؛ فإن ثلاثة موصولة مُجَرَّاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن أَلَمْ موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله في الدرج ، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائي في (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان : ميم أَلَمْ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، وإنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرار من الكسرة بعد الياء والكسرة ، كما مر في بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لا فرق بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات أَلَمْ العدد ، بدليل قلب تأمها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو أَلَمْ أيضا هكذا ؟ ولو كان في أسماء حروف التهجي همزات الوصل في الأوائل وتاءات التأنيث في الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما في أَلَمْ العدد ، وكذلك إذا عَدَدَتْ نحو رجل امرأة ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمة كالوقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر في التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظاً بيم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثه أربعة

« قوله ثلاثه أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الهاء وقال ثلاثه أربعة فإن ثلاثه موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء في الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء ، بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء ، وليس كل إسكان وقفاً ؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقفاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أَنْتَ » ووصلت من بأنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب في الأسماء المعدادة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجي أو غيرها - أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها .

قال : « وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي أَنَا ، وَمِنْ ثُمَّ وَقَفَ عَلَى لِسَانِهِ اللَّهُ بِالْأَلِفِ ، وَمَهْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت يبينونها في حرفين فقط بالألف ، وهما أنا وحَيَّاهُ .

قلت : أما « حَيَّاهُ » فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حَيَّاهُ ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإن لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف ألفا ، كما في اضْرِبْ ، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في « أنا » عند السكوفيين من نفس السكامة ، وبعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : أَنَّهُ ، وهو قليل ، قال حاتم : هَكَذَا فَرَدَى أَنَّهُ ^(١) ، وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للميداني (٢ ص ٢٩٣) : « هَكَذَا فَصْدِي »

قليل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا في عزة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فتحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هَكَذَا فَصْدِي ،

العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا ^(١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف ، وقال أبو علي : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر

قوله « ومن ثم وقف » أي : من جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفًا ووقف على (لكننا) بالألف ؛ لأنه « أنا » في الأصل جاءت بعد « لكن » ثم نقلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما في نحو (قَدْ أَفْلَحَ) ، ثم أدغمت النون في النون ، وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلًا أيضًا ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة ؛ بل أصله لكن أنا

قوله « مَهْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ » أما أنا فقد مر أن بعض طييء يقفون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام اه

ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر في معنى القصيدة (ص ١٣٤)

(١) هذا البيت لحميد بن حريش بن بحدل الكلبى ، وقوله « حميدا » منصوب على أنه بدل من الياء في « فأعرفوني » أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ؛ هذا كله إن رويته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فإن رويته « حميدا » - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير صفة جاز فيه ما جاز في المصغر ، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تذريرت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة وهى أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا على المجند والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا » حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كفى حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجاج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رة واغزة وليرمه ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة في نحو : مثل مه ومجى مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالعوض منه

قال : « وإلحاق هاء السكت لازم في نحو رة وقه ومجى مه ومثل مه [في مجىء م جئت ، ومثل م أنت] ^(١) ، وجائز في مثل لم يخشاه ولم يغزه ولم يرمه وغلاميه [وعلى مه] ^(٢) وحتامه وإلامه مما حر كته غير إعرابية ولا مشبهة بها ، كالألف وباب يازيد ولا رجل ، وفي نحو ههنا وهؤلاء »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح السكاكية ، ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « في نحو رة وقه » أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » في قولك « مثل مه » [و « مجىء مه » مثل] ^(١) رة وقه من وجه ؛ لأن الكلمة

التي قبل ما مستقلة لسكونها اسما ، بخلاف الجار في حَتَام ، وايس مثلها من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع السكاف والياء في تحوُّغَلَامِي وغلَامِك وإن كانا أيضاً على حرف ، لما لم يحذف منهما شيء ، وأما عَلامَه وإلامه وحتَّامَه فما فيها أشد اتصالاً بما قبلها منها بالمضاف في نحو مِثْلُ مَهْ ؛ لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، وبسكون الميم أيضاً ؛ لكون عَلامٌ مثلاً كغلام ، قال :

٩٣ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُمْ يَوْمَ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ^(١)

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما » الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَنِيْمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ^(٢)

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلاً ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقَات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهو الذي يأتي ليلاً ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلساني وقلبي ذكراً وذكري - بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال « لم » بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في ربيع بن

صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافراً ، وبعد البيت قوله

فَلَمْ أَنْفَكْ أَهْجُو عَابِدِيًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِي

وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بِأَقْيَاتٍ تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِي

فَقُبِّحَ عَابِدٌ وَبَنَى أَبِيهِ فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ

وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ،

ففي الديوان (ص ٥٥ طبع ليدن)

فهذا لا يقول « عَلَامَه » وقفا ، بل يقف بالألف التي كانت في الوصل ،
والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فإن كان محذوفاً منه شيء نحو
لَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ وَعَلَامَ وَإِلَامَ وَحَتَامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم
يحذف منه شيء ، نحو غَلَامِيَه وَضَرَبْتُكَهْ وَإِنَّهْ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن
تَعِ أَعِهْ أولى منها بما حذف منه حرف نحو أَخْشَهْ وَاغْزَهْ ، وأما ما صار بالحذف
إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في عَلَامَ
وإِلَامَ وَفِيمَ ، وذلك نحو رَهْ وَقِهْ ومثل مه ومجىء مه ، على مامر ، وإن لم يحذف
منه شيء فإنه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهْ وليتَهْ وكيفَهْ أولى منه بما قبل آخره
متحرك ، نحو هُوَهْ وَهِيَهْ وَغَلَامِيَهْ وَضَرَبْتُكَهْ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلحقى ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، وإن كان
ذلك مغتفراً في الوقف .

قوله « لَمْ يَخْشَه وَلَمْ يَرْمِه وَلَمْ يَغْزِه » أمثلة المحذوف اللام
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادْعِهْ وَاغْزِهْ مِنْ دَعَوَتْ وَغَزَوَتْ ،
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توها منهم أنهم لم
يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في « لَمْ أَبْلِهْ » في الجزم ، قال :
٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَيْنَا دَقِيقًا ^(١)

فَفِيمَ تَقُولُ : يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَحَنْزِيرٍ تَمْرَغَ فِي رَمَادٍ ؟
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء
من العرب من يثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء
قوله تعالى « عَمِيتَسَاءُلُونَ » بالألف . قال ابن جني : وإثبات الألف أضعف اللغتين
(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي ، وبعده قوله :

* وَهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقًا *

وقال الآخر في الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ * وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادٍ^(١)

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين في تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين^(٢) كما هو حقه على ما ذكرنا في « لم أبله »

قوله « حَتَامَهُ وَإِلَامَهُ » مثال المحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت في قوله « اشتر » حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (وقي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء) . والمؤتاب : اسم فاعل من اثتاب ، افتعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ؛ إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للإنسان رزقه وتيسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ومن يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه في الكتاب ؛ إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨) : « وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :
بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَاضِي وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا » اهـ

فكلام سيبويه يقتضى أن كسر العين من « ادعه » لالتقاء ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضى أن كسر العين لالتقاء ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك

قوله « غَلَامِيَّة » مثال لغير المحذوف الآخر

قوله « كَلَامِي » مثال لما حركته مشابهة للإعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على الحركة ، وحق البناء السكون لمشابهته المغرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضرب تضربُ

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب « لارجل » قوله « وفي نحو هيناه وهؤلاء » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشئ ، كما مر ، وأما نحو فَتَى وَحُبْلَى فَإِنَّكَ لَا تَبِينُ أَلْفَاتِهَا فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافية قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فى نحو الْقَاضِى وَغَلَامِى حُرٌّ كَتَّ أَوْ سَكَنْتَ ، وَإِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وَإِثْبَاتُهَا فى نحو يَأْمُرِ اتَّفَقَ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت القاضى وَجَوَارِىَ ، لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غَلَامِى وَغَلَامَاىَ وَغَلَامَىَّ وَإِنِّى ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن يائها أو تلحقها هاء السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت بالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء فى الوقف ؛ لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقیل ، ومن حذف الياء فى الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سَوَالًا مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّى أَكْرَمُنْ) (رَبِّى أَهَانُنْ) وإن كانت

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان ، نحو « غلامٌ » كما جاز في المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال انوصل ، فعلى هذا قول المصنف « حُرِّكت أو سكنت » وَهَمْ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفردا نحو « يا قاضى » فاختار الخليل والمبرد إثبات الياء ، كما في « جاءنى القاضى » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف في « جاءنى قاضٍ » وقفا ، واختار يونس وقواه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفا في نحو « يا غلاماً » ؛ وحذفهم الياء في نحو « يا غلامٍ » أكثر من حذفهم إياها في غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو « يا مرمى » ؛ لأنهم حذفوا الهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعنى في حالتى الرفع والجـر — فلا أكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره ههنا أولى ؛ لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعريبتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفا إلا على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيحٌ ، وحذفهما فيهما في نحو لَمْ يَغْزُوا وَلَمْ تَرْمِ وَصَنَعُوا قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، يعنى بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

ردوس الآى ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يَغْزُو وَيَزِمِي لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالحزوم ، إلا للضرورة أو شاذاً ، كقولهم « لا أَدِر » ، وقوله تعالى (مَا كُنَّا نَبْعِ) و (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ) ولا يقاوان « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم يه » بمعنى يهن ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى الفواصل وصلاجاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما ، كقوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف للوقف فى غير القوافى أيضاً ، فثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلَآنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعَضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ مُنَّم لَا يَفْرُ^(١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمي المزني يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقِنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ
ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعْ ذَا وَعَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرَمٍ خَيْرَ الْبُدَاةِ وَسَيِّدِ الْخَضِرِ
والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروى فى مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تفرى ما خلقت » ضربه مثلاً لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفره ، إذا قطعه على وجهه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجهه الافساد ، وكان الهمزة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفرى ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الرء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو « القاضى » ؛
فانه قد يحذف ياءه فى غير الفواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ
التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلَّوْنَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ)
وذلك لعدم التباسه بالجزوم ؛ وأما فى الفواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من
حذف ياء [نحو] « يرمى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير
الفواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف
ياء نحو « يرمى » فى مثله إلا شاذاً ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص
[الحذوف اللام وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص
والاسم المنقوص] الثابت لامهما فى الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال
سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين
هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى الفواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة
كما قال :

* رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ النُّعْمَلِ *

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف
فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعاً للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة
المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السراة ، يعنى أنك تحذف الياء من « يَقْرَى »
تبعاً لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (١)

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب
النحاة وفى صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملفق من بيتين : أحدهما

فلما جُوزَ حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت بعمري » تبعه في حذف الياء الأصلي ؛ إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد ، وكذا في الواو ، نحو قوله :

٩٩— وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيًّا عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يَمُرُّ وَمَا يَحُلُّ^(١)

وإنما جوزت ههنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذف الواو الزائد الناشئ للاطلاق في « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله :

١٠٠— صَحَا انْقَلَبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وَأَقْفَرُ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيْقُ وَالثَّقْلُ^(٢)

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثاني هو :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الصُّرَاخُ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للاسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفرع ، ولجاج الناس فيه معناه تنازعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الذعر » حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ، والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزنى من قصيدة له مطلعها الشاهد الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشاركة أمر ، ويمر ويحلو : أي يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لا تعد وصالا ولا هجرانا ، ولو أنها هجرته ليئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم في هواها . والاستشهاد بالبيت في قوله « يحل » حيث حذف الواو التي هي لام الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزنى التي منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في
« جاء في زيد »

وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَى

فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَادَّتْ بَعْضًا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو « زيدا » كما يحذف
جمهور العرب الواو والياء الحادثتين في الوقف في لغة أزد السراة ، قال سيبويه :
وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » في القوافي إلى أن حذف
ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف
نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، ومعنى البيت قد أفاق
قلبي عن اللجاج في هوى ساسى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت في قوله
« والثقل » حيث حذف الواو التي تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ، ثم سكن
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون
إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو
المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق
لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ،
وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة محبة وودادا
وانتظر أن تجزيه بهما محبة وودادا مثلهما لأن الديون يقضيهما المدينون ، وليكنها
أدت إليه بعض هذا الدين . ولوته في بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت في قوله
« تقضى » ، و« بعضا » حيث أثبت الألف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء ،
من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف بعضاهي
ف الإطلاق التي تنشأ من إشباع الفتحة

١٠٢ — لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَ كُتْمَهُمْ

لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ ^(١)

يحذف الواو وإسكان العين ، وأشد أيضا :

١٠٣ — يَأْذِرُ عِبْلَةَ الْجَوَاءِ تَكَلَّمَ وَعَمِي صَبَاحًا دَارَ عِبْلَةَ وَأُسْلَمَ ^(٢)

باسكان الميم ، ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعًا ^(٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفهما فيهما قليل » أى حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي ،

(١) هذا البيت من قصيدة لثيم بن أبي بن مقبل ، وقبلة قوله :

نَاطَ الْفَوَادَ مَنَاطًا لَا يَلَامُهُ حُبَّانٍ : دَاعٍ لِإِصْعَادٍ ، وَمُنْدَفِعُ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمي منه ، ويلامه : يوافقه ، والإصعاد :

الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط

والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت في قوله « صنع » وأصلها صنعوا

يحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياء يقضى ويرمى ، غير مبالين

باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي ، وتعتبر عند بعضهم من

المعلقات ، وعبلة : اسم امرأة وهى محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم ممدودا - : اسم موضع ،

وعمى : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت

في قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى

يحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائل معين ،

والاستشهاد به في قوله « قعا » حيث لم يحذف الألف التى هى ضمير الاثنين كما حذف

الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعة المذكورين

في بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي ، وحذف
ياء الضمير في الفواصل ، نحو : (فَيَايَا فَاعْبُدُونِ)

قال : « وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرَبِهِ وَضَرَبَهُمْ فِيمَنْ أَحَقَّ »

أقول : قد بينّا في باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوب به أو
مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما
قصّدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فإن كان قبل الهاء سا كن نحو مِنْهُ وَعَلَيْهِ لم يأتوا في الوصل بالواو والياء
السا كنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليه ؛ لثقل الواو والياء ،
ولكون الهاء خلفاً لها كالأدم ، فكأنه يلتقي سا كنان إن قالوا ذلك ، ولم
يحذفوا من عَلَيْهِ وَمِنْهَا — وإن كان كاجتماع سا كنين أيضاً — خلفه الألف ،
فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في
الوقف وقلبهم له ألفاً في المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصلّة بعد الهاء
إذا كان السا كن النى قبلها حرفاً صحيحاً نحو مِنْهُ وَأَصَابَتْهُ ، وحذفها إذا كان
السا كن حرف علة ، نحو ذُو قُوهِ وَعَصَاهُ وَلَدَيْهِ وفيه ، ولم يفرق المبرد بين
الصحيح وحرف العلة السا كنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء
السا كنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو (منه آيات) و (فيه
آيات) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء السا كنين إذا كان أولهما
ليناً أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً ،

وإن كان قبل الهاء متحركاً نحو بِهِ و غلامه فلا بد من الصلّة ، إلا أن يضطر
شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيُّنَ أَنْ الْحَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ

يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّحْلِ بَعْدَهُ آيِرُ (١)

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فانك ، ولم يتعرض له البغدادى

وقال المتنبي :

١٠٦ — تَعَثَّرْتُ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ السُّنْهَ

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي السُّكْتِ (١)

فحذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

في شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيويه أورده في باب « ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعلام في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيويه : « أراد بعدهو ، فحذف الواو ضرورة ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكسع (أى : جبن) وانهزم ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعاً ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت ولم ييال بالموت ، وفسيل النخل : صغاره ، واحدته فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والآبار : تلقيح النخل » اهـ (١) هذا البيت من قصيدة للمتنبي كما قال المؤلف يرثي فيها خولة أخت سيف

الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يحتاج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحترى ، ولعله متأثر في ذلك بجار الله الزمخشري فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبي تمام - وقد استشهد ببيت له في الكشف - : أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد في بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهى الياء ، وأصله « بهى » والضمير في به يعود إلى الخبر الذي ذكره في بيت قبله وهو قوله :

طَوَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِي خَبْرُهُ فَرَعْتُ فِيهِ بِأَمَالِي إِلَى الْكَذِبِ

يقول : لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته أن عثرت الألسن في الأفواه فلم

تستطع الكلام ، وعثرت البرد في الطرق وعثرت الأقلام في السكت . والبرد : جمع

بريد ، وأصله برد - بضمين - تخفف كما يخفف عنق

مذهب سيديويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ، ولبس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في الْقَاضِي . وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضي فليكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذي ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر في الوصل ؛ فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة في الوصل ، نحو بهي ولهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهي عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكثرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل ، نحو ضربني وغلامي ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذي ثبت حذفه في الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ماقبله أو تحرك

قوله « وضربهم فيمن ألحق » أي : فيمن ألحق الواو في ميم الجمع ، أو الياء في الوصل ، كما بينا في المضمرات من أن بعضهم يقول : عليكمو أنفسكم ، وعليهمي مال ، فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تِهٍ وَهَذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء في « هذه » و « تِه » بدل من الياء في هذِي وتِي ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيهه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهي وغلامي ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بهو وعليهمو ، وذلك لكون الضمير الجرور في الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما مر في بابه ، ولا يوصل هاء « ذهي » و « تهي » بواو أصلا ، وبعض العرب يبقونها على سكونها كميم الجمع ؛ فلا يأتي بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هَذِهِ

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ، ويبقى كسرتها ، فإذا وقفت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْم والإشمام في هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ وَبُعْلَامِهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ وَبَأْيِيهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعدم ؛ فإذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو ، إذ الهاء كالعدم للخفاء ، فلورمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمة ، أو أשמمت : أى ضممت الشفتين ، لم يتبيننا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وَضَمَّ شَفَتَيْكَ لِلإِشْمَامِ من تمام الضم الأول ، إذ الشيء لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام في الرَّوْم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء ، وأيضاً فإن الرَّوْم والإشمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة ، والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غُلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فإنه يجوز الرَّوْم والإشمام بلا خلاف ، وبعضهم أجازها بعد هاء الضمير مطلقاً ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبيننا حق التبيين كما مر .

قال : « وَابْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثْلَ هَذَا الْكَلَمِ وَالْخَبْوِ وَالْبَطْوِ وَالرَّدْوِ ، وَرَأَيْتُ الْكَلَامَ وَالْخَبَا وَالْبَطَا وَالرَّدَا ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلَى وَالْخَبَى وَالْبَطَى وَالرَّدَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَذَا الرَّدَى وَمِنْ الْبَطْوِ فَيَتَّبِعُ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتاجوا إلى بيانها فنقول : الهمزة الموقوف عليها إما أن تخفّفها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجيء ، أو تحقّقها كما هو مذهب غيرهم ، والحققة تحتاج إلى ما يبيّنُها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف الخففة ، فالحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها في الرفع والجذر ، كما تقف على نحو عمرو وبكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم والاشام ، لا التضعيف ، كما يجيء

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف ، كما يجيء ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء ، نحو هذا الرّدء ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو من البَطِيء ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : هَذَا عِدْلٌ ، ولا من البُسَيْرُ ، كل ذلك لكرهتهم كون الهمزة ساكنة ساكن ما قبلها ، ولا يجيء في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشام ؛ لأنهما لبيان الحركة ، وقد

حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين فى الهمزة أيضا مع عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدى إليهما : أى الثلاثى المكسور الفاء والمضمومها ، بل يتبع العين فيهما الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البُطُوْ ، ورأيت البُطُوْ ، ومررت بالبُطُوْ ، وهذا الرَّذَىْ ، ومررت بالرَّذَىْ ، ورأيت الرَّذَىْ ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدى النقل فى البُطْء فى حال الجر وفى الرَّذْء فى حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء فى حال الجر فى البُطُوْ وفى حال الرفع فى الرَّذْء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفة النصب إياها ، فأتبعوا العين الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيجرى فى هذين المتبع عينهما فاءُهما فى الإسكان الروم والإشمام لأنهما لبيان حركة الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لسكرها أزيلت يأتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يمتنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطالب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوُثُوْ^(١) والبُطُوْ والرَّذُوْ ، ومررت بالوُثُوْ^(١) والبُطُوْ والرَّذُوْ ، بسكون العين فى الجميع ، وأما فى حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجىء إلا بعد فتحة ، فيقول : رأيتُ الوُثَا^(١) والبُطَا والرَّذَا ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة بقلبها ألفا كما بين بعضهم الألف فى نحو حبلى بقلبها همزة ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها ههنا أبين من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين فى الجميع ، ثم يدبر الهمزة فى القلب بحركة ما قبلها ، فيقول : هذا البُطُوْ والوُثُوْ والرَّذُوْ ، ومررت بالبُطُوْ والوُثُوْ والرَّذُوْ ،

(١) الوث : توضع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطَّا والوُثَا والرَّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما في بيرٍ ورأسٍ ومؤمنٍ ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تقادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهمزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطُو ، ومررت بالبُطُو ، ورأيت البُطُو ، وهذا الرَّدِي ، ومررت بالرَّدِي ، ورأيت الرَّدِي ، فالزموا الواو في الأول والياء في الثاني ، وفي هذا المقلوب لأمه حرف لين لا يكون رَوْم ولا إثمًا ، لأن الحركة كانت على الهمزة لاعلى حرف اللين ، كما مر في تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرِّشَاءُ وأَكْمُوْ وأَهْنِيْء ، فإنك تقف عليه كما تقف على الْجَمَلِ وَالرَّجُلِ وَالسَّكْبَدِ من غير قلب الهمزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجرب فيه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجيء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعنى من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها ، حرصا على البيان أعدم الفتحة خلفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هَذَا الْكَلَوُ ، ورأيت الْكَلَا ، ومررت بِالْكَلَى ، يقبلون المضمومة واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسورة ، نحو أَكْمُوْ وأَهْنِيْء ، فلا يمكن تديرهما بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فَبَقَوْا الهمزتين على حالهما ، ولم يقلبوها كما قبلوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزة ، فأما أهل التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو النَّحْبُ والرَّدُّ والبُطُّ ، فيجىء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفي المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بُطًا ورَدًا وخَبًا . وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ، فالخطأ ألف في الأحوال الثلاث ، وأكمؤ وار ، وأهنيء ياء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والإشمام كما قلنا في تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا في الصحيح كما يجىء ، ويجىء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف الهمزة

فنتقول : قول المصنف « إبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكَلَوُ » هذه هي المفتوح ما قبلها ، وكذا في بالكَلَى ورأيت الكَلَا

قوله : « الخبو والبطو والرذو والخبأ والبطأ والردا والخبى والبطى والرذى » هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه

قوله « ومنهم من يقول هذا الرذى ومن البطو فيتبع » الإتيان في الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا في الرفع والجر فقط

وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف

قال : « والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله ، نحو جعفرٌ ، وهو قليل ، ونحو القصبة شاذ ضرورة »

أقول : أعلم أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثتها شىء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية ، فالذى أشم نبه عليه بهيئة الحركة ، والذي رام نبه عليه بصوئته ضعيف ، فهو أقوى في التنبيه على تحريك الحرف من الإشمام ، والذي ضعف فهو أقوى تبينا لتحريك الحرف في الوصل ممن رام ، لأنه نبه عليه بالحرف ، وذلك ببعض الحركة ، وإنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ما قيل ، والذي أرى أن الروم أشد تبيناً ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال : أى في حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والاشتمام ؛ لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [حرف] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحاً ؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، وأن لا يكون همزة ، إذ هي وحدها مستثناة ، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهموع ، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لئلا يلتقى ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل : أليس الأسماء المبدودة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهلا نبه في نحو « جاءني زيد » و « أتاني اثنان » بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أواخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها ، وزيد في قوله « جاءني زيد » مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وثمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ، والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً ، وأما المنصوب فان كان منوناً

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فانهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرَّجُلَ ، ولن نجعل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر

قوله « ونحو القصَبَا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والجرور والكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغي أن يكون الحرف المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فإذا صار متحركا فانت مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هي محسوسة ، لكنهم جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يجر كوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع الترخم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق : أي الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها ، فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — * قِفَانَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي ^(١) *

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس ، وبجذره قوله :

* يَسْقُطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وقفا : أمر بالوقوف مؤكدا بالنون الخفيفة ، أو مسندا إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما تراكم منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعي يعيب امرأ القيس في قوله « بين الدخول فحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أما كن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أما كن الدخول ، فهو كالمثال الأول ؛ والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الإطلاق في الوقف ، وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول « مررت بعمرى » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — * آذَنْتَنَا بَيْنِنَهَا أَسْمَاءُ وَ (١) *

ولا تقول « جاءتنى أسماء » وتقول فى الشعر : الرَّجُلُ ، وَالرَّجُلَى ، وَالرَّجُلَا ،

ولا يجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْتِمٍ كَسَفْتُ بِالرُّمَحِ ذَيْلَهُ

أَقَمْتُ بِعِصْبِ ذِي شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ (٢)

جاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه فى غير الشعر ،

نحو « جاءنى غلامه » فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق

ما حقه فى غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف فى نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلة الحارث بن حلزة الإشكرى ، وعجزه قوله :

* رَبِّ ثَاوِ يَمْلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ *

وبعده قوله :

آذَنْتَنَا بَيْنِنَهَا مُمٌّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِى مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ

آذَنْتَنَا : أعلمتنا ، والبين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت :

أعرضت ، وخبر ليت فى قوله « ليت شعرى » محذوف ناب الاستفهام منابه . يقول :

إن هذه الفتاة قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين

الكلام بقوله « رب ثاوى يمل منه الثواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب فى إقامته .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « أسماء » حيث زادوا الواو فى الوقف كما زادوا فى

بيت امرئ القيس الياء ، وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلتم : الذى يلبس اللائمة ، وهى الدرع ، تقول : استلتم الرجل ،

إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للبالغة ، والعصب : السيف القاطع ،

والشقاشق : جمع شقشقة ، وهى ما يخرج البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت

فى قوله « ذيله » وقو « ميله » حيث زاد الواو فى الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه

من قبل فى الشاهدين السابقين .

١١٠ — * يَبْأَزِلْ وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلٌ ^(١) * *

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإِطلاق . وكذا الباء المضعف في قوله

١١١ — * أَوْ الْحَرْيِقُ وَافَقَ الْقَصَبَا ^(٢) * *

أصله السكون فحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندرين في قوله :

١١٢ — * وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا ^(٣) * *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظورين مرثد الاسدى ، وهو من شواهد سيويه . والاستشهاد به في قوله « عيهل » حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف في قوله « وليس في كلام سيويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة » فإن عبارة سيويه فيها ما يدل على أنه ضرورة . قال (ح ٢ ص ٢٨٢) : « وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سببها يريد السبب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام ، وأجروا الألف مجزأهما ، لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلت سبب كأنه بما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت » اهـ فقوله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا ينجى مثله في الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعلام بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل » اهـ والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وسيأتي قريباً في أثناء

آيات رواها المؤلف وسنشره هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي ، وهو مطلع معاقته ، وصدره قوله :

* أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا *

السكون ، كما في قولك « مررت بالمسلمين » والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء وبعدها الصلة ، بل لا يجيء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما كثر ذلك في اشعار المولدين ؛ فعلى هذا التقرير ليس قوله « الْقَصَبَا » بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء في قوله :

١١٣ — لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ^(١)

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أُخْصَبَا^(٢)

وآلا : حرف يفتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده ، وهي : فعل أمر من الهوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحنا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أي : سقاهم الصبوح وهو شرب الغداة ، ويقال له الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدونها وماحولها . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الاطلاق ، وحققا السكون لولا الاضطراب

(١) هذا البيت من قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير في قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافي : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه لإذا ذرته ، والمور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سوافي ، ولكنه أشركه في الجر . يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت في قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و« جدبا » : يريد الجدب

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّاءٌ وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّاءٌ
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبْسَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا
أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبُ والتَّبَنَ وَالْخُلْفَاءُ فَأَلْتَهَبًا

وليس في كلام سيمويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة ، بلى إنما لم
يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف
لا التثقيل ؛ فقلة مثل القصبا وَعَيْهَلْ مثل قلة نحو جاء في جعفر ويجعل ، وكان
الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون في نحو قوله :

* تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبْسَبًا *

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقلب تنوينه ألفاً لا غير ،
ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف ، للأجل الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لا يضعف ،
لسكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجذر وقاسه عليهما كما في لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر في نحو قوله عَيْهَلْ والقصبا أجرى الوصل
بمجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا
للووقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه ، بل في
درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل بمجرى الوقف ، هذا ، وقال سيمويه : حدثني من
أثق به أنه سمع أعرابياً يقول : أعطني أبيضَةً ، يريد أبيضَ ، والهاء للسكت ، وهو

فنقل حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والباء : الجراد ، والمور : الغبار
والسبب - بزنة جعفر - : القفر والمفاضة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول
المؤلف ، واسلح : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتهبا كذلك ،
والاستشهاد بهذه الآيات في قوله « جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصبا ، وسبسبا »
حيث ضعف أو آخرها للوقف ثم حركها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضاً حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَنَقُلُ الْحَرَكَتَ فِيمَا قَبْلَهُ سَا كِنْ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكْرٌ وَخَبْرٌ ، وَمَرَرْتُ بَيْكِرٌ وَخَبِيءٌ ، وَرَأَيْتُ انْخَبَأٌ ، وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكْرُ ، وَلَا هَذَا حَبِيرٌ ، وَلَا مِنْ قُفْلٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرَّدُّوْ وَمِنْ الْبُطْيِءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ فَيَتَّبِعُ »

أقول : قوله « ونقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل كقلة التضعيف ، إلا في الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لغرض لهم ذكرناه في نقل حركة الهمزة ، وإنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضم بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك في نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ، وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقاً ، وأما في النصب : فإن كان الاسم منوناً فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه سيبويه ، وقال : لا يقال رَأَيْتُ أَلْبَكْرُ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالمعرف باللام في حكم المنون ، وغير سيبويه جوزوه ؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، ولستكرهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض ، نحو هذا الرَّدُّوْ وَمِنْ الْبُطْيِءِ ، ولم يجوزوا ذلك في غيرها ؛ فلم يقولوا : هَذَا عَدْلٌ وَلَا مِنْ قُفْلٍ ، بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل

أتبع العين الفاء في الرفع والنصب والجذر ، فيقول : هذا العِدْل والقُلْ ، ورأيت العِدْل والقُلْ ومررت بالعِدْل والقُلْ ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجذر فيهما لثلاث يؤدى إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله « ومنهم من يفر فيتبع » يعنى في الميموز في الأحوال الثلاث ، وكذا غير الميموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين الميموز وغيره أن الميموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير الميموز فلا يجوز فيه إلا الإلتباع

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضميتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال :
 ١١٤ — عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبْهُ (١)
 وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيويه (> ٢ ص ٢٨٧) . العنزى : نسبة إلى عنزة وهى قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهى عنزة بن أسد ابن ربيعة ، وزباد الأعجم قائل هذا البيت أحد بنى عبد القين . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافى : « إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان والهاء خفية ، ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقيم الرجل ، وذهبت الهندات » اهـ

فيقولون: ضَرَبَتْهُ وَقَالَتْهُ ، والأول هو الأكثر ، ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لثلاثا يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرَّدُّ والشَّدُّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه ، وذلك نحو زَيْدٌ وَحَوْضٌ

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (١)

أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فَا » و « تَأْ » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزة كما ذكرنا في دابة

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثله على قائل ، وقد استشهد به سيبويه (ح ٢ ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « فَا » وقوله « تَأْ » يريد فشر ، وتشاء ، فاقصر على الفاء وهى أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهى أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضاً من الهاء التى يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حيها » بالألف ، قال أبو سعيد السيرافى : « إذا سميت رجلاً بالباء من ضرب فذهب الاختفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان فى الكلمة ، فترد الضاد فتقول : ضب ، وقال المازنى : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اهـ . قال سيبويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تَأْ ، بلى فَا ، فأتما أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف فى أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها فى قوله : أنا ، يبنوها بالألف كبنائهم بالهاء فى « هى » و « هن » و « بغلتيه » قال الراجز : * بالخير خيرات ... البيت * يريد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اهـ

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَجَعُ^(١)
وربما جاء في غير الشعر نحو ثلاثه أربعة ، وكذا جميع الأسماء المعدة
تعددًا كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي) في قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى (كِتَابِيَّة) و (حِسَابِيَّة) وصلا كما في
بعض القراءات ، وقوله تعالى : (أَنَا أَخِي وَأُمِّيْتُ) بإثبات ألف « أنا »

قال : « المقصور : ما آخره أَيْفٌ مُفْرَدَةٌ كَالْعَصَا وَالرَّحَى ، وَالْمَدُودُ
مَا كَانَ بَعْدَهَا فِيهِ هَمْزَةٌ كَالْكِسَاءِ ، وَالرِّدَاءِ ؛ وَالْقِيَاسِيُّ مِنَ الْمَقْصُورِ مَا يَكُونُ قَبْلَ
آخِرِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَتَحَةً ، وَمِنَ الْمَدُودِ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَهُ أَلِفًا ؛ فَلَمُعْتَلٌّ
اللَّامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودِ مَقْصُورٌ ، كَمُعْطَى وَمُشْتَرَى ؛

المقصور
والممدود

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقد استشهد به كثير من
النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي ، وقوله :

يَأْرُبُ أَبَازٍ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ تَقَبُّضَ الذُّبِّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبي بأبز ، إذا عدا .
والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف
اللحم . وتقبض : أبزى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من
الفاء الذاهبة في أوله ، والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل .
والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ،
فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بابدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع »
بابدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت في
قوله « ألادعه » حيث أبدل التاء هاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف .

لأنَّ نَظَّائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَسْكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ
مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ كَمَغْزَى وَمُلْهَى، لأنَّ نَظَّائِرَهُمَا مُقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ، وَالْمَصْدَرِ مِنْ
فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَوْ فَعْلَانُ أَوْ فَعِلَ كَالْعَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى؛ لأنَّ نَظَّائِرَهُمَا
الْحَوْلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ، وَالْغَرَاءُ شَاذٌ، وَالْأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ، وَجَمْعُ فَعْلَةٍ
وَفَعْلَةٍ كَعَرَى وَجَزَى لأنَّ نَظَّائِرَهُمَا قَرَبٌ وَقَرَبٌ»

أقول: قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة؛ لأنها في الأصل ألفان
قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا؛ فإن آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً، بلى
قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً.
قوله « بعدها فيه » أى: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد
إلى الموصول، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لما؛ فسد الحد بنحو جاء وجائية،
والأولى أن يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء
لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً

والمقصور القياسى: مقصور يكون له وزن قياسى، كما تقول مثلاً: إن كل
اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَل، فهذا وزن قياسى، فإذا كان
اللام حرف علة — أعنى الواو والياء — انقلبت ألفاً
قوله « ومن الممدود » يعنى أن القياسى من الممدود أن يكون ما قبله: أى
ما قبل آخر نظيره من الصحيح؛ ألفاً، والأولى أن يقال: الممدود القياسى ممدود
يكون له وزن قياسى، فإذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى في حد المقصور
والممدود القياسيين أن نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسى

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث
الأكبر، وحمراء تأنيث الأحمر، مع أنهما قياسيان؛ لأن كل مؤنث لأفعل
التفضيل مقصور، وكل مؤنث لأفعل الذى للألوان والحلى ممدود

والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره ، وذلك لأنه في مقابلة الممدود ، يقال : يجوز في الشعر قصر الممدود : أي الإتيان بالآلف فقط ، وقال بعضهم : يسمى مقصوراً لكونه محبوباً ممنوعاً من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أي حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصوراً أو ممدوداً : فتَجَوَّزْ وقصد للفرق بين لغتي هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثي المجرّد » فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطَى ، ومن فَعَلَ نحو مُسَمَّى ، ومن فاعل نحو مُرَامَى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرَى ، ومن انفعَلَ نحو مُنْجَلَى عنه ، ومن استفعَلَ نحو مُسْتَدْعَى ، ومن تفعَلَ نحو مُتَسَلَّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضَى منه ، ومن افْعَلَ وافْعَالٌ مُرْعَوَى عنه وَنَحْوُ أَوْى له ، ومن فَعَّلَ مُقَوَّى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعَّلَى وافْعَلَى كَسَلَقَى ^(١) واغْرَنْدَى ^(٢)

قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعني من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكّر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرّد مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ أو يَفْعَلُ ، كما مر في أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثي المجرّد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور ، سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكّر المصنّف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فَعِلَ » أي المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعِلَ الناقص الذي نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزَى يَخْزِي خِزْيًا فهو خِزْيَانٌ وَرَوَى يَرْوِي رِيًّا فهو رِيَّانٌ ، بل يجب أن

(١) أنظر (١ ص ٥٥ و ٦٨)

(٢) أنظر (١ ص ١١٣)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فَنِيَّ يَفْنَى فَنَاءً

قوله « والغراء شاذ » حكى سيبويه غَرَى يَغْرِى ^(١) غَرَاء ، وَظَمَى يَظْمَى

ظَاء ، وقال الأصمعي : هو غَرَى ، على القياس

قوله : « جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ » أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن

جمع فُعْلَةٌ فُعَلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعَلٌ .

ومن المقصور القياسى : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء

لفعلان الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل

مذكر لفعلاء المعتل لاه من الألوان والحلى والخلق ، كأَحْوَى وَحَوَّاء ، وكل

مؤنث بالألف من أنواع المشى كالقَهْقَرَى ^(٢) ، وَالْخَوْزَلَى ^(٣) ، وَالْبَشَكَى ^(٤) ،

وَالْمَرَطَى ^(٥) ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاقوه المشدد عينه ،

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفراح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ،

كما تقول : أغرى به ، بالبناء للجهول ، والذي ذهب إليه المصنف من أن الغراء

- بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ما حكاه ابن عصفور

وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا

يكون من الممدود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلصق به الشيء .

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالناء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تناقل وتبخر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبي :

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْخَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكانت

من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا

ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرَّمِيَّ^(١)، وَخُلَيْفِي^(٢)، وَرَوَى الْكَسَائِيُّ الْمَدَنِي الْخَصِصِيُّ^(٣)، كَمَا مَرَّ

في باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كَنَدَى
وَأَنَدَا ، وَقَفَاً وَأَقْفَاءَ ، وَجَاءَ غُدَاً ^(٤) وَأُعْثَاءَ ؛ وَرَوَى قَفَاءَ بِالْمَعِ أَنْ
جَمَعَهُ أَقْفَاءَ

قال : « وَنَحْوُ الْإِعْطَاءِ ، وَالرَّمَاءِ ، وَالِاشْتِرَاءِ ، وَالِاحْتِنَاطِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ
نَظَائِرَهَا الْإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالِافْتِتَاحُ وَالِاحْرِجْجَامُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ
الْمُضْمُومِ أَوَّلُهَا ، كَالْعَوَاءِ وَالْتِفَاءِ ^(٥) ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا التَّبَاحُ وَالصَّرَاحُ ،
وَمُفْرَدُ أَفْعَلَةٍ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ ^(٦) ، لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِمَارٌ وَقَذَالٌ ، وَأَنْدِيَةٌ
شَاذٌ ، وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءُ وَالْأَبَاءُ ^(٧) مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ
يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

(١) الرميا : انظر (١٠ ص ١٦٨)

(٢) الخليفة: أنظر (١ ص ١٦٨)

(٢) التخصيصي : مصدر خصه بالشئ يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية وخصوصية - بفتح الحاء أو ضمها - وخصيصي ، إذا أفرد به دون غيره . وانظر (١٦٨ ص)

(٤) الغناء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغناء بالتشديد - مثله ، وهما أيضا الهالك البالي من ورق الشجر ، وفي التنزيل (وَالَّذِي أُخْرِجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ)

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والثغاء : صوت الغنم والضباء .

(٦) القبا. - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

(٧) الآباء - بفتح الهمزة - : اسم جنس جمعي ، واحدة أباءة - كعباءة - وهو القصب . وقد وقع في بعض النسخ « الاناء » بالنون ، في مكان الآباء ، وهو خطأ .
فإن الاناء ممدود قياسي ، لأن جمعه آنية - كقذال وأفئلة - فيكون نظير كساء وأكسية وقبا وأقبة .

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرماء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصَدَّرٌ بِمِمْ زائدة ، احترازاً عن نحو الْمُعْطَى والمُرَامَى ، وكل مصدر لافتعَل وانفعل واستفعل وافعل وافعال ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارعواء والاحويواء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير فَعَلَّة ، نحو : قوقِ قَيْقَاءَ ، وكل مصدر لافعَنْلى كاحْبَنْطَى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء ، احترازاً عن نحو الدَّوَى ، وقد ذكرنا فى المصادر أن الأصوات على فُعَالٍ أو فَعِيلٍ ، وكذا كل مفرد لأفَعَلَةٍ معتل اللام مفتوح الفاء والعين ، احترازاً عن نحو نَدَىْ وأندية ، وشذ رحى وأَرْحِيَّة ، وقفا المقصور وأقفية ، وأما قفاء بالمد وأقفية فقياس ، وشذ أيضاً نَدَىْ وأندية ، قال :

١١٧ — فِ لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظِلْمَاتِهَا الطُّنْبَا (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محسَن وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أبياتاً فى باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قَوْمِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّيْ إِلَيْكَ رِحَالُ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا
وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله

لَا يَنْبَغُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلْفَ عَلَى خُرُطُومِهِ الذَّنْبَا
ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله « فى ليلة من جمادى » أراد فى ليلة من ليالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلل ، وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أندية »

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء
 قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ،
 والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القرني^(١)
 والسكثري والسرياء^(٢) والخشاء^(٣) ونحوها

قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانُ
 هَوَيْتُ : أَيْ أَلَّتِي لَا تَسْكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا ،
 وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا زِيدَتْ لِعَرَضٍ جَعَلَ مِثَالًا عَلَى مِثَالٍ أَزِيدَ مِنْهُ لِيَعْمَلَ
 مُعَامَلَتَهُ ، فَتَحْوُ قَرْدِدٍ مُلْحَقٌ ، وَتَحْوُ مُقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ
 قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَتَحْوُ أَفْعَلٌ وَفَاعَلٌ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا
 مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْوِيكَيْهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعله جمع للممدود لا للمقصود ، ومن الناس
 من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع
 الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

(١) القرني : دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ

وفى المثل « القرني فى عين أمها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز فى الملة وهى
 الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

(٢) السرياء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، وبقصر - ضرب من البرود ،
 وضرب من النبات ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء - بضم الخاء
 والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناقى خلف الأذن ، والخشاء
 - بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف « والخشاء »
 يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتهمونها ؛ فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه النوبة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين

وقيل : إن المبرد سأل المازني عنها فأنشد المازني :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر ؛ فقال : قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًا وغير محكي ، قال : وأحسنها لفظًا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ أَسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتَمَسْنَ هواي ، وسألتهم هواي ، وغير ذلك

قوله « أى التى لا تسكون الزيادة الخ » يعنى ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا فى كثير من المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيّد إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيّد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كقردد^(١) ، وعبر ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به - مع زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة كعلم وجمع ، ومن غيرها كقطع وسرح ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كقردد^(١) وجنبب ، ولغيره كعلم ، والذي للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

اليوم تنساه ، كجَدُولٍ وَزُرْقُمٍ ^(١) وَعَنْسَلٍ ^(٢) فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفي أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلخ » قد تقدم لنا في أبنية الخامس بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للإلحاق ، ولو كان نحو مَقْتَلٍ للإلحاق لم يدغم نحو مَرَدٍّ وَمَشَدٍّ كما لم يدغم نحو أَلْدَدٍ وَمَهْدَدٍ ^(٣)

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم فى مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك ، لذلك » أى : ليست للإلحاق لكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولجئ مصادرها مخالفة » أما كون إفعَالٍ وفِعَالٍ وفِيعَالٍ كدِخْرَاجٍ فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشيء للشيء فى بعض التصرفات تكفى فى الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن فِعْلَالاً فى الرباعى ليس بمطرود كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أَفْعَلٌ وفَاعِلٌ ملحقين بدِخْرَجٍ لم يدغم نحو أَعَدَّ وحَدَّ قوله « ولا يقع الألف للإلحاق فى الاسم حشوا » إنما قال : فى الاسم احترازا

(١) أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (١٠ ص ٥٩)

(٣) أنظر فى كلمة « أَلْدَد » (١٠ ص ٥٣ و ٢٥٢) وفى كلمة « مَهْدَد »

عن تفاعل فانه عنده ملحق بتفعّل كما ذكر قبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون
الزيادة مطردة في معنى ، أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد ، ولثبوت
الإدغام في نحو تسارًا وتمادًا

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه في أول الكتاب ^(١)

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالشَّتَقِاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَعَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ،
وَالْتَرَجِيحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالِاسْتِثْقَاقِ الْمُحَقَّقِ مُقَدَّمٌ ، فَلِذَلِكَ حُسُومٌ بِثَلَاثِيَّةٍ
عَنْسَلٍ وَشَامَلٍ وَشَمَالٍ وَنَيْدَلٍ وَرَعَشٍ وَفَرَسٍ وَبَلْعٍ وَخُطَائِطٍ وَذُلَامِصٍ
وَقُمَارِصٍ وَهَرْمَاسٍ وَزُرْقَمٍ وَقِنَعَمَاسٍ وَفِرْنَاسٍ وَتَرْتُمُوتٍ »

أقول : العَنْسَلُ : الناقة السريعة ، مشتق من العَسَلَان وهو السرعة ، وقال
بعضهم : هو كَزَيْدَلٍ من العَنْس ، وهو بعيد ؛ لخالفه معنى عَنَسِلَ معنى عَنَسَ ،
وهي الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشَّامَلُ والشَّمَلُ والشَّالُ بمعنى الشَّال ، يقال : شَمَلَتِ الرِّيحُ : أي هبت

شمالاً .

النَّيْدَلُ — بكسر النون والذال وسكون الهمز — والنَيْدَلَان بفتحهما مع
الياء ، والنَيْدَلَان بضم العين : الكابوس ، من النَّدَل ، وهو الاختلاس ، كأنه
يندل الشخص : أي يختلسه ويأخذه بغتة ، والهمزة في نَيْدَلٍ زائدة ؛ لكونه
بمعنى النَيْدَلَان ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعَشَنُ كجعفر : بمعنى المرتعش

الْفَرَسُ : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أي يدق

البَلْعُ : البلاغة .

الْخُطَائِطُ : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

الدُّلَامِصُ : الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدَّلِيلِص والدَّلِيلِص ، وقد دَلَّصَتْ

الدرع : أى لانت

القُمَارِصُ : بمعنى القارص

الهِرْمَاسُ والْفِرْنَاسُ : الأسد الشديد ، من الهَرَس والْفَرَس

الزَّرْقَمُ : الأزرق

القُنْعَاسُ : البعير العظيم ، من القَعَس ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَعَسَاء :

أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل بَرَّاحه ، والقَعُوس : الشيخ الكبير الهرم

الترنموت : ترنم القوس عند النزع ، قال

١١٨ — تَجَاوَبُ الْقَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا ^(١)

فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على

الاشتقاق
من أدلة
الزيادة

ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كَوْن إحدى الكلمتين مأخوذة من
الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بقلبة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تَرْزِمُ مِنْ عُنْتَوْتِهَا تَجَاوَبُ الْقَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا

* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا *

والشريانة - بكسر الشين - فتحها - : شجر تتخذ منه القسي ، وهو من جيد العيدان

يزعمون أن عوده لا يسكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة

لرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاهها ، والعنوت : الحز فى القوس ، وتجاوب

مصدر تشبيهى نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ،

والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما

قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ،

وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت

وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطغيان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة ، على ما يجيء ، ولا بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير وحكمنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلْدَدُ أَفْعَلًا ، وَمَعَدٌ فَعَلًا لِمَجِيءِ تَمَعَدَدٍ ، وَلَمْ يُعْتَدَ بِتَمَسْكَنَ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَدَّلَ لَوْضُوحِ شَذُوذِهِ ، وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ لِقَوْلِهِمْ : ثُوبٌ مُرَّجَلٌ ، وَضَهِيًّا فَعَلًا لِمَجِيءِ ضَهِيَاءَ ، وَفَيْنَانٌ فَيَعَالًا لِمَجِيءِ فَنٍ ، وَجِرَائِضُ فَعَالًا لِمَجِيءِ جِرَوَاضٍ ، وَمِعْزَى فَعَلٍ لِقَوْلِهِمْ مَعَزٌ ، وَسَنَبْتَةٌ فَعَلَتْ لِقَوْلِهِمْ سَنَبٌ ، وَبُلْهَنِيَّةٌ فَعَلْنِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَهْلُهُ ، وَالْعَرَضْنَةُ فَعَلْنَةُ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ لِمَجِيءِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وُولٍ ، لَا مِنْ وَالٍ ، وَلَا مِنْ أَوَّلٍ ، وَإِنْتَحَلَ إِنْفَعَالًا لِأَنَّهُ مِنْ قَحَلَ : أَيْ يَلِيسُ ، وَأَفْعُوَانُ أَفْعَالًا لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعَالًا مِنَ الضَّحَى ، وَخَنْفَقِيْقُ فَنَعْلِيلًا مِنْ خَفَقَ ، وَعَقَرَنِي فَعَلْنِي مِنَ الْعَقَرِ »

أقول : إما كان ألدد أفعلًا لأن ألددا ويلنددا بمعنى الألد ، وهن مشتقات من اللدد ، وهو شدة الخصومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها : الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، فلما أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لسكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعَدٌ فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضي الله تعالى عنه : اخْشَوْشُوا وَتَمَعَدُّوا : أى تشبهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التمتع وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة المعدية » وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطعم أحد فيكم ، قال

١١٩ — * رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا ^(١) *

أى : غلاظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعّل ، ولم يحىء فى كلامهم وخولف سيبويه فقيل : معد مفعّل ؛ لأنه كثير وفعلٌ فى غاية القلة كالشربة فى اسم موضع ، والهببى الصغير ، والجربة العانة من الحجير ، وأما قوله تمفعّل لم يثبت فمنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَّ وَتَمْنَدَلْ وَتَمْدَرَعْ وَتَمَغْفَرْ ، وهى تمفعّل بلا خلاف ، فكما توهّموا فى مسكين ومنديل أنهما فعْلِيل وفى مِدْرَعَة أنها فعْلَة وفى مُغْفَرٍ أنه فعْلُول للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهّموا فى معد أنه فعْلٌ ، فقيل : تمندل ، وتمسكن ، وتدرع ، وتمغفر [وتمعدد] على أنها تفعلل كتدحرج ، وهذا كما توهّموا أصالة ميم مسيل فجمعه على مُسْلَانٍ كما جمع قفيز على قُفْزَانٍ ، ولو سلم أنهم لم يتوهّموا ذلك وبنوا تدرع وأخواته على أنها تمفعّل قلنا : فعْلٌ غريب غرابة تمفعّل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَأَضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدًا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

وتمعدد : أراد اشتد وقوى . وأض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد :

القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزان تفعلل لقلة تمفعّل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اهـ

فبجعل مَعْدٍ فَعَلًا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب تمفعّل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجوز الأمرين ، واسيبويه أن يرجح كونه فَعَلًا بكون تدرّع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح تدرّع وتمسكن وتمندل وتمغفر ، بخلاف شَرَبَةً وَجَرَبَةً وَهَبَيَّ ؛ فلها لَيْسَتْ رديئة

قوله « وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجاج

١٢٠ — * بِشِيَةِ كَشِيَةِ الْمَرْجَلِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرحوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِي دَمْعِكَ الْمُهْلَلِ وَالشَّوْقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْخُذَلِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

تَبَدَّلَتْ عَيْنَ النَّعَاجِ الْخُذَلِ وَكُلُّ بَرَّاقٍ الشَّوَى مُسْرَوِلِ

وانظر أراجيز العجاج (ص ٥٥ طبع ليزج) . والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصلية ، وهو مفعّل ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل بمفعلا ، وهو مما لا وجود له في كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن الممرجل بمفعول وميماء زائدتان ، ولم يبال بعدم النظر ، محتجا بأنهما كذلك في نحو تدرّع فقد قالوا : تدرّعت الجارية ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على ذلك ، هذا . ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعلا كثير ، ومفعلا لا وجود له إلا في الشذوذ .

والمرجل : الثوب الذى فيه نقوش على صور المَرَّاجِل ، كالمَرَّجَلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — * عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَّجَلٍ ^(١) * *

ولا يبعد أن يقال : إن المَرَّجَل مَفْعَل ^(٢) ولزوم الميم أوهم أصلها كما فى مسكين ، فقيل : مُمَرَّجَلٌ ، كما قيل : مُمَسْكَنٌ ، وأيضاً إنما قال ممرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المَرَّجَل

قوله « ضَهِيًّا فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو فَعِيلٌ لافِعَلًا ، من قولهم : ضاهأت ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ (يَضَاهِيُونَ) ^(٣) و (يَضَاهُونَ)

(١) هذا عجز بيت لامرى القيس من قصيدته المعلقة ، وصدره قوله :

* فَقُمْتُ بِهَا أُمْسِي تَجَرُّ وَرَاءَنَا *

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، فى رواية الزوزنى والأعلم :

* عَلَى أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَّحَلٍ *

وذكر التبريزى الروایتين جميعاً

وصدر البيت الذى أشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الأزار المجل من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرجال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل — بالميم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعول كمعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة (ر ج ل)

(٢) المرجل — كمنبر — : المشط ، والقدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما طبخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيْزُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَتَى يُؤْفَكُونَ)

قال : ولم يحجى في الكلام فَعَمِلَ إلا هذا ، وقولهم ضَهِيدٌ ^(١) مصنوع ، والضَهِيمُ :
التي لا تحمض فانها تضاهي الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وفَعْلًا وفَعْمِلَ
كلأها نادران ، لكن يترجح مذهب سيبويه لشينئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء
أشهر من ضاهأت ، والثاني أن ضهياً بمعنى ضهياء : وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه
غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فَيَنَانٌ » يقال : رجل فَيَنَانٌ : أى حسن الشعر طويله ، وهو
منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول
غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون
الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب
الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفن الغصن والشعر كالغصن ، فقد
رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فَعْلَانٌ من الْفَيْنِ ^(٢) ، وهو
مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجُرَّائِضٌ » لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن
الهمزة غير أول ؛ فلاتكون زيادته غالبية ، وفَعَالٌ موجود كَعَمَلًا بَط ، لكن
جُرَّوَأِضًا بمعنى جُرَّائِضٌ وهو العظم الضخم من الإبل ، وليس في جر وائض همز ،
فيكون أيضاً همز جر وائض زائداً وهما من تركيب جَرَضَ بريقه : أى غَصَّ [به] ؛ لأن
الغَصَصَ مما ينفخ له

(١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو
فَعْلَانٌ » اهـ . وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ؛ من الفن - وهو
الغصن - صرفته في حالي النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة — وهو الوقت ،
من الزمان — ألحقته بباب فَعْلَان وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة ،
ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فَعْلَان ، وأنشد ابن بري للعجاج :

* إِذْ أَنَا فَيَنَانٌ أَنَاغِي الْكُعبَا * اهـ

وكذلك مِعْزَى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ،
ولو حكمنا بعدم النظير لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن درهم ، لكنه ثبت
مِعْزَ بمعناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنَبَتَة — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنَبٌ من الدهر

وسنبة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبَّ أيضا هو الحين

من الدهر ، *السبُّ اِرْجَاعٌ ، دَابَّ الدهر ، دَابَّ حُلْمُ الرُّسُلِ ، دَابَّ*

السَّيْلِ السَّوْمِيَةِ الْعَقَصِ ، دَابَّ طَرَفٌ مِنْ سُرَّاسِلٍ ، وَبَسَّ غُلْدٌ
قوله « بُلْهَنِيَّة » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، لولا الإيـ

الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِخُبْعَتَيْنِ ^(١) بزيادة الياء فقط ، *عندهم*

لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛

فانه غافل عن المصائب ولا يبالي بها ، فيصفو عيشه ، وبُلْهَنِيَّة العيش : حَفْضُهُ

قوله « العِرْضَنَّة » العِرْضَنَّةُ والعِرْضَنِي : مشية فى اعتراض : أى أخذ على

عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقَمَطَرٍ من غير زيادة

قوله « وأولُ أفعَل » ؛ لأن تصريفه على أولى وأول دليل على أنه أفعَل

التفضيل ، وليس بفعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعَل من تركيب

« وَوَل » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لإمن « أول » ولا من « وَاَل »

لئلا يلزم قلب الهمزة شاذا كما ذكرنا فى أفعال التفضيل ^(٢)

(١) الخبعتن : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والناعم البدن ، ومثله الخبعتنة

(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعال التفضيل هو قوله فى شرح الكافية

(ج ٢ ص ٢٠٢) : « أما أول فذهب البصريين أنه أتم فعل اختلفوا على ثلاثة

أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يستعمل هذا التركيب

إلا فى أول ومتصرفاته ؛ وقال بعضهم أصله « أو أل » من وَاَل : أى نجاة ، لأن

النجاة فى السبق ، وقيل : أصله « أول » من آل : أى رجع ؛ لأن كل شىء يرجع

إلى أوله ، فهو أفعَل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة واوآ

قوله « إِنْتَحَلَ » هو الشيخ القَحْل : أى اليابس ، وهو إِنْقَعَلَ ، ولولا الاشتقاق لكان كَجَرَدَ خُل ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كإِصْطَبِلَ

قوله « وَأَفْعُومُ أَنْ أَفْعَلَانَ » ^(١) إنما ذلك لجرى فَعُومَةُ السَّم ، وأَرْض مَفْعَاة ، ولولا

قلباً شاذاً ، وقال الكوفيون : هو فوعِل من « وأل » فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعِل من تركيب « وول » فقلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله بمن مبطان لكونه فوعِلاً ، وأما قولهم : أرلة ، وأولنات ؛ فن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أوصل على ما يحىء فى التصريف ؛ وعند من قال هو من « وأل » أصل أولى وولى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أومن ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَارَ لُوَلَى) لأنه حذف الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفه استعمالاً ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأولات ، الأولى ، الأوليات ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء مستعمل على القول الصحيح لئلا يستعمل منه فعل كـ أحسن ، ولئلا يستعمل منه اسم كـ أحبك — خفى فيه معنى الوصفية ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحلك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول لسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرى . فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً ، نحو يوماً أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهراً ؛ إذ هى دليل على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كأفكل وأيدع ، فإن خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التثنية مع الجر ، لحفاء وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمدته أولاً بادئاً ، ويقال : ما تركت له أولاً ولا آخراً اه

(١) الذى ذكره المؤلف من مجىء « فَعُومَةُ » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأَسْتَقَان ^(١) وَأَقْحُوَان ^(٢) وَأَسْحُوَان ^(٣) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان ، فقد تردد بين الأفعلان والفُعْلُوَان فحكمنا بأنه أَفْعُلَان ؛ لشهادة الفُعْوَة

والذي جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفعى مما حدث فيه قلب مكافئ ، وكذا الأفعوان ، وأصل أفعى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيويوه أن أكثر ما يستعمل أفعى اسما ، فيجب على هذا أن تنون أفعى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالأسم لا الوصف قولهم في الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، في الجمع ، كما قالوا : أفعى وقنو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حديثه وسورته فقلب كما قالوا : عاث وعثا ، وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفعى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى قَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ تَفَعَّى لَهَا إِخْوَانَهَا وَنَصِيرُهَا » اهـ

وقال في اللسان : « وفوعة السم : حديثه وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفعلان » اهـ والذي غر ابن الحاسب والرضي أن سيويوه قال : إن وزن أفعى أفعل ، وإن وزن أفعوان أفعلان (انظر الكتاب ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري في الصحاح

(١) الاستقان - بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها محرفة عن الأثعبان ، وهو الوجه الفخيم في حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأاقحوان : نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحيان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

وَالْمُعَاة ، ولا دليل في أفعى سواء صرفته أولا على أنه أفعَل ؛ إذ يجوز أن يكون النون ملحقا بجعفر كعَلَقَى وغير النون بنحو سَلَمَى ، فقوله « لَجَى أفعى » فيه نظر

قوله « إِضْحِيَّان » يقال : يوم إِضْحِيَّان : أى مضى ، وليلة إِضْحِيَّانَة ، من « ضَحَّى » أى : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظر أنه إِفْعِلَان كإِسْحِمَان لجبل ، وإِزْيِيَّان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن فِعْلِيَّان وإِفعيالا لم يثبتا

قوله « خَنَفَقِيْق » هو الداهية ، من الخَفَقَ ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا في الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛ لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق ملحقا بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف

قوله « عَفَرَنِي » هو الأسد القوى الممقر لفريسته ، والعَفَر [بالتحريك] التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب في موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عَفَرَنَة

قال : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْطَى وَأَوَلَقٍ حَيْثُ قِيلَ : بَعِيرٌ أَرَطٌ وَرَاطٍ ، وَأَدِيمٌ مَارُوطٌ وَمَرَطَى ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ الْأَمْرَانِ ، وَكَحَسَّانٍ وَحِمَارٍ قَبَّانٍ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أَرَطَى فعلى ؛ لاشتقاق أَرَطَ ومأروطمنه ، والألف للالحاق ؛ لقولهم أَرطاة ، وأن يكون أفعَل ، بدليل راطٍ ومَرَطَى ، والأَرطَى : من شجر البرِّ يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل مألوق ، وأن يكون أفعَل بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أى : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قَبَّانِ »^(١) فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحُسَّ ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القَبِّب ، وهو الضُّمُّور ، أو إلى القَبِّين ، وهو الذهاب في الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ لجواز صرف السكمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَسَلَاكِ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلُوَكَةِ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَعْمَالٌ مِنَ الْمَلِكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَكِّ : أَيْ أَرْسَلَ ، وَمُوسَى مَفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ : أَيْ حَلَقْتُ ، وَالْكُوفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسَ ، وَابْنَانُ فِعْلَانٌ مِنَ الْإِنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْعَانٌ مِنْ نَمِيٍّ ؛ كَجِيءِ أَنْبَسِيانَ ، وَتَرَبُّوتٌ فَعْلُوتٌ مِنَ التَّرَابِ عِنْدَ سَيِّبُونِهِ ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِي سُبُوتٍ : فُعْلُولُ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وَقَالَ فِي تَنْبَالَةٍ : فِعْلَالَةٌ ، وَقِيلَ : مِنَ النَّبْلِ لِلصَّغَارِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ؛ وَمَثُونَةٌ قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الْأَوْنِ ؛ لِأَنَّهُا ثِقَلٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاهُ : مِنَ الْإَيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ ائْتَدَّ بِمَجْنُونًا فَمَنْفَعِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِمَجَانِيْقٍ فَمَنْعَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِسَاسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَمَعْلَالِيلٌ ، وَإِلَّا فَمَعْلَنِيلٌ ، وَمَجَانِيْقُ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لِحُجَى مَنْجَنِينَ ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ ، وَأَوَّلَا مَنْجَنِينَ لِكَانَ فَعْلُولًا كَمَضْرُفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيْسٍ كَمَنْجَنِينَ »

أقول ل : قوله « وإلا » أى : إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما في تَنْبَالَةٍ وَتَرَبُّوتٍ وَسُبُوتٍ ، أو فيها اشتقاقان

أحدهما أوضح من الآخر ، كما في مَلَكٌ ومُوسَى وسُرِّيَّةٌ ، فالأكثر أن في كلا الموضوعين الترجيح

ففي الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظير تنبألة ، قال سيبويه : هو فعلالة ، فان فعلالاً كثير كسر داح^(١) ، وفعالٌ قليل كتلقاء وتهوآء ، كما ذكرنا في المصادر ، ورجع بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعالة من النبيل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا في سُبُرُوت^(٢) ، رجح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق ، فقال هو فعُولٌ كعصفور ، وليس بفعولت لندرتة ، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلولنا ملحقا بعصفور — وإن ندر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبر الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضر فى مثال تعارض الاشتقاق البعيد و غلبة الزيادة ، ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

(١) وقع فى جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : النافعة الكريمة
(٢) قال فى اللسان (س ب ر ت) : « السبروت : الشيء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ، وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة سبروتة وسبريتة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصفصف ، وفى الصحاح الأرض الفقير ، والسبروت الطويل » اه بتصرف . وقال أيضا : فى مادة (س ب ر) : « والسبرور : الفقير كالسبروت ، حكاه أبو على وأنشد

تَطْعِمُ الْمُتَعَفِينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاهَا وَالْعَائِلِ السُّبُرُورَا

قال ابن سيده : فأذا صح هذا فقام سبروت زائدة « اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبة تَرَبُّوت ، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَرَبُّوت الذَّلُول ، وفي التراب معنى الذلة ، قال تعالى (أَوْ مُسْكِنًا ذَا مَرَبَةٍ) وقال بعضهم : التساء بدل من الدال . وهو من الدَرْبَةِ ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولوترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فَعَلُوا كَقَرَبُوس^(١) ، لأن التاء من الغوالب

وفي الثاني : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأ كثر ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلَأَكُ بدليل قوله :

١٢١ - فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَسَكِنْ لِمَلَأَكِ

نَزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(٢)

(١) القربوس : مقدم السرج المنحنى

(٢) نسب البغدادى هذا البيت لعقمة بن عدة المعروف بعقمة الفحل ، ولعقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَجَأَ بَكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ
يُسَكِّفْنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادِي بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

ولم يرو بيت الشاهد فى هذه القصيدة أحد من جمع ديوان عقمة ولا بمن شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان عقمة مع شرح الأعم زعم أن المفضل زاد فى هذه القصيدة أبياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحهما لابن الأنبارى فلم نعث على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما فى اللسان - : البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لآبى وجرة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعقمة . والانسى : واحد الانس ، ويروى فى مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن ملأك » زوى فى مكانه صاحب اللسان « ولكن ملأكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملأكا أنت ، وقد يكون ملأكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملأكا ، أو نحوزلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى يئنها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لاتشبه أفعال الانس

وأيضاً بدليل قولهم في الجمع مَلَأْنِكة أَلْزَمُوا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما أَلْزَمُوا يَرَى وأرى ، فقال الكسائي : هو مَفْعَلٌ من الأَلْوَكَة ، وهى الرسالة ، فالملك رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول في قولهم « أَلِكنى إليه » أى كن رسولى إليه : إن أصله أَلِكنى ثم أَلِكنى ثم خفف بالنقل والحذف لزموا ، وقال أبو عبيدة : مَلَأْكَ مَفْعَلٌ من لَأْكَ أى أرسله ، فكأنه مَفْعَلٌ بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — * دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ مِنْهُ هَوَاكَ ^(١) * *

أى : مَهْوِيَّكَ ، و « أَلِكنى » عنده ليس بمقلوب ، ومَلَأْكَ عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فعَالٌ من المَلَأْ ؛ لأنه مَالَكٌ للأمر التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفعَالٌ قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شمال قوله : « موسى » موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أى حلفت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقَدْرِ والنار والدار ، قال :

فأست بولد إنسان إما أنت ملائكة ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ملائكة » حيث يدل على أن أصل الملك ملائكة نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون فى مسألة مسألة ، ولكنهم ألزموا هذا التخفيف فى ملك كما ألزموه فى ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطو الرجز ، وقبلة :

* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ *

وتبراك : موضع ببلاد بنى قمعس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « هواك » حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق فى قوله تعالى : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)

١٢٣ — فَإِنْ تَكُنْ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا

فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ (١)

وهي منصرفة قبل العلمية غير منصرفة معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموي : هو مذكر لكونه مفعلاً ، قال أبو عبيدة : لم يسمع التنكير فيه إلا من الأموي ، وجوز السيرافي اشتقاقه من « أَسَوْتُ الجرح » أي أصلحته ، فأصله ، مؤسّي بهمز الفاء ، وقال الفراء : هي فعلى ، فلا تنصرف في كل حال ؛ لكونه كال بشري ، وهو عنده من المئس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش (٢)

في مثله ، كما يجيء في باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضاً مفعّل ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفعلّى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضاً : إن مفعلاً أكثر من فعلّى ؛ فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فعلّى يجيء مؤنثاً لكل أفعل تفضيل ، ومفعّل لا يجيء إلا من باب أفعل يفعل ، فهو عنده لا ينصرف [علماً ؛ للعجمة والعلمية ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائي :

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَسَائِلٌ أَبْظَرَاءُ أُمٌ مَخْتُونَةٌ أُمٌ خَالِدٌ

وبنده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوَاءً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ تَمَرُّ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وفي بيت الشاهد الأقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذي عليه روى القصيدة . والبيت في هجاء خالد القسري . والمصان : الحجام ، لأنه يمص الدماء ، ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجو به بأن أمه متبدلة قليلة الحياء فيكنى عن ذلك بأنه قد خنتها رجل ، وعلى الثاني يهجو بأنها لم تخنن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ، بل مذهب جميع النحاة (٣) هذه الزيادة ساقطة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفاقاً للخطيات

هو فعلٌ فينبغي أن يكون ألفه للالحاق بجُذْب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فعَلَان ، وأنْدِسِيَان شاذ كعُشْيَشِيَان ، على ما مر في التصغير ، فهو مشتق من الأَنَس ، لأنه يَأْنَس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هو من الإيناس : أى الإِبْصَار ، كقوله تعالى : (آَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا) لأنه يُونَس : أى يُبْصِر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإِضْحِيَان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : (فَنَسِيَ) وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) ويقويه تصغيره على أنْدِسِيَان ، والاشتقاق من النسيان في غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما في لِيَيْلِيَةِ أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « وَسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السَّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِيٍّ وَسُهْلِيٍّ ، وهو إما من السَّر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفِي من الحرة ، وهذا قول أبى بكر بن السَّرِيٍّ ، وإما من السَّر بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تَسَرَّرْتُ جارية ، وَتَسَرَّرْتُ كتظنيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسر بها ، وقيل : هو من السَّرِيٍّ : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السَّرَاة ، وهى أعلى الشئ ، ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فعيلة كمُرِّيْق ، وهو العُصْفُر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تَسَرَّرْتُ » براءين - يمنعهما ، وإن كان تَسَرَّرْتُ يوافقهما

قوله « وَمَثُونَةٌ » يقال : هو [من] « مَانَهُ يَمُونُهُ » إذا احتمل مَثُونَتَهُ وقام بكفائيته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونَةٌ بالواو ، قلبت الواو المضمومة همزة ، وقيل : هو من الأَوْن ، وهو أحد العدْلَيْن ؛ لأن المَثُونَةَ ثقل ؛ فهمزته أصلية ؛ وأصله مَأْوُونَةٌ

كَمْ كَرُمَةٌ ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم المؤنة في الأغلب ،
وقال الفراء : هو من الأين ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله
مأبئة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش
قوله « فَإِنْ اعْتَسَدَ بِجَنْقُونَا » حكى الفراء « جَنْقُنَاكُمْ » وزعم أن المنجنيق
مَوْلَدَةٌ : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من
كلامهم ، فقولهم « جنقونا » وقول الأعرابي « كانت بيننا حروب عُونُ »
تفقا فيها العيون ، مرة يُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ ^(١) من معنى منجنيق ، لا من
لفظه ، كدَمِثٍ ودِمِثٍ ^(٢) ، وَثَرَةٌ وَثَرْتَارٌ ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب
جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ،
وذلك كما يُنْفَعَلُ ، وكون منجنيق منفعيلا لشبهة جَنْقُونَا مذهب المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجَنْقُونَا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق
فهو فَنَعْلِيلٌ ؛ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالميم
أصل ؛ لئلا يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع
منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

(١) هذا من كلام أعرابي وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ فقال له ، والعون :
جمع عوان ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق :
نرمى بالسهم ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسر ها - ومثله المنجنون ،
وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى وثنة ؛ قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكْتَنِي مَنَجْنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عَنِ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ
(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من
الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط
وجعفر - بمناه

مفردة الأصول إلا الخامس منها ، فخذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونَا حتى لا يعتدَّ به ، لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فعليلا مذهب سيئويه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضا لوجهين : أحدهما ندور فَنَعْنِيل ، بخلاف فَنَعْلِيل كعَنْتَرِيس ، وهى الناقاة الشديدة ، من العَترسة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدَّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فَعْلَالِيل بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلا فعلايل ، وقال الفراء : بل هو ففعلايل ، وكذا قال فى دَرْدَيس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [أصلى] بينهما ، كما مر ، وفى قول المصنف هذا أيضا نظر ، وذلك لأن فعلايلا ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلا فعلايل ، وذلك بنحو بَرَقَعِيد لقصة فى ديار ربيعة ، وَعَلْطَمِيس^(١) للشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلايلا ، سواء ثبت بنحو بَرَقَعِيد فعلايل أولا ، وذلك لأن جَنَقُونَا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لانحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظر ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [آخر] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

(١) فى القاموس : العلطميس - كزنجبيل - : من النوق الشديدة الغالية ، والهامة - الضخمة الصلعا ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الاكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلم
يثبت مجازيق لسكنا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج
قوله « وإلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسبيلا ففعليل ، بل كان
ففعليلا كما قال الفراء فمنجنيق فعلنيل ، وفى هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت
كون سلسبيل فعليلا بنحو برّ قعيد وعطّ ميس فهو وزن ثابت على كل حال
قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما
أصلية أو زائدة ، فإن كانت أصلية فإن كان النونان أيضا كذلك فهو فعليل ،
وإن كانا زائدين فهو فعنيل من مجق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو
فعلنيل من منجق ، وإن كان العكس فهو فعليل من منجق ، وإن كان الميم
زائدا فإن كان النونان أصليين فهو مفعيل من نجق ، وإن كان الأول أصلا
دون الثانى فهو مفعنيل من نجق ، وإن كان العكس فهو منفعيل من جنق ، ومع
زيادة الميم لا يجوز أن يكون النونان أيضا زائدين لبقاء الكلمة على أصلين وهما
الجيم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ،
فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على
ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول
الاسم غير الجارى ، وكذا مفعيل ؛ إذ لا يزداد الميم فى الأول مع أربعة أصول
بعدها كما يجب ، إلا فى الجارى على الفعل ، مع غرابة الوزنين ، أعنى منفعيلا
ومفعليلا ، فيبقى بعد الثلاثة : فعنيل ، وفعلنيل ، ومنفعيل ، وفعليل ، والكل
نادر ، إلا ففعليلا كعنتريس

قوله « ومجازيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفعيل لا غير ،
وإن كانت أصلية فهو إما فعليل أو فعانيل^(١) ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفاعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول
أن يعتد بقولهم : جنة ونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق ، وإما فعائل على ما اختار سيبويه في منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعنى « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من المتن ، إذ لا فائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن أشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [أى مثل] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لكون منجنين ، وهو انة في منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه كمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر في أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فتنعيل وفعلنيل ومفعنيل ، ويحجى فعلليل وفنعليل ومفعليل ومفعنيل ، ويستبعد مفعنيل كما ذكرنا في منجنيق ، ولم يحجى جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعليل غريب ، وفعلليل ثابت

بأنه على زنة « مفعنيل » فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان في أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثانى بأنه يحتمل « فعلللا » فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعلللا » فالزائد الياء ويحتمل « فعلللا » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بخنقونا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعائل » إن كان مفردة « فعليللا » أو « فلليل » إن كان مفردة « فعليللا » ، أو يكون على زنة « فلليل » إن كان مفردة « فعليللا » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعائل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعائل أو فلليل أو فلليل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لا غير » لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تنمة الفروض في هذه الكلمة

كَبَرَقَعِيد ، فَمَنْجَنِينَ إِمَّا فَعَلَّيْلٍ مَلْحَقٌ بِرَقَعِيدَ بِتَكَرِيرِ اللام والنون الأولى أصلية فيكون كَعَرَطَلِيل ، وَالْعَرَطَلُ وَالْعَرَطَلِيلُ : الطويل ، وإِمَّا فَمَعَلَّيْلٍ مَلْحَقٌ بِهِ أَيْضًا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنْشَلِيل^(١) وقد ذكر سيبويه في مَنْجَنُونَ أَيْضًا مِثْلَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فقال مرة : هو مَلْحَقٌ بِعَضْرِ فُوط^(٢) بِتَكَرِيرِ النون ، فيكون رابعيا مَلْحَقًا بِالْخَماسِي ، وقال مرة : إنه مَلْحَقٌ بِعَضْرِ فُوطَ بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين ، فهو إِذْنٌ ثَلَاثِي مَلْحَقٌ بِالْخَماسِي ، والأولى الْحَكْمُ عَلَيْهِ بِفَعْلَمُلُولٍ وَعَلَى مَنْجَنِينَ بِفَعْلَمَلِيلٍ ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ النون الأولى ، والأولى الْحَكْمُ بِأَصَالَةِ الْحَرْفِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَأَمَّا إِحْدَى النونين الأخيرين فَالغلبة دالة على زيادتها ، وَجَمْعُ مَنْجَنُونَ وَمَنْجَنِينَ عَلَى مَنَاجِينٍ ، كَذَا يَجْمَعُهُمَا عَامَّةُ الْعَرَبِ ، سِوَاهُ كَانَ فَمَعْلُولًا أَوْ فَعْلُولًا ؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ إِحْدَى النونين الأخيرين لِكَوْنِهَا طَرَفًا أَوْ قَرِيبَةً مِنَ الطَّرْفِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِ النون التي بعد الميم ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّائِدَ مِنَ الْمَكْرُورِ هُوَ الثَّانِي كَمَا يَجِيءُ ، إِذْ لَوْ كَانَ الْأَوَّلُ لَجَازَ مَنَاجِينَ وَمَنَاجِينَ ، بِالتَّعْوِيضِ مِنَ الْمَحْذُوفِ وَتَرْكِ التَّعْوِيضِ^(٣) ، كَمَا فِي سَفَارِجٍ وَسَفَارِيجَ ،

(١) الْخَنْشَلِيلُ : الْمَسْنُ ، وَيُقَالُ : عَجُوزُ خَنْشَلِيلٍ ، إِذَا كَانَتْ مَسْنَةً وَفِيهَا بَقِيَّةُ

(٢) الْعَضْرِ فُوطُ : دَوِيَّةٌ (انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١)

(٣) اعلم أن مَنْجَنُونَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ « فَعْلُولًا » وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ « فَعْلَمُلُولًا » وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِهَا أَصْلٌ وَالْوَاوِيْنَ النونين الأخيرتين زائدة ، والنون التي بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثاني ، وإحدى النونين الأخيرين زائدة على الخلاف الآتي ذكره في كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مَنَاجِينَ الَّذِي سَمِعَ فِي جَمْعِهِ لَا يَقْطَعُ بِالْإِلَاقَةِ عَلَى زِيَادَةِ أَوَّلَى النونين الأخيرين ، كَمَا لَا يَقْطَعُ بِزِيَادَةِ ثَانِيَتِهِمَا ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِنْ فَرضْتَ زِيَادَةَ أَوَّلَاهُمَا وَأَرَدْتَ جَمْعَهُ وَجِبَ أَنْ تَقُولَ : مَنَاجِينَ ، بِحَذْفِ هَذِهِ النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلي ، وَإِنْ فَرضْتَ ، زِيَادَةَ الثَّانِيَةِ جَازَاكَ أَنْ تَقُولَ فِي الْجَمْعِ : مَنَاجِينَ ، فَتَحْذِفُ النون الأخيرة والواو التي قبلها ثم تعويض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ أَنَّ

قوله « ولولا منجنين لكان فعلولا » يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كعَضْرَ فُوط ، وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أننا نأبى أن منجنينا لا يحتمل إلا فَعْلَلِيلا على الصحيح ، وفنعليلا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيديويه ، وقد ضعفناه ، وكذ منجنون فَعْلَلُول على الصحيح ، وفنعلول على ما أجاز سيديويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعَضْرَ فُوط ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فعلولا » وهو مع وجوده فعلول أيضا ؟

قوله « وخندريس ^(١) كمنجنين » لاشك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين ، وليس ذلك في خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين إنه فَنَعْلِيل كعندريس لم يمتنع أن يقوله في خندريس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتقسيمه أن يقال : إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أولا ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَعَشْن ^(٢) وبلغْن

الياء على الأول واجبة ، وهى منقبة عن الواو ، وعلى الثانى جائزة ، وهى زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساد هذا الالتزام لا يتطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجعاً ثم هو يرجع الذى نفاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخندريس : القديم من الخنطة ومن الخرب ؛ قال ابن دريد : « أحسبه معرباً »

(٢) انظر (١ ص ٥٩) وانظر أيضاً (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأولقي ، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسريرة ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فإن استويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصاهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف « سألتمونيها » من الغوالب في الزيادة كما سيجيء ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناءً في أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول ، أعني المجردة عن الزائد ؛ أي الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجَّحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدي إلى ذلك ، حكمنا بزيادة الغالب ، كما نقول في سُلْحَفِيَّة^(١) فَعَلْمِيَّة ، وهو وزن غريب ، وفَعْلَمَّة كقُدْعَمَلَة غير^(٢) غريب ، وذلك لأننا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذي هو غير غريب

فنتقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرابعي أو الخامس المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذي الزيادة كَتَتَفَل^(٣) ؛ فَإِنْ فَعْلَمًا بضم اللام وفَعْلًا نادران ، وكذا قُنْفَخَر^(٤) فَإِنْ فَعْلًا وفَعْلًا غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان للمزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخامس ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بيّنة على المجرد من أبنية الخامس ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخامس

وإن كان الحكم لا يزيد واحد منهما بقاء غريباً ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليماً من المعارض

(١) انظر (١ ص ٢٦١ ٣٥)

(٢) انظر (١ ص ٥١)

(٣) التتفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضميتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثه ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، وبكسر أوله أيضاً — : الفائق في نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك في القاموس إلا مكسور الأول — كجرد حل ؛ ومثله القفاخر — كعلا بط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلاته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شىء واحد

وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلاته ؛ حكم بزيادة الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا فى سالفية ، لأنه كأنه مُعَالَّة ؛ لكونه ملحقاً به

وإن كان الحكم بأصلالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً فى ذى الزيادة لا فى المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضاً ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحسبان لا يزيد شىء منهما بناء غريباً فى المزيدي فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ، لما ذكرنا الآن سواء

وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى فى حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظير يرجح الغلبة ، كما يجىء فى سالفية ، فى تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبة نظر هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سأتونيهيا » ليس من الغوالب ، ولا يؤدي أصلاته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصلاته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصلالة الهاء والميم من درهم ولام سَفَرَجَل وميم عَاطِمَيْس وسيدنه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

قال : « فَإِنْ فَقِدَ فَبَخَرُوجَهَا عَنِ الْأُصُولِ ، كَتَاءُ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونٍ كُنْتُسَالٍ وَكَنْهَبِلٍ ، بِخِلَافِ كَنْهَوَرٍ وَنُونٍ خُنْفَسَاءَ وَقَنْفَخَرٍ ، أَوْ بِخُرُوجِ زِنَةٍ أُخْرَى لَهَا : كَتَاءُ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ مَعَ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ ، وَنُونٍ قَنْفَخَرٍ وَخُنْفَسَاءَ مَعَ قَنْفَخَرٍ وَخُنْفَسَاءَ ، وَهَمْزَةُ النُّجَجِ مَعَ النُّجُوجِ »

الخروج
عن
الاوزان
المشهوره
من أدلة
الزيادة

أقول : التتفل ولد الثعالب ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكُنْتُال بالهمز : القصير ، الكَنْهَبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنْهَوْر : العظيم من السحاب ، القَنْفَخَر : الفائق فى نوعه ، الأَلَنْجَجُ والأَلَنْجُوجُ^(١) واليَلَنْجُوجُ : العود

قوله « فَإِنْ فَقَدَ » أى : الاشتقاق الظاهر والخفى

قوله « فَبَخَّرُوجُهَا عَنْ الْأُصُولِ » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخامسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أَلَنْجُوجًا وَخُنْفَسَاءَ — بفتح الفاء — فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظير فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شئ منها من الغوالب ، إلا همزة النجوج ، ولا تعارض فى النجوج بين الغلبة وعدم النظير ؛ لأن عدم النظير لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى المزيد فيه ؛ إذ لا يمكن التخلص من عدم النظير أيضاً فى المزيد فيه : حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظير على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والألنجج ، واليلنجج : عود الطيب ، وقيل : هوشجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا رقع أولاً لم يكن للألحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « ألنجج » وبالياء فى « يلنجج » والدليل على صحة الألحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الألحاق بالهمزة والياء فى « ألنجج » و « يلنجج » لما انضم إلى الهمزة والياء النون ، والألنجوج واليلنجوج كالألنجج واليلنجج : عود يتبخر به ، وهو يفعل وأفعل ، وقال اللحيانى : عود يلنجوج وألنجوج وألنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اهـ

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله « فإن خرجتاً معاً » ، وتَقْفُلُ وترْتُبُ ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَفْعُلُ وفَعْلُلُ ، وكذا كُنْتُأَلُ ؛ لأن فُعْلَلاً وفُؤْلَلاً وفُنْعَلاً نوادر ، وكذا كُنْهَبُلُ ؛ لأن فَعْلَلاً وفُنْعَلاً نادراً ، وكذا خُنْفَسَاءُ ؛ لأن فُؤْلَلاً وفُنْعَلاً غريبان ، وـ كذا النجوج ؛ لأن فَعْنُلُوا وأفْنَعُولَا شاذان

قوله « بخلاف كُنْهَوْر » يعنى لو جعلنا نون كُنْتُأَلُ أصلاً لكان فُعْلَلاً وهو نادر بخلاف نون كُنْهَوْر ، فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعْنُلُوا ملحقا - بزيادة الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتُأَلُ

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أى : إذا كان في كلمة لغتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها في إحدى الزنتين لا يخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التي لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، فإن تَتْفُلًا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرش فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَتْفُلُ بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَتْفُلُ - بضم التاء أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في تَتْفُلُ - بفتحها ، وكذا تاء تَرْتُبُ ، وكذا نون قِنْفَخَرُ - بكسر القاف ، وإن كان يجوز أن يكون فُعْلَلاً كجرد حل ، وكذا نون خُنْفَسَاءُ - بضم الفاء ، وإن لم يمتنع أولاً اللغة الأخرى أن يكون كَقَرَفُصَاءُ ، وكذا همزة النَّجَجِ وإن جاز أن يكون فَعْنُلًا ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى ، والحق الحكم بأصالة نون خُنْفَسَاءُ في اللغتين ؛ لأن وزن السكامة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ؛ إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير في أبنية المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النَجُوج بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النَجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتهما معا ؛ لتلايق الكلمة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأنَّ الِجَّ وَلَنَجَّ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لَجَّ ، كأنه يلج في نشر الراءحة ، والنَجَج : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجْتَ مَعَا فزَائِدٌ أَيْضًا ، كَوْنٍ تَرْجِسٍ وَحِنْطَاوٍ ، وَنُونٍ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ جُنْدَبٌ ، إِلَّا أَنَّ تَشْدِ الزِّيَادَةَ ، كَمِيمٍ مَرَزَنْجُوشٍ دُونِ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تَزِدِ الْكِيمِ أَوَّلًا خَامِسَةً ، وَنُونٍ بَرْنَاءَ . وَأَمَّا كُنَائِيلُ فَمِثْلُ خَزْعَبِيلِ »

أقول : الحِنْطَاوُ : العظيم البطن ، والْبَرْنَاءُ والْبَرْنَاءُ : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرنساء هو ، والجُنْدَبُ : ضرب من الجراد ، وهو من الجذب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُنْدَبُ : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكنائيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فَإِنْ خَرَجْتَ مَعَا » أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فنقول في نرجس : نَفْعِلُ ، وإن لم يأت في الأسماء نَفْعَلُ كما لم يأت فَعَالٌ — بكسر اللام — وأما حِنْطَاوُ فقال السيرافي : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كجَرِدَ حَلْ ، ومثله كِنْتَأُو ^(١) ، وسِنْدَأُو ^(٢) ،
 وَقِنْدَأُو ^(٣) ، وقال الفراء في مثابها : الزائد إما النون وَحْدَهَا فهو فَنَعَلٌ ، وإما النون
 مع الواو فهو فَنَعَلُو ، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعَلٌ ، وجَعَلَ النون زائدة
 على كل حال ، وقال سيديويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ،
 وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتُهَا ^(٤) في الأمثلة المذكورة ؛ فيجعل حكم
 إحداها في الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون
 أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من
 زيادة الهمزة ؛ قال : وإنما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن
 الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيديويه فَنَعَلُو ، وإليه ذهب
 المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد
 في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فعلاً كَجَرِدَ حَلْ ؛ فعلى
 ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمخرج في هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد
 بالتقديرين كما قلنا في النَجُوجِ وخُنُفَسَاءِ

قوله «نون جُنْدَب إذا لم يثبت جُنْدَب» يعني إذا ثبت جُنْدَب - بفتح الدال
 فلا يخرج جُنْدَب بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَباً فُتْعَل
 ثبت جُنْدَب أولاً ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجُنْدَب ، ولهذا سمي
 جراداً جَرْدِه وجه الأرض من النبات

(١) قال في القاموس : « والكنتأو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم للحية
 الكنْها ، أو الحسنها » اهـ

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجريء المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل :
 هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الأبل : الفسيح في مشيه
 (٣) القندأو : السىء الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد
 الرأس ، والجريء المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت السكامة بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مرزنجوش^(١) ؛ لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما في الجارى كمدخر ج فثابت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخامس فهى فعلملؤل

قوله « ونون بر نساء » أى : أن وزنه فعنلاء وإن كان غريبا غرابة فعنلاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر في خنفساء ونحوه .

وما يوجد في النسخ « وأما كندنايل^(٢) فمثل خزعيل^(٣) » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كندنايل بالالف لا بالهمزة ، والالف في الوسط عنده لا يكون لللاحق كما تقدم

قال : « فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول لللاحق وغيره كقردد ومرمريس وعصبصب وهمرش ، وعند الغلبة من أدلة الزيادة

(١) قال في اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضر فوط والمرزنجوش لغة فيه » اهـ

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : « كندنايل بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم باء مشاة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجي وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل :

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحُ
وهو من أبنية الكتاب » اهـ

(٣) الخزعبيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكامة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعبيل الأحاديث المستظرفة

الْأَخْفَشُ أَصْلُهُ هَمْزٌ كَجَحْمَرٍ ؛ لِعَدَمِ فَعْلَلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ لَمْ يُظْهِرُوا »

أقول : أعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا الكلام على تقديم المصنف المعرفة بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة ، فلا نعيده

الْقَرَدَدُ : الأرض المستوية ، المرمريس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفياً ، والمرمريس أيضاً : الأملس ، والعَصْبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصب ، والهَمْزُ : العجز المسنة ، وهو عند الخيل وسيبويه ملحق بِجَحْمَرٍ بتضعيف الميم ، وقال الأخفش : بل هو فَعْلَلٌ ، والأصل هَمْزٌ ، وليس فيه حرف زائد ، قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من مالك ، وأما في كلمة واحدة نحو أمثلة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عملٍ مثل قِرْطَعٍ بزيادة النون قبل الميم قلت : عَمَلٌ ، بالإظهار ؛ أملاً يلتبس بِفَعْلٍ لكنه أدغم في هَمْزٍ ؛ لأنه لا يلتبس بِفَعْلٍ ؛ لأن فَعْلًا لم يثبت في كلامهم ، قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للإلحاق أنا لم نجد من بنات الأربعة شيئاً ملحقاً بِجَحْمَرٍ ، قال السيرافي : بل جاء في كلامهم جرو نخورٍ ^(١) : أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

(١) تقول : جرو نخور - كجحمرش - إذا تحرك وخذش ، ويقال : هو الخبيث المقاتل ، ذكره في القاموس مادة (ن خ ر ش) فبدل على أن النون أصلية وذكره مرة أخرى في مادة (خ ر ش) فقال : « كلب نخورش كنفوعل - وهو من أبنية أغفلها سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب

المضعف ، فجعل السلم كجدول^(١) وعثير ، ونحو مهّد^(٢) كترى^(٣)
 وخدباً^(٤) كخلفنة^(٥) وقعدداً كخبر كى^(٦) ، وقرشياً^(٧) كقندأو^(٨)
 وصوب سيمويه كلا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت فى نحو قرود^(٩)
 أن الزائد هو الثانى لأنه جعل فى مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان فى مقابلة
 العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق —
 حكماً فى الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك
 المكرر للالحاق فى كون المزيد فى مقابلة الأصل حتى يجعل مثله فى كون الزائد هو
 الثانى ، فالأولى الحكم بزيادة الثانى فى المكرر للالحاق ، والحكم بزيادة أحدهما
 لا على التعمين فى غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت .
 قال : « وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَاوَلٍ وَصِصِيصَةٍ وَقَوَّقِيَّتُ
 وَضَوْضِيَّتُ رَبَاعِيٍّ وَلَيْسَ بِتَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بَدْيَ زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ
 حَرْفِيٍّ لَيْنٍ لِدَفْعِ التَّحَكُّمِ ، وَكَذَلِكَ سَلَسِيلٌ خُمَاسِيٌّ عَلَى الْكَثَرِ . وَقَالَ
 السَّكُوفِيُّونَ : زَاوَلٌ مِنْ زَلٍّ وَصَرَصَرٌ مِنْ صَرٍّ وَدَمْدَمٌ مِنْ دَمٍّ لَا تَتَّفَاقُ
 الْمَعْنَى » .

بيان
ما يضعف
وما لا
يضعف
من
الأصول

(١) الثير - كدرهم - : الغبار

(٢) أنظر (١ > ص ١٤)

(٣) أنظر (١ > ص ١٩٥ هـ)

(٤) أنظر (١ > ص ٥٩)

(٥) يقال : فى خلقه خلفته : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركى : القراء الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر (١ > ص ٦١)

(٨) القند أو - كجرد حل - : السىء الخاق ، وقيل : الجرىء المقدم (انظر

ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

(٩) أنظر (١ > ص ١٣)

أقول : قوله « ولا تضاعف الفاء وحدها » أى : لا يقال مثلاً فى ضرب : ضَضْرَبَ ، وذلك لعلمهم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستقل ، ولهذا قلَّ الفاء والعين مثلين نحو بَيَّرَ ودَكَنَ ^(١) ، ويقل الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوَّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوَّ كَبَّ وَّقَيْقَبَان ^(٢) ، [و] ليس أحد المثلين فيه زائداً ، بل هما أصلان ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلى ، كما يجىء ، بل يضاعف الفاء والعين معا كما فى مَرَمَرِيس ^(٣) كما مر فى أول الكتاب .

وقال السكوفيون فى نحو زَلَزَلَ ^(٤) وَصَرَّصَرَ ^(٥) مما يفهم المعنى بسقوط ثالثة : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهادة الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصل ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادرةً ؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن العــــين مكرر مزيد فى نحو زلزل وصيصية ^(٦) ، لكن المصنف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، وما عله [يقال] فى تكرير العين وحدها ، وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها ، سواء كان العين مكرراً كما فى زَلَزَلَ وصيصية ، أو لم يكن كما فى

(١) البير : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر (١ ص ٣٤)

(٢) القيقبان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

(٣) أنظر (١ ص ٦٣)

(٤) أنظر (١ ص ١٥)

(٥) أنظر (١ ص ٦٢)

(٦) الصيصية - بكسر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانية مخففة - شوكة الحائلك التى يسوى بها السداة واللحمة ، وصيصية البقرة : قرنها ، وكل شيء امتنع به وتحصن فهو صيصية ، وهى أيضاً الوتد الذى يقطع به التمر

سلسبيل^(١) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلي ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلي بين المثلين .

هذا ، وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يين^(٢) و يبر ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قلق ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لانحكم في نحو قوقيت بزيادة إحدى حرفي العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا في عاعيت^(٣)

(١) انظر (١ ص ٩ ، ٥٠)

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الرمخشري ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل القرش ، ذكره ابن جني ، وقال نصر : بين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهي منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَذَارَ سُلَيْمَى ، بَيْنَ بَيْنَ فَمَشَعَرٍ أَيْدِي فَمَا اسْتَخْبَرْتُ إِلَّا لِمُخْبِرِي
ويقال : بين بئر بوادي عبائر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أُمٌّ مَا ذِكْرُهُ رَبِيعَةٌ تَحُلُّ بَيْنَ أَوْ بِأَكْنَفٍ شُرْبُ

(٣) قال في القاموس : « وفي كتب التصريف : عاعيت عيعاء ، ولم يفسروه ، وقال الاخفش : لا نظير لها سوى حاجيت وهاهيت » اهـ ، وتقول : عاعى ، إذا دعا ضأنه بقوله « عا » . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَزْرُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْقَعُ الْعِيَاءُ

قال في اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضنين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاعى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعاة ، ويقال أيضا : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابٍ مُحَرَّقٍ وَلَمْ أَسْتَعْرِهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعٍ » اهـ

وحاحيت^(١) ، والأولى أن يقال في ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما في
أَغْزَيْتَ وَغَازَيْتَ ، على ما يجيء في باب الإعلال ، فيكون في قوقيت في الأصل
واوان ، كما أن في صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهْدَيْتَ دَهْدَهْتَ^(٢) ؛ لاستعمالهم دهدهت بمعناه ،
ولامنع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو
حَاحَى يُحَاحِي فهو عند سيبويه فَعْمَلٌ يَفْعَلُ ؛ بدليل أن مصدره حَاحَاةٌ وَحِيحَاءٌ
كزلزلة وززال ؛ وقال بعضهم : هو فَاعَلٌ يَفَاعِلُ ، بدليل قولهم : محاحاة ومعاعاة ، وقال
سيبويه : بل هو مُفَعِّلَةٌ لِلْمَرَّةِ كَزَلَزَ يَزْلُزُ مَزْزَلَةً ، والأصل مُحَاحِيَةٌ ، قلبت
الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين في حَاحَى وَعَاحَى ياء قلبت ألفاً ، وإن
كانت ساكنة ، لاقتحاح ما قبلها كما قالوا في يئاس ويوجل : يَاءَسُ وَيَاجِلُ ، قالوا :
وإنما أطرد قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس وطأني لأنه استكره

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حيجاء ومحاحاة ، إذا
صححت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَجَانِي الْقُرُ إِلَى سَهَوَاتِ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالنَّوَاتِ

قال الجوهري : « حا : زجر للأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد
يقصر ، فإن أردت التنكير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ،
لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بنيت منه فعلاً ، كما أن رجلاً لو أكثر من
قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ، وبدلك على أنها ليست
فاعلت قولهم : الحيجاء واليعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى
حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ، إذ كن للتصويت « اه من
اللسان بتصرف

(٢) دهدهت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فتدهدهو تدهدى ، كرهوا التضعيف
فأبدلوا ثانی المثلين بـاء ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، وتريت في تربيت ، وهذا
عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الإبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لوقيل : عَيَّعْتِ ، وأما في نحو صِيصِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً ، وهو أخف من الفعل ، كما يجيء في باب الإعلال ، وإنما جاز مجيء الواوين بعد المثلين في قَوَّعْتِ وَضَوَّضَيْتِ لوجوب قلب الثانية ياء ، كما في أَغْزَيْتِ ، وإنما قالوا في دَهْدَهْتَ الحجر : دَهْدَيْتِه ، تشبيها للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلَّصَلْتُ وَزَلَّزَلْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان في حَاحَى وَعَاعَى وهَاهَى ^(١) أصلان ، وليسا بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حُبْلَيَّان ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أَغْزَيْتِ وَاسْتَغْزَيْتِ ، وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتِ ^(٢) ، لأن ضمير الفاعل ، أعنى النون والتاء ، لا يلي الألف في الماضي في نحو رَمَيْتِ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفا دلائل على كونها في تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها ، فردت ألفا أغزيت واستغزيت إلى الأصل ، أعنى الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقد جاء في بعض اللغات نحو أعطائه وأرضائه بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ^(٣))

(١) قال في اللسان : « وهاء زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبني على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالأبل ، إذا دعوتها » اهـ

(٢) انظر (١ ص ٥٥ ، ٦٨)

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَكُونُوا عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)

قوله «قوقيت» من قوقى الديك فوقاةً : أى صاح ، وضوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف الغوغاء ^(١) فهو مثل القمقام ^(٢) ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العوراء ، والألف فى الفيفاء ^(٣) زائدة تمولهم : فيف

تَعْمَلُونَ . قال القاضى البيضاوى : وقرئ (وَلَا أَدْرَأُكُمْ وَلَا أَدْرَأُكُمْ) بالهمز فيهما : على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع « اه قال العلامة الشهاب » هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقبل : إنها مبدلة من ألف منقلبة عن ياء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فيقولون فى أعطاك : أعطاك ، وقيل : لغة بالحرث ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى ليت لبأت ، وهذا على كونها غير أصاية ، وقد قرئ بالألف أيضا « اه والمتنادر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلمتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولداك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرُ عَلَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهم فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرئ بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر (١٠ ص ١٩٥)

(٢) القمقام : السبد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيفاء : المفازة لا ماء فيها ، ومثلها القيف ، وبالفيف استدل سيبويه على أن ألف فيفاء زائدة

بمعناه ، وكذلك الزيزاء^(١) والصيصاء^(٢) ، إذ ليس في الكلام فعلال إلا مصدرا كززال ، وقولهم المرواة^(٣) والشجوة^(٤) نحو صمحمح^(٥) وبرهرة^(٦) ، وليس كعثوثل^(٧) ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوَّلًا مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلُ أَفْعَلُ ، وَالْمُخَالَفُ مُخْطِئٌ ، وَابْصُطْبِلُ فِغْلٌ كَقِرْطَعْبٍ ، وَالْمِيمُ كَذَلِكَ ، وَمُطْرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا إِلَّا فِي أَوَّلِ الرُّبَاعِيِّ إِلَّا فِيمَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمَرُ كَعَضْرَفُوطٍ ، وَسُخْفِيَّةٍ فُعْلِيَّةٍ ، وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا ، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلُ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو أحمَرَّ وأصْفَرَّ وأَعْلَمَ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

(١) الزيزاء - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازية ، والزيزاء ، والزيزاء - بكسر الأخيرتين - : ما غاظ من الأرض ، والآكمة الصغيرة ، والریش أو أطرافه ،

(٢) الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الخنظل الذى ليس فى جوفه لب

(٣) المرواة : الأرض أو المفاضة التى لا شىء فيها ، ووزنها فعلعلة لافعولة وهى واحدة المرورى . قال سيبويه (٢ > ص ٣٨٦) « هو بمنزلة صمحمح وليس بمنزلة عثوثل ، لأن باب صمحمح أكثر من باب عثوثل » اهـ

(٤) يقال : ربيع شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجى والشجوجاة أيضا : العقق ، وهو طائر

(٥) انظر (١ > ص ٢٥٣ ، ٦٠)

(٦) انظر (١ > ص ٢٥٣ ، ٦٣)

(٧) انظر (١ > ص ٦٠)

كَأَرْزَبٍ وَأَيْدَعٍ^(١) ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها ، فقالوا : أَفْكَلٌ^(٢) كَجَمْعَرٍ ، ورد عليهم سيديويه بوجوب ترك صرف أَفْكَلٍ لو سمي به ، ولو كان فَعْلًا لصرف ، وأيضاً لو كان فَعْلًا لجاء في باب فعل يفعل فعلة ما أوله همزة

قوله « أَصْطَبِلَ فَعْلٌ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها ولا تزداد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج^(٣) محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٍ وَمَضْرِبٍ حُمِلَ الجَهْلُ على المعلوم ، وأما مَعَدٌّ وَمِعْزَى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

(١) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضاً

(٢) الأفكل : رعدة تعلو الإنسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم الآفوه الأودى الشاعر ، سمي بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت : « هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من أشياء : يقال : نبج الرجل (كضرب) إذا قعد في النبجة (كالشجرة) وهى الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج (من باب ضرب) بمعنى نبج ينبج ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج (كالضرب) وهو طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة ، يخاض الوبر في اللبن فيجده ويؤكل ، ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز أن يسمى به ، لأنه على بسط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه الثلاثة ، فليختر مختار منها ما أراد وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فإذا تقدم على أربعة أصول فصاعداً كما في مَرَزَجُوش ^(١) حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدْحَرَج اسم فاعل من دَحَرَجَ والمُدْحَرَج اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشَعَرَارٍ واخِرُنْجَام ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمَّالٍ ودُلَامِص ^(٢) وَضَهِيًّا ^(٣) وَزُرْقُم ^(٤) ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً ، كَعَلْبَاءَ ^(٥) وَسَوْدَاءَ وَحَرَبَاءَ ^(٦) وَحَمْرَاءَ ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال في موضع « الجارى على الفعل » : المتصل بالفعل ، لسكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل .

قوله « والياء زيدت مع ثلاثة » أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كَيْلَمِص ^(٧) وَيَضْرِب ، أو في الوسط كَرَحِيمٍ وَفَلَيْقٍ ^(٨) أو في الآخر كاللِيَالِي ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان : « ومنبجج : موضع ، قال سيويوه : الميم في منبجج زائدة بمنزلة الألف ؛ لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً ، فوضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة » اهـ

(١) انظر (ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٦) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٧) انظر (ص ١٠٥)

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَعُور^(١) وَسَلَسَبِيلَ وَسُلَخْفِيَّةٍ ، وأما إذا كانت مصدرة مع أربعة أصول بعدها : فإن كانت الكلمة فعلا كَيُدْحَرْج فهي زائدة أيضا ، وإلا فهي أصل كَيْسْتَعُور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب في اليستعور ، وهو أيضا بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على الفعل» وهم وحقه إلا في الفعل كيدحرج ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد في أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وَعُصْفُور وقرطَبُوس^(٢) وَحِنْطَاو^(٣) ، والألف كحمار وَسِرْدَاح^(٤) وَأَرْطَى^(٥) وَقَبْعَرَى^(٦) ، وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزداد فيه مطلقا ، ولذلك كان وَرَنْتَل^(٧) كجحفنل ، يقال : وقع الناس في ورَنْتَل : أى في شر ، والجحفنل : العظيم الجحفلة^(٨) .

باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتفلق عن نواه (انظر ١ ص ٢٥٠)

(١) الخيتعور : السراب ، ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث في موضع إلا ريثما تطرف ، والداهية ، وتقول : هذه امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شئ يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أَثْمَى وَإِنْ بَدَأَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر (١ ص ٢٦٤)

(٣) انظر (١ ص ٢٥٦)

(٤) انظر (١ ص ٥٧)

(٥) انظر (١ ص ٥٧)

(٦) انظر (١ ص ٩)

(٧) انظر (١ ص ٣٣)

(٨) الجحفلة : الشفة الغليظة

قال : « والنون كُثِرَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ آخِرًا ، وَثَلَاثَةٌ سَاكِنَةٌ نَحْوُ شَرَبْتُ وَغُرُنْدٍ ، وَأُطْرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّفْعِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي نَحْوِ رَغَبْتُ ، وَالسِّينُ أُطْرِدَتْ فِي اسْتَفْعَلَ ، وَشَدَّتْ فِي أَسْطَاعَ ، قَالَ سِيدِيوِيه : هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتَحُ الْهَمْزَةِ وَحَذَفُ التَّاءِ ، فَمُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ ؛ وَعَدَسِ السِّينِ الْكَسْكَسَةُ غَلَطَ لِاسْتِغْلَاظِهِ شَيْنَ الْكَشْكَشَةِ . »

أقول : أي أن النون كُثِرَتْ زِيَادَتُهَا إِذَا كَانَتْ آخِرَةً بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُولُ أَوْ أَكْثَرُ كَسْكَرَانَ وَنَدَمَانَ وَزَعْفَرَانَ ، أَمَّا قِيَمَانُ ^(١) فَبِالِاسْتِشْقَاقِ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي الْكَلِمَةِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ إِذْ هُوَ مِنَ الْفَنَنِ ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ حَسَّانَ وَحَمَارَ قَبَّانَ ^(٢) مَنْصَرَفِينَ ، فَبِالْصَّرْفِ عَرَفْنَا أَنَّ النونَ أَحَدَ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ

قوله « وَأُطْرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ » يَعْنِي نَفْعَلُ

قوله « وَالْمُطَاوِعِ » يَعْنِي أَتَفَعَّلُ وَأَفْعَلُّ وَفُرُوعُهُمَا مِنَ الْمَصْدَرِ وَالْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ ؛ وَعِنْدِي أَنَّ حُرُوفَ الْمُضَارِعَةِ حُرُوفٌ مَعْنَى لِأَحْرُوفٍ مَبْنِيٍّ ^(٣) كَنُونِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة حروف معان كالتيون ، وسيأتي لأن الحاجب نفسه عدم عد التثنية من حروف الزيادة معللاً ذلك بأنه حرف معنى ؛ فلا وجه لعدده نون المضارعة من حروف الزيادة ولكننا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد النون في الفعل المطاوع من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن ينكر أن الهمزة في أفعل من حروف الزيادة ، وكذلك الألف في فاعل وتفاعل ، والتاء

كلام
الاستنباط

والتنوين ، على ما تقدم في أول شرح الكافية

قوله « وثالثة ساكنة » كان ينبغي أن يضم إليه قيداً آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَ نَبْثٌ ^(١) وَقَلَنْسُوءٌ ^(٢)

في تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي ، وحيث لا وجه لأنسكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجاجة لالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين عدم عدم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنهادالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الأفعال والأسماء المتصلة بها بما ذكرنا مع أنها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ، بل قد جعل أبو الحسن الأشموني دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا حَتَّى

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل » اهـ

(١) الشرنبث - كسفرجل ، والشرابث - كعلابط - : القبيح الشديد ، وقيل :

هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبث أيضا : الأسد . قال سيبويه : النون

والألف يتعاونان الاسم في معنى ، نحو شرنبث وشرابث

(٢) قال في اللسان : « والقلسوة (بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثة)

والقلساة (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلنسوة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم رابعة)

والقلنسبة (بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعة) والقلنساة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه)

والقلسية (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلسية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه)

من ملابس الرأس - معروف ، والواو في قلنسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى

أما اللاحق فليس في الأسماء مثل فعلة (بفتح أوله وثانيه ، وثالثة مشددة مضمومة)

وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساء . وجمع القلنسوة والقلنسبة

وَحَبْنَطَى^(١) ، أو أكثر من حرفين كَجَعَنْظَار^(٢) وأماما ذكر من « عُرْنَدِ^(٣) »
فليس النون فيه من الغوالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى العرند والعرد :
أى الصلب ، وأيضاً بأننا لو جعلنا النون في عرند أصلية لزم زيادة بناء فى أبنية
الرابعى المجرد ، وأما زيادة النون فى عَنَسَل^(٤) وَرَعَشَن^(٥) فلم يعرف بالغلبة ، بل
بالاشتقاق ، وكذا ذُرْنُوْح فى معنى ذُرُوح^(٦)

الشرنبت : الغليظ السكفين والرجلين ، ومثله الشَّرَابَث - بضم الشين
قوله « والتاء فى التفعيل ونحوه » يعنى بنحوه التفعُّل والتَّعْمَل والتَّعَاْعُل
والتَّعَمُّل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛
فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن فقد » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

والقلائسة قلائس وقلائس وقلنس « اه ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ،
لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قبل أنهم
يريدون بالجمع كل ما يبدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى
لا جمع ، لأنه ليس على وزن من أوزان الجموع

(١) انظر (١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٢) يقال : رجل جعَنْظَر - كسفرجل ، وجعَنْظَار ؛ إذا كان قصير الرجلين
غليظ الجسم ، وإذا كان أكو لا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والعرد - كعبل : الشديد من كل شيء ؛ قال فى اللسان : « ونون
العرند بدل من الدال » اه يريد أنها بدل من الدال فى العرد

(٤) انظر (١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٥) انظر (١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٦) الذرنوح ، والذروح - كعصفور - والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه
ورابعه وسكون ثالثه - والذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه - :
حويبة أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ؛ فصحيح

قوله « وفي نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب ؛ فلماذا قال فى سُبُوت^(١) ، فُئُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبَرُوت ومَلَكُوت ، لأنهما من الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحوت والرهوت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعَفْرِيت^(٢) - من الغوالب ، فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من الْعَفْرِ - بكسر العين - وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى النَّحْلِي^(٣) باشتقاقه من حَلَّاتُ ، وفى التَّغْفُل^(٤) بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التانيث فحرف مَعْنَى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستكره واستحجر قوله « وشذت فى أسْطَاعَ » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أسْطَاعَ - بفتح الهمزة وقطعها - واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أَطْوَعَ كَأَقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضاً من تحرك العين الذى فاتته ، كما جعل الهاء فى أَهْرَاقَ - بسكون الهاء - عوضاً من مثل ذلك ، كما يحى ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ١٠١ ص ١٥٦ ، ٢٥٦

(٣) النحلى : القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ، يقال : - لا الجلد يحلوه

حلياً ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيديويه يُسْطِيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ، ظنا منه أن سيديويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والعوض منه باق ؟ يعنى الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيديويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ؛ وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجيئ في باب الإدغام ^(١) ، فبقى إسطاع - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شاذا ، فالضارع عنده يَسْطِيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسْطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عُدَّ للزم شين

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء في « أسطاع » في باب الادغام ، وإنما ذكره في باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع - بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة - وأصله استطاع يسطيع ، وهى أشهر اللغات : أعنى ترك حذف شيء منه وترك الإدغام ، وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التى لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما فى قراءة حمزة (قراءة حمزة «فما اسطاعوا» بابدال التاء طاء وإدغامها فى الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الإدغام ؛ حذف الأول ، كما فى ظلت وأحست ، والحذف ههنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) . وأما من قال : يسطيع - بضم حرف المضارعة - فمأنيه أسطاع بضم همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر فى باب ذى الزيادة » اهـ

الكشكشة^(١) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وأما اللامُ ففعليلةٌ كزَيْدٍ وَعَبْدٌ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ : فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةٍ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ، وَفِي فَحَجَلٍ - كَجَمْعٍ - مَعَ أَفْحَجٍ »

أقول : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذَلِكَ وَهَذَاكَ ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلَةً^(٢) وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الْهَيْقَمُ ، وَالْهَيْقُ وَالْهَيْقَلُ : الفتى من النعام ، والأثنى هَيْقَلَةٌ ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣٨١) : « وأما سين الكشكشة - وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف ، إذ لو لم تلحقها لسكنت المكاف فتلبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر ، فيقولون : أكرمكس ، فأذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة السكاف إذن كافية في الفصل بين السكاين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فأذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم مامر في إلحاق السين » اه ، وقد نسب صاحب القاموس الكشكشة لتعيم لالبكر ، فقال : « والكشكشة لتعيم لالبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : اكرمكس وبكس » اه . وقد نسب في القاموس الكشكشة لبني أسد أوريعة ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال : « والكشكشة الحرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفي بني أسد أوريعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش في عليك ، أو زيادة شين بعد السكاف المجرورة ، تقول : عليكش ولا تقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب » اه (٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، قال في اللسان : « وقال بعضهم : لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما في ثَرَّةٍ وَثَرْتَار ، وَدَمَثٍ وَدِمَثَر^(١) ، كما يجيء ، وكذا يقول في فَحَجَل : إنه فعلٌ كجعفر ، وهو بمعنى الأخج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عقباهما ، والطيسل والطيس : الكثير من كل شىء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام فى جميع ذلك ؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما فى زَيْدَل وَعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دَمَثٍ وَدِمَثَر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمَبْرَدُ لَا يَعْدُهَا وَلَا يَلْزِمُهُ نَحْوُ اخْشَهَ فَإِنَّهَا حَرَفٌ مُعْنَى كَالْتَنَوَيْنِ وَبَاءُ الْجَرِّ وَلَا مِدَّ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ [نَحْو] أُمّهَاتٍ وَنَحْوُ * أُمّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أُمِي^(٢) * وَأَمَّ فَعْلٌ بِدَلِيلِ الْأُمومةِ ، وَأُجِيبَ بِجَوَازِ

من غير لفظ « فيشة » فتكون الياء فى « فيشة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء فى فيشة عينا فيكون اللفظان مقترنين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) « اه كلامه . والضياط : المتمايل فى مشيته ، وقيل الضخم الجنين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد (١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء)

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه وسلم وقوله :

إِنِّى لَدَى الْحَرْبِ رَخِىُّ اللَّبِّ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ
* مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَلَى النَّسَبِ *

والرخی : المرتخى . واللَّب : ما يشد على ظهر الدابة لينع السرج والرحل من التأخر ، وارتخاء اللب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال الفحل صولة ؛ إذا وثب على الأبل يقانلها ،

أَصَالَتَهَا ، بِدَلِيلٍ تَأَمَّهَتْ ، فَتَسْكُونُ أُمَّهُةً فَعْلَةً كَأَبْهَةِ ثُمَّ خُذِفَتْ أُنْهَاءُ ،
أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَدِمَتْ وَدِمَتْ وَثَرَةً وَثَرَتْ وَثَرُوا وَلَوْ لَوْ وَلا لَ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقِ
إِهْرَاقَةٍ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هَجَرَ عَ لِلطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَ عَ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ
وَهَبْلَعَ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخَوِيفَ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْهَرُ كَوَلَةٌ لِلضَّخْمَةِ
هَفْعَوَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَرَى كُلَّ فِي مَشْيِهَا ، وَخَوِيفَ »

أقول : « والياس أبى » يريد « إلياس » فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة ،
قالوا : الأغلب استعمال الأُمَّاتِ فى البهائم والأُمَّاتِ فى الإنسان ، وقد يجىء
العكس ؛ قال :

١٢٤ — إِذَا الْأُمَّاتُ قَبِحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَتْ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَ ^(١)
وقال :

١٢٥ — قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَقَعَالٍ عَقَّارٍ مُمْنَى أُمَّاتِ الرَّبَّاعِ ^(٢)

وخندف - بكسر الخاء المعجمة والdal يذنهانون ساكنة - ام مدركة بن إلياس بن
مضر ؛ فهى جدة قصى ، وكذا إلياس بن مضر جده ؛ فيكون قد نزل الجدة منزلة
الأم ونزل الجد منزلة الأب فساها أمأ وأبا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهتى »
حيث زاد الهاء على أم التى هى بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبحن الوجوه » بمعنى أخزبها وأذللتها ،
من قولهم : قبحه يقبحه - بفتح العين فى الماضى والمضارع - إذا أخزاه . و « فرجت
الظلام » بمعنى كشفته ، لغة فى فرجه تفرجها : يعنى كشفه ؛ يريد أن أمهات المخاطب
نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أماتكا » حيث
استعمل الأمات فى الإنسان ، على خلاف الغالب ؛ إذ الغالب استعمال الأمهات فى
الإنسان والأمات فى البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكر اليربوعى رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب
مصعب بن الزبير ، وقبله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطِئَ الْبَيْتِ رَحِيبِ الذَّرَاعِ

حكى صاحب كتاب العين «تَأْمَهْتُ فلانة» : أى اتخذتها أمًّا ، والمشهور :
تَأْمَمْتُها بالميم ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصلتها » إلى أن أصل الأم
يجوز أن يكون أُمَّةً فُحِذَ الهاء التى هى لام وقدر تاء التأنيث ، كما فى قِدْرِ
ونار ، ولا يتمشى مثل هذا العذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فُعُولَةٌ بلا خلاف ،
ولا يجوز أن يكون فُعُوْعَةٌ ؛ بحذف الهاء التى هى لام ، والأصل أُمُوْمَةٌ ؛ إذ
فُعُوْعَلَةٌ غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله « أوها أصلان »
جواب آخر أقرب من الأول مع بعده ؛ لأن نحو دَمَثٍ ودِمَثٍ ولَوُؤُ وِلَؤُ من
الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الهاء
فى الأمية والأمهات ، والدِّمَثِ والدِّمَثِ : المسكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّة
وثرثرة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين التاء الثانية فى « ثرثرة » زيادة ،
كما قلنا فى زلزل وصَرََصَرَ ودمدم ؛ فثرة وثرثرة على قولهم من أصل واحد
قوله « ويلزمه نحو أهراق » ليس هاهنا شئ آخر حتى يقول المصنف
نحو أهراق

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَق يُرِيق ، وفيها لغتان أخريان : هَرَق يَبْدَل
الهمزة هاء ، يَهْرِيقُ — بابقاء الهاء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُؤْرِيق : حذف
الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع
الهمزتان ؛ فقلت : يَهْرِيقُ مُهْرِيقُ مُهَرِّاق ، والمصدر هَرَّاقَةٌ ؛ هَرِقَ ، لا مُهَرِّقَ ،

وقوله « موطأ البيت » - وما بعده ، صفات لسيد ؛ فهى مجرورة . وقوله « عقار »
مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرابع - يكسر
الراء - : جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرثى
لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينجر أطايب الابل واحدة بعد
أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف
الغالب فى الاستعمال

الهاء في كلها متحركة ، وقد جاء أَهْرَاقُ — بالهمزة ثم بالهاء الساكنة — وكذا يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً ، مُهْرِيقٌ ، مُهْرَاقٌ ، أَهْرِيقُ ، لَا تُهْرِيقُ — بسكون الهاء في كلها — قال سيديويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلا من الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أفعل ، وهذا الباب يلزم أوله الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة ، فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار أَهْرَاقُ ، وتوهّمات العرب غير عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب — بالهمزة — وفي مسيل : مُسْلَانٌ ^(١)

الجرع — بفتح الراء — : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، ولا شك أن هذا اشتقاق خفي ، وهَبْلَعٌ للا كول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا سَلَبٌ بمعنى السلب ، وهما بمعنى الطويل

والهَرِ كَوَلَةٌ : الضخمة الأوراك ، وجاء في الهَرِ كَوَلَةٌ أَهْرُ كَلَّةٌ — بكسر الهاء وضمها ، وتشديد الراء ، وسكون الكاف — والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهَجْرَعَ وَالْهَبْلَعَ فِعْلَلٌ ، وَهَرٌ كَوَلَةٌ فِعْلُولَةٌ ؛ لقلة زيادة الهاء

(١) يريد أن مصيبة « مفعلة » وأصلها مصوبة ، من صاب يصوب ؛ إذا نزل نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلت الواو ياء ، والقياس في جمعها أن يقال : مصاوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع : مصائب بالهمزة . ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل ، فنقلوا كسرة الياء إلى السين الساكنة قبلها ، توهّموا فيه أنه على فاعل — كقفيز — فجمعه على مسلان كقفزان ، والقياس أن يقال في جمعه : مسايل ، لأن مفعلا لا يجمع على فعلان قياسا

(٢٥ — ٢٦ ج)

قال : « فَإِنْ تَعَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهَا كَحَبْنَطَى ؛ فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمٍ مَرِيْمَ وَمَدِينٍ وَهَمْزَةُ أَيْدَعْ ، وَيَاءُ تَيْجَانٍ ، وَنَاءُ عَزْوَيْتٍ ، وَطَاءُ قَطَوَطَى وَلَا مَ اذَلُولَى ، دُونَ الْفَهْمَا لَوْ جُودٍ فَعَوَّعِلَ وَافْعَوَّعَلْ ، وَعَدَمَ اِفْعَوَّوَلَى وَافْعَوَّوَلَى ، وَوَاوَحَوْلَا يَا دُونَ يَاهَا ، وَأَوَّلَ يَهْيَيْرَ وَالتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَهَمْزَةُ أَرُونَانَ دُونَ وَاوِيهَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانُ ، فَإِنْ خَرَجَتَا رُجِّحَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالْتَضْعِيفِ فِي تَفْنَانٍ ، وَانَوَاوٍ فِي كَوَالِلٍ ، وَنُونٍ حَنْطَاوٍ وَوَاوِيهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِالْإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وَقِيلَ : بِشُبْهَةِ الْأَشْتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي يَأْجِجٍ وَمَأْجِجٍ ، وَنَحْوِ مُحَبَّبٍ عِلْمًا يَقْوَى الضَّعِيفَ ، وَأَجِيبَ بِيَوْضُوحِ اسْتِقَاقِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِيهِمَا فَبِالْإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كَدَالٍ مَهْدَدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارًا فَبِشُبْهَةِ الْأَشْتِقَاقِ كَمِيمٍ مَوْظَبٍ وَمَعْلَى ، وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلِبِيهَا عَلَيْهَا نَظَرٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَانٌ فُعَالٌ ؛ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِأَغْلَبِ الْوِزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْبَسِهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي مَوْزُقٍ دُونَ حَوَّامَانَ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَارْجُوانٍ ، فَإِنْ فَقِدَتْ شُبْهَةُ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْمَى ، وَأَوْتَكَانَ ، وَمِيمٍ إِمْعَةٍ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَاسْطُوَانَةٍ إِنْ ثَبَّتَتْ أَفْعُوَالَةٌ ، وَإِلَّا فَفَعْلُوَانَةٌ ، لَا أَفْعَلَانَةٌ ، لِمَجِيءِ أُسَاطِينِ »

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أولاً يمكن ؛ فَإِنْ أَمَكْنَ حُكْمَ زِيَادَةِ الْجَمِيعِ : اثنان كانا كَحَبْنَطَى ، أو أكثر كَقَيْمَقَبَانٍ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الغوالب ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولا ، وأعني بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ، كما في **يَأْجَجْ** و**مَأْجَجْ** ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون **فَعْلًا** ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياسا كما في **قَرَدَد** ، ولو كانا **يَفْعَلْ** و**مَفْعَلًا** وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما اطرده زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا **يَفْعَلْ** و**مَفْعَلًا** ، لأن **يَأْجَجْ** و**مَأْجَجْ** مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف **أَجَجْ** ^(١)

فنقول : إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للإظهار الشاذ ، فنحكم بأن **يَأْجَجْ** **فَعْلَلٌ** حتى لا يكون الإظهار شاذًا ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه **يَفْعَلٌ** ، وهو الأقوى عندي ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام ؛ فان مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، **كَمَوْرَقٍ** و**مَحْبَبٍ** و**حَيَوَةٍ** ، وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا ك**مَهْدَدٍ** ، فإن **مَهْدًا** و**هَدًا** مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عين ما يحكم بزيادته الإظهار الشاذ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، وإن لم يكن في الكلمة

(١) يقال : أج في سيره يشع ويؤج أجا وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تشع وتؤج أجيجا ؛ إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ، ويقال للماء المالح الشديد الملوحة : أجاج - كدخان ؛ فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ : فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت في شيء منهما ؛ فإن ثبتت في أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهة ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كافى رُمان ، قال الأخفش : هو فعَلٌ ، وإن كان تركيب (ر م ن) مهملا ^(١) ، لأن فعلاً أكثر من فعَلان ، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كمَوْظَبَ وَمَعْلَى فَإِنَّ مَفْعَلاً أَكْثَرُ مِنْ فَوْعَلٍ وَفَعْلَى وَبِجْعَلِهَا فَوْعَلاً وَفَعْلَى يُلْزَمُ إِثْبَاتُ تَرْكِيبِ مَهْمَلٍ — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقاً ، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فإن تساوى احتملهما ، كأَرْجَوَانِ ^(٢) ، فَإِنَّ أَفْعُلَانَ فِي الْقَلَّةِ كَأَسْحُجَوَانٍ وَأَقْحُجَوَانٍ ^(٣) مِثْلُ فَعْلُوانَ كَعُنْفُوانَ ^(٤) وَعُنْظُوانَ ^(٥) ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولاً ، فإن عارضه اختلف كما في مَوَرَّقٍ ، وترجيح الأغلب أولى ، وخاصة في الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسة

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما في كتب اللغة ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب في شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من « ر م م » أو من « ر م ن » بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق في رمان

(٢) الأرجوان : الأحمر الشديد الحمرة ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة

(٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

(٥) العنظوان - بضم أوله ، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال ،

والآثى عنظوانة وعنظيانة

فيها كثير ، وإن لم يعارضه رُجِّحَ بأغلبهما ، كما في حَوْمان ، فان فَعْلانُ أَكْثَرُ من فَوْعالٍ ، كَتَوْرابٍ ^(١) ؛ فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كميم إِمَمَةٍ ، فان فِعْلَةٌ ، كدَنَبَةٍ وَقِنِيَةٍ ^(٢) أَكْثَرُ من إِفْعَلَةٍ كِإَوْرَةٍ ، وإن تساويا في القلة احتملها ، كاسْطَوَانَةٍ ^(٣) وإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن في الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذًا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقا بوزن ثابت ، وفرضنا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذًا في كليهما ، في بعض ذلك : روى الرواة يَأْجِجُ — بكسر الجيم — فيكون الإظهار في فَعْلِلٍ شاذًا أيضًا ، كما هو شاذ في يَفْعِلَ ؛ إذ لم يحىء مثل جَعْفِرٍ — بكسر الفاء — حتى يكون يَأْجِجُ ملحقا به .

وقال سيبويه : نحو قُعْدَدٍ ودُخَلَلٍ — بفتح لهما الأولى — ملحق بجُنْدَبٍ ، وإن كان جُنْدَبٌ عنده فُتْعَلًا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يحىء في المضاعف لقلة زيادته بين الفاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب — ولم يكن في الكلمة إظهار شاذ — نظر : فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها ، كَتِفْئَانٍ ؛ لأن الأَفَّ ^(٤) مستعمل دون تَأْفٍ ، وإن

(١) التوراب ، والثيراب ، والتورب ، والثيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبه : واحدة القنب ، وهو العبد

الآبق ، وضرب من السكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسي معرب استون

(٤) الأفق : القلة ، ومثله الآف - بضم الهمزة ، والآف أيضا : الوسخ الذي

حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت في شيء منهما كما في كَوَالٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسَّير^(١) — بكسر السين — مثلاً ، فإن كانت إحدى الزائدتين أغلب رجح بها ، كحَوَلَايَا ، فإنَّ فَوْعَالًا وَفَعَلَايَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أنَّ زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملها ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً : أي للإلحاق كتَلْبِيبٍ^(٢) مثلاً ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولاً ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسِيكٍ^(٣) ، فإنك إن جعلته فعلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى (م س ك) موجود ، وإن جعلته مفعلاً فالوزن موجود ، لكن تركيب (س ي ك) مهمل — فهنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فَعَلَلًا ؛ إذ داعي الغلبة يستحق أن

(١) هكذا هو في جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلاً عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد

(٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان « تلبيا » بفك الإدغام ، والذي فيهما

تلب - كفلز ، وهو اسم رجل

(٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد

له معنى في كتب اللغة ، وإنما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ، ومسيك -

كسكير - بمعنى بخيل أيضاً ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق بالخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مدّين^(١) أو في الوزن الثابت كمرّيم^(٢) ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال : هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادة فيها » أى : فى الغوالب ، كما فى قَيْقَبَان^(٣) وَسَيْسَبَان^(٤)

قوله « أو فيهما » أى : الغالبين ، كما فى حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظم البطن ، من حَبَطَتِ الماشية حَبَطًا ، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذَّرَقِ^(٥)

قوله « فإن تعين أحدهما » أى : تعين أحدهما للزيادة ولم يحز الحكم بزيادتهما معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّح بخروجها » الفعل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة ما لا يُخْرِج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّرَ زائداً كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقى الزنة مَفْعَلاً ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائداً

(١) مدّين : اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمسكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازاه

(٢) قال فى اللسان : « ومريم : مفعّل من رام يريم : أى برح ، يقال : ما يريم بفعل ذلك : أى ما يبرح » اه بتصرف ، وهو صريح فى أن زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فَعَيْلا ، وهى خارجة عن الأوزان ^(١)

قوله « وهزمة أيدع » ليس بوجه ؛ لأن فَيْعلا — بفتح العين — ليس بخارج
عن الأوزان فى الصحيح العين ، كَصَيْفٍ وَضَيْغَمٍ ؛ بلى ذلك خارج فى المعتل العين ؛
لم يحىء إلا عَيْنٌ ، قال :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ ^(٢) *

وفَيْعِلٌ — بكسر العين — كثيرٌ فيه ، كَسَيْدٍ وَمَيْتٍ وَبَيْنٍ ، مفقودٌ فى
الصحيح العين

قوله « ويا تَيْحَان » هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش :
يجوز كسر الياء فى تَيْحَان ^(٣) وهَيْبَان ^(٤) ؛ فَتَفْعَلَانُ غير موجود ، وَفَعْلَانُ موجودٌ ،
كَهَيْبَانٍ ؛ فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيْحَان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ،
وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال فى معناه : مَتَيْحٌ وَتَيْحٌ ، ويجوز أن يكون تَيْحَانُ
وتَيْهَانُ وهَيْبَانُ فَيْعْلَانُ لا فَعْلَانُ ، كَقَيْقَبَانَ وَسَيْسَبَانَ
قوله « وتاء عزويت » ليس التاء فى نحو عَفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

(١) قال فى اللسان : « العير (بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه) : العجاج
الساطع . . . ولا تنقل فى العير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح
الفاء ، إلا ضئيد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعير والعير (كجعفر) :
الأثر الخفى ، مثال الغيب ، وفى المثل « ماله أثر ولا عثر » ويقال : ولا عثر ؛ مثال
فعل : أى لا يعرف راجلا فيتبين أثره ، ولا فارسا فيتبين الغبار فرسه » اهـ ؛ فقد
أثبت العير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فَيْعلا خارج عن الأوزان
ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عثر وهو فعيل

(٢) انظر (١ ص ١٥٠)

(٣) التيجان : الذى يعرض فى كل شىء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيمان : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عزويت ^(١) دون واوه بثبوت فعليت كعفريت ، دون فغويل

قوله « وطاء قَطَوَطَى » لأن فَعَوَعَلًا موجود كعثوثل ، وهو المسترخی ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قَطَوَطَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطَوَانِ : أى الذى يتبختر فى مشيه ؛ وكذا اذَلَوَلَى افعول ، كاعشوشب ، وفَعَوَلَى وافَعَوَلَى غير موجودين قوله « وواو حَوَلَايا دون يائها » قد ذكرنا أن فَوَعَلًا وفَعَلَايَا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة ، وأيضا فَوَعَالٌ كتَوَرَّاب ثابت ، وإن لم يثبت فَوَعَالًا بالألف ، وأما فَعَلَايُ وفَعَلَايَا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهِيرٌ والتضعيف » فى يهير ثلاثة غوالب : التضعيف ، والياءان ؛ فهو إما يَفْعَلٌ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَفْعِيلٌ ، والثلاثة نوادر ، فى عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فانه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالخفف اللام ، وقال : يَفْعَلٌ موجود كثير مع ويلمع ^(٢) وفَعِيلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يَفْعَلٌ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ي ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يَفْعَلٌ من الهير ، أو يَفْعِيلٌ من الهر ، والتضعيف فى الأسماء أغلب زيادة من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضا يَفْعَلٌ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويلمع ، وأيضا فان يَفْعَلٌ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيجمرٌ ، بخلاف يَفْعِيلٌ قوله « وهمزة أَرُونَان » لأن أفعَلَان جاء ولو لم يكن إلا أنبجَان ، وفَعَوَلَان لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع
(٢) انظر فى يلع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع : الخذروف الذى يلعب به الصبيان ، وهو أيضا حجارة رخوة إذا فتت انفتت

قوله « كَوَالِل » فيه غالبان : الواوُ والتضعيفُ ، فجعلناها زائدين ؛ فوزنه فَوَعَلَلٌ ، ملحق بسفرَجَل ، وليست الهمزة غالبية ، ففي عدها من الغوالب نظر ، وفي حِنطَاوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستنا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنَمَتَاوٍ ^(١) وَسِنْدَاوٍ ؛ فجعل كالغالب

قوله « فان لم تخرج الزنة في التقديرين » أى : في تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم في مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بجعفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذًا ، ولو جعلته مفعلاً من هَدَدَ لكان الإظهار شاذًا ، لأن مفعلاً لا يكون ملحقاً كما ذكرنا

قوله « وقيل بشبهة الاشتقاق » فقيل : يَأْجِجُ ومَأْجِجٌ يَفْعُلٌ ومَفْعَلٌ ؛ لأن في هذين الوزنين شبهة الاشتقاق ، لأن (أ ج) مستعمل في كلامهم ، وقيل : هما فَعْلَلٌ ؛ لثلاث يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواة يَأْجِجُ - بكسر الجيم - فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعْلِلٌ - بكسر اللام - لم يثبت ، والمشهورُ الفتح في يَأْجِجُ ، ومَأْجِجٌ وَيَأْجِجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحو مُحَبَّبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محبباً من الحب مع أن فيه إظهاراً شاذاً

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضاً أن يقول : يَأْجِجُ أيضاً واضح الاشتقاق ، من أ ج مثل مُحَبَّبٍ من حَبَّ

قوله « وفي تقدير أغلبهما عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

فإن مَوْظَبَ وَمَعْلَى إن جعلتها مفعلاً ففيهما شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلاً لم تكن فيهما ؛ فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم ، وأما رمان فإن جعلته فُعْلَانٌ ففيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فُعْلاً فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ (ر م ن) غير مستعمل ورمٌ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله « لعلبها في نحوه » أى لعلبة زنة فُعَالٌ في نحو معنى رُمَانٌ ، وهو ما ينبت من الأرض كأقلام^(١) والجُمَار^(٢) والكُرَاتِ والسَّلَاء^(٣) والقُرَاص^(٤) وفُعْلَانٌ قليل في مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيهما » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين

قوله « مَوْزَقٌ » إن جعلته فوعلاً فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مفعلاً فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجيء إلا مفعلاً — بكسر العين — كالمَوْعِد ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفُعْلَانٌ أكثر من فَوْعَالٍ ؛ فجعله من (ح و م) أولى قوله « فإن ندرًا » أى : الوزنان « احتملها » : أى احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفي قوله ندرا نظر ، أما أولا فلا أنه في أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلا أن أفْعُلَانٌ قد جاء فيه أُسْحَمَانٌ وهو جبل ، وألْعُبَانٌ في اللَّعَاب ، وكذا أُفْحَوَانٌ ، بدليل قولك : دواء مقْحُوٌّ ، وأُفْعُوَانٌ لقولهم مفعأة ، وقهوة السم^(٥) ، وفُعْلُوَانٌ جاء فيه عُنْفُوَانٌ وعَنْظُوَانٌ^(٦) ، ولعله

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقَلَامٍ وَقَالُوا تَعَشَّهُ وَهَلْ يَا كُلُّ الْقُلَامِ إِلَّا الْأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجر جبر ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر (ص ٣٤١ من هذا الجزء) (٦) انظر (ص ٣٨٨ من هذا الجزء)

أراد كون الوزنين لقلتهما في حَدِّ النَّدَرَةِ ؛ وفي أَرْجُوَانٍ ثلاثة غوالب : النون ،
والهمزة ، والواو ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أَفْعَلَانُ كَسَحْمَانٍ ، أو
فَعْلُوَانُ كَعُنْفُوَانٍ أو أَفْعُوَالٍ ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملها ، وفيهما
أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أَفْعَى » إذا جعلته أَفْعَلَفِيهِ الاشتقاق الظاهر فضلا عن
شبهته ؛ لقولهم : فَعَوَةُ السَّمِ وَأَرْضٌ مَفْعَاةٌ ، فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة
الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام في زيادتهما ، بقى التعارض
بين الواو والهمزة ، وَوَتَكَ وَأَتَكَ مهملان ، وَأَفْعَلَانُ ثابت وإن كان قليلا ،
كَأَنْبَجَانٍ ، وَفَوَعْلَانُ غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين
فيه أحدهما

قوله « وميم إِمْعَةٍ » لأن أَمَعَ وَمَعَ مُهْمَلَانِ ، لَكِنَّ فِعْلَةً أَكْثَرَ كَدَنْبَةٍ
لِلْقَصِيرِ وَالْقِنْبَةِ وَالْإِمْرَةِ ، وَإِفْعَلَةٌ كَاوَزَةٌ قَلِيلٌ ، وكأنه كلمة مركبة من حروف
كلمتين ، وهما « أنا معك » كما أن الإِمْرَةَ مركبة من « أنا مأمورك »
قوله « فان ندرا احتملها » الكلام فيه كاللحاح في قوله قبل « فان ندرا »
والعذر كالعذر

قوله « إن ثبتت أَفْعُوَالَةٌ » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أُسْطُوَالَةٌ الوزنين :
أَفْعُوَالَةٌ ، وَفَعْلُوَالَةٌ ، وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما ، وإنما
قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أَفْعُلَانَةٌ كَسَحْمَانٍ مع أن فيه شبهة
الاشتقاق لثبوت السطو ؛ لأن جمعه على أساطين يمنعه ؛ إذ لو كان أَفْعُلَانَةٌ فَالطَّاءُ
عينُ الكلمة والواو لأمها ، وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي ؛ فلا يجوز إذن أن
يقال : حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أَفَاعِينِ ، ولا يجوز أن
يقال : حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء ؛ فوزنه أَفَاعِلُنُ ؛ إذ هو وزن مفقود

في الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فعَالَيْنُ ، من تركيب (أ س ط)
المهمل ؛ فأسْطَوَانَةٌ فَعْلَوَانَةٌ كعَنْقَوَانٍ ، من اعْتَنَقْتُ الشَّيْءَ : أى استأنفته ،
أو هو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهي أفعوَالَةٌ ؛ لكن أفعوَالَةٌ لم تثبت ،
فلم يبق إلا أن يكون فَعْلَوَانَةٌ ، وأساطينُ فعَالَيْنِ

الحنطى : العظيم البطن ، يهيمز ولا يهيمز . القوطى والقطوان : المتبختر .
إذلولى : انطلق فى استخفاء . حَوْلَايا : اسم رجل . اليَهْيَرُ وَالْيَهْيَرَى : السراب
والباطل . يوم أَرْوَنَانُ : أى شديد ، ويقال : ليلة أَرْوَنَانَةٌ . عَجِينُ أَنْبَجَانُ : أى سقى
ماء كثيرا وأحكم عجينه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبْجِ وهو الجَدْرِىُّ وكل ما
مَا يَتَنَفَّطُ وَيَمْتَلِئُ ماءً ، يقال : جاء على تَنَفَّانٍ ذَلِكَ وَتَنَفَّتْهُ أَيَّ أَوَّلِهِ ، الكوَالِلُ :
القصير ، الحِنْطَاوُ : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يَأْجَبُجُ وَمَأْجَبُجُ : موضعان ،
وأصحاب الحديث يروون يَأْجَبُجَ بكسر الحيم ، وقد تقدم ذلك . محببُ : اسم رجل .
مَهْدَدُ : اسم امرأة . مَوْطَبُ : اسم أرض ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث
مَعْلَى : اسم رجل ، وكذا مَوْزَقُ . الحَوْمَانُ : الأرض الغليظة . الإمعة : الذى
يكون مع كل أحد

قد تم بعون الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب
« شرح شافية ابن الحاجب » للعلامة رضى الدين الأسترباذى ، وتحقيقه والتعليق
عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهر عام ١٣٥٨
ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ،
ومفتتحه باب « الإمامة » . نسأل الله جلّت قدرته أن يعين على إكماله بمنه
وفضله وحسن تيسيره . آمين





DATE DUE

25 MAY 1999

Circulation Dept. 2

JAFET LIB.
15 MAR 1999

Circulation Dept. 4

17 MAY 2001

Circulation Dept. 2

25 JUN 2001

Circulation Dept. 2

14 JUN 2001

Circulation Dept. 2

10 MAY 2001

Circulation Dept. 4

492.72:A859sA:v.2:c.1
عبد الحميد، محمد محي الدين
شرح شافية ابن الحاجب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024973

492.72
A859sA
v.2

